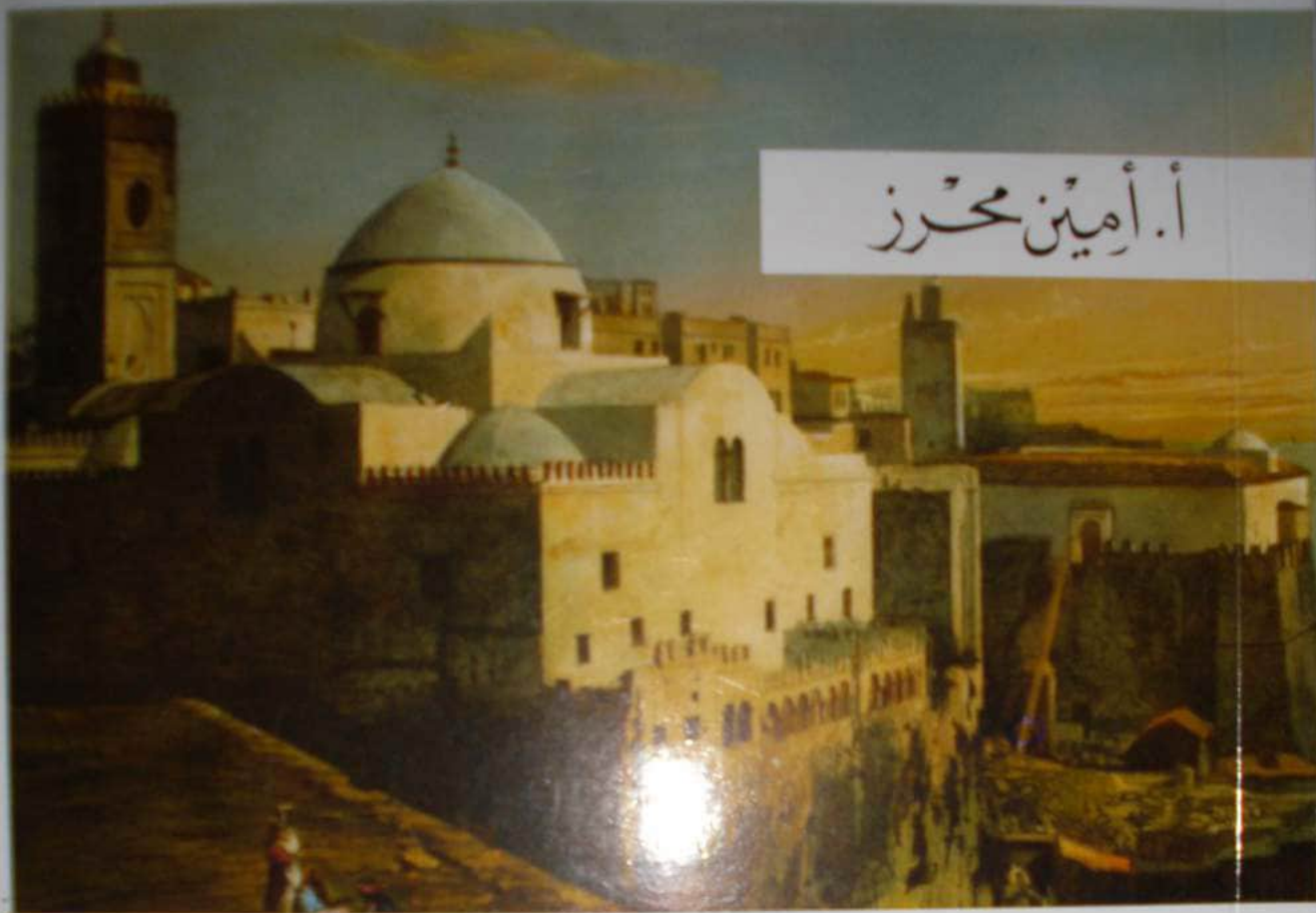




أ. أمين محرز

الجزائر في عهد الأتراك

(1659-1671)

الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671)

محرز أمين

البصائر الجديدة

للنشر والتوزيع

إهداء

إلى والدي ، رحمه الله ، الذي علّمني التّأني والمثابرة .
إلى والدتي العزيزة التي حثّني على العمل .
وإلى كلّ من مدّ لي يد المساعدة ،
وأخصّ بالذكر أستاذتي الكريمة عائشة غطّاس .

جميع الحقوق محفوظة

ردمك: 6-919-02-3331-978

الإيداع القانوني: 8368-2013

طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة
في إطار الصندوق الوطني للثقون والآداب

البصائر الجديدة

للنشر والتوزيع

حي الدوزي 3 رقم 411 باب الزوار - الجزائر

هاتف: 0554 860 334 / 021 20 45 20

البريد الإلكتروني: darelbassair@yahoo.fr

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

« الجزائر في عهد الآغوات (1659-1671) » هو بحث متعلق بدراسة تطوّر الوضع السياسيّ في الجزائر من بداية الحكم العثمانيّ إلى غاية العهد السالف الذكر ، بالإضافة إلى مقارنة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة خلال الفترة المعنية .

وهذه الدراسة تهدف بالدرجة الأولى إلى تقصي الحقائق التاريخية التي تعرّضت إلى الكثير من التشويه والتزييف المقصود ، وخاصة المواضيع التي تتعلق بالتاريخ السياسي للجزائر . فقد اعتبر جلّ الكتاب الأوربيين ومن تأثر بهم من المؤرّخين العرب الجزائر العثمانية مجرد "مستعمرة تركية" ، وجهازها الإداري والعسكري مجرد وسيلة موجهة للجباية ، لا تهتمّ بأمور البلاد بقدر ما تتطلع دومًا إلى تعزيز نشاط القرصنة سعيًا للحصول على مزيد من الغنائم⁽¹⁾.

والواقع أنّ هذا الوصف المنافي للحقيقة التاريخية ناتج عن تجاوز الوثائق باللغتين العثمانية والعربية الخاصة بالجزائر ، وناتج أيضًا عن كون الكثير ممّا كتب عن العهد العثماني حتّى وقت قريب ، تركّز حول العلاقات مع الدّول الأوربية ، ومسائل القرصنة والأسرى والغنائم البحرية ؛ ولم يكلف الكتاب أنفسهم في ذلك عناء النظرة المتفحّصة التي لا تقرّ بالحقائق من خلال مظاهرها الخارجية فقط ، وإنّما بتفحص الواقع التاريخي من خلال مجريات الأحداث الداخلية والتنظيمات الإدارية ، والأنشطة الاقتصادية ، ومدى الارتباط بينها⁽²⁾.

(1) انظر في هذا الصدد :

- Merouche, L, Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane : II. La course, Mythes et réalités, Éditions Bouchène, Paris, 2007, pp. 12-14.

(2) سعيدوني ، ناصر الدين . « طبيعة الكتابات التاريخية المتعلقة بالجزائر العثمانية » ، مجلة الثقافة 45 ، 1978 ، ص . 30-31.

فالباحث الذي يأخذ بعين الاعتبار الواقع التاريخي للبلاد من خلال أوجه الحياة السياسية، والإدارية، وحتى الاقتصادية والاجتماعية، يرى في النظم المتبعة في الإدارة الصورة الحقيقية التي تعكس واقع الجزائر، وما كانت تمتاز به من مكانة خاصة في حضن الدولة العثمانية.

وقد كان اختيارنا لموضوع الجزائر في عهد الأغوات، علاوة على ما سبق ذكره، عائداً إلى عدة اعتبارات هي:

- أن عهد الأغوات مثل منعطف هاماً في تاريخ الجزائر الحديث لما تميز به من أحداث وما شهده من تغيرات طرأت على المجالين السياسي والإداري خصوصاً، ومثل كذلك مرحلة انتقالية توطدت عهد الولاة العثمانيين، الذين درج على تسميتهم بالباشوات، وعهد الذابات.

- أن عهد الأغوات، على قصره، هو أحد أهم فترات تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ومع ذلك فإن معرفتنا عنه لا تخرج عما سجلته أقلام الكتاب الفرنسيين الذين أطلقوا من الأحكام السابقة ما لا يخدم الحقائق التاريخية المنشودة، ولا تعدل كونها مجرد ملامح مضطربة لم تكتمل صورتها حتى في خطوطها العريضة؛ ومما زاد في غموضها أن معظم الوثائق والمصادر العائدة إلى تلك الفترة نادرة أو صعبة المنال.

- أن العهد المذكور، بل والقرن السابع عشر بأكمله، لم يحظ بدراسة شاملة وواقعية من طرف الباحثين، فبقت الكثير من أحداثه وجوانبه مهملة أو منسية؛ وبقي الاهتمام منصباً بالدرجة الأولى إلى النمط السردى لأهم الأحداث، الذي تعوزه الدقة والموضوعية حيث يغلب عليه في الكثير من الأحيان طابع التبسيط والافتراء والانسحاق وراء الأحكام المسبقة.

وفيما يخص الإطار الزمني للبحث، فقد غطى فترة زمنية تمتد من منتصف القرن السادس العاشر إلى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر؛ وإن بدت هذه الفترة طويلة للوهلة الأولى، فإننا نلعل ذلك بطبيعة الموضوع الذي استلزم منا قبل الخوض في أحداث عهد الأغوات، إبراز العوامل التاريخية التي مهدت لانقلاب 1659 عبر دراسة تطور الأوضاع في الجزائر خلال الفترة السابقة له.

وبعد أن تشكلت لدينا صورة عامة عن البحث، رحنا نصوره بناءً على المعطيات التي بحوزتنا، ولم نبخ من هذه الدراسة معرفة الأحداث التاريخية فقط، بل كانت المعلومات التي جمعناها وسيلة أردنا منها فهم الدوافع، التي تمخضت عنها هذه الأحداث، والنتائج التي أسفرت عنها. وقد حملنا هذا على طرح جملة من الإشكالات في شكل تساؤلات جديدة بالاهتمام التي هدفنا إلى معالجتها في هذه الدراسة، والتي وضعناها في مجموعتين، مجموعة تناولت الجانب السياسي ومجموعة أخرى خضت الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

فأما تساؤلات المجموعة الأولى، والتي حاولنا إيجاد إجابة لها في القسم الأول من البحث المخصص لتطور الوضع السياسي في الجزائر من بداية العهد العثماني إلى نهاية عهد الأغوات في 1671، فقد قمنا بصياغتها على النحو الآتي:

- ما هي العوامل التاريخية التي أدت إلى تضعيف سلطة الولاة العثمانيين؟
- كيف ارتقى ديوان الإنكشارية من مؤسسة عسكرية ترعى شؤون الأوجاق إلى مؤسسة سياسية لها نظر في شؤون الحكم ومنافسة لإدارة الوالي؟
- هل وجد حقاً صراع بين الأوجاق وطائفة الرياس؟
- ما طبيعة العلاقة التي كانت تربط بين الجزائر والباب العالي؟
- ما هو السبب المباشر الذي أدى إلى تنحية الولاة المعينين من طرف الباب العالي؟
- هل يمكن اعتبار انقلاب 1659 "محاولة للانفصال" عن الدولة العثمانية؟ وكيف كان رد فعل الباب العالي إزاء ذلك؟
- ما هي التغييرات التي حملها نظام الحكم الجديد؟ وعلى هذا الأساس، كيف يمكن أن نقيمه؟

وأما تساؤلات المجموعة الثانية الخاصة بالقسم الثاني، والتي تبحث في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر خلال القرن السابع عشر، فكانت كما يلي:

• كيف كان واقع الأوضاع الاجتماعية السائدة في مدينة الجزائر خلال الفترة المذكورة ؟
 • كيف كان وقع الكوارث الديموغرافية على عدد سكان المدينة ؟
 • ما هي طبيعة النشاطات الاقتصادية التي كانت قائمة خلال تلك الفترة ؟
 • هل حافظت البحرية الجزائرية على قوتها خلال فترة الأغوات ، على اعتبار أن النصف الأول من القرن السابع عشر شكل "عصرها الذهبي" ؟
 كل هذه التساؤلات حول الموضوع صبت في إشكالية أساسية حددناها على الشكل الآتي : ما هي العوامل والظغوط الداخلية والخارجية التي خسفت بسلطة الولاة العثمانيين ومهدت بذلك لقيام نظام الأغوات في 1659 ؟ ولماذا لم ينجح هذا النظام الجديد في ضمان استمراره ، وانتهى فجأة في 1671 ؟
 للإجابة على هذه الإشكالية ، اعتمدنا منهجاً تاريخياً تركيبياً مبنياً على المقارنة والتحليل والاستبطان ، واستعنا ببعض العلوم المساعدة ، مثل علم التسلسل الزمني ، وعلم الآثار ، والعلوم الجغرافية ، التي تعدّ من أهم روافد علم التاريخ .

أما فيما يخصّ تقسيمنا للبحث ، فقد اعتمدنا قبل كلّ شيء على ترتيب عناصر كل فصل حسب التسلسل الزمني والمحطات التاريخية التي مرّت بها الجزائر ، أما الفصول فارتأينا تقسيمها إلى قسمين أساسيين وفق المحاور المعتمدة فيها :

القسم الأول ، خصصناه لتطور الوضع السياسي بالجزائر من سنة 1519 إلى 1671 ، ونضمّ فصلين ، الفصل الأول تحت عنوان "نظام الحكم في عهد الولاة العثمانيين (1519-1659)" تعرّضنا فيه إلى دراسة النظم والمؤسسات العثمانية التي تحكمّت في صنع القرار السياسي ، ثم تناولنا بشيء من التحليل موضوع عوامل انحطاط نظام الولاة ، إذ ارتأينا أنه من الضروري تخصيص مبحث لها يكون مدخلاً إلى دراسة عهد الأغوات .

والفصل الثاني المعنون "الوضع السياسي خلال حكم الأغوات : الأحداث والتحوّلات" تضمّن ثلاثة مباحث ، أولها بعنوان "من الانقلاب إلى الثورة" وقمنا فيه بالتعرّض إلى أهمّ الأحداث في عهدي خليل بلكياشي (1659-1660) ورمضان بلكياشي (1660-1661) ، من حيث العلاقات الخارجية للإيالة وأوضاعها الداخلية ؛ والمبحث الثاني الذي أخذ عنوان "من ثورة إلى أخرى" ، فتناولنا فيه دراسة الأحداث خلال عهدي شعبان أغا (1661-1664) والحاج علي أغا (1664-1671) وفق نفس المنهج . وختمنا الفصل بالتطرّق بإيجاز إلى نهاية عهد الأغوات ، نظراً لما امتازت به تلك الفترة من تناقض وغموض .

أما القسم الثاني من الكتاب ، فحاولنا فيه القيام بمقاربة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ، من خلال التطرّق بداية في فصل "المجتمع والديموغرافيا" إلى أهمّ المجموعات السكانية في عاصمة الإيالة ، والخصائص المتعلقة بكل واحدة منها ؛ ومن ثمّ تحدّثنا عن الأوضاع الديموغرافية السائدة في تلك الفترة ، وكان اهتمامنا في هذا المبحث منصباً على إثارة إشكالية التقديرات ، وإعادة النظر في التطوّر السكاني ، على وقع الكوارث الديموغرافية التي شهدتها البلد .

وخصّصنا الفصل الأخير لدراسة شاملة عن النشاطات الاقتصادية ، وأعطينا نماذج عن كلّ واحدة منها ، بدءاً بالزراعة والصناعة ، ثمّ الصناعة الحرفية ، وأخيراً التجارة بقرعها الداخلي والخارجي ؛ وفي المبحث الثاني تناولنا نشاط القرصنة (الجهاد البحري) ، وكانت الغنائم البحرية والأمري الأوربيون من ضمن ما عالجناه في هذه الشأن .

وفي النهاية ، ختمنا بحثنا بجملة من الاستنتاجات التي شملت فصوله الأربعة ، وقادتنا إلى الإجابة عن الإشكالية التي طرحناها في البداية ، مع التأكيد على توسيع آفاق البحث في هذا الموضوع مستقبلاً .

إنّ إنجاز هذا البحث ، والإلمام بكلّ جوانبه لم يكن بالأمر اليسير ، حيث كان أكبر عائق واجهنا هو مشكل قلة المصادر ، وبخاصّة منها المصادر المحلية . وهذا ما جعلنا نعود إلى عدد كبير من المصادر الأوربية ، وخصوصاً منها

الفرنسية ، وهي عبارة عن تقارير ، رحلات أو مذكرات أسرى . ولذا وجدنا أنفسنا أمام اختيار صعب : إما إعمال هذا الموضوع رغم أهميته ، أو قبول المجازفة باقتحامه بالرغم من الصعاب التي تكتنفه . ولا يعاب على الباحث أن يقوم بالتعمق في موضوع ما واستطلاع جوانبه حتى وإن لم تتوفر لديه كل الأدوات الضرورية التي تمكنه من إلقاء الأضواء عليه .

ولكن في هذه الحالة يجب أن يتخذ احتياطاته ، لكي لا تؤدي المعلومات التقريبية التي يتم التوصل إليها بهذه الطريقة إلى الاعتقاد بكونها معلومات صحيحة وثابتة ؛ وهذا ما نؤخذ عليه أولئك المنتسبين للمدرسة التاريخية الاستعمارية ، الذين حاولوا تناول تاريخ الجزائر بصورة أقل ما يقال عنها أنها غير موضوعية ، رغم الجهد المشكور الذي قاموا به باستطلاع هذه المجالات ، التي كانت شبه مجهولة . ومع ذلك ، فبدلاً من أن تقدم النتائج ، التي تم التوصل إليها بكل حيلة وتحفظ صيغت هذه بأسلوب قطعي بحيث تؤدي إلى الاعتقاد بأن هذه النتائج هي نتائج نهائية ؛ ومن هنا يجب أن لا تعتبر هاته المحاولات بمثابة تاريخ محكم لا رجعة فيه ، خاصة وأن نقص المادة الوثائقية الأصلية لدراستها يشكل دوماً العقبة الكأداء التي تقف في طريق ذلك . وإذا أسعفنا الحظ وتم استخلاص جل الوثائق التي تخص الجزائر في الأرشيف العثماني بتركيا ، أو تم العثور على بعض محاضرات جلسات الديوان ، ولو لفترة قصيرة ، فإن ذلك سيساعد كثيراً على توضيح بعض من معالم تاريخ الجزائر العثمانية .

وفي هذا الصدد ، لن نفوت فرصة ذكر مشكلة أخرى اعترضتنا خلال بحثنا الجيغرافي ، ألا وهي فقدان الوثائق والكتب القيمة ، ولا سيما المحلية منها ، الخاصة بالعصر الحديث ، ونريد بذلك الإشارة إلى الأرشيف العثماني ، والمصادر الأوربية القديمة المحفوظة في مكتباتنا التي تعرض قسم معتبر منها إلى التلف والإهمال ، أو السرقة ؛ ونحن إذ نشير إلى هذه الكارثة ، فذلك لأننا شعرنا فعلاً بالأسى العميق تجاه ذلك ، خصوصاً وأننا لم نتمكن من استخدام العديد منها للأسباب المذكورة أعلاه .

أما باق الصعوبات التي لاقيناها خلال إنجاز هذا العمل ، فلا نرى بنا لبسطها لأنها أصبحت مألوفة ، و لا مبالغة إن قلنا أن في تلك الصعوبات متعة البحث ، لأننا في كل مرة واجهنا مشكلة ، منحنا دفعا جديداً ، وعزماً على مواجهتها . كما لن نتحدث هنا عن المصادر والمراجع التي اعتمدناها في دراستنا ، فقد تطرقنا إليها بإيجاز في نبذة في آخر بحثنا .

وفي النهاية ، نأمل أن يكون عملنا هذا مساهمة في خدمة البحث العلمي ، وأن يكون إثراء لمن يرغب في دراسة هذه المواضيع ، أو على الأقل دافعاً للتعلم في البحث والدراسة ، لمن أراد ذلك .

والله ولي التوفيق

قائمة المختصرات

A.A.S. : Asian and African Studies, London.

A.B. : Africana Bulletin, Varsovie.

A.E.S.C. : Annales Économie, Société et Civilisation, Paris.

A.H.R.O.S. : Arab Historical Review for Ottoman Studies, Tunis.

A.I.E.O. : Annales de l'Institut d'Études Orientales, Alger.

C.M. : Cahiers de la Méditerranée, Nice.

C.T. : Cahiers de Tunisie, Tunis.

J.A. : Journal Asiatique, Paris.

R.A. : Revue Africaine, Alger.

R.A.S.J.É.P. : Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Économiques et Politiques, Alger.

R.H. : Revue Historique, Paris.

R.H.D. : Revue d'Histoire Diplomatique, Paris.

R.H.M. : Revue d'Histoire Maghrébine, Tunis.

R.O.M.M. : Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, Aix-en-Provence.

R.S.P. : Revue des Sciences Politiques, Paris.

R.T. : Revue Tunisienne, Tunis.

القسم الأول
تطور الوضع السياسي في الجزائر
(1519-1671)

الفصل الأول

نظام الحكم في عهد الولاة العثمانيين (1519-1659)

1- النّظم العثمانيّة

لم تتمّ الفتوحات العثمانية في بلاد المغرب الإسلاميّ على نفس النّحو الذي تمّت به في المشرق ، فقد كانت توسّعات الأتراك العثمانيين في الشّرق نتيجةً لحروبهم المظفّرة ضدّ دولتي الصفويين والمماليك ، في حين قدموا إلى الجزائر وغيرها من المناطق المغربية بناءً على استنجد السّكان المحليين بهم من الغزو الإسباني ، الذي شمل العديد من المدن السّاحليّة ؛ لذا كان تدخّل الأتراك العثمانيين ، في البدء ، في الحوض الغربي للبحر المتوسّط من باب الجهاد ونصرة إخوانهم في الدّين .

وبعد أن خضعت الجزائر بفضل جهود الإخوة عرّوج وخير الدّين للحكم العثمانيّ ، أصبحت تدار باعتبارها ولاية من ولايات الدّولة العثمانية المترامية الأطراف ؛ فكان يحكمها والي برتبة باشا يعيّنه السّلطان ، لمدّة تتراوح غالباً بين سنة وثلاث سنوات ، وفقاً لاقتراح من القبودان باشا⁽¹⁾ .

وقد كان الوالي يقوم بإدارة شؤون البلاد بمساعدة ديوان خاصّ ، يضمّ عدداً من كبار الموظّفين وضباط الجيش ؛ كما كان بصفته ممثّل السّلطان العثمانيّ ، يتمتّع نظرياً بسلطة واسعة لا يحدها إلا نفوذ أوجاق الإنكشاريّة الذي كان يسهر على مصالح الأقلية التركية العثمانية .

(1) لقب القائد العامّ للأسطول العثمانيّ .

و كان هذا الأوجاق⁽¹⁾، عبر جهازه المركزي المتمثل في ديوان الإنكشارية، يعتبر ركيزة الجيش الجزائري؛ وهذه المكانة جعلت منه قوة ما فتئت تتعاظم حتى خسفت بسلطة الولاة المعيّنين من قبل الأتاتنة في منتصف القرن السابع عشر كما سيأتي ذكره لاحقاً. وبالموازاة مع الجيش البري، كان يوجد طرف فاعل آخر هم قباطنة السفن والبخارة، الذين انتظموا فيما عرف بطائفة الرئيس. ولقد لعب هؤلاء الرئيس دوراً بارزاً في الحياة السياسية للجزائر في القرن السادس عشر والعقود الأولى من القرن التالي بوجه خاص، وهي الفترة التي اعتبرها الكثير من المؤرخين العصر الذهبي للبحرية الجزائرية⁽²⁾.

1.1. الولاة :

كانت الجزائر كونها دولة بحرية تقع تحت نفوذ القبودان باشا⁽³⁾، وتعتبر في نظر العثمانيين من حيث الأهمية العملية ثاني ولايات الدولة في أفريقيا بعد مصر. ولذلك فإن الديوان الهمايوني كان يرسل إليها من يختارهم من بين كبار الموظفين، الذين كانوا قد تدرّسوا قبل ذلك على حكم ولايات أخرى أصغر؛ وكان بعضهم قد احتل منصب الوزارة، وحاز ثقة السلطان، سواء في الإدارة الداخلية أو في قيادته الجيوش العثمانية⁽⁴⁾.

(1) كلمة تركية تعني أصلاً «موقد» و«مجمع»، وأطلقت هذه التسمية على الفرق العسكرية العثمانية وعلى رأسها فرقة الإنكشارية.

(2) انظر الفصل الرابع، المبحث الثاني الخاص بالغزو البحري.

(3) Haëdo, D. de, Histoire des Rois d'Alger, trad. de H.D. de Grammont, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004, p. 161, n. 2.

(4) فعلى سبيل المثال، كان علي باشا (1568) والياً على طرابلس الغرب، وكان جعفر باشا (1580) والياً على المعمر حيث أُلقي فيها البلاء الحسن. وكان محمد باشا (1587) قد حكم تونس، كما كان حسين باشا الشيخ (1621) والياً على طرابلس الغرب. انظر :

Ibid., pp. 148, 168 & 191.

- Lanfreducci, F. & Bosio, O. "Costa e discorsi di Barberia (1^{er} septembre 1587)", trad. et notes de Ch. Monchicourt et P. Grandchamps, in R.A. 66, 1925, p. 540.

- Delphin, G. "Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745", in J.A., avril-juin 1922, p. 202.

كان الوالي، وهو خليفة السلطان في البلاد، يمارس سلطاته طبقاً للفرمانات الواردة من الباب العالي؛ وكان من الواجبات الملقاة على عاتقه: أنه كان مسؤولاً عن الدفاع عن الجزائر، وأن عليه أن يرسل كلما طلب منه قطعاً من الأسطول الجزائري معززة بالجنود لمساعدة الدولة في حروبها البحرية، أو لحماية سواحلها من تغديت القراصنة المسيحيين. علاوة على ذلك، كان على الوالي أن يرسل إلى الأتاتاب السلطانية مبلغاً معيناً من المال سنوياً، حسب ما تفيد به الأوامر والفرمانات⁽¹⁾. كما كان عليه أيضاً أن يحافظ على استقرار الإيالة وأمنها، وأن يهتم بصفة خاصة بجمع أموال الجباية، ويفصل في شكاوى رعاياه، ويراقب الضبط والربط عند القوات الموجودة في البلاد⁽²⁾.

وكانت رئاسة الديوان من أهم اختصاصات الوالي، وإن كانت أهم مشاغله هي الشؤون المالية للدولة⁽³⁾. فلقد كان الباشا أو الوالي يخضع لحاجات متعددة، وكلها مالية: إذ كان عليه أن يدفع من الأموال المحصلة من الضرائب والمكوس، رواتب الجند والموظفين علاوة على «عوايد» متنوعة⁽⁴⁾، وكانت إقامة التحصينات وصيانة أملاك الدولة تكلفه كذلك نفقات باهظة.

(1) انظر الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر مهمات الديوان الهمايوني: رقم 12، صحيفة 427؛ رقم 14، صحيفة 38.

انظر أيضاً :

- Knight, F. A relation of seven years slavery under the Turks of Argeire, suffered by an English captive merchant, London, 1640, pp. 112-113.

- d'Arvieux, Chevalier. Mémoires du chevalier d'Arvieux, mis en ordre par le R.P. Jean-Baptiste Labat, T. 5, Delespine le fils, Paris, 1735, p. 242.

(2) الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر مهمات الديوان الهمايوني: رقم 12، صحيفة 91؛ رقم 12، صحيفة 312؛ رقم 12، صحيفة 427؛ رقم 22، صحيفة 182؛ رقم 31، صحيفة 278؛ رقم 42، صحيفة 386؛ رقم 48، صحيفة 338.

(3) كانت الشؤون المالية يشرف عليها وزير الخزانة أو أمين المال، ويعاين هذا الأخير في مهامه الباشا دفتر دار الذي كان يحتفظ بسجلات الضرائب ويشكل معونات الجيش التي تخرج سنوياً لتحصيلها.

(4) العوايد: هي منح عينية في الغالب كان يستفيد منها عادة أفراد الجيش وموظفو الباشا. ونذكر منها على سبيل المثال الخبز اليومي الذي كان يوزع على المنتسبين للأوجاق.

وتجدر الإشارة إلى أن الطامحين في شغل منصب والي الجزائر كان عددهم كبيراً بالآلاف، وكانوا يتنافسون فيما بينهم لإظهار سعتهم أمام رجال البلاط والحرس السلطاني. وبعد حصول أحدهم على المنصب، كان يفكر كما جرت العادة في استرداد ما أنفق، دون أن ينسى الاحتفاظ بحماية الكبراء له ببذل المال والهدايا، حتى يحصل على تجديد فترة ولايته للبلاد؛ وفوق ذلك كله، كان يسعى إلى زيادة ثروته الشخصية قدر الإمكان. هذه العوامل ساعدت بلا ريب في جعل أغلب الولاة يهتمون في فترة إقامتهم القصيرة في الجزائر بجمع الأموال أكثر من أي شيء آخر.

أما فيما يتعلق بالقيمة الشخصية لهؤلاء الولاة، فإننا نجد أن كتابات معظم المصادر الأوربية عنهم، وبخاصة في القرن السابع عشر، كانت تصفهم إجمالاً بالضعف، وتذكر عنهم أنهم كانوا يخضعون لمجموعة الرجال المحيطين بهم، سواء كانوا من قادة الجند مثل أغا الإنكشارية، أو كانوا من كبار رؤساء البحر. وليس من المستبعد أن بعض الباشوات كانوا من ذوي الشخصيات الضعيفة، ولكن ضمت هذه المجموعة من ممثلي السلطان في الجزائر أيضاً عدداً من ذوي الشخصيات القوية: فعلى سبيل المثال، جعفر باشا الذي نوه به الراهب دييغو دي هايدو (Diego de Haedo) في سنة 1581، كان «نزيهاً، دمثاً، حسن الوفادة، وفي الوقت نفسه شديد الإنصاف، ولا يتهاون مع قطاع الطرق»⁽¹⁾، وكان لخسرو باشا «ميل إلى الحرب، وأبدى الكثير من الحزم» في فترة حكمه⁽²⁾.

(1) Op.cit., p. 191.

(2) ولقد لخص دي غرامون عهد خسرو باشا كما يلي: «لقد جاب البلاد من قسنطينة إلى تلمسان على رأس قوات الإنكشارية، معيلاً جباية الضرائب إلى سائر عهدها ورافعاً هيئة النفوذ التركي التي تعطلت. كما حاول القيام بمنع من المرور، فجارهم وهزمهم، ودخل كوكو حيث تلقى فروض الطاعة من كبار زعمائها».

(1515- Grammont, H.D. de, Histoire d'Alger sous la domination turque 1830), E.Leroux, Paris, 1887, p. 159.

كما كان بعض هؤلاء الباشوات متعلمين، أو من الذين يميلون إلى العلوم: فقد كانت مراسلات يوسف باشا (1642-1644) دسمة ومفيدة، وأعجب به رجال العلم كما أعجب به العامة⁽¹⁾، وكان لمحمد باشا (1651-1653) معارف واسعة استحق بها لقب «العالم». ولذلك نجد أن الباب العالي، بغض النظر عن نزاهة طرق التولية، كان يرسل إلى الجزائر عمومًا أشخاصًا لا تعوزهم الكفاءة الإدارية؛ أما بالنسبة للضعف الذي أثنى به بعضهم، وبخاصة في النصف الأول من القرن السابع عشر، فذلك راجع إلى طبيعة نظام الحكم العثماني، الذي اعتمد أساسًا على الدواوين في تسيير شؤون الولاية، وضاف إلى ذلك الظروف الصعبة التي كانت سائدة في الفترة المذكورة بالإبالة⁽²⁾.

وكان الحكام العثمانيون يعينون في ولاية الجزائر نظريًا لمدة تتراوح بين سنة وثلاثة سنوات، ولكن بعضهم شغلوا مناصبهم لمدة أطول من ذلك بكثير، فقد بقي كل من خير الدين باشا وإسماعيل باشا في سدة الحكم، الأول تسعة عشر عامًا (1518-1537) والثاني لمدة ثلاثة وعشرين عامًا (1662-1685)؛ إلا أن ذلك كان استثناءً عن القاعدة. وعلى العكس من ذلك، كانت فترة ولاية بعضهم قصيرة للغاية: مثل رمضان باشا (1582) الذي حكم أقل من شهر⁽³⁾، وإبراهيم باشا (1656) الذي حكم لمدة ثلاثة أشهر. وعلى كل حال، فمن سنة 1518 إلى سنة 1659، توالى على حكم الجزائر نحو سبعة وثلاثين واليًا، بيد أن عددًا منهم عين في المنصب مرتين أو أكثر⁽⁴⁾.

(1) انظر بهذا الصدد رسالة يوسف باشا للشيخ ماسي البوني في: جمال فتان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص. 117.

حول شعبية يوسف باشا، انظر: G.P., The present state of Algiers, H.Herringman, London, 1676, p. 77.

(2) انظر المبحث الثاني، نظام الولاية: عوامل الانحطاط.

(3) انظر الملحق رقم 1: قائمة الولاة المعيّنين من طرف الأستانة.

(4) قام بعض الباشوات بحكم الجزائر ثلاث مرّات، وهم حسن باشا بن خير الدين، وخسرو باشا، وحسين باشا الشيخ، وإبراهيم باشا بن مصطفى.

وكان مقرّ الباشا في دار الإمارة المعروفة كذلك باسم قصر الجنيّة ، وكان الباشا يسكن الطبقات العليا منه والمسمّاة « السرايا » ؛ في حين تضمّن الطابق السفلي ، « المحكمة » أي مجلس الباشا ، حيث كان يسير شؤون الدولة ويقضي بين الناس . وفي ذلك المكان أيضًا ، كانت تنعقد أهمّ هيتين في جهاز الدولة وهما الديوان الخاصّ والديوان العام⁽¹⁾ .

1-1. الديوان الخاصّ :

عرف هذا الديوان في المصادر الأوربية بالديوان الصغير أو ديوان الباشا ، وكان يضمّ حول الباشا أغا الإنكشاريّة ، والمفتي والقاضي الحنفيتين المعيّنين من طرف الباب العالي ، والخوجات الأربعة الكبار⁽²⁾ ، وأربعة وعشرين من كبار ضباط الإنكشاريّة برتبة آياباشي⁽³⁾ ، بالإضافة إلى موظفين سامين يمكن أن نصفهم بوزراء الباشا ، وهم :

- الخليفة أو الكاهية ، كان بمثابة مستشار الباشا الخاصّ ، وهو الذي يقوم مقام هذا الأخير في حال غيابه عن العاصمة⁽⁴⁾ .

- الخزناجي ، الذي عرف أيضًا بالأمين أو أمين المال ، كان المكلف بخزينة

(1) Tachrifat. Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, trad. par A. Devoux, Imprimerie du Gouvernement. Alger, 1852, p. 18.

Venture de Paradis, J.M. Alger au XVIII^{ème} siècle, 2^e éd., Bouslama, Tunis, pp. 9-10 & 118.

(2) يذكر دفتر الشريعات : « أربع كتبة يوجدون أيضًا في المحكمة ، وهم مكلفون بضبط سجلات القصر تحت إشراف الخزناجي : رئيسهم يحمل لقب الباشا دفتردار ؛ والثلاثة الآخرون هم الباشا مقاطعجي والمقاطعجي الثاني ، وأخيرًا الرقمجي » .

(3) انظر العنصر التالي الخاصّ بأوجاق الإنكشاريّة .

(4) Knight, Op.cit., p. 142.
d'Avity, P. Description générale de l'Afrique, De Rocoles, Paris, 1660, p. 183.

الدولة ، ومن مسؤولياته الأساسية ضبط عائدات الإيالة ودفع رواتب الجند والموظفين⁽¹⁾ .

- البايبرباي أي قائد القوّاد ، كان وزير الحربيّة ، وتوكل إليه في الغالب المهام العسكريّة الكبرى بصفته القائد الأعلى للجيش البري⁽²⁾ .

- القبطان رايّس ، رئيس طائفة الرّياس والمسؤول الأوّل عن البحريّة الجزائريّة ، وكانت الشؤون الخارجيّة للإيالة تندرج ضمن اهتماماته نظرًا لطبيعة منصبه⁽³⁾ .

وكان هذا الديوان « يجتمع كلّ يوم لدراسة المسائل قليلة الأهميّة التي تطرأ ، وكلّ يوم سبت لدراسة المسائل ذات الأهميّة »⁽⁴⁾ ، وذلك قبيل انعقاد الديوان العامّ بعين المكان .

1-2. الديوان العامّ :

كان الديوان العامّ أو الديوان الكبير يضمّ بالإضافة إلى الوزراء الذين سبق ذكرهم ، « أغا العسكر ، وكاهيته وكافة الديوان »⁽⁵⁾ والمفتين ، والقضاة ، ونقيب

(1) Knight, Op.cit., p. 142.

Ben Mansour, A.H. Alger : XVI^{ème}-XVII^{ème} siècle, Édition du CERF, Paris, 1998, p. 224.

(2) Haëdo, D. de, La vie à Alger les années 1600. Topographie et histoire générale d'Alger, trad. de D. Monnereau et A. Berbrugger, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004, p. 235.

Mascarenhas, J. Esclave à Alger. Récit de captivité de João Mascarenhas (1621-1624), trad. de P. Teyssier, 2^e éd., Éditions Chandeigne, Paris, 1999, p. 93.

(3) انظر مراسلات القباطنة إلى قناصل وحكام جنوب فرنسا :
- Plantet, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France (1579-1833), 1^{er} vol., F. Alcan, Paris, 1889, pp. 2-3, 29-31, 33-34 & 38.

(4) « مذكرة حول الحكومة الحالية لمملكة الجزائر (1681) » ، نقلًا عن :
- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 107 .

(5) يعني أعضاء ديوان الإنكشاريّة .

الأشراف، وأعيان الناس⁽¹⁾، أي ما يربو عن ألف شخص؛ وكان يجتمع كل يوم سبت في دار الإمارة للنظر في المسائل الهامة التي تخص البلاد مثل الاضطرابات الداخلية، كما كان يجتمع في ظروف استثنائية عند تولية باشا جديد أو مجابهة تهديد خارجي⁽²⁾.

وكان هذا الديوان في أغلب الأحيان يكتفي بالمصادقة على القرارات التي يتوصل إليها مسبقاً في ديوان الباشا أو ديوان الإنكشارية كإقرار حالة السلم أو الحرب مع دولة ما⁽³⁾.

1-2. الأوجاق:

بعد إعلان خير الدين تبعيته للسلطان العثماني، أرسل له هذا الأخير ألفي إنكشاري من خيرة جنوده النظاميين مسلحين بالبنادق، وعدداً من رجال المدفعية مع مدفعيتهم؛ كما سمح لقرباء أربعة آلاف متطوع تركي منحوا نفس امتيازات الإنكشارية بالانتقال إلى الجزائر، ولقد شكل هذا المدد، بالإضافة إلى جند خير الدين، أساس أوجاق جزائر الغرب⁽⁴⁾. بذلك غدت التشكيلات العسكرية للأوجاق متكونة من العناصر التركية بصفة أساسية.

(1) الزقار، أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزقار، نقيب أشراف الجزائر، 1754-1830، تحقيق أحمد توفيق المني، ط. 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص. 23.
(2) نفس النظر أيضاً.

(3) Tachrifat, Op.cit., p. 24.
(4) Hamdan Khodja, Le Miroir ou Aperçu historique et statistique sur la Régence d' Alger, 2^e éd., Sindbad, Paris, 1985, p. 106.

(3) Boyer, P. "Introduction à une Histoire intérieure de la Régence d' Alger", in R.H. 237, 1966, p. 301.
(4) التر، عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط. 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص. 72-73 و 132.

لقد كان بقاء السلطة العثمانية في الجزائر مرهوناً بقوة أوجاق الإنكشارية الذي شكّل عماد الجيش النظامي للإيالة. لذا، فإنها حرصت كلما اقتضى الأمر على تجنيد عناصره في أقاليم الدولة العثمانية كالروميلى، جزائر بحر إيجه والأناضول بشكل خاص. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية كانت تتم إما بواسطة مبعوثين رسميين من الجزائر وإما بواسطة وكلاء الإيالة المقيمين في الموانئ المهمة⁽¹⁾، وأحياناً أخرى بفضل مبادرات فردية⁽²⁾. وقد ذكر «بيير دان» (Pierre Dan) بهذا الشأن: «إذا حصل أن كان الأتراك بالثالث قلة في هذه الميليشيا، سواء لكونهم ماتوا، أم لكونهم رجعوا إلى وطنهم، حينئذ يحضر الباشوات الجدد الآتون من القسطنطينية معهم آخرين، وإلا فإنهم يذهبون لجليهم من المشرق»⁽³⁾.

ولم يكن الأوجاق مقصوراً على العنصر التركي وحده، إذ كان يسمح للأعلاج والكراغلة، بل وحتى الإسلاميين أي اليهود الذين تخلّوا عن دينهم وأصبحوا مسلمين، الانخراط في صفوفه⁽⁴⁾.

(1) Colombe, M. "Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger", in R.A. 18, 1943, pp. 169-181.

(2) حول الأسلوب الأخير، يذكر حمدان خوجة: «بمجرد ما يكتب أحدهم (أحد الإنكشاريين) قسطاً من المال، كان يقوم بسفر إلى تركيا مسقط رأسه، حاملاً معه ألبسة فاخرة ليبرز أمام أبناء بلده بمظاهر الرخاء والترف وكذلك ليغريهم، إذ ربما كان هو لبناً لأحد العقّال أو الفلاحين. وعندئذ يعود إلى الجزائر حيث توجد عائلته، كان يصطحب معه بعضاً من سكان بلده ليقنّهم إلى الدفتر (المكان الذي يسجل فيه جند الميليشيا)، وتحت ضمانته كانوا يقبلون في صفوف الميليشيا. وكان هو الذي يتولى تدريب هؤلاء الجنود الجدد ويعرفهم بواجباتهم الجليلة».
- Hamdan Khodja, Op.cit., pp. 102-103.

(3) Dan, P. Histoire de Barbarie et de ses corsaires, 2^e éd., Paris, 1649, p. 107.

(4) انظر الفصل الثالث، المبحث الأول الخاص بالتركيبة السكانية لمدينة الجزائر. فيما يخص اليهود الذين اعتنقوا الإسلام، قرّر الديوان إقصاءهم من صفوف الإنكشارية في سنة 1580، وتم دمجهم لاحقاً في جماعة الطوبجية أي المدفعيين.
- d'Avity, Op.cit., p. 187.

انظر أيضاً:

- قنان، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص. 100.

ولم يطرأ على هذا العدد تغيير ملحوظ حتى فترة الأغوات ، إذ ورد في مذكرة فرنسية يعود تاريخها إلى مطلع الفترة المذكورة أن بمدينة الجزائر تسعة آلاف إنكشاري⁽¹⁾ ؛ ومن ثم ، انخفض عددهم إلى ستة آلاف في عام 1664 ، بسبب وباء الطاعون الفتاك الذي اجتاحت البلاد آنذاك⁽²⁾ . ولقد حملت الحروب المتوالية للإيالة مع جارتها تونس والمغرب الدييات الأوائل إلى تعزيز القوّات العسكرية ، لذا بلغ عدد الإنكشاريين في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر إننا عشر ألفاً⁽³⁾ .

إلى جانب الدفاع عن البلاد ، كانت إحدى المهام الرئيسية المنوطة بالجيش هي جباية الضرائب . ولهذا الغرض أساساً ، كانت تشكل محلات توجّه لضمان تحصيل الضرائب في بياليك الشرق ، الغرب وال تييطوري⁽⁴⁾ . كانت هذه المحلات الثلاث تعسكر بعين الربط ، خارج باب عزّون ، في شهر أبريل من كلّ سنة ، ويقود كلا منها قائد يدعى آغا المحلة ؛ ثم كانت تنطلق إلى البياليك لمدة تتراوح بين أربعة وستة أشهر . كما كانت المحلات تُسيّر من مدينة الجزائر في خرجات استثنائية للقضاء على التمردات القبليّة التي كان

(1) يذكر صاحب «مشروع حملة على الجزائر» أنه «يوجد تسعة آلاف رجل مأجور ، الذين يدعون إنكشاريين ؛ لكن من القوّات المذكورة ، يجب طرح ألف ومائتي طفل ، من الذين كان أبائهم برتبة قائد كتيبة (بلوكباشي ؟) ، أو من الذين برز أبائهم في بعض المعارك ضدّ المسيحيين . كما يوجد ثلاث مائة رجل في التعداد المذكور طاعنون في السنّ وغير قادرين على القتال ، بحيث أنه لا يجب الأخذ بعين الاعتبار إلا سبعة آلاف وخمسة مائة رجل حرب» : Dumay, L. "Projet pour l'entreprise d'Alger", in Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps, Christophre van Dyck, Cologne, 1666, pp. 1-2.

(2) «حالة الجزائر عند عام 1664» ، نقلًا عن :
- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 100 .

انظر الفصل الثالث ، البحث الثاني الخاص بالأوضاع الديموغرافية .
(3) Emerit, E. "Un mémoire sur Alger par Pétis de la Croix (1695)", in A.I.E.O 11, 1958, p. 15, 17.

(4) Tachrifat, Op.cit., p. 29.

تور وصولهم إلى الجزائر ، كان المجندون الجدد يدرجون في إحدى أوجاقات أو وحدات الإنكشاريّة التي كانت تضمّ في أغلب الأحيان من 10 إلى 20 رجلاً ، تحت قيادة ضابط برتبة أوضاباشي ؛ وقبل مباشرتهم الخدمة العسكريّة ، كانوا يخضعون إلى تدريب صارم يؤهلهم لمهنتهم الجديدة .

خلال القرن السادس عشر ، بقي تعداد أفراد الإنكشاريّة البالغ نحو ستة آلاف ثابتاً تقريباً⁽¹⁾ . وبداية القرن السابع عشر ، أفاد المبعوث الفرنسي دو بريف (de Brèves) أن بمدينة الجزائر عشرة آلاف محارب ، من بينهم ستة آلاف إنكشاري يشكلون القوّة العسكريّة الرئيسيّة في البلاد⁽²⁾ . ولقد ارتفع عددهم فيما بعد بشكل معتبر من جراء تزايد نشاط الغزو البحريّ الذي كان الإنكشاريون عناصر نشطة فيه ، وأيضاً من جراء أحوال البلاد المضطربة التي فرضت على الحكام تجديد عدد متزايد ؛ ففي سنة 1625 ، قدر المبعوث البندقي سالفاغو (Salvago) عدد الإنكشاريين بالجزائر بنحو عشرة آلاف ، منهم ثمانية آلاف في الخدمة⁽³⁾ .

(1) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 74.
Lanfreducci & Bosio, Op.cit., p. 540.

(2) d'Avity, Op.cit., p. 183.

(3) Grandchamp, P. "Une mission délicate en Barbarie au XVII^e siècle. J. B. Salvago, drogman vénitien à Alger et à Tunis (1625)", in R.T. 30, 1937, p. 65.

انظر أيضاً :

- Ben Mansour, Op.cit., p. 201.

- Pignon, J. "La milice des janissaires de Tunis au temps des Deys (1590-1650)", in C.T. 15, 1956, p. 305.

ويذكر مصدر فرنسي يرجع إلى سنة 1621 : «... منهم من يعتبر أنّ عدد الإنكشاريّة هو خمسة عشر ألف غير الخمسة آلاف من الكلوغليّة . ولكن في الحقيقة إنّ الإنكشاريّة القادرين على حمل السلاح هم نحو عشرة آلاف وهم ليسوا كلهم قادرين على الخدمة وعلى القتال لوجود عدد كبير من الشيخوخة بينهم» ، نقلًا عن :
- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 76 .

وذلك على مدى القرن السابع عشر ؛ وكانت هذه الرواتب ترفع تدريجيا كل شهر وكذلك في مناسبات عدة حتى تصل إلى الحد الأعلى المذكور⁽¹⁾.

وكانت الترقية في سلم الرتب العسكرية تتم وفق الأقدمية⁽²⁾، ولا يؤخذ اعتبار البنة للمقدرة والمعايير الشخصية الأخرى. وحسب ما تفيد به المصادر⁽³⁾، كان نظام التدرج في الرتب يتسلسل على النحو التالي :

- البولداش، ومعناه «رفيق الدرب»، هو الاسم الذي يعرف به الإنكشاري عندما يكون جندي بلا رتبة. وكان البولداش يمثلون الأغلبية العظمى من أفراد الجيش النظامي⁽⁴⁾.

(1) يذكر مصدر إنجليزي بهذا الصدد : «عند أول قبولهم في الراتب، يدعون أترافا فنية، وينالون أربع دويلات في الشهر، أربعة قطع خبز في اليوم والسيكن في القيسارية أو الشكنة ؛ ينزild راتب (كنا) دويلة واحدة في السنة، دويلة كلما خرج في المحلة ولاقي العدو، ودويلة لكل رأس يحملها من الأعداء. عند وفاة أو تغيير الباشا أو الداي، ينزild الراتب دويلة واحدة في الشهر، حتى ترتفع إلى أربعين دويلة في الشهر، وخبره إلى ثمانية قطع في اليوم ؛ إذ ذلك، يكون كعمل راتبه، ولن يزيد عن ذلك الحد حتى لو شغل مناصب أرفع»، انظر :

- G.P., Op.cit., pp. 96-97.

(2) Ben Mansour, Op.cit., p. 197.

(3) Mascarenhas, Op.cit., p. 98 ; D'Arvieux, Op.cit., p. 254 ; Tachrifat, Op.cit., p. 26.

انظر أيضا :

- أميلي، حسن. «النظام العسكري في الولايات المغاربية العثمانية من خلال المؤرخين الفرنسيين نيكولا دي نيكولاي و الرابع بيير دان»، في العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطة، ط. 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص. 184-187.

(4) معتمدا على دفتر تركيات بيت المال يرجع إلى الفترة 1699-1701، لاحظ تال شوفال أنه من بين 330 فرد من الجيش دوت أسماءهم، 264 أي حوالي 80 ٪ من المجموع، كانوا من البولداش. انظر :

- Shuval, Op.cit., p. 68.

والملاحظة نفسها سجلتها غفاس في فترة لاحقة. انظر :

- غفاس، عائشة. الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830. مقاربة اجتماعية-اقتصادية، دكتوراه دولة في التاريخ، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2002، ص. .

يعجز البايات عن إخمادها. وفي جميع عملياتها العسكرية، كانت القوات الإنكشارية تدعمها فرق نظامية أخرى مثل الزواوة والصبايحية، وأخرى غير نظامية مثل فرسان المخزن⁽¹⁾.

وقد أقام الأتراك العثمانيون بغرض حماية الثغور والحفاظ على المدن والمناطق الداخلية، شبكة من الثوابت أو الحاميات في المدن الرئيسية والمواقع الاستراتيجية للإيالة. وكان لكل نوبة قائد يعرف باسم آغا النوبة. وكانت الخدمة في النوبة تدوم سنة كاملة، وهي إجبارية، وليس بوسع أي إنكشاري التخلص منها.

وكانت مدينة الجزائر تشكل نقطة تركز قوات الأوجاق. وكان الجنود العزّاب يأوون إلى ثمان ثكنات حسة البناء، عرفت بدور الإنكشارية؛ واشتملت كل ثكنة على عدد من الغرف أو المراقد المرقمة تسكنها إحدى وحدات الجند الإنكشاري⁽²⁾. وكان الإنكشاريون الميسورون يقيمون في فنادق تكاد تكون خاصة بهم؛ أما المتزوجون، فكانوا يفضلون اكتراء دور في المدينة أو قسماحيها⁽³⁾.

لقد كانت رواتب الإنكشاريين تتراوح بين أربع دويلات وأربعين دويلة⁽⁴⁾،

(1) عباد، صالح. الجزائر خلال الحكم التركي : 1514-1830، دار هويم، الجزائر، 2004، ص. 318-320.

(2) نفسه، ص. 317.

(3) Shuval, T. La ville d'Alger vers la fin du XVII^e siècle. Population et cadre urbain, CNRS Éditions, Paris, 1998, pp. 88-101.

(4) الدولة هي التسمية الفرنسية (Lingua franca) للعملة المعروفة بالصايمة أو الدينار الجزائري الحسيني العباد.

وتجدر الإشارة إلى أن الفرنسية كانت لغة تواصل مركبة من خليط من الكلمات الإيطالية، والبرتغالية، والإسبانية، والعربية شاع استعمالها في موطن الحووش الغربي للمتوسط.

انظر : L. Monnaies, Les monnaies de l'Algérie à l'époque ottomane : 1520-1830, Éditions Bouchène, Paris, 2002, pp. 221-226.

- Merouche, L. Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane : 1520-1830, Éditions Bouchène, Paris, 2002, pp. 221-226.

بالذكر أن الآغا هو الشخص الوحيد الذي يمكنه توقيف إنكشاري أو إصدار عقوبة في حقّه ، وحتى الباشا نفسه لم يكن يسعه القيام بذلك إلا بواسطة الآغا . مع ذلك ، فإن هذا الأخير كان عرضة للتنحية في كل لحظة من طرف الديوان حتى لأنفه الأسباب⁽¹⁾ ؛ والآغا الذي يتحى أو تنتهي مدته يحال على التقاعد ويصبح يعرف بمنزول آغا أو معزول آغا ، وعند ذلك يعفى من الخدمة العسكرية لكنه يستمر في تلقي راتبه كاملاً⁽²⁾ .

1-2-1. ديوان الإنكشارية :

كان ديوان الإنكشارية بمثابة المجلس الأعلى للأوجاق ، إذ كان من مهامه الأساسية مناقشة الشؤون الداخلية للتنظيم كالترقية ، والأمن والتموين الحربي ، كما كان أمن الدولة وتقرير السلم والحرب من القضايا التي يشارك فيها ديوان الباشا ؛ ولعب بذلك دوراً كبيراً في توجيه سياسة الإيالة في عهد الولاة إلى أن أصبح هو القوة النافذة الرئيسية في العقود الأخيرة منه ، ثم غدا مباشراً للسلطة بنفسه في عهد الآغاوات⁽³⁾ .

وكان هذا الديوان يتكوّن أساساً من جميع الضباط الساميين في تنظيم الأوجاق ، وهم :

- آغا الإنكشارية ، وهو كما أسلفنا رئيس الديوان ، يعرض القضايا للتداول على أعضاء المجلس ، ثم يصدر حكمه وفق قرار الأغلبية .

- الأياباشية ، وهم من كبار ضباط الإنكشارية ، ويشكلون ما يشبه الهيئة الاستشارية العليا في الديوان .

- البلوكباشية ، الذين بحكم عددهم كانت لهم غالباً اليد العليا في المجلس .

- الأوضاباشية ، كان بإمكانهم حضور جلسات الديوان ، ولكن قلماً يؤثرون في القرارات المتخذة بحكم رتبهم الدنيا .

(1) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 69.

(2) Dan, Op.cit., p. 98.

(3) انظر المبحث الثاني ، نظام الولاة : عوامل الانحطاط .

- الأوضاباشي ، يعني «رئيس الغرفة» ، هو ضابط يقود زمرة من البولداش عدد أفرادها ما بين 11 و 16 . والملاحظ أن عدد الأوضاباشية المقدر بـ 424 في بداية القرن السابع عشر لم يتغير منذئذٍ قط⁽¹⁾ .

- البلوكباشي ، ومعناه «قائد السرية» ، هو ضابط سامي يوكل عادة قيادة نوبة أو إحدى محلات الجيش . وكان ضباط هذه الرتبة ، الذين تراوح عددهم بين 600 و 800 أو يزيد ، يشكلون أهم مجموعة متفلة في صفوف الأوجاق⁽²⁾ .

- الأياباشي أو الأياباشي ، ومعناه «قائد المشاة» ، هو ضابط سامي يضطلع بنور مستشار ومقوض في هيئة الديوان . وكان هؤلاء الضباط البالغ عددهم 24 يتولون بالأقدمية منصب كاهية الآغا⁽³⁾ .

- الكاهية ، أي «النائب» ، هو المسؤول عن أمن المدينة ، وينوب عن الآغا في حالة مرضه أو غيابه ، ويخلفه في حالة عزله أو وفاته⁽⁴⁾ .

- الآغا ، هو أعلى منصب في هرم أوجاق الإنكشارية . وكان آغا الإنكشارية ، بصفته القائد الأعلى ، يتمتع بسلطة فعلية معتبرة لا يحدها إلا عامل الوقت ؛ إذ كان لا يبقى في منصبه مدة تزيد عن الشهرين ، ولذلك عرف بـ «آغا القمرين» في كتابات الرحالة الأوروبيين .

وكان مقر إقامة الآغا في حصن القصبة بأعلى المدينة⁽⁵⁾ حيث كان يرأس ديوان الإنكشارية ويعاقب أفراد الأوجاق الذين ارتكبوا ذنباً أو مخالفة ؛ والجدير

(1) Tachrifat, Op.cit., p. 26 ; Knight, Op.cit., p. 122 ; Emerit, "Un mémoire sur Alger...", Op.cit., p. 16.

(2) Shuval, Op.cit., p. 70.

(3) Laugier de Tassy, J.P. Histoire du Royaume d'Alger, Éditions L'Asiatique, Paris, 1992, p. 138.

Shuval, Op.cit., p. 70.

(4) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 73.

(5) Venture de Paradis, Alger..., Op.cit., p. 79.

(6) Delphin, "Histoire des pachas...", Op.cit., p. 220.

1-3. طائفة الرياس :

كانت البحرية القوة الأولى التي اعتمد عليها الأتراك العثمانيون في بسط نفوذهم في البلاد والدفاع عنها ؛ وتكونت نواتها في البداية من القراصنة الذين التحقوا بالإخوة عزوج وخير الدين من المشرق . وبعد أن انضوت الجزائر تحت الحماية العثمانية ، اهتم حكامها الأوائل أيما اهتمام بتعزيز نشاط البحرية وتنظيمه ، فأنشئت في هذا السبيل طائفة الرياس التي اتخذت من مرسى الجزائر قاعدة لها .

وشكلت هذه الطائفة ، بسبب التطور الهائل الذي عرفته القرصنة⁽¹⁾ خلال عهد الولاة ، المحرك الاقتصادي للإيالة ، ومصدر ثراء عاصمتها⁽²⁾ ؛ حيث ازداد بشكل معتبر حجم المغنم وعدد الأسرى المسيحيين الذين كانت تعود بهم سفن الرياس كما اتسع نطاق نشاطها إلى شمال المحيط الأطلسي بعد أن كان محصوراً في البحر الأبيض المتوسط والحواس الغربي منه بصفة خاصة⁽³⁾ .

(1) القرصنة ، كلمة إيطالية الأصل (corso) ، المقصود بها هنا نشاط الغزو البحري التي كانت تقوم به سفن حواصص لمصلحة دولة ما في حالة حرب .

انظر في هذا الصدد :

- Temimi, A. "Le Gouvernement Ottoman face au problème morisque", In Les morisques et leur temps, Éditions du CNRS, Paris, 1983, pp. 299-300.

- Panzac, D. Les corsaires barbaresques : la fin d'une épopée (1800-1820), Éditions du CNRS, Paris, 2000, p. 11.

(2) Boyer, P. "Des Pachas Triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey", in R.H. 244, 1970, p. 101.

- Kaddache, M. L'Algérie durant la période ottomane, O.P.U., Alger, 1991, pp. 77-78.

(3) Belhamissi, M. Histoire de la marine algérienne (1516-1830), 2^e éd., ENAL, Alger, 1986, p. 61.

بالإضافة إلى ذلك ، كان المجلس يضم :

- خوجة الديوان ، وكانت مهامه هي كتابة محاضر الجلسات وحفظ سجلات الديوان ، ولقد تمتع صاحب هذا المنصب بمكانة مرموقة في النصف الأول من القرن السابع عشر حتى أنه كثيراً ما كان يستشار ويؤجبه قرارات الديوان بآرائه⁽¹⁾ .

- أربع باشا أوصا ينتخبون من صف الأوضاباشية لمراقبة الأغا ، وكانت مهنتهم الجهر بالقضايا ونقل آراء أعضاء الديوان خلال المداولات⁽²⁾ .

- ستة شواش تحت إمرة الأغا ، مهنتهم إنفاذ الأوامر التي يصدرها الديوان ؛ وكان هؤلاء الشواش يخول لهم وحدهم اعتقال أعضاء الديوان وإنزال العقوبة بهم .

- عدد من المترجمين ، إذ كانت كل المداولات في المجلس تتم باللغة التركية ، وكانوا يقومون بنقل شكاوى الأهالي والتصارى إلى الديوان ، كما كانوا يترجمون المراسلات التي تقد إلى الديوان من داخل البلاد وخارجها .

في الظروف العادية ، كان ديوان الإنكشارية يضم نحو سبعمائة أو ثمانمائة شخص ؛ لكن هذا العدد كان يرتفع في بعض الأحيان إلى أزيد من ألف وخمسمائة ، ولا سيما عندما يستدعى الأوضاباشية والأغوات المعزولون إليه للإدلاء بآرائهم⁽³⁾ . وكان هذا الديوان يتعقد أربعة أيام في الأسبوع : السبت في

حصن القصبة قبل انعقاد الديوان العام ، والثلاثة أيام التالية أي الأحد والإثنين والثلاثاء في إيوان قصر الجنية حيث كان الوالي يدعى أحياناً للمحضور ليشي رأيه في القضايا العالقة⁽⁴⁾ .

(1) من المكانة المرموقة التي بلغها هذا الخوجة في ديوان الإنكشارية ، يذكر الأمير الإنكليزي فونسيس بلنت ما يلي : « الخوجة ، مستشارهم الوحيد ، والذي تشيع آراؤه كأنها وحي... » .

- Knight, op.cit., p. 122 ; Mascarenhas, op.cit., p. 61.

(2) Haëdo, Topographie..., op.cit., p. 71 ; Dan, op.cit., p. 102.

(3) Dan, op.cit., p. 101.

(4) Ibidem.

وفاق عدد رياس الطائفة الناشطين المائة خلال أوج قوتها في القرن السابع عشر⁽¹⁾ ؛ كما بلغ عدد أفرادها من البحارة نحو أربعة آلاف رجل⁽²⁾ ، وهذا دون أن نأخذ في الحسبان الملاحين المسيحيين والجند الإنكشاري والطوبجية الذين كانوا يعززون طواقم السفن في الحملات البحرية . وتجدر الإشارة إلى أن الطائفة لم تكن تقتصر على الأتراك والأعلاج والكراغلة مثلما كان الشأن بالنسبة لأوجاق الإنكشارية ، فقد كانت تستقبل في صفوفها أندلسيين ، وبلديين وحتى عناصر برابرية من الذين أظهروا كفاءاتهم في الغزو البحري⁽³⁾ . وبالرغم من اختلاف أصول أفرادها ، فقد كانت طائفة الرياس تشكل مجموعة قوية ومتفذة يوحدتها الوازع الديني الذي هو جهاد النصاري⁽⁴⁾ .

لقد كانت السفن الجزائرية ، ولا سيما الكبيرة منها ، تضم طاقما معتبرا وحسن التنظيم يتكون من ثلاث مجموعات رئيسية⁽⁵⁾ ، وهي :

- مجموعة القيادة ، وتضم هيئة ضباط السفينة ، وهم : الرئيس ، قبطان السفينة ؛ والباشا رياس ، مساعده ؛ ورياس العنة ، ناظر الطاقم ؛ والخوجة ، كاتب الرياس ؛ والباشا جراح ؛ والوردبان باشي ، ناظر الأسرى ؛ ورياس الطريق ، وهم المكلفون بقيادة الغنائم ؛ وباش دمانجي ، مدير الدقة .

(1) ذكر سالفاغو أنه كان في حوزة الجزائر حينما زارها سنة 1625 مائة سفينة دائرية من ضمنها مشون سفينة كبيرة كل واحدة منها مجهزة بثلاثين مدفعا ، وطاقم كل واحدة منها يتراوح عدد أفرادها ما بين المائة والمائتين ، انظر :

- Grandchamp, P. "Une mission délicate en Barbarie au XVII^e siècle." in R.T. 30, 1937, pp. 471-472.

انظر أيضا :

- قنان جمال ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 75 .

(2) Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 3.

(3) انظر الفصل الثالث ، المبحث الأول الخاص بالغنائم السكائية بمدينة الجزائر .

(4) Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., pp. 20-21.

(5) Ben Mansour, Op.cit., p. 182, n. 1 ; Tachrifat, Op.cit., p. 29.

- مجموعة المناورة ، التي كانت تضم ربابة السفينة ، وهم : اليرقانجي والغارده كايو والبريتانجي ، الذين يتولون أمر الأشرعة في السفن الثلاثية الصواري ؛ والدمانجي ، ملاح الدقة ؛ والصندل رياس ، رياس القارب ؛ والمسترداش ، معلّم نجار ؛ والقلقاط ، الذي يسهر على كتامة بدن السفينة ؛ والغنبرجي ، مسؤول مخزن المؤن ؛ والخزنانجي ، مسؤول مخزن الذخيرة ؛ ووكيل الخرج ، مسؤول التموين ، إلخ . وكان أغلبية هؤلاء البحارة وفق ما تذكره المصادر الأوربية من الأعلاج والأسرى المسيحيين ، وينقسمون إلى قسمين هما : البحرية ، بحارة مقدمة السفينة والصوتا رياس ، بحارة المؤخرة ؛ كما كان يوجد على متن بعض أنواع السفن عدد من الأرقاء المجذفين يدعون بالكراكجية⁽¹⁾ .

- المجموعة القتالية ، كانت تتكون أساسا من بعض وحدات الإنكشارية تحت قيادة آغا برتبة بلوكباشي ، يساعده شاوش وعدد معين من الأوضاباشية ووكلاء الخرج⁽²⁾ ؛ كما كانت هناك جماعة طوبجية ، تحت إمرة باش طوبجي ، تتولى مدفعية السفينة .

وكان « يشرف على شؤون السفينة مجلس يتكون من الرياس وعدد من الضباط وآغا وخوجة »⁽³⁾ ، وتتلخص مهمته في إقرار العدل بين أفراد الطاقم وتقرير مصير المراكب المسيحية التي تصادف في البحر⁽⁴⁾ .

انظر أيضا تقرير المبعوث الفرنسي هاييت (Hayet) حول « القوّات البحرية لمدينة ومملكة الجزائر » (1681) :

- قنان جمال ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 108 .

(1) نور الدين ، عبد القادر . صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي ، كلية الآداب الجزائرية ، قسنطينة ، 1965 ، ص . 82 .

(2) Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., p. 59.

(3) كائكارث ، جيمس لياندر . مذكرات أسير الداي كائكارث ، فصل أمريكا في المغرب ، ترجمة اسماعيل العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 ، ص . 79 .

(4) Ben Mansour, Op.cit., p. 182.

بكشك الأميرالية الموجود عند طرف رصيف الميناء ، وهناك كان يتعقد تحت رئاسته اجتماع الرياس المعروف بمجلس أو بالأحرى ديوان البحرية .

1-3-1. ديوان البحرية :

كان من اختصاصات ديوان البحرية تطبيق العدالة على جميع أفراد البحرية الذين يخلون بقواعد الانضباط أو يتعدون على القوانين كما كان يبت في المسائل الجارية المتعلقة بنشاط الطائفة وبالأخص تقرير مصير الغنائم والأسرى الذين كان يجلبهم الرياس ، حيث كان يفحص السفن وحمولتها وهوية ركبائها إن لم تكن تابعة إلى دول في حرب أو لا ترتبط بمعاهدة مع الجزائر ؛ وهذا ما جعل الأوربيين يطلقون عليه في بعض الأحيان إسم « مجلس الغنائم »⁽¹⁾ .

وفضلاً عن ذلك ، كان ديوان البحرية يستشار قبل إقرار السلم أو الحرب مع دولة ما ، وكانت أصوات الرياس في الغالب هي التي ترجح الكفة لأحد الخيارين⁽²⁾ .

وكان الديوان المذكور يستدعى إليه كلما دعت الحاجة جميع الرياس المتواجدين في العاصمة أو ضواحيها ؛ وكانت جلساته يترأسها القبطان رياس ، وأحكامه تصدر بعد أخذ المشورة وفق رأي أغلبية الأعضاء وبدون استئناف .

- Fisher, Op.cit., p. 240.

- Plantet, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France, T. 1, Éditions Bouslama, Tunis, 1981, pp. 28, 33 et sq.

(1) Chaillou, L. Textes pour servir à l'histoire de l'Algérie au XVIII^e siècle, Toulon, 1979, p. 24.

(2) Relation de ce qui s'est passé dans les negotiations (sic) de la Paix, conclue au nom du Roy, par le Chevalier de Tourville, avec le Bacha, le Dey, le Divan, & la milice d'Alger. Jean Boude le Jeune Imprimeur, Toulouse, 1684, p. 6.

انظر أيضًا :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 127.

- Plantet, Correspondance des deys d'Alger..., Op.cit., pp. 2-3, 31 & 34.

تمتعت الطائفة في القرن السادس عشر بشبه استقلالية إزاء سلطة الوالي ، فهي لم تكن تنصاع في الواقع سوى لأوامر زعيمها ، القبطان رياس ، الذي كان يعرف في المصادر الأوربية بقبطان البحر أو القائد العام للقادرغات⁽¹⁾ (Capitaine général des galères) .

والثابت أن الديوان الهمايوني كان يوجه تعليماته إلى الوالي ، بغية إطلاعها لأعضاء الديوان ، وإلى القبطان رياس ، الذي كان مسؤولاً عن تبليغها للرياس ، كلاً على حدة حتى لو كانت تعالج الموضوع نفسه⁽²⁾ .

وكان يتم ترشيح زعيم الطائفة من بين أقدر الرياس وأشهرهم ، غير أن قرار التعيين كان يأتيه مباشرة من السلطان بعد اقتراحه من طرف القبودان باشا⁽³⁾ ؛ إذ كانت البحرية الجزائرية تمثل جزءاً لا يستهان به من الأسطول العثماني ، وكان السلطان كثيراً ما يستدعيها لدعم حملاته البحرية خلال القرن السادس عشر⁽⁴⁾ .

وكانت تنفع على عاتق القبطان رياس مسؤولية قيادة الأسطول والدفاع عن السواحل ، وكذلك العلاقات مع الدول المسيحية⁽⁵⁾ ؛ ولقد كان مقره يوجد

(1) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., pp. 108 & 168.

Boyer, P. "Alger en 1645 d'après les notes du R.P. Hérault", in R.O.M.M. 17, 1974, p. 21.

Hees, Thomas "Journal d'un voyage à Alger (1675-1676)", trad. par G.-H. Bousquet et G.W. Bousquet-Mirandolle, in R.A. 101, 1957, p. 103.

(2) Fisher, G. Légende barbaresque : Guerre, commerce et piraterie en Afrique du Nord de 1415 à 1830, trad. et annoté par F. Hellal, O.P.U., Alger, 2000, p. 136.

(3) كان القبودان باشا هو القائد الأعلى للأسطول العثماني وصاحب السلطة المطلقة على جميع سواحل وجزائر الإمبراطورية ، بما فيها من موانئ ومدن وترسانات . انظر :

- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 161, n. 1.

- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 101.

(5) انظر بهذا الشأن رسائل القبطان مراد رياس إلى « شركة الشرق » الإنكليزية ومذك إنكلترا جاك الأول سيوارت ، وكذلك رسائل القبطان إبراهيم رياس إلى قنصل وحكام مدينة مارسيليا :

وبالإضافة إلى رئاس الطائفة ، كان يحضره كبار موظفي الدولة الذين يعملون في البحرية وهم :
- قائد المرسى ، وكان المسؤول عن أمن الميناء ، ويقوم بمعاينة جميع السفن الصادرة والواردة إليه ؛ وكان الوالي يختار دوماً لهذا المنصب الرفيع أحد الرئاس المحنكين⁽¹⁾.
- وكيل الخرج ، الذي عرف في بعض المصادر بوزير البحرية ، كان المسؤول الأول عن تموينات الميناء من خشب وذخيرة ومعدات ، والقيام كذلك على أعمال دار صناعة السفن⁽²⁾.
- خوجة الغنائم ، كان يتولى جرد وبيع الغنائم وقسمة دخلها بين المستحقين على مقدار معلوم ، بعد أن يقطع حق البايك والمصاريف⁽³⁾.
- باش وريديان باشي ، ولقد كان بمثابة الناظر العام لسجون الأسرى في مدينة الجزائر ، وكان من مهامه الوقوف على استعدادات سفر السفن الموجهة للخروج إلى البحر وتوزيع عدد من المجذفين والملاحين الأسرى على ممتها⁽⁴⁾.

(1) Tachrifat, Op.cit., p. 22.
Shaw, Thomas. Voyages dans la régence d'Alger, trad. de l'anglais par J. MacCarty, 2^e éd., Éditions Bouslama, Tunis, 1980, pp. 172-173.
(2) Hamdan Khodja, Op.cit., p. 102.
انظر الفصل الرابع ، المبحث الأول الخاص بالنشاطات الاقتصادية .
(3) Tachrifat, Op.cit., p. 21.
(4) Shaw, Op.cit., p. 172.

2- نظام الولاة : عوامل الانحطاط

إذا كانت بعض النظريات الاجتماعية⁽¹⁾ تعطي للدول أعماراً كأعمار الأشخاص ، وتقول بأنها تضعف وتهرم بفعل مرور الزمن وتغير أحوالها ، فإن أنظمة الدول تتجدد كذلك بتجدد رجالها ، فهي قوية ما داموا أقوياء ، وضعيفة إذا كانوا ضعفاء ، حتى تزول بزوالهم . وهذا بالذات ما نستشفه في نظام الولاة الذين حكموا الجزائر خلال الفترة الممتدة منذ الارتباط بالدولة العثمانية إلى غاية انقلاب عام 1659 . فلئن حفل تاريخ الإيالة خلال القرن السادس عشر بعدد من الولاة الأقوياء قامت الدولة على أكتافهم وكانوا على حظّ موفور من الكفاءة والإخلاص والنزاهة ؛ فقد عرف القرن التالي عدداً آخر من الولاة ضعفوا أمام الصعوبات الجمة التي واجهوها في إدارة البلاد ، وتقلص نفوذهم تدريجياً حتى غلبوا على أمرهم في النهاية .

أما عن الأسباب و العوامل التي أدت إلى ضعف سلطة هؤلاء الولاة ، ومن ثم انهيارها وزوالها فهي عديدة ، فمنها ما هو داخلي ، ومنها ما هو خارجي ، وسنلم فيما يلي إلمامة وجيزة بأهمها :

2-1. شراء المناصب :

كانت المناصب العليا في الدولة العثمانية حتى عهد سليمان الأول القانوني ، تسند إلى رجال الدولة الذين أثبتوا جدارتهم وكفاءتهم القيادية والإدارية ، ممن تدرجوا في المناصب الحكومية . إلا أن صوقللي محمد باشا ، الذي شغل منصب الصدارة العظمى من أواخر عهد السلطان المذكور إلى أن توفي عام 1579 في عهد السلطان مراد الثالث ، فرض على حكام الولايات أن يعيدوا شراء مناصبهم كل عام ، بعد أن كانت عملية الشراء تتم مرة واحدة عند التعيين

(1) انظر :
- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد . المققدمة ، ج . 1 ، مطبعة دار القلم ، تونس ، 1984 .

في المنصب أول مرة . و أصبحت عملية التعيين والإقرار تقترن بتقديم الهدايا من قبل الولاة إلى الصدر الأعظم وكبار أعضاء الديوان الهمايوني⁽¹⁾ .
أما في حالة ما إذا توفي شاغل منصب الولاية ، فكان يعين الشخص الذي يدفع أعلى ثمن للوظيفة خلفاً له⁽²⁾ . ولقد حذا خلفاء الصدر الأعظم المذكور حلوه في تنصيب من يشاؤون من الرجال في المناصب العليا حتى من الذين لا خبرة لهم . لذا ، بدأ الضعف يستشري منذ ذلك الوقت في البلاط العثماني والهيئات الحاكمة في الدولة ، بعد أن فسدت الذمة في الإدارة وصارت جل

(1) يذكر الرحالة الفرنسي جان باتيست تافرنيه (J.-B. Tavernier) بهذا الصدد في كتابه : «جميع الباشوات الذين يستد إليهم السيد العظيم (المقصود به السلطان العثماني) حكماً ، ويوجه عام كل الذين يخرجون من السراي لشغل مناصب ملزمون قبل توليها بتقديم هدايا ، كل حسب المدة التي يتأهلها من الإمبراطور . على سبيل المثال ، يقدم باشا القاهرة مليوني ريال سواء للسيد العظيم أو للقائبات وأيضاً للفتي ، وللصدر الأعظم ، وللقائم مقام وللشخصيات المستقلة الأخرى التي هو مدين لها بمنصبه والتي يمكن أن يحتاجها في المستقبل . إن مبلغ الهدية التي يقدمها للسيد الأعظم خمسمائة ألف إيکو (درهم فرنسي قديم) وللآخرين مائتي ألف . أصف إلى ذلك ، خمسمائة ألف إيکو التي يحتاجها الباشا لتجهيز موكبه ؛ وهكذا قبل أن يدخل القاهرة ، يجب أن يخرج ثلاثة ملايين وستمائة ألف فرنكا من صرته أو من سرر أصدقائه . وإن كان المال بحوزته ينقص كثيراً عن هذا المبلغ عندما يغادر السراي ، فكان عليه أن يستن ، وإن لم تكفي صرته أصدقائه ، يفتح اليهود صرته لهم في الحال . مائة بالمائة فائدة بالنسبة لهؤلاء اليهود الذين ، خوفاً من أن تكون مدة حكمه قصيرة ، يلتفون الباشا الجديد ألف إساءة لفض دعاء الشعوب ، ولا سيما المسيحيين المساكين... » ، انظر : Nouvelle relation de l'intérieur du sérail du Grand Seigneur, Olivier de Varennes, Paris, 1675, pp. 156-157.

وكان ولاه جزائر الغرب كما أسلفنا يخضعون بشكل مباشر لسلطة القبودان باشا ، وغني عن الذكر أنه كان يحظى بنصيب الأسد من الأموال والهدايا التي كان يقدمها الحكام المذكورين : Knight, Op.cit., p. 114.

انظر أيضاً :

(2) Haëdo, Topographie, Op.cit., pp. 235, 242-243.
11 ، بيروت ، 1988 ، ص 475 .
(1) طوقوش ، محمد سهيل . العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ط 1 ، دار بيروت المحروسة ، 1995 ، ص 242-244 ، 580 .

المناصب تباع وتشتري والتعيينات في الجهاز الإداري لا تتم في الغالب إلا بالرشوة⁽¹⁾ .

وفي عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595) ، أصدر الصدر الأعظم فرماناً حددت بموجبه عهدة الولاة وما دونهم من الحكام بمدة أنصافها ثلاث سنوات في كافة أرجاء الإمبراطورية . كان من النتائج المترتبة عن كل ذلك أن كثر عزل وتغيير الولاة حتى أصبحت هذه السياسة سمة بارزة في بعض فترات التاريخ العثماني ولا سيما النصف الأول من القرن السابع عشر ، وهذا ما أدى بدوره إلى زعزعة استقرار الأقاليم وإضعاف سلطة الولاة فيها .

2.2. تنفذ أوجاق الإنكشارية :

ترجع أهمية الإنكشارية إلى عدة عوامل من بينها تنظيمهم المحكم وكثرتهم العددية في الجيش وكفاءتهم القتالية التي كان مردها الصرامة في التدريب والتركيز على الإستبسال في القتال ؛ فكانوا يشكلون بذلك أهم قوة ضاربة اعتمد عليها الحكام العثمانيون في بسط نفوذهم على البلاد وفي الصمود أمام الهجمات الأوربية التي واجهتها .

وقد تبوأ الأوجاق بشكل تدريجي مكان الصدارة في السلطة ، وذلك حين بدأ نفوذه يتعاظم في الديوان العام ، حيث كان أغلب الأعضاء من ضباط الإنكشارية ؛ وزاد إدراك عناصره لأهميتهم ومقدرتهم العسكرية والسياسية ، فأخذوا يقحمون أنفسهم في السياسة العليا للدولة ، وهي قضايا ليست في الأصل من اختصاصاتهم . والواقع أن أول عارض جدير بالاهتمام في ظاهرة تدخل الإنكشارية في القضايا السياسية ، هي الأحداث التي أعقبت وفاة الوالي صالح زايس وأدت إلى مقتل خلفه تكلرلي محمد باشا (مايو 1556 - أبريل 1557) ؛ ولقد شكل ذلك سابقة بالغة الخطورة في تاريخ الولاية العثمانية .

وكان الديوان الهمايوني في هذه المرحلة من تاريخ الدولة العثمانية لا يزال أشد ما يكون اعتدًا وقوة، ولم يكن قد تسرب إليه الإختلال والوهن الذي نال منه فيما بعد. وبسبب ذلك، كان وقع أحداث الجزائر على الباب العالي كبيرًا، وخشي أن يتحول ذلك إلى حركة عصيان تعلن ضد الأوامر السلطانية إن لم تعالج الأمور بطريقة سليمة. ورأى الباب العالي أن الحل الأنسب هو تعيين حسن بن خير الدين للمرة الثانية في منصب الولاية، لما كان يتمتع به من سمعة ومكانة طيبة لدى الجزائريين وبالأخص الرئيس من رفاق أبيه؛ ومن باب الحيلة، أرسل على رأس عمارة كبيرة تضم عشرين سفينة حربية، وهي قوة كافية للوقوف في وجه أي طارئ قد يتعرض له⁽¹⁾.

لم تواجه حسن باشا صعوبات تذكر في استلام منصبه؛ وبالرغم من عدم ورود أية إشارة في المصادر عن الطريقة التي تعامل بها الوالي المذكور مع قضية مقتل سلفه، فالمرجح أنه غض النظر عن المتدخلين في الجرم، وهذا التصرف عائد بحسب رأينا إلى سببين هامين: السبب الأول هو تفادي استفزاز الإنكشارية لإشتراك عدد ليس بقليل من الضباط في مقتل تكلرلي، وليس من المستبعد أنه مال إلى نظرية الانتقام الشخصي خصوصًا وأن مرتكب الجريمة، القائد يوسف، كان قد قضى نحبه قبل أسابيع من جراء الطاعون⁽²⁾. أما السبب الثاني وربما الأهم هو الخطر الداهم من الجهة الغربية، ذلك أن الشريف السعدي استغل اضطراب الأحداث في الجزائر وهجم على تلمسان، لكنه لم يتمكن من الإستيلاء على حصن المشوار الذي تحصنت فيه الحامية التركية. لذا، كان حسن باشا بحاجة إلى كامل قواته مهتأة لملاقاة الجيش المغربي ودحره⁽³⁾.

(1) Haëdo, Histoire des rois, Op.cit., p. 122.

Devoulx, A. "Assassinat du Pacha Mohammed Tekelerli", in R.A. 15, 1871, p. 89.

(2) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 119.

(3) Ibid., p. 122.

فعندما توفي صالح رئيس في يونيو 1556، ولّى أعضاء الديوان كما جرت العادة كاهيته حسن قورصو الحكيم في انتظار تعيين السلطان لخلف جديد؛ وأرسلوا إلى الأمستة لإعلامها بالأمر وطلب إسناد المنصب الشاغر للكهامة المذكور⁽¹⁾. لكن بحلول شهر سبتمبر، وردت أخبار بقدوم عمارة عثمانية من ثمان سفن نقل والي الجزائر الجديد تكلرلي محمد باشا؛ إذ ذاك، اتخذ الديوان قرارًا خطيرًا يقضي برفض الوالي المعين من قبل السلطان وإبقاء حسن قورصو على رأس الولاية، وأرسلت في هذا الصدد أوامر صارمة إلى قائدي بجاية وعناية تلزمهما بإبلاغ تكلرلي هذا القرار ومحاولة ثنيه عن المضي قدمًا بقصف عمارته بالمدافع. رغمًا عن ذلك، واصل تكلرلي باشا طريقه حتى تامتفوست، وبقي ينتظر رد فعل من المدينة. وفي أثناء ذلك، صممت طائفة الرئيس، التي تخوفت مما قد تزول إليه الأمور، على التصرف بكل سرية، فاتصل زعيمها القبطان شلوق رئيس بالبasha ومكنه من التسلل بقواته إلى المدينة تحت جح الظلام. ولم يدرك أفراد الإنكشارية بما جرى حتى سمع هتاف البحارة: «يحيى السلطان، يحيى تكلرلي»، فأسقط في أيديهم ولم يتحركوا من الثكنات؛ أما حسن قورصو، فاستسلم للوالي الذي قام بقتله بعد أيام. وصب تكلرلي جام غضبه على باقي الثمانيين وقتل بعضهم وعفا عن البعض الآخر لقاء بدل فدية⁽²⁾، كما راح يعامل أفراد الأوجاق بغلظة غير آبه بالعواقب؛ إذ أن الخضوع والإسلام الذي فرضه عنصر المفاجأة على الإنكشارية ما لبث أن ترك المكان لرغبة قوية في الانتقام. وتزعّم المؤامرة قائد تلمسان يوسف الذي كان عتيق حسن قورصو، بالتواطؤ مع آغا الإنكشارية مصطفى أرناؤوط؛ فتحين يوسف وجود الوالي خارج مدينة الجزائر للقيام بإغتياله في أبريل 1557⁽³⁾.

(1) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., pp. 104-106.

(2) Ibid., pp. 107-114.

Devoulx, A. "La première révolte des janissaires à Alger", in R.A. 15, 1871, pp. 2-6.

(3) Watbeld, E. "Documents inédits sur l'assassinat du Pacha Tekelerli (1556-1557)", in R.A. 15, 1871, pp. 335-337.

رأى حسن باشا أن يحذ من نفوذ الإنكشارية تدريجياً ، فعمد إلى إدماع فرقة جديدة في الجيش النظامي تتكون من "الزواوة" في يونيو 1561⁽¹⁾ . وكان هذا التصرف من جانب الوالي متمشياً مع السياسة التي رسمها ليدعم الحكم العثماني في البلاد من جهة ، وليلبسط على الأوجاق من جهة أخرى . لكن ذلك أثار حفيظة الإنكشارية التي شكت في نواياه ، فجمع آغا الإنكشارية مجلس الديوان على وجه السرعة وتقرر فيه طرد الزواوة من مدينة الجزائر ، وتعذى الأمر إلى الهجوم على دار الإمارة وإلقاء القبض على الوالي نفسه مع اثنين من مقربيه الذين أرسلوا إلى الأستانة مكبلين ، بدعوى أن تجنيد تلك العناصر الأهلية ليس إلا البداية فقط لتكوين جيش يعتمد عليه للانفصال بالجزائر عن السلطنة العثمانية . لم يقتنع الديوان الهمايوني بالإدعاءات الموجهة ضد حسن باشا واعتقل الوفد الذي رافق المقبوض عليهم ، ثم أمر بإعدام أعضائه⁽²⁾ .

وكلف السلطان العثماني واليه الجديد أحمد باشا بتصفية المتمردين ، فأقنيد زعيم المؤامرة وهما آغا الإنكشارية وقائد القواد إلى الأستانة حيث نفذ فيهما حكم الإعدام بتهمة الإدعاء الباطل والتطاول على ممثل السلطان ؛ كما تنبأ أحمد باشا باقي المتمردين بلا هوادة بالقتل والعزل لكنه توفي بعد فترة قصيرة ، ويقال إنه مات مسموماً⁽³⁾ .

ولقد ساهم عامل آخر في تداخل مصالح أوجاق الإنكشارية مع سلطة الوالي ألا وهي منحصاصات الجند من جرايات ومؤون التي كان لها وزنها في سير نظام الدولة . إذ كان ضمان دفع الراتب بانتظام وعدم المساس بالقدره الشرائية للجند العثماني من الأولويات التي وضعها الولاة نصب أعينهم⁽⁴⁾ .

(1) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 130, n. 2.

(2) التر ، المرجع السابق ، ص . 211 .

(3) عباد ، المرجع السابق ، ص . 87 .

ذكر هايدو أن أحمد باشا مات بعد أن حكم أربعة أشهر من جزاء مرض الزحار ، انظر Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 134.

(4) Merouche, Op.cit., p. 54.

وكان الإخلال بإحدى هاتين القاعدتين يشير لا محالة حالة من السخط والشغب في وسط الإنكشارية كثيراً ما يتحول إلى مجابهة مفتوحة مع الوالي ، وحتى شخصية هامة مثل علي واجهته مصاعب جمّة (1570-1571) بسبب عدم انتظام تسديده لرواتب الجند⁽¹⁾ .

ولدينا مثال آخر في 1607 ، لما بقي عدد من الإنكشاريين لم يتقاضوا رواتبهم ، واعتقد هؤلاء أن الكاهية مصطفى باشا المنتهية عهده سيلعب دون أن يدفع لهم ، فاندفعوا لنهب ما لديه من أموال وممتلكات ؛ وعندما قدم الوالي الجديد رضوان باشا ولتهدئة الأوضاع ، أمر مصطفى باشا بدفع عشرة آلاف قرش مقدار الرواتب المتبقية على أن تعاد إليه كافة ممتلكاته التي أخذها الإنكشاريون ، ثم أرسله رفقة عدد من الأغوات إلى الأستانة لينظر في قضيته⁽²⁾ .

وفي حدث غير مسبوق على جانب من الأهمية ، أنهم حسين باشا من طرف الديوان في أكتوبر 1616 بعدم الكفاءة وسوء إدارة الأموال لأنه لم يتمكن من دفع مرتبات الجند عند انتهاء ولايته ، فتم سجنه ووضعت أملاكه تحت الحجز ، واستوفت الإنكشارية مرتباتها من خزينة الدولة . وحسب ما ذكره «غراماي» ، لم يفرج عن حسين باشا إلا بعد مرور حوالي سنتين ، وذلك حتى يبيع جميع ممتلكاته بالمزاد العلني وضمن المبلغ المحصل سداد دينه⁽³⁾ .

(1) يذكر هايدو بهذا الشأن : « كان علي ، بعد عودته إلى الجزائر ، في خلاف شديد مع الإنكشاريين ، طوال تلك السنة وكل الوقت الذي بقاه بعد في الجزائر . وكان السبب الحقيقي هو عدم دفعه في دفع رواتبهم ، حتى أنهم هددوه عدة مرّات بالقتل . وكانوا مرّات أخرى على وشك القيام بذلك . ومع بداية عام 1571 ، قام على عمل تجهيز ما أمكنه من السفن ، وبحلول شهر أبريل ، ترك الجزائر أشبه بالفاز مع عشرين قادرة وغليظة ؛ ورغم كون البحر هائجا ، فإنه خرج مع ذلك من الميناء ، ليتخلص من المليشيا التي كانت تحاول منعه من الذهاب... » انظر :

- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 155.

(2) دفتر مهمات الديوان الهمايوني ، رقم 78 - صحيفة 820 ، المؤرخ بد 23 صفر 1018 . نقل عن

- التر ، المرجع السابق ، ص . 322 .

(3) Ben Mansour, Op.cit., p. 224.

وهذا أيضًا تقريبًا ما خُص إليه بعد بضعة سنوات الأسير «إيمانويل دارندا» (Emanuel d'Aranda) عند قوله بأن «الجنود يراعون أوامر الباشا إذا قبلوا بها، ويجبرونه على تغييرها إذا لم يكن لهم ميل لتأديتها، ويقودون حقيقة شخص الباشا أكثر مما ينفقون له»⁽¹⁾.

كان ارتقاء الديوان من المتوقع أن يؤدي بدوره إلى توطيد سلطة رئيسه، أعا الإنكشارية، لكن قصر مدة شغله للمنصب، التي حددت بشهرين فقط، قطعت عليه الطريق إلى هرم السلطة. وهذا التجديد المتواصل لرؤساء الديوان أدّى بالمقابل إلى تكوين طبقة من الأغوات المتقاعدين، ستوكل لهم مهام فوق العادة لصالح الدولة، ولاسيما سفارات لدى الدول المسيحية أو الباب العالي. بيد أن توسع صلاحيات ديوان الإنكشارية استفادت منها بالأخص مجموعة محدودة من الموظفين، هم خوجات الديوان. فهؤلاء الخوجات الذين كانت مهمتهم تتلخص في ضبط سجلات الدولة، هيمنوا في وقت لاحق على قرارات الديوان وتحكموا بذلك في شؤون الدولة، وذلك على حساب وزراء أو مستشاري الوالي⁽²⁾.

2.3. الضائقات المالية :

لم يكن الولاة، بصفتهم المسؤولين الأولين عن مالية الدولة، يولون أهمية فقط لاستخلاص مداخيل ضريبية كافية لموازنة النفقات، بل كانوا يحرصون أيما حرص على تحصيل أكبر فائض ممكن يحتفظون به لأنفسهم، حيث كان معظمهم يسعون إلى الاعتناء أو على الأقل استرداد ما أنفقوه من أموال طائلة لشراء منصبهم. ومن أجل ذلك، كان من الضروري أن تكون العائدات من الضرائب منتظمة. بيد أن هذه العائدات خضعت في الواقع لعدة عوامل ومتغيرات كانت تؤثر سلبيًا على مردوديتها، وتفضي إلى ضائقات مالية تضع إدارة الوالي في موقف حرج حيال الأوجاق.

كانت إحدى نتائج هذا الإجراء البالغ الخطورة تسجيل أول تراجع يارز في صلاحيات الوالي. فعند عودة حسين باشا للحكم في سبتمبر 1618 ليقيم مقام سليمان باشا المتوفي، وضعت مالية الدولة تحت رقابة الديوان الذي شكّل هيئة من ثلاثة أشخاص مسؤولة عن إدارة الخزينة، واقتصر دور أمين المال المعين من طرف الوالي على مهام تنفيذية فقط⁽¹⁾.

لقد تدخل الأتراك الذين شكلوا الأغلبية في الديوان تدريجيًا في الإدارة المالية للولاة، وخصوصًا في الفترات الحرجة التي كانت تؤدي إلى تراجع موارد الدولة حتى بات جليًا اعتبارًا من تلك الفترة أن الولاة لا يمكنهم التصرف في أموال الخزينة دون أخذ إذن الديوان، حيث تبلورت ما يمكن تسميته بتسوية مؤقتة بين الديوان والوالي تمثلت في إقراض الخزينة الأموال التي يحتاجها الوالي لضبط ميزانيته، لكن بشرط أن يعيد المبالغ المستحقة قبل وصول خلفه، وإلا فإنه كان يسجن وتصادر أملاكه لتباع بالمزاد، ولا يطلق سراحه حتى استيفاء جميع ديونه⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه "التسوية" أسهمت كثيرًا في الحط من شأن الولاة وأبرزت صيرورة ديوان الإنكشارية الحكومة الفعلية للإيالة بدلا عن ديوان الباشا. ويؤكد ذلك الوصف الذي قدّمه «الأب دان»، الذي زار الجزائر عام 1634، حيث ذكر أنه «منذ أن استولت مليشيا الجزائر على السلطة العليا، لا يحدث هناك شيء إلا بأمر صادر عنها، وفي التصريحات والبيانات التي تغلفها، تخاطب دومًا بعبارات الفخامة الآتية: نحن كبارًا وصغارًا من مليشيا الجزائر القوية المنبعا وجميع مملكتها، قررنا وعزمنا، إلخ»⁽³⁾.

(1) Ben Mansour, Op.cit., pp. 224-225.

انظر أيضًا :

- d'Avity, Op.cit., p. 186.

(2) Grandchamp, P. "Une mission délicate en Barbarie au XVII^e siècle", in R.T. 31-32, 1937, p. 481 & s.

(3) Dan, Op.cit., pp. 95-96.

(1) Relation de la captivité & liberté du sieur Emanuel d'Aranda, 3^{ème} éd., Jean Mommart, Bruxelles, 1662, p. 159.

(2) Boyer, "Des Pachas Triennaux...", Op.cit., p. 103.

والظاهر أن مصاعب الولاية بدأت تبرز بشكل جدي مع العقد الأخير من القرن السادس عشر، وكان مَرَدُّها إلى تجاوزات الحياة الملتزمين : إذ عندما كانت تتم الجباية في الأوطان والبياليك، كانت الأموال المحصلة ترسل مع الفئوس بشكل دوري إلى العاصمة لتضم إلى أملاك خزينة الإيالة، ولكن في وقت لاحق بدأ الملتزمون وأصحاب التيمار⁽¹⁾ بالاستيلاء في إقطاعاتهم على قسم معتبر من هذه الإيرادات، كما تزايدت شيئاً فشيئاً أطماعهم حتى أصبحوا ينفلون كامل الأهالي بالضرائب، فقلت المداخيل الواردة واختلت ميزانية الدولة ولم يعد بإمكان الخزينة أن تغطي جميع المصاريف وبالأخص العسكرية منها ؛ ولهذا فقد كتب خضر باشا (1595) إلى السلطان يستأذنه بإعادة أنصبة الأموال المستحقة كما كانت سابقاً إلى خزينة مركز الولاية، فهذه الجميع بالعصيان إذا تم ذلك⁽²⁾.

وعلى كل، كان الولاية يمكنهم الاعتماد لضبط الميزانية على مصادر دخل أخرى : عائدات الغزو البحري، والغرامات المفروضة على القبائل الممتنعة، وضرائب الجماعات الحرفية، وموارد بيت المال، والرسوم الجمركية، والإتاوات، والإحتكارات التجارية، إلخ⁽³⁾.

(1) التيمار، هو نظام إقطاعي حربي كان السلطان يمنح وفقاً له أرضاً زراعية لأفراد من سلاح الخيالة (العصاية) يستقرون فيها ويشرفون على زراعتها بمساعدة فلاحين مستأجرين وبالمقابل، كان على هؤلاء الفرسان الإقطاعيين أن يلتزموا بمبلغ من المال يؤدونه للدولة أو أن يتقدموا للجيش زمن الحرب مع عدد من أتباعهم بخيولهم وأسلحتهم. انظر : طقوش، المرجع السابق، ص. 592-593.

انظر أيضاً هذا العدد :

- دفتر مهمات النبوان الهمايوني، رقم 47، صحيفة 188.

(2) التر، المرجع السابق، ص. 309. انظر :

- دفتر مهمات النبوان الهمايوني، رقم 73، صحيفة 452 بتاريخ 29 يونيو 1595.

والجدير بالذكر أن هذه الحادثة كان لها دور جد محتمل في إشعال نيران الفتنة بين الإنكشارية وأنصار خضر باشا من الكراغلة في سنة 1596.

(3) لمزيد من التفاصيل حول مصادر دخل الوالي، انظر :

- Ben Mansour, Op.cit., pp. 219-223.

لكن الملاحظ أن القرن السابع عشر عرف تَوَرُّط الولاية بشكل متزايد في مشاكل مالية حادة بسبب تراجع موارد الإيالة. إن الشيء المؤكد هو أن تضاعف الثورات اعتباراً من 1627 أخلت بنظام سير المحلات كثيراً وجعلت جباية الضرائب من بعض المناطق الداخلية للبلاد أمراً ظرفياً وغير مضمون. كما كان تؤثر العلاقات بين الإيالة ومملكة فرنسا يؤدي أحياناً إلى عدم دفع إتاوة «الباسيون» مثلما حدث في الفترتين (1609-1628) و (1637-1641)⁽¹⁾.

أما نشاط القرصنة أو بالأحرى الغزو البحري الذي كان باعتبار المصادر المسيحية يشكل دخلاً أساسياً من مداخيل الخزينة، فلم يكن يساهم في الحقيقة إلا بنسبة الخمس إجمالاً ؛ كما أنه كان يمر أحياناً بسنوات عجاف، إما لقلة الغنائم البحرية⁽²⁾، وإما لاستدعاء السلطان قسماً من أسطول الرياس مما كان يحرم الوالي من دخل لا يعوّض في الغالب.

ومن جرّاء كل ذلك، التمس الولاية حلاً لمشاكلهم عن طريق تخفيض قيم النقود المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية المتداولة. ففي 1580، كان الريال

(1) حددت الإتاوة في معاهدة 1628 بمبلغ سنوي قدره 26.000 دويلة، خصّصت 16.000 منها لأجر الجنود و 10.000 لخزينة القضاة. وكانت معاهدة 1640 أكثر إفادة، إذ كان على مؤسسة الباسيون دفع 34.000 دويلة للأوجاق و 10.000 للخزينة. انظر :

- Rouard de Card, Traité de la France avec les pays de l'Afrique du Nord, Paris, 1906, pp. 20-26.

انظر أيضاً :

- غطاس، عائشة. «العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن السابع عشر (1619-1694)»، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986، ص. 60-62.

(2) ذكر الأب دان، على سبيل المثال، أن عائدات القرصنة «عام ألف وستمئة وأربعة وثلاثين عندما كنت هناك، بالكاد كفتهم تجهيز وصيانة سفن القرصنة : بسبب ذلك، شق على الباشا دفع رواتب الإنكشارية، الذي هو مجبر على توفيرها على حسابه في حالة ما لم تكفي أموال دخل السنوات العادية ؛ وإذا صادف أنه قصر في دفعها، ففي تلك الحالة يضعونه في السجن كما رأيتهم يفعلون بالباشا العجوز، رجل في سن الثمانين، الذي لم تصنه لحيته البيضاء وولته الضعيف المرتعش من تلك الإهانة، لقلة شفقة هؤلاء البرابرة عندما يتعلق الأمر بالراتب والمال» - Dan, Op.cit., p. 83.

وصاعت الوضعية المالية إلى حد أن الأوجاق وجد نفسه مضطراً إلى تسليم مقاليد الحكم إلى القبطان رابيس علي بشين (1644-1645)، مكلفاً إياه بمسؤولية دفع الراتب. لكن هذه المحاولة لم يكتب لها الدوام بسبب موت الحاكم الجديد المفاجئ، فرجعت الأوضاع ظاهرياً إلى سابق عهدها واستعاد الولاة لفترة من الزمن بعضاً من صلاحياتهم المالية⁽¹⁾.

2-4. الاضطرابات الداخلية :

عرف القرن السابع عشر تحولاً ملحوظاً تمثل في إهتمام الحكام العثمانيين المتزايد بالمناطق الداخلية للبلاد والسعي المتواصل لسيط نفوذ البايك على البلاد السائبة أو التي ظلمت شبه ممتعة نظراً لبعدها عن مراكز الحاميات أو لصعوبة تضاريسها، في وقت قل فيه نشاط الغزو البحري و لم تعد الغنائم توفر لغزينة الدولة ما تحتاجه من مبالغ مالية ؛ وتسببت الحملات العسكرية التي جردوها في إطار سياستهم الجبائية إلى حدوث ضغط على أهالي الأرياف بفعل زيادة المطالب الممغزنية والضرائب، وقد أدى ذلك بدوره إلى نشوب سلسلة من الاضطرابات والانتفاضات القبلية تعاقبت بصورة خاصة خلال الفترة الممتدة من 1627 إلى 1648.

وهذه الاضطرابات الداخلية ابتدأت بشوة تلمسان في 1627 التي قمعت بشكل وحشي سنتين من بعد. لكن يبدو أن نقطة الإنطلاق الحقيقية لهذه الفترة كانت طرد الكراغلة من مدينة الجزائر (1629-1630) : معظم المطرودين تسهى بهم المعطاف في إمارتي كوكو ومني عباس، ببلاد القبائل، اللتان كانتا في حالة حرب مفتوحة مع السلطة المركزية. وبانضمام هؤلاء إلى القوات القبائلية، تشكل حلف لا يستهان به ضد الحكام الأتراك ؛ وقد توغلت ثلاث حملات تركية لاجتثاثهم بدون جدوى من معاقلمهم الجبلية، بينما حاولت مجموعة من الثوار الكراغلة، في 1633، الإستيلاء على العاصمة على حين غرة⁽²⁾.

(1) Boyer, "Alger en 1645...", Op.cit., pp. 20-24.

(2) لمزيد من التفاصيل عن ثورة الكراغلة، انظر : Knight, Op.cit., pp. 70-75.

الإسباني يساوي لثمانين أسيرة⁽¹⁾ بينما وصلت قيمته في 1619 إلى 232 أسيرة بعد تخفيضات متوالية⁽²⁾. لكن الأوجاق المبرهن على مصالح أعضائه وضع حداً لهذه العمليات التي كانت تعود بالضرر على القدرة الشرائية لليولداش.

وهذه العوامل فبكت على الولاة والمجانهم لدفع أجور الإنكشارية إلى سبل متوالية لجميع المال⁽³⁾ أو القراض مبالغ كبيرة من الخزينة كانوا عاجزين في حالات كثيرة عن تسديدها بحيث كان ينتهي بهم المطاف بالعزل والسجن. وهذا ما حدث بالضبط لحسين باشا في 1616، وكذلك لسميه حسين باشا الشيخ في 1634⁽⁴⁾. وقد قام خلف هذا الأخير، يوسف باشا، لتفادي مصير مماثل إلى فرض ضرائب فوق العادة : ثلاثمائة ألف ريال على سكان المدن ومائتي ألف على القبائل الناحضة. أما علي باشا، فقد فضل الانسجام إلى أحد الأضرحة على مواجهة غضب الديوان (1637)⁽⁵⁾. ولم يعرف كلا من يوسف باشا في 1642 ومحمد باشا أبو ريشة في 1644 مصيراً أفضل، إذ بعد رميها في السجن وضعا كليهما في قارب جربي ليعود بهم إلى المشرق بعد أن قعدوا قتل أموالهم⁽⁶⁾.

(1) الأسيرة هي قطعة نقدية صغيرة ومزينة الشكل من الفضة ؛ بدأ سكها في عهد حسن ابن خير الدين، وكانت من العملات المعدنية الأكثر تداولاً.

(2) Merouche, Op.cit., p. 35 & 57 ; Ben Mansour, Op.cit., pp. 215-216.

(3) من الأمثلة القليلة من الفساد المالي للولاة التي بلغت، فعية رضوان باشا بكلملي، حيث ورد في دفتر الموهبات أنه لعباً خلال فترة حكمه للجزائر إلى اتباع طريق الرشاوي واحتبس أموالاً من الخزينة مما أكد إلى عزله عن الولاية في منتصف سنة 1610، كما ورد أمر سلطاني إلى قاضي الجزائر بمحاسنة وإعانة جميع حقوق الرعايا التي بلغته ؛ دفتر موهبات الديوان الهاماني، رقم 79 - من 24 (26 صفر 1019 هـ)، نقل من : "قبر"، المرجع السابق، من 322-325.

(4) Delphin, "Histoire des Pachas...", Op.cit., p. 204.

(5) انظر

Boyer, "Alger en 1645...", Op.cit., p. 21.

(6) Boyer, P. "Continuation des mémoires des voyages du feu Pire Hénault en Barbarie", in R.O.M.M. 19, 1976, p. 45.

أنار الإتفاق الذي حصل بين علي باشا والمستنفيين سخط الديوان حتى أن الوالي بعد رجوعه إلى العاصمة كان مرغماً على الإختباء بعض الوقت خوفاً على حياته . وقد تفاقم الوضع سوءاً في عهد خلفه أبو جمال يوسف باشا (1640-1642) بحيث فضل التخلي عن منصبه بعد مرور أربعين يوماً من الحكم⁽¹⁾ ، وذلك في وقت كانت فيه معنويات الجيش محطمة وقوات أمير كوكو تغير على المتيجة وتهدد مدينة الجزائر نفسها⁽²⁾ . أعاد الديوان يوسف باشا إلى سدة الحكم كما قرّر ، لتدارك الوضع الحرج الذي كانت تمر به السلطة ، إعداد حملة عسكرية محكمة يتولى الوالي قيادتها بنفسه⁽³⁾ . ودامت حملة يوسف باشا الرامية إلى بسط النظام في شرق البلاد من أبريل 1641 إلى مارس 1642 ، وتمكن خلالها من إعادة النفوذ العثماني على بعض المناطق من الشرق والجنوب الشرقي⁽⁴⁾ .

وفي سنة 1643 ، أرسل الأتراك جيشاً إلى إمارة كوكو لكنه ردّ على أعقابهم بعد أن تكبد خسائر فادحة ؛ وكخطوة احترازية ، عمد الديوان إلى المهادنة فعين القبطان علي بتشين ، صهر أمير كوكو ، قائداً للقوات البرية . وفي السنة الموالية ، تمكن علي بتشين الذي كلفه الديوان بتصرف شؤون الدولة من توجيه ضربة إلى القبائل المستعصية في جنوب بايلك قسنطينة . ولم تهدأ الأوضاع على الجبهة الداخلية إلا في عهد يوسف باشا (1647-1650) ، ومما لا شك فيه أن شدة وباء الطاعون والجفاف اللذان عرفتهما البلاد وقتذاك كان لهما الدور الأكبر في حدوث التهدة⁽⁵⁾ .

(1) Delphin, "Histoire des pachas..." , Op.cit., p. 204.

(2) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 190.

(3) d'Aranda, Op.cit., pp. 159-160.

(4) Gaïd, M. Chronique des beys de Constantine, O.P.U., s.d., pp. 19-20.

(5) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 192.

- Boyer, "Alger en 1645..." , Op.cit., p. 21.

- Gaïd, Op.cit., p. 20.

ولم تكد هذه الجبهة تهدأ حتى انفجرت في وجه السلطة بالجنوب الشرقي إحدى أكبر الإنتفاضات القبليّة في تاريخها ؛ هذه الإنتفاضة المعروفة بثورة ابن صخري دامت من 1638 إلى 1648 ، وكان سببها المباشر هو تخريب الباشايون في خضم الحرب الجزائرية الفرنسية عام 1637 ، حيث كانت الكثير من القبائل والعشائر في شرق البلاد وعلى رأسها قبيلة الحناشنة تتعامل تجارياً مع الفرنسيين⁽¹⁾ ؛ ولقد أفضى توقف المبادلات التجارية إلى إنتفاضة هذه القبائل التي رفضت دفع الضريبة السنوية (الزّمة) بحجة أن تخريب المركز التجاري الفرنسي حرّمها من المداخيل التي كانت تجنيها . كما أدى قتل باي قسنطينة لمحمد بن صخري شيخ قبيلة الدواودة بتهمة الخروج عن الطاعة في ذات السنة إلى انضمام الدواودة بقيادة أخ القليل إلى صف الحناشنة والقبائل الثائرة على الحكم العثماني⁽²⁾ .

سار الثّوار إلى قسنطينة ، فحاصروها وخربوا نواحيها ، وعمت على إثرها القوضى في بايلك الشرق . وألحقت القبائل هزيمة نكراء بقوات النجدة التي أرسلها الوالي علي باشا في 1638 ؛ وقرّر هذا الأخير في السنة التالية الخروج بنفسه لملاقاة الأعداء⁽³⁾ لكن الجيش حوصر وهزم ، فانتدب الوالي حمزة خوجة ، أحد قادة الجيش ، للمفاوضة واضطرّ إلى النزول عند شروط المنتصرين⁽⁴⁾ .

(1) انظر "بيان الأعراس التي تسوّق من الباشايون" :

- فتان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص. 71-73.

(2) عباد ، المرجع السابق ، ص. 121-122.

(3) Delphin, "Histoire des Pachas..." , Op.cit., p. 203.

(4) تضمنت شروط الإتفاق النقاط التالية :

- لا يلق الأتراك المستنفيين بخصوص الزّمة .

- يعود الأتراك إلى الجزائر دون أن يلتفتوا بعمياً أو شمالاً .

- يعيد الأتراك البناء الباشايون حتى يتمكن السكان من دفع الزّمة .

- يعفو الأتراك عن كراغلة مدينة الجزائر ، ويعيدوا إليهم أملاكهم ومناصبهم التي حرّموا منها . هذا الشرط الأخير جعلنا نعتقد ، على أرجح تقدير ، أن الكراغلة شاركوا في هذه الإنتفاضة التي كانت فرصة لهم لاستعادة حقوقهم المسلوبة منذ حوالي عشر سنوات . انظر :

- Berbrugger, A. "Notes relatives à la révolte de Ben Sakhn", in R.A. 10, 1886, p. 345.

وهكذا ، عاشت الإيالة مرحلة من القلاقل والانفاضات شبه المستمرة . جمعت بشكل لا مثيل له في العهد العثماني كل الذين لهم حساب مع السلطة ويمكننا الجزم بأن وقع الهزائم المتوالية على العسكر العثماني كان قوياً وترك لديه الإضطباع بفشل النظام القائم في مواجهة الأخطار المحدقة به ؛ ولذلك لم يجد الديوان بداً للخروج من المأزق من تجريد الوالي من صلاحياته في 1644 وإسناد الحكم إلى رجل كفؤ وقوي ، في خطوة جريئة ستمهد الطريق كما سنراه لاحقاً لانقلاب الأتوات في 1659 .

2.5. بداية الانحطاط العثماني :

بالمقارنة مع فترة التوسعات المجيدة التي امتدت على مدار القرون الثلاث الأولى ، فإن الدولة العثمانية اتخذت إبان القرن السابع عشر مظهراً أقل روعة ؛ فلقد حكم خلال تلك الفترة عدد من السلاطين ، لم يكن أغلبهم على مستوى يؤهله لأن يمارس الحكم إلا بواسطة صلبور عظام كان بعضهم مثالا للفساد ، والبعض الآخر مصلحين خدموا الدولة بإخلاص .

وكانت الانتكاسات التي لحقت بالعثمانيين في العقود الأولى من القرن السابع عشر في بلاد الكرج⁽¹⁾ وأذربيجان والعراق على يد الصفويين ، وحركات التمرد التي نشبت في الأناضول والروميلى وحتى الأستانة بمثابة شواهد بيّنة على ما أصاب الدولة من ضعف .

والواقع أن ركود الدولة العثمانية وتراجعها كان عائداً إلى أسباب متعددة : ضعف اعتماد السلاطين بمزاولة الحكم ، وتدخل الحريم السلطاني في شؤون الدولة ، ولانتشار الفساد في البلاط العثماني والدوائر الحاكمة ، وثورات الإنكشارية ، إلخ .

لقد تعرّضت الدولة العثمانية في الفترة ذاتها لعدة أزمات مالية خانقة ، كانت الحروب الصفوية سبباً رئيسياً ومباشراً في إحداثها ؛ ولتلافي ذلك أجبرت

(1) بلاد الكرج في جورجيا ، إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً .

الدولة على تخفيض قيمة العملة النقدية ، لكن ممّا زاد الأمور سوءاً هو تفشي الفساد في مختلف الدوائر الحكومية ، وتولي المناصب العليا أشخاص ليسوا أهلاً لها . وكان الضعف والخمول سمة معظم السلاطين الذين أهلكوا شيئاً فشيئاً حضور الديوان وقيادة الجيوش ، وفضلوا عوض ذلك البقاء في السراي حيث كان لسيدات القصر تأثيرهن القوي عليهم . وقد مرّت أوقات في القرن السابع عشر كانت فيه الدولة رهن إشارة والذات السلاطين وزوجاتهم ، فكّن يتدخلن في تعيين كبار الموظفين ، وفي عزلهم ، أو قتلهم ، كما كنّ يتدخلن في شؤون الحرب : مثلاً السلطانة صفية ، والدة محمد الثالث (1595-1603) ، تدخلت خلال مدة حكمه في عزل وتعيين الصدر العظام الإحدى عشر ؛ وعلى النحو ذاته ، قامت السلطانة كوسم ، زوجة أحمد الأول ، بتوجيه السياسة العليا للدولة في عهد إنها مراد الرابع (1623-1640) معتمدة على رجال البلاط الذين كانت تغيرهم حسب مزاجها . وبلغ نفوذ الحريم أوجه في عهد السلطان إبراهيم الأول الملقب بالمعتوه (1640-1648) الذي ترك تصريف شؤون الدولة لوالدته كوسم وزوجاته⁽¹⁾ .

وقد شهدت الدولة من ناحية أخرى ثورات فرق الإنكشارية الذين تجاوزوا اختصاصاتهم كمحاربين وأضحوا في مركز قوة خطير ، حتى بلغ بهم الحد أن قاموا في سنة 1622 بخلع السلطان عثمان الثاني بسبب موقفه العدائي

(1) الشناوي ، عبد العزيز . الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج 1 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1984 ، ص . 630-631 .

على سبيل المثال ، زينت له والدته قتل الصدر الأعظم قره مصطفى باشا في عام 1643 لمجرد أنها كانت تكرهه ؛ كما قتل يوسف باشا قائد الحملة على جزيرة كريت بناءً على طلبها بحجة أنه لم يقدم للسلطان ووالدته نصيبهما من غنائم الحرب . وهكذا كان نفوذ الحريم السلطاني إحدى أبرز أسباب تدهور الدولة واضمحلالها .

انظر : - طقوش ، المرجع السابق ، ص . 587-588 .

منهم وقتله ؛ وكان لهذا الفعل أصداء بعيدة في أرجاء الولايات العثمانية⁽¹⁾ وشكل هذا الجرم ضد شخص السلطان نقطة انطلاق جديدة للإنكشارية للتمادي في طغيانهم ، والتحكم بالسلطين المدنية والعسكرية ؛ إذ انتشرت البرهة في الدوائر الحكومية وعلا شأن الإنكشارية علواً كبيراً وأخذوا يولون الوزراء ويعزلونهم⁽²⁾.

وأقدمت الإنكشارية في عهد السلطان مراد الرابع على قتل الصدر الأعظم حافظ باشا في سنة 1632 بقول تحريض خسرو باشا المتعاطف معهم والذي عزله السلطان عن منصب الصدارة العظمى . لكن السلطان رد عليهم بأن قتل خسرو باشا ومضى في عزمه على معاقبة كل من شارك في الثورة ، ولما رأى هؤلاء أنهم يواجهون سلطاناً حازماً استكانوا حتى حين⁽³⁾.

وفي سنة 1648 ، عاودت الإنكشارية الكرة حين أقدموا على قتل السلطان إبراهيم الأول وتولية ابنه القاصر محمد . وعلى إثر ذلك ، عمت القوضى في البلاد وتحولت أوضاعها من سيء إلى أسوأ ؛ وقد لخص محمد فريد بك مال الأمور بقوله : «وبعد ذلك توالى الثورات تارة من الإنكشارية ، وطوراً من السباه (الإصباحية) ، وأونة من الأهالي لما بثقل عليهم نير استبداد الجنود ،

(1) يذكر محمد فريد بك هذا الصدد : «... ولما بلغ خبر قتل السلطان إلى الولاة وانتشرت بينهم أخبار القوضى السائدة في الأستانة وسوس لهم أليس الطمع فأطاعوه وسرى في عروقهم شيطان الغواية فاتبعوه ، فأشهر والي طرابلس الشام استقلاله وطرد الإنكشارية من ولايته ، وقضى أثره والي أرضروم المدعو أياطة باشا مدعياً أنه يريد الانتقام للمرحوم السلطان عثمان شهيد الإنكشارية . وسار بمن معه إلى سيواس وأنقرة ففتحهما مصداً للترامات الإنكشارية واقطاعاتهم قتلاً كل من وقع في مخالفته من هذه الفئة التي تلوّثت بدم سلالة سلاطينهم ، وبعه والي سيواس وسجن فيه شهر . ثم سار إلى مدينة بورصة فحاصرها ودخلها بعد ثلاثة أشهر (لا قلعتها فلم تسلم) . واستمرت الاضطرابات الداخلية في نفس كروسي الخلافة العظمى ، ولا أمن ولا سكينة ، مدة ثمانية عشر شهراً متوالية » : تاريخ الدولة العلية العثمانية . تحقيق : إحسان حق . ط 2 ، دار النفائس ، بيروت ، 1983 ، ص 279.

(2) الشاوي ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 514.

(3) محمد فريد بك ، المرجع السابق ، ص 282-283.

وتعاقب عزل وتنصيب الصلور بسرعة غريبة لم تسبق في الدولة ولا في أيام حكم السلطان سليم تبعاً للأهواء والغايات ، واختل النظام أو بعبارة صريحة صار عدم النظام نظاماً للدولة⁽¹⁾.

وكانت الخزينة السلطانية ، طوال هذه الفترة ، عاجزة عن الوفاء بالاستحقاقات المالية بسبب تبذير مواردها والازدياد المطرد لعدد الأجراء الحكوميين حيث ارتفع من 60.000 في عام 1640 إلى أزيد من 100.000 في 1650 ؛ أما عدد العسكر (الإنكشارية والإصباحية) ، فمن 48.000 في عام 1595 ، بلغ 59.000 في 1640 وحتى 85.000 في 1652⁽²⁾.

ولم تتمكن الخزينة أيضاً من تحمل عبء نفقات الحرب التي شنها الأتراك العثمانيون ضد البنادقة في كريت ابتداءً من عام 1645 . فثار الجند الإنكشاري الذي لم يتلقى راتبه منذ أشهر ، وتوقفت العمليات العسكرية بالجزيرة . كما أدى نقص موارد الخزينة كذلك إلى تمرد غلمان السراي والإصباحية المرابطين في العاصمة . ولمواجهة الأزمة ، من الصدر الأعظم ملك أحمد باشا بصفة رسمية شراء المناصب ، وفرض ضرائب طارئة ، في حين أجبر التجار والحرفيين على مقايضة نقودهم الذهبية بقطع نقدية ناقصة القيمة . لكن هذا التدبير سبب في سنة 1651 ثورة الجماعات الحرفية ، هي الأولى من نوعها ، التي لقيت دعماً من طرف أوجاق الإنكشارية⁽³⁾.

وقد استمرت الاضطرابات في عاصمة الدولة بشكل متقطع مدة خمس سنوات ، إلى أن تولى الصدارة العظمى رجل قوي الشكيمة ، هو محمد كوبرولي ، الذي وضع حداً لما درج المؤرخون العثمانيون على وصفها بـ "فترة المصائب" أو أيضاً بـ "سلطنة النساء"⁽⁴⁾.

(1) محمد فريد بك ، المرجع السابق ، ص 290.

(2) Mantran, R. Histoire d'Istanbul, Librairie Arthème Fayard, 1996, p. 249.

(3) Mantran, Histoire d'Istanbul, Op.cit., p. 247.

(4) Idem, p. 249.

واضحة من جانب بعض الدول مثل فرنسا وإنكلترا ؛ حيث رفضوا مبدئياً فكرة نقل سفن تلك الدول بضائع ومواطنين لدول هي في حالة حرب ضدهم وعلى وجه الخصوص إسبانيا وممتلكاتها الإيطالية⁽¹⁾ . كما كان لنشاط القرصنة والقرصنة المضادة المسيحية المتزايد ضد السفن والسواحل الجزائرية منذ مطلع القرن السابع عشر بالغ الأثر في توتر العلاقات الخارجية للإيالة . ومن جراء ذلك ، صار الجزائريون يحتجزون جميع المراكب المشتبه بنقلها لبضائع الدول المعادية ، في حين كانوا يستولون على تلك التي يثبت ضلوعها في عمليات التهريب أو القرصنة أو الجوسسة قرب السواحل .

وعمدت الدول التي طالتها اعتداءات "القرصنة الجزائرية" إلى تقديم شكاوي إلى السلطان العثماني لإجبار واليه على احترام سفنها ودفع تعويضات عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم . وكانت الأوامر التي تتلقاها السلطة الحاكمة في الجزائر بهذا الشأن لا تلقى آذاناً صاغية في الكثير من الأحيان ؛ والسبب في ذلك راجع إلى أن تلك الأوامر كانت ، حسب وجهة نظر أعضاء الديوان ، تتجاهل أو تنافي المصلحة العليا للبلاد لاسيما أن النشاط البحري كان يشكل أحد أهم الموارد المالية بالنسبة للدولة . لذلك ، لم يتمكن الولاة في الغالب من فرض إرادة سيدهم على طائفة الرياس و الديوان .

مثلاً حدث في مايو 1582 ، عندما قدم رمضان باشا والياً على الجزائر للمرة الثانية ومعه أمر سلطاني بأن يعيد سفينتين فرنسيتين أسرهما مراد راييس الأرنؤوطي ، وبمجرد ما علمت طائفة الرياس بنية رمضان معاقبة الرياس المذكور الذي كان مبعجلاً فيها حتى ثارت ثائرتها عليه ولم يستطع الوالي مواجهة الوضع ، فهرب إلى إحدى دوره الريفية ولم يغادرها ؛ وخلال فترة شغور المنصب ، تولى زعيم الطائفة مامي أرنؤوط الحكم بالنيابة⁽²⁾ .

(1) انظر :

- Fisher, Op.cit., p. 210.

(2) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 120-121.

وفي الأخير ، تجدر بنا الإشارة إلى أن الأخبار التي كانت ترد الولايات العثمانية ، ونخص بالذكر الجزائر ، عن اضطراب أوضاع «الوطن الأم»⁽¹⁾ وصور الانحطاط والفساد المتفشي كان لها بلا أدنى شك تأثير كبير على الأورجاني ولا سيما على درجة ثقيله لأوامر الديوان الهمايوني ، مما كان يضعف في الكثير من الأحيان موقف الوالي المعين من طرف الديوان المذكور .

2-6. نشاط الغزو البحري :

كانت البحرية الجزائرية تؤلف ابتداءً من عهد خير الدين بن يعقوب جزءاً هاماً جداً من البحرية العثمانية . فقد كان الرياس الجزائريون يلتحقون بأسطول الدولة كلما أزمع السلطان خوض غمار حرب بحرية لينزلوا ، بالتنسيق معه ، خسائر كبيرة بالأهم المسيحية المعادية . ولما كانت سفنهم الحربية مجهزة تجهيزاً جيداً بالرجال والمدفعية ، فقد رحبت الدولة بأداء الأمر بمساعدتهم القيمة ؛ بيد أن نزعتهم الاستقلالية وقلة الانصياع إلى الأوامر ما لبثت أن استتارت غضب الباب العالي عليهم ، خاصة وأنهم كانوا أيام السلام يورطون الدولة في مشكلات دبلوماسية متواصلة⁽²⁾ . إذ ارتبط عدد من الدول الأوروبية مع الباب العالي بمعاهدات وامتيازات⁽³⁾ ، وأصدر هذا الأخير بموجبها أوامر صريحة إلى قباطنة الإيالات الغربية بعدم التعرض لسفن تلك الدول .

التزم الجزائريون بهذه الأوامر من باب التبعية للدولة العثمانية مدة من الزمن غير أنهم لم يستطيعوا غض النظر أبدياً عن تعدييات اعتبروها خروفاً

(1) المقصود بها آسيا الصغرى وإقليم الروميلي ، اللذان يعتبران الموطن الأصلي لأغلبية أفراد الإنكشارية المقيمين بالجزائر .

(2) بزوكلمان ، المرجع السابق ، ص . 47 .

(3) أبرمت الدولة العثمانية اتفاقيات مع كل من فرنسا في 1535 (تم تجديد الامتيازات في 1569 ، 1581 و 1604) ، وإنكلترا في 1579 ، والأقاليم المتحدة (وهو الاسم الذي كان يطلق آنذاك على الأراضي المنخفضة) في 1612 .

ولدى سماع السلطان بالنكبة التي حلت بالجزائريين ، أمر بحجز ممتلكات رعايا البندقية وسجن سفيرها كما توعد بالتأثر ، ووعد البعثة الجزائرية التي قدمت إلى الأستانة خصيصاً بخمس وعشرين سفينة كتعويض . إلا أن البنادقة قدموا للسلطان ومقرّبيه مائتي ألف سكة ذهبية والكثير من الهدايا ، فتصالح إثر ذلك الطرفان في حين تم تجاهل تعويض الطرف الجزائري المتضرر .

نتيجة لذلك كان من السهل تقدير ومعرفة غضب الجزائريين ، فالرياس عندما تأكدوا من أنهم وحدهم دفعوا الثمن غالباً ، قطعوا وعداً على أنفسهم بعدم القيام بمثل ذلك دون عوض مالي مناسب ومسبق . ولذلك ، أحجم الرياس عن المشاركة في الحملة التي كان السلطان يزمع القيام بها ضد جزيرة مالطة في 1644 ؛ مما ترتب عنه إرسال الديوان الهمايوني لشاوشين مع الوالي الجديد إبراهيم باشا مكلفين بالإتيان برأس زعيم الطائفة علي بتشين وأربعة من كبار الرياس⁽¹⁾ . لكن ما إن نزل الشاوشان إلى البر وعلم سبب مجيئهما حتى ثارت نصف المدينة ، وظنّ الثوّار أنّ الوالي الجديد هو الذي دبر ذلك ، فهاجموا على دار الإمارة واضطّروه للإلتجاء إلى أحد الجوامع ؛ ولكي ينقذ الشاوشان نفسيهما ادعيا بأنهما يريدان أحمد علي باشا المنتهية ولايته ، فاستقبلهما علي بتشين وأحسن إليهما . وكان الديوان ، بسبب سجن الوالي ، قد جعل علي بتشين في أثناء ذلك الحاكم الفعلي للبلاد⁽²⁾ .

وهكذا ، نرى أنّ واقعة فالونة تسببت في إضعاف العلاقة ما بين الديوان الهمايوني والسلطات الجزائرية ، وكانت السبب المباشر في القيام بأول محاولة حكم ذاتي على حساب سلطة الوالي في الإيالة .

(1) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 187-188.

انظر أيضاً :

- Grammont, H.D. de, "Études algériennes : la course, l'esclavage et la rédemption à Alger", in R.H. 25, 1884, p. 14.

(2) Boyer, "Alger en 1645...", Op.cit., pp. 22-23.

وبعد سنوات قليلة ، واجهت الوالي محمد باشا (1585-1587) مشكلة مشابهة بسبب احتجاج سفينة إنكليزية ، إذ قام السفير الإنكليزي بالأستانة بتقديم شكوى إلى الديوان الهمايوني حيال ذلك ؛ وعلى الفور ، كلف شاوش من قصر السلطنة بإجراء تحقيق بالأمر ، وزود بفرمان ينص على إطلاق سراح الأسرى ودفع قيمة الأضرار التي لحقت بهم . غير أنّ محمد باشا لم يستجب للأوامر الموجهة إليه مفضلاً مداراة الرياس ، ولهذا السبب عزل عن منصبه بعد مدة قصيرة⁽¹⁾ .

من الواضح أنّ الجزائريين لم يعودوا يكتفون بالفرمانات الموجهة إليهم بشأن نشاطهم البحري ؛ فللّى اغتنامهم لسفينة دولة معاهدة ، كان أصحابها يقومون بمراجعة الأستانة ، ولم يكن الباب العالي يملك أكثر من الفرمانات الهمايوية . ولضمان تنفيذها ، كان يكلف شاوش بالتوجه إلى الجزائر حيث يجد الأوجاق والطائفة هما صاحبي القرار الفصل في هذه الأمور والوالي عاجز عن فعل شيء⁽²⁾ .

استمرت الأحوال على ما هي عليه حتى سنة 1638 ؛ ففي تلك السنة ، استدعى الباب العالي ريّاس الجزائر وتونس لاعتراض السفن الأوربية التي تشغل بالقرصنة أو بتهرب القمح انطلاقاً من الجزر الإغريقية . ولقد لبّت البناء ثمان سفن جزائرية كبرى بقيادة علي بتشين ، لكن أثناء رسوهم بميناء فالونة⁽³⁾ (Valona) هاجمهم أسطول البندقية على حين غرة ؛ فتكبد الجزائريون في هذه الواقعة خسائر جسام ، حيث قتلوا جميع سفنهم وعدة مئات من القتلى ناهيك عن تحوّل قرابة الألفي أسير مسيحي⁽⁴⁾ .

(1) انظر ، المرجع السابق ، ص . 301-300 .

(2) ع . ص . 304-305 .

(3) فالونة أو أفلونة : ميناء مهم جنوب ألبانيا يطل على البحر الأدرياتيكي ، ويدعى في اللغة المحلية (Vlorë) .

(4) الساعدي ، خليل . «الضوايح بين قراصة تونس والجزائر والبندقية في القرن السابع عشر» ، النحلة التاريخية المغربية 4 ، 1975 ، ص . 106 .

• حرب كريت :

عزم السلطان إبراهيم في سنة 1645 أن يشن حرباً على جزيرة كريت التي كانت بحوزة البنادقة ، فأمر بإيالات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب بتجهيز سفاتها الحربية ، وليستعنها على التعجيل بذلك بعث لها بمبلغ ستة عشر ألف سلطاني⁽¹⁾ . لئى القضاء هذه المرة عدد كبير من الرئاس الجزائريين حيث شاركوا خلال شهري يوليو وأغسطس بخمسين سفينة من مختلف الأحجام في فتح خانية (Khania) ، وقد تمركز أسطولهم بخليج سودا (Soudha) لمنع وصول الإمدادات البندقية إلى المدينة المحاصرة من طرف الجيش العثماني⁽²⁾ .

- (1) Grammont, H.D., Histoire d'Alger, Op.cit., p.194.
(2) Hammer-Purgstall, J. de, Histoire de l'Empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours. T.10. Paris. 1837, pp. 99-100.

انظر أيضاً :

- Gazette de France, 1645, p. 618.

نقلاً من :

- Turbet-Delof, G. La presse périodique française et l'Afrique barbaresque au XVII^e siècle (1611-1715), Librairie Droz, Genève, 1973, p. 97.

ورد في مذكرات لأب هير (P. Hérault) بشأن المشاركة الجزائرية في حرب كريت تلك السنة ما يلي : « السابع من شهر نوفمبر قاله ، القوة البحرية المؤلفة من عشرين بارجة التي أرسلها كنسبون لإعانة عظيم الترك (المقصود به السلطان العثماني) في عملياته ضد البنادقة ، ولت عبيرة إلى هذه المدينة ، عانت بالأحرار بقدر ما خرجت في الأفراح ، لأنه ما إن علمت الساء والعهد الكثير من الأشخاص يموت أرواحهم وأصدقاؤهم في معركة خانية بكانديا ، حيث سقط في الميدان خمس أو ست مائة [منهم] ، حتى تعالت الصراخات على مسمع من المدينة كلها ، كانت الساء والولدان يمشون مع ذلك وجوههم بأخافهم ، والمدينة نفسها التي أغلقت على سنة المسحين في المعارك ، رأيت حيناً أن عظيم الترك لم يجمع في مرأه ، ومع أن جيوشه استولت على موقع خانية ، فإنه يخشى لحزبه أن يفقده في وقت قصير وعلى حساب حياة الخانية التي تركت هناك . إن النتيجة الحزينة التي كانت لهم في هذه الحرب أغلقتهم إلى حد أنهم قرروا عدم الرجوع في الربيع لمواقع القتال ، على الرغم من أوامر السيد العظيم التي بعثوا له بارجة لأجل الإحتلال ولسان ضرورة بقاؤهم في المدينة للحفاظ عليها » .

- Boyer, "Continuation des mémoires..." , Op.cit., pp. 71-72.

في فبراير 1647 ، هاجم فرسان مالطة الرئاس الذين كانوا في طريقهم إلى جزيرة كريت وتمكنوا من الإستيلاء على سفينة القبطان بعد معركة ضارية قتل فيها 250 جزائري وأسروا 150 آخرين . وبداية مارس ، باغت الغبودان باشا حسين البنادقة قرب جزيرة نفرويون⁽¹⁾ (Negropont) وقام بهاجمتهم بالعمارة الجزائرية التي كانت تشكل طليعة الأسطول العثماني ، فقتل الأميغال موروزيني (Morosini) وتفردت سفنه ؛ إذ ذلك ، وحصل باقي الأسطول البندقي بقيادة غريماني (Grimani) ، فانكفأ الأسطول العثماني أمامه بعد أن تكبد خسائر معتبرة⁽²⁾ .

تكرر الجزائريون كثيراً من أخبار هذه الهزيمة ، خصوصاً وأن وبناء الطاعون بدأ وقتل بالانتشار في المدينة ؛ وفي مايو من نفس السنة ، حمل يوسف باشا أمراً سلطانياً إلى الرئاس ليجهزوا سفنهم في حملة الربيع القادم لكنهم تلكأوا عن ذلك إلى حين وصول مبلغ ستين ألف سلطاني أواخر عام 1648⁽³⁾ . عندئذ ، قام الجزائريون بتعويض القوات التركية بخانية في الأشهر الأولى من 1649⁽⁴⁾ ، ثم شاركوا في معركة فوجا⁽⁵⁾ (Foca) التي انتصر فيها الأسطول البندقي بقيادة الأميغال ريفا⁽⁶⁾ (Riva) .

- (1) نفرويون : جزيرة مستطيلة الشكل ، إسمها اليوناني Évoia ، تقع في غرب بحر إيجه .
(2) Gazette de France, 1647, p. 323.

نقلاً من :

- Grammont, H.D. de, "Relations entre la France et le régence d'Alger au XVII^e siècle", in R.A. 28, 1884, p. 205.
(3) Gazette de France, 1648, pp. 1440 & 1712.

نقلاً من :

- Grammont, "Relations..." , Op.cit., p. 206.
(4) Gazette de France, 1649, p. 339.

نقلاً من :

- Grammont, "Relations..." , Op.cit., p. 206.
(5) فوجا أو فوقيه : بلدة تقع قرب إزمير على ساحل بحر إيجه .
(6) Grammont, H.D. de, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 201.

انظر الملحق رقم 10 : مساعدة البحرية الجزائرية في الصراع العثماني البندقي (1638-1657) .

سعت جمهورية البندقية ، منذ بدء الحرب ، في سبيل حمل الدول المسيحية على مساعدتها للاحتفاظ بمركزها في الشرق . وكانت القوات البابوية وفرسان مالطة تقف دوماً إلى جانبها ، كما تدخلت فرنسا سراً لمساعدتها بإمدادها بالسلح والمعلومات عن تحركات العثمانيين⁽¹⁾ . وانضمت دول أوزبية أخرى تدريجياً إلى المواجهة التي أخذت شكل عمليات قرصنة وقرصنة مضادة ضد مسلمي شمال إفريقيا ، وهكذا ، اتخذ الصراع الإسلامي المسيحي في غربي البحر الأبيض المتوسط خلال خمسينات القرن السابع عشر طابعاً لا يقل حدة عما كان عليه في الشرق ، مندرجاً بذلك في أحداث الحرب العثمانية البندقية حول جزيرة كريت⁽²⁾ .

وكان من أبرز نتائج احتدام هذا الصراع بالنسبة للرئيس الجزائريين هو ازدياد الخسائر في العتاد والرجال إلى حد الاستنزاف ، وأدى ذلك بدوره إلى هبوط ذريع في حجم الموارد المتأتية من النشاط البحري قبيل 1659 .

بعد أن أتينا على ذكر العوامل التي ساهمت بشكل كبير في انحطاط سلطة الولاة العثمانيين مهددة بذلك إلى نهاية عهدهم ، سنتطرق فيما يلي إلى العامل الرئيس والمباشر الذي أدى إلى قيام عهد الأغوات :

2-7. أزمة 1655-1659 :

الواقع أن الظروف العامة التي تعرضت لها الإيالة العثمانية في مرحلة ضعف الولاة انعكست سلباً على قدراتها العسكرية ، والاقتصادية الاجتماعية . وكان من المحتم أن يؤول نظام السلطة القائم آخر الأمر إلى الزوال أمام تأزم الأوضاع

(1) محمد فريد بك ، المرجع السابق ، ص . 293 .

انظر أيضاً :

- بروكلمان ، المرجع السابق ، ص . 516 .

(2) انظر بشأن تصاعد وتيرة العمليات العدائية بين الرئيس ونظرائهم الأوروبيين : Grammont, "Relations..." , Op.cit., pp. 209-211.

وهزم العثمانيون مجدداً في 1651 من طرف الأميرال ليوناردو مومنيغو (Leonardo Mocenigo) في نقشه (Náxos) ، قبالة جزيرة پاروس ؛ وإبان المعركة ، تصرف الرئيس الجزائريون والتونسيون الذي كان معولاً عليهم بقتور ، ممّا جعل القيودان باشا يفكر في معاقبتهم على تقصيرهم ، لكنهم انفصلوا عن الأسطول وراحوا يهاجمون سواحل بحر اليونان في طريق عودتهم⁽¹⁾ .

في العام التالي ، هاجم البنادقة بقيادة الأميرال فرنسيسكو موروزيني (Francesco Morosini) قافلة بحرية للرئيس قرب رأس مانتابان⁽²⁾ (Matapan) وتمكنوا من الإسلاء على اثنا عشر سفينة منها ؛ ولقد كان هؤلاء الرئيس متوجهين لتزويد الأسطول العثماني بمعونات السفن والكرأكجية مقابل مبلغ خمسين ألف سلطاني⁽³⁾ .

في فبراير 1654 ، ورد أمر سلطاني إلى الإيالات الثلاث بإرسال سفنها إلى الشرق دون إبطاء⁽⁴⁾ ، لكن الجزائريين اعتذروا عن المشاركة بسبب تفشي وباء الطاعون في البلاد ؛ ولم يستطع الرئيس التحرك حتى ربيع سنة 1655 ، غير أنهم فقدوا عندئذ ثمان سفن خلال المواجهات مع الأسطول البندقي قرب جزيرة تينيدوس⁽⁵⁾ (Ténédos) .

(1) Gazette de France, 1651, p. 1057.

نقل من :

- Grammont, "Relations..." , Op.cit., p. 208.

(2) مانتابان : رأس يقع أقصى جنوب شبه جزيرة مورة ، ويسمى باليونانية Métaron.

(3) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 202.

(4) Gazette de France, 1654, p. 279.

نقل من :

- Grammont, "Relations..." , Op.cit., p. 211, n.1.

(5) Gazette de France, 1655, p. 610.

نقل من :

- Grammont, "Relations..." , Op.cit., p. 209.

انظر أيضاً :

- Mantran, R. "L'évolution des relations entre la Tunisie et l'Empire Ottoman du XVI^e au XIX^e siècle. Essai de synthèse", in C.T. 26-27, 1958, p. 325.

الداخلية وضغط الأحداث الخارجية. وهذا ما برز بشكل جلي خلال حكم الولاة الأواخر الذين عايشوا فترة أزمة حقيقية واضطرابات بدأت بوادرها نتيجة لغزو أحد الأمراء العلويين المغرب الجزائري في عهد الوالي طوبال محرم باشا (1653-1655).

برزت الإمارة العلوية الناشئة بقيادة مولاي الشريف وإبنه مولاي محمد في خضم الاضطرابات التي شهدتها المغرب الأقصى خلال النصف الأول من القرن السابع عشر؛ وقام الأخير انطلاقاً من تافيلالت في الجنوب بالتوسع إلى الشمال الشرقي حتى وادي ملوية⁽¹⁾. وفي عام 1653، عبر بقواته الوادي المذكور باتجاه وجدة التي كانت إلى ذلك الحين تابعة للجزائر، وكان يتولى أمرها قائد تعاضده حامية من الجنود الأتراك⁽²⁾؛ لكن قبائل المنطقة كانت منقسمة إلى صفين: صف موال للأتراك العثمانيين وآخر مناهض لهم⁽³⁾. وقد سهل ذلك على مولاي محمد أمر الإستيلاء على وجدة بعد أن أغار على القبائل التي رفضت الدخول في طاعته. وفي وجدة، أعاد تنظيم قواته واتخذ منها قاعدة لغزو القبائل في الأراضي الفاصلة بينها وبين تلمسان حيث نجح في إخضاعها وتعدّلها إلى مهاجمة أحواز تلمسان، فخرج أهلها وحاميتها للتصدي له، لكنه هزمهم وأجبرهم إلى الإحتماء وراء أسوار المدينة، ثم عاد أخرجهم محتلّاً بالأسلاب⁽⁴⁾.

(1) جاء في الرحلة العبابية سنة 1653 أن أوجرت (Ouzrhet) الواقعة جنوب غرب وجدة، على شفاة وادي زو أو صا، أحد روافد وادي ملوية هي آخر أملاك مولاي الشريف من ناحية الشرق. انظر:

- د. إبراهيم شحاتة حسن، أطوار العلاقات المغربية العثمانية، قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون (1510-1947)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1981، ص. 385.

(2) d'Avity, Op.cit., pp. 156 & 158.

(3) وكثيراً ما مال هذا الولاة نحو فارس في أوقات قوة سلطنتها واضطراب السلطة بالجزائر؛ ومع تكرار التمردات، صارت منطقة وجدة أشبه ببلاد السية.

(4) د. إبراهيم شحاتة حسن، المرجع السابق، ص. 386.

قضى ابن الشريف الشتاء في وجدة، وفي بداية ربيع العام التالي، غزا الغرب الجزائري مجدداً على نطاق أوسع وانتهب كل شيء في طريقه دون أن يلقى مقاومة تذكر إلى أن بلغ عين ماضي والأغواط⁽¹⁾.

وفي معسكر، قام باي الغرب بحفر الخنادق حول المدينة وتحصن بها وأرسل في طلب نجدة عاجلة من الجزائر. فجهّز طوبال محرم باشا محلة بقيادة كاهيته لمواجهة الأمير العلوي حثت السير لكنها لم تدركه لأنه كان قد ابتعد جنوباً عائداً إلى وجدة ومن ثم إلى سجلماسة⁽²⁾.

لقد أحدثت غزوة مولاي محمد اضطرابات خطيرة في بايلك الغرب، حيث تارت تلمسان كما امتنعت عدة قبائل عن دفع الضرائب إما لأن أملاكها ومواشيها نهبت ممّا دعاها إلى إعلان العصيان، وإما لأنها انضمت إلى صف الغازي⁽³⁾.

وفي حين تمكنت المحلة التركيّة من إخماد الثورة في تلمسان وقامت بقطع رأس المرباط الذي تزعمها مع إثنين وثلاثين من أتباعه⁽⁴⁾، إلا أنها عادت خائبة كونها لم تحصل سوى النزر اليسير من الضرائب المقررة في البايك⁽⁵⁾.

(1) الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد. كتاب الإمتصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج. 7، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ص. 21.

(2) Cour, A. L'établissement des dynasties des Chérifs du Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la régence d'Alger, 1509-1830. Ernest Leroux, Paris, 1904, pp. 175-177.

- الناصري، المرجع السابق، ص. 21.

(3) يذكر الناصري أن العسكر التركي «وجدوا البلاد خالية وكلّ الرعايا قد أجفلت عن أوطانها، وتحصنوا بالجيال، ولم يأتهم أحد بمؤنة ولا خراج، وتحرف عنهم أهل تلمسان أيضاً...»؛ - الناصري، نفس المرجع السابق، ص. 21.

(4) د. إبراهيم شحاتة حسن، المرجع السابق، ص. 390-386.

انظر أيضاً:

- Cour, Op.cit., p. 176.
(5) Mercier, E. Histoire de l'Afrique Septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830). T. 3, Ernest Leroux, Paris, 1868, p. 243.

وعندما علم محرم باشا بخطورة الأوضاع في البايك ، أرسل سفارة تتكوّن من قتيبين بارزين وعضوين من أعضاء الديوان تحمل رسالة تنديد وتحذير إلى مولاي محمد⁽¹⁾ ، ولكن هذه السفارة لم تحقّ الهدف المرجو . فأعاد الباشا السفارة ثانية وحملها رسالة شفوئية بليغة إلى الأمير العلوي⁽²⁾ . في هذه المرّة عدل مولاي محمد عن موقفه العدواني وتعهّد للجزائريين بأن لا يتعدّى وادي التافنة الذي اعتبره الحدّ الفاصل بين أراضيه والأراضي التابعة للإيالة العثمانية⁽³⁾ .

ولإعادة بسط النفوذ في المنطقة الغربية وتأمينها ، قام الديوان بتعزيز حامية تلمسان بقوّات إضافية كما قرّر فضلا عن ذلك مهاجمة وهران التي بيد الإسبان كانت تشكّل خطراً جدياً لأيّ تدخل عسكري في المنطقة الحدودية . وهكذا قام الجزائريون في سنة 1655 بحصار الموقع الإسباني المحصّن ، لكن المحاولة باءت بالفشل على الأرجح بسبب تفشي الطاعون في المعسكر الجزائري⁽⁴⁾ .

فذلك أنّه ، في 1654 ، انتشر وباء طاعون فتاك بالجزائر ، استمرّ مدّة ثلاث سنوات وذهب ضحّيته حسب بعض المصادر ما يقارب العشرة آلاف أسير مسيحيّ ونحو ثلث سكّان المدينة⁽⁵⁾ . وأدّى هذا الوباء إلى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية بسبب موت عدد كبير من التجّار والحرفيّين أو قراهم إلى الأرياف

(1) انظر الملحق رقم 2 : رسالة طوبال محرم باشا إلى الأمير العلويّ محمد بن الشريف ، المؤرّخة في 1 يونيو 1654 .

(2) الناصري ، المرجع السابق ، ص 26 .

(3) د . إبراهيم شحاتة حسن . المرجع السابق ، ص 390-392 ، انظر أيضاً : المكي ، جلّول . مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب من 631 إلى 1263 هـ / 1234 - 1847 م . مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1993 ، ص 106-107 .

(4) Sandoval, C.X. de, "Les inscriptions d'Oran et de Mers-El-Kebir. Notice historique sur ces deux places depuis la conquête jusqu'à leur

(5) انظر أنّ هذا الوباء انتشر في عرق وباء قونية ، نقله بخاترة الأسطول العثمانيّ إلى شمال إفريقيا :

خوفاً من إصابتهم بالعدوى ؛ ومن شدّته كذلك ، كانت السفن التجارية التي تقصد الجزائر لا تعود ، كما غدا الرّياس لا يتحرّكون من الميناء .

وقد عوّض طوبال محرم باشا النقص الحاصل في المداخيل المتأتية عن تلك الأنشطة بإيرادات بيت المال من التراكات التي تتضمّن في ظرف مماثل تبعاً لزيادة عدد الوفيات . لكن هذه المعادلة لم تدم طويلاً ، إذ في غضون السنة الثانية من ظهور الوباء ازداد العجز الماليّ بشكل لا يمكن تغطيته بأيّ سبيل . ووقعت المشكلة بكلّ ثقلها على عاتق الحاج أحمد باشا الذي خلف محرم باشا في شهر يوليو 1655 ، وبسبب تردّي الوضع الماليّ انتهى به المطاف في السجن بعد سبعة أشهر من الحكم . ولم يكن خلفه إبراهيم باشا البشناقيّ بأحسن حظاً ، إذ سجن هو الآخر في مايو 1656 ، أي بعد ثلاثة أشهر فقط من توليته ، لعجزه عن تسديد رواتب الإنكشارية⁽¹⁾ .

ولم يكن يوسع هذين الواليين الاعتماد حتّى على موارد القرصنة والغزو البحريّ التي تناقصت هي الأخرى في عهدهما بسبب الخسائر المعتبرة التي تكبّدها الأسطول الجزائري في حرب كريت أو تلك الناتجة عن القرصنة

- التر ، المرجع السابق ، ص 377-378 .
انظر :

- Gazette de France, 1655, p. 266.

نقلًا عن :

- Grammont, «Relations...», Op.cit., p. 210.

انظر أيضاً :

- Marchika, J. La peste en Afrique Septentrionale, histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830, Jules Carbonel, Alger, 1927, p. 50.

إنّ الرقم الذي أوردته المصادر الأوربية بخصوص الأسرى المسيحيّين الذين قفّوا بسبب الطاعون لا يعقل ، حيث كان عددهم الإجماليّ أقلّ من ذلك . انظر بهذا الصدد الصفحة التالية ، الهامش رقم 1 .

انظر أيضاً الفصل الثالث ، المبحث الثاني الخاصّ بالأوضاع الديموغرافية .
(1) Delphin, "Histoire des Pachas...", Op.cit., p. 204.

وكللت هذه الخرجة بنجاح تام، فبالإضافة إلى الغنائم التي حصل عليها الإسبان، أسروا ستة وأربعين جندياً تركياً من أصل مائة وخمسين كانوا يرافقون القافلة⁽¹⁾. ولقد كان لهذه الحادثة وقع كبير على الجزائريين بالنظر إلى الخسائر الفادحة في المال والرجال⁽²⁾؛ ولهذا السبب، سعوا ما أمكنهم إلى تضيق الخناق على الإسبان والقبائل التابعة لهم ونجحوا في ذلك نسبياً حسبما تشير إليه بعض المصادر الإسبانية⁽³⁾.

تراكم هذه الخسائر أدّى في آخر الأمر إلى تفاقم الأزمة المالية، مما جعل الإنكشارية تتمرّد والمدينة تشهد حالة من الفوضى العارمة؛ لذلك، قام الديوان في غياب حل آخر بإخراج أحمد باشا من السجن وإعادته إلى سدة

(1) Sandoval, Op.cit., p. 445.

(2) يتجلى ذلك في قصيدة وجهها العالم محمد ابن القوجلي للحاج أحمد باشا في سنة 1067 هـ (1656-1657 م) يحرضه فيها على محاربة الإسبان بوهران، حيث يقول في مقطع منها:

والتفت نحو الجهاد بقوة	فالكفر اقتطع أصله بذكور
أضرم على الكفر نار الحرب لا	تقلع و تمهلهم يقشور
و بغربنا وهران ضرس مؤلم	و سهل اقتلاع و اعتناء سرور
كم أذت من مسلمين و كم سبت	منهم يضرب أسيرة و أسير
فانهض بعزمك نحوها مستنصراً	بالله في جد و قسي تشمير

نقل عن:

- محمد بن يوسف الزباني. دليل الحيران وأيس السهران في أخبار مدينة وهران. تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1979، ص. 157.

(3) يذكر الأب اليسوعي "بيريز دي لا بارا" (P. Perez de la Parra) في 1661 أنه خلال السبع سنوات التي سبقت قدومه فرّ أزيد من 600 جندي إسباني بسبب سوء أوضاعهم من وهران ليقعوا في قبضة الأهالي والأتراك:

- Vincent, B. "Les Jésuites et l'Islam méditerranéen", in *Chrétiens et musulmans à la Renaissance: Actes du 37^e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance* (1994). Henri Champion Éditeur, Paris, 1998, p. 524.

المضادة الأوربية⁽¹⁾، مثلما حدث في خريف 1655، حين كلّفت الأقاليم المتحدة الأميرال ميشييل أ. دي رويتر (Michiel Adriaensz de Ruyter) بمطاردة سفن الزبائس، وقد ارتأى هذا الأخير أن يترصدّها عند مضيق جبل طارق. وفعلاً، تمكن الأميرال الهولندي من إثنا عشر سفينة جزائرية، حيث استولى على بعضها واضطر البعض الآخر إلى الجنوح إلى الشاطئ المغربي⁽²⁾. ضف إلى ذلك أنه في الطرف الآخر من المتوسط، كان الجزائريون قد خسروا في ذات السنة ببحر إيجه سبعة سفن في معركة بحرية جمعتهم مع البنادقة⁽³⁾.

بالعودة إلى الإسبان، أغلب الظن أن هؤلاء عدّوا فشل حصار وهران في 1655 انتصاراً لهم إذ أنهم كثفوا عقب ذلك من حملات الإغارة داخل أراضي الإيالة، وفي إحدى خرجاتهم، يوم 25 يونيو 1656، قام الحاكم دون غاسبار دي غوزمان (Don Gaspard de Guzman) بالتقدّم على بعد 14 فرسخاً من وهران، حتّى ضفاف وادي مقرّة، حيث باغت قافلة متوجّهة إلى مدينة الجزائر، كانت تحمل الإتاوات والهدايا المرسلة من طرف قايد تلمسان.

(1) انظر:

- Boyer, P. «La révolution dite "des aghas" dans la régence d'Alger (1659-1671)», in R.O.M.M. 13-14, 1973, p. 161, n. 10.

من أهم الدلائل على تراجع النشاط البحري هو تناقص عدد الأسرى، فمن 8.000 أسير مسيحي في 1650 وفق مصدر كنسي هبط العدد إلى 5.000 في مطلع العشريّة التالية:

- Abbé Bombard. Les vicaires apostoliques de Tunis et d'Alger, in R.T., I, 1894, p. 388.

نقل عن:

- Bono, S. I Corsari barbareschi. Edizioni RAI, Torino, 1964, p. 220.

انظر أيضاً:

- Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 4.

(2) Krieken, G. van, Corsaires & marchands. Les relations entre Alger et les Pays-Bas, 1604-1830, Éditions Bouchène, 2002, pp. 52-55.

(3) Mercier, Histoire de l'Afrique Septentrionale..., Op.cit., p. 248.

المال الذي وجهه القيودان باشا للرئيس لقاء مشاركتهم في الحملة⁽¹⁾. بعد أن قضى عدة أشهر في السجن، أعيد إبراهيم باشا في سبتمبر 1657 إلى الحكم مرة أخرى في ظل اضطرابات جديدة. وكان الأمير العلوي مولاي محمد قد استغل الوضعية المضطربة في الإيالة وقام بمهاجمة تلمسان في سنة 1658 ناكثاً العهد الذي قطع على نفسه قبل ذلك بثلاث سنوات؛ لكن الأتراك هذه المرة كانوا له بالمرصاد حيث وقعت تحت أسوار المدينة معركة طاحنة فقد خلالها المغامر المغربي من ألف إلى ألف ومائتين من رجاله، وعلى إثرها، جنح إلى المهادنة وقفل راجعاً إلى سجلماسة⁽²⁾.

ومهما يكن من أمر، فإن الأزمة عرفت تطوراً جديداً في عهد إبراهيم باشا بسبب فرار حاكم الباستيون، توماس بيكه (Thomas Piquet). فقد تراكمت الديون والإتاوات المستحقة عليه لسوء إدارته بحيث بلغت حوالي ثلاثمائة ألف ريال⁽³⁾.

(1) Hammer-Purgstall, Op.cit., T. 11, p. 19.

(2) Cour, Op.cit., p. 179.

Emerit, M. "Un document inédit sur Alger au XVII^e siècle", in A.I.E.O. 17, 1959, p. 234.

(3) Masson, P. Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresques, Hachette, Paris, 1909, p. 113, n. 2.

انظر أيضاً :

- d'Arvieux, Op.cit., p. 61.

لإعطاء فكرة عن ضخامة هذا المبلغ، تكفي الإشارة إلى أنه في عامي 1666 و 1669 بلغت إيرادات الإيالة إجمالاً وفق مصادر فرنسية ما يقرب من ثلاثة ملايين ريال :

- Emerit, "Un document inédit...", Op.cit., p. 242.

- Ministère des Affaires Étrangères, Mémoires et documents, Algérie XII, fol. 171.

نقلاً عن :

- Boyer, «La révolution dite "des aghas" ...», Op.cit., p. 161, n. 13.

الحكم ثانية في مايو 1656، وكان ملزماً بطبيعة الحال على أن يجد المال الكافي لدفع الرواتب المتأخرة في أقرب الآجال⁽¹⁾. ومن الأحداث الجديدة بالذكر في عهد الباشا المذكور اشتباك الأسطول البندقلي بقيادة موسنيغو بعمارة جزائرية، بداية مايو 1657، في قتال عنيف قرب جزيرة خيوس⁽²⁾ (Khios).

وقد انتهت المواجهة لصالح البنادقة الذين كانت من بين غنائمهم سفينة قائد العمارة، القبطان حسين رايس، والأهم من ذلك أنه كان على متنها كل

(1) Delphin, "Histoire des Pachas...", Op.cit., p. 204.

انظر أيضاً :

- Boyer, P. "Des Pachas triennaux...", Op.cit., p. 101.

تجدر الإشارة إلى أن التيون اتخذ في تلك الفترة قرارات هامة بشأن تعزيز تحصينات وعمول مدينة الجزائر بسبب الحالة المزوية التي آلت إليها من جراء الإهمال وتعاقب السنين مثل حصن مولاي حسن المعروف لقب المضامر الأوربية باسم «حصن الإمبراطور» الذي رُمم في 1067 هـ (1656/1657 م) :

- Devoult, A. "Alger, études aux époques romaines (Icosium), arabe (Djezaïr Beni Maz'renna) et turque (El-Djezaïr)", in R.A. 22, 1878, p. 239.

ومن ذلك أيضاً، تشييد الجامع الحديد الذي تقوّر بناؤه من طرف «المسكن المنصور» في 1656، لكن تأخرت بداية الأعمال فيه حتى 1659 بسبب الأزمة المالية. وقد استكمل الجامع، حسب سجل البابك المعنون «إمام بناء الجامع الجديد»، في آخر عام 1666. ويعتبر هذا الجامع ذو الطراز التركي من أهم إنجازات فترة الأغوات المعمارية :

- الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البابك، سجل 325، عليه 33-ب.

ويرجع قرار بناء برج السردين كذلك إلى نفس الفترة، لكن تعطل بناؤه مراراً هو الآخر بسبب المشاكل المالية ودشن في عهد خليل آغا في 1659؛ ولم يستكمل كلية إلا عام 1667 في عهد الحاج علي آغا :

- مجهول. كتاب في تاريخ الجزائر، المكتبة الوطنية الجزائرية، مخطوط رقم 1638، 1246 هـ. و. 1.

- Colin, G. Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie. Ernest Leroux, Paris, 1901, pp. 60 & 62.

(2) خيوس : جزيرة إغريقية هامة تقع شرق بحر إيجه، غير بعيد من ساحل آسيا الصغرى.

ولمّا قصد الشواش الأتراك لقبض متأنّغرات اللزّمة في أكتوبر 1658 ، أمر جنوده بالقبض عليهم ثمّ قام بإخلاء الباستيون على عجل بعد أن أضرم النار في المنشآت ؛ وأخذ بيّكه معه ثمانين جزائرياً عنوة إلى ليفورنة (Livorno) ، حيث باعهم هناك تعويضاً لخسائره كما زعم⁽¹⁾ . نارت ثائرة الجزائريين لهذا العمل اللئيم ، وأمر الديوان بحجز بضائع المقيمين الفرنسيين كضمان كما تمّ احتجاج القنصل جان بارو (Jean Barreau) بعض الوقت . ولم يجد إبراهيم باشا بداً لاستكمال المال الناقص من جعل التجّار المسيحيين بالجزائر متضامنين مع بيّكه ، وأجبرهم على الدفع كل بحسب أهميّة تجارته⁽²⁾ .

وبحلول سنة 1659 ، لم تخف الأزمة التي كانت تعيشها السلطة العثمانية في الجزائر ، بل باتت على وشك اتخاذ منحنى جديد سينتق عنه حل جذريّ وفترة تاريخيّة جديدة .



هنا وسنرصد في الفصل التالي أوضاع الإيالة العثمانية فترة الأغوات من الناحيتين الداخليّة والخارجيّة بمنهجية مختلفة عمّا سبق بفعل كثرة الأحداث التي تراكمت بل وتداخلت بحيث صعب الفصل بينها ، بالإضافة إلى التغيّرات السياسيّة العديدة التي شهدتها نظام الدولة خلال تلك الفترة القصيرة نسبياً .

- (1) Garrot, H. Histoire générale de l'Algérie, Alger, 1919, p. 487.
Masson, Histoire des établissements..., Op.cit., pp. 113-114.
(2) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 206.

الفصل الثاني الوضع السياسيّ خلال حكم الأغوات : الأحداث و التحوّلات (1659-1671)

1- من الانقلاب إلى الثورة

لقد أدّت مجمل العوامل السابقة الذكر إلى خلق أزمة ماليّة خانقة أكثر من ذي قبل ، حيث أضحت موارد الخزينة غير كافية البتّة لسداد رواتب الجند الإنكشاري⁽¹⁾ . بالطبع ، بذل إبراهيم باشا جهده في جمع الأموال بطرق ملتوية عبر إبتزاز أغنياء المدينة وفرض غرامات إضافية على التجّار والحرفيين وكل من يمكنهم الدفع ، غير أنّه لم يفلح في مسعاه . واشتدّ غضب الإنكشاريّة على إبراهيم الذي عجز عن دفع مستحقّاتهم ، فلم يمهله بل قاموا برميّه في السجن للمرة الثانية في يونيو 1659 ، خصوصاً وأنّ ذلك صادف قدوم علي باشا الذي عيّن حديثاً من طرف الباب العالي⁽²⁾ .

وحمل الوالي الجديد معه فرماناً يأمر الجزائريين بتجهيز وإرسال عمارة بحريّة إلى المشرق ، مع تعويض ماليّ للرئيس لقاء مشاركتهم في عمليّات حرب

- (1) انظر الفصل الأوّل ، المبحث الثاني .
(2) التر ، المرجع السابق ، ص . 387 .
انظر الملحق رقم 1 : قائمة الولاة المعيّنين من طرف الأمّانة .

كبرت. لكن هذا الوالي وجد نفسه أمام وضع خرج جدًا، إذ كان الإنكشاريون في حالة أقرب من الهيجان ينتظرون بفارغ الصبر دفع رواتبهم المتأخرة، في حين كانت الخزنة شبه فارغة. ولما لم يجد بقاء عزم على اقتطاع قسم من المال المرمول خصيصًا لطائفة الرياس⁽¹⁾.

وعلى إثر ذلك، ثارت الطائفة على علي باشا وانفجر الوضع المحتقن. ويوم انعقاد الديوان العام، تقرر بناءً على طلب ممثلي الرياس إلغاء القبض على الوالي وأتباعه، الذين وضعوا في غليظة لتلقفهم إلى الزمير؟ كما تم بحث مسألة سوء إدارة الباشوات وبشكل أعم أسباب الأزمة المالية التي كانت تتخطى فيها البلاد، وخلص أعضاء الديوان إلى لزوم إلغاء الاختصاصات المالية للوالي العثماني المتمثلة في دفع الراتب، وكذا الجباية والنفقات العامة⁽²⁾.

ويذكر ابن المفتي عن الأسباب التي أدت إلى النزاع مبزة دفع الراتب من الباشوات ما يلي: "عندما كانوا مكلفين به، كانوا يستغلون الأمر في نهب الأموال التي تحمل إلى القصر من مختلف الجهات بدون تحفظ. في ذلك الوقت كانوا يتتبعون في السلطة على فترات متقاربة، وكان مكان الجزائر ضحايا لجشعهم. حتى أنهم أحيانًا فرضوا على العلماء وعدول المحكمة دفع مبلغ معين. فطعن عسكريا المنصور بعون الله لذلك وقرروا نزع دفع الراتب من الباشوات، وكذا جباية الضرائب، وتسديد النفقات، وذلك بصفة تامة". ويضيف أنه "أبقى الباشا على رأس حكومة المدينة ومقاطعتها (دار السلطان؟) فقط"⁽³⁾.

(1) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 207.

(2) فخر، مرجع السابق، ص. 387.

(3) فخر، مرجع السابق، ص. 209-210.

Delphin, "Histoire des pachas...", Op.cit., pp. 209-210.

1-1. عهد خليل بلكباشي :

إن الذي حرك الانقلاب على نظام الولاية هو المدعو خليل بلكباشي. وكان أحد أبرز أعضاء الديوان ومن أكثرهم نفوذًا. ولقد أسندت إليه المهام المذكورة آنفاً بشكل رسمي في يوليو 1659⁽¹⁾. وللدلالة على منصبه الرفيع، حمل خليل فقط لقب الأغا⁽²⁾.

وعين الديوان لتصريف شؤون الحكم هيئة ذات سلطات استشارية وتنفيذية مكونة من أربعة وعشرين معزول أغا يرأسها الحاكم الجديد⁽³⁾، والمرشح أنها حلت محل الديوان الخاص الذي لم يعد قائمًا في شكله المعهود بعد تغيير النظام. ووضعت هذه الإدارة الجديدة تحت رقابة أعضاء الديوان العام.

استعمل خليل أغا حكمه باتخاذ تدابير من شأنها تنظيم مالية الدولة، إلى جانب توفير موارد إضافية للخزينة، حيث قام بناءً على عرائض من ممثلي التجار المحليين والأجانب بإلغاء جميع الغرامات المحقة التي كان يفرضها الولاية عليهم، وأكثر من ذلك، خفض نسبة التعريفات الجمركية في منعه لتفعيل حركة التجارة⁽⁴⁾. كما أولى عناية خاصة بمسألة الجباية، وتجلى

(1) ويذكر ابن المفتي أنه "أسند راتب العسكر رسميًا إلى خليل بلكباشي في قلعة (كذا) 1070"، والأصح هو في ذي القعدة 1069 الموافق لشهر يوليو 1659 م. انظر : Delphin, "Histoire des pachas...", Op.cit., p. 205.

(2) هذا الأغا يختلف تمامًا عن أغا الإنكشارية، على عكس ما ذهب إليه دي غرامونت في كتابه "تاريخ الجزائر تحت الهيمنة التركية"، ص. 209. والمغرب في الأمر أنه يذكر في الصفحة الإمبريقية، عدد 28، ص. 342، في المقال تحت عنوان "العلاقات بين فرنسا وإدارة الجزائر في القرن 17" أن أغا الملبشيا (يعني أغا الإنكشارية) تارضة آخر أغا حاكم النجاش على.

(3) Glézes, R. Jean Le Vacher, Vicaire apostolique et consul de France à Tunis et à Alger (1619-1683), d'après les documents contemporains, J.-Cahida, Paris, 1914, p. 204.

(4) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 210.

ذلك في المتابعة الصارمة التي فرضت على الملتزمين ، وفي استبدال عدد من القواد المشكوك في نزاهتهم بأخرين من صف الاغوات المعزولين⁽¹⁾ . وقد استطاع خليل بفضل حسن تدبيره من دفع جريبات الجند الإنكشاري كاملة وفي وقتها المحدد ، بل وحصل فائضا أودع في الخزينة ، وهذا ما جعل الإنكشارية تحترمه وتنتظر إليه بعين الرضى ، حتى أنها درجت على تلقيبه "بابا خليل"⁽²⁾ .

1-1- العلاقات الخارجية :

• مع الباب العالي :

حالما وصل علي باشا إلى إزمير ، كتب تقريراً بما تعرض له وطلب الإذن من قاضيه بشأن إعلام إستانبول بذلك . غضب الصدر الأعظم كوبرولي محمد باشا من انقلاب أوجاق الجزائر ، وعذره خروجاً عن طاعة السلطان ، وبسبب غضبه الشديد استدعى علي إلى إستانبول وأمر بإعدامه . وفي غضون ذلك ، كان الديوان قد أرسل وفداً محملاً بالهدايا إلى الباب العالي من أجل طلب والي جديد⁽³⁾ ، لكن الصدر الأعظم رفض استقباله ، وقام بإرسال فرمان

(1) وهذا ما يفسر الإحفاء التدريجي للملاحظ ، ابتداءً من 1660 ، لتسمية "القايد" و حلول "الأغا" مكانها . انظر :

- Merouche, Op.cit., p. 202.

انظر أيضاً :

- Boyer, « La révolution dite "des aghas" ... », Op.cit., p. 163.

(2) يذكر الأب ميشال أوفري (P. Michel Auvry) صاحب كتاب «مرآة الصدقة المسيحية» أن "المدعو بابا خليل الذي كان يبدو ميالاً لإعالة الجند ، ولزيادة أموال القصبة أو الديوان..." . Auvry, P. M., Le miroir de la charité chrétienne. Aix. 1663, p. 242.

(3) ذكر الشهيد في قانون مدينة الجزائر ، مع م. و. ج. ، رقم 1378 : "وخرجت هدية أخرى على يد الحاج سليمان رحمة الله عليه مع العسكر باش باباشي وكهي بايلك وشاوش كشاري (كنا) وشهود من دار القاضي . طلع الحرج الذي خرج من دار السلطان سبع آلاف (كنا) وتسع مائة وسبع وعشرون ريالاً ، عام 1069 هـ . " نقلاً عن : - قنا ، نصوص ووثائق ، المراجع السابق ، ص. 74 .

إلى الجزائريين يذهرهم فيه : "أخيراً لن نرسل إليكم والياً ، بايعوا من تريدون ، السلطان ليس بحاجة إلى عبيديكم ، لدينا آلاف الممالك مثل الجزائر ، فالجزائر إن كانت وإن لم تكن شيئاً واحداً ، ومن بعد ذلك إن اقتربتم من الممالك العثمانية فلن تكونوا راضين"⁽¹⁾ . كما أرسل فرماناً آخر إلى الموائى في جميع السواحل العثمانية ، وإلى والي مصر وشريف مكة ، يطلب منهما منع الجزائريين من الذهاب إلى الحج وعدم بيع السلاح لهم ، وعدم السماح لهم بالاقتراب من السواحل العثمانية ، مما يعني تعطل حركة الحج والتجارة إلى المشرق مع ما قد يسببه كل ذلك من استياء رجال الدين والأهالي ، فضلاً عن توقف عمليات تجنيد الإنكشارية الحيوية لاستمرار الأوجاق .

وقع الجزائريون في حيرة من أمرهم ، فقد أظهرت هذه القرارات غير المتوقعة حاكمهم الجديد خليل آغا بمظهر المتمرد على السلطان ، وذلك في حين ظلّ وفدهم قرابة عام كامل في إزمير دون أن يسمح له بمقابلة الصدر الأعظم . وكمخرج مؤقت للمأزق ، عمد الآغا والديوان إلى إخراج إبراهيم باشا من السجن ، وأعادوه إلى منصبه بشرط أن لا يتدخل في أمور السياسة مطلقاً⁽²⁾ .

(1) التر ، المرجع السابق ، ص. 387-388 ، نقلاً عن : تاريخ السلحدار محمد آغا . ج. 1 ، ص. 222 .

(2) إرجاع الباشا إبراهيم إلى منصبه يشبه أمران ، أولهما وجود وثائق تحمل ختمه مؤرخة في شعبان 1070 (أي أبريل 1660) ، ربيع الثاني 1071 (أي ديسمبر 1660) وفو الحجة 1071 (أي أغسطس 1661) . انظر :

- Delphin, G. "Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745", in J.A., janvier-mars 1925, p. 6.

وثانيهما هو مفاوضاته لبيع 17 أسيراً دفعة واحدة خلال حملة إغناء إسبانية حلت بالجزائر عام 1660 . انظر :

- Larquie, C. "Le rachat des Chrétiens en terre d'islam au XVII^e siècle", extrait de la R.H.D., Oct.-Déc., 4 (1980), Éditions A. Pedone, Paris, 1981, p. 332.

انظر كذلك :

- Boyer, "La révolution dite "des aghas" ...", Op.cit., p. 163.

مع فرنسا :

على الصعيد الأوربي ، سمعت مشكلة الباستيون كما سبق وأشرنا العلاقات بين الجزائر وفرنسا . ولكن تحليل أغا سمح مع ذلك للمقيمين الفرنسيين بمزاولة نشاطاتهم التجارية بكل حرية وأمر الرئيس بعدم التعرض لمراكبهم ، بعد حصوله على ضمانات من حكام مارسيليا بخصوص إرجاع الأسرى الجزائريين⁽¹⁾ . وهذا يدل بقدر كاف على "أن السلطات الجزائرية لم تكن لديها رغبة أكبر من العيش في سلم مع الفرنسيين"⁽²⁾ .

في نهاية شهر يونيو 1659 ، جاءت بعثة مارسيلية يقودها المدعو لويس كامبون (Louis Campon) ، الذي قوضه ملك فرنسا ليكون الحاكم الجديد للباستيون⁽³⁾ ؛ ورغم أنه حمل معه نحو خمسين جزائرياً ممن خطفهم بيكه ، إلا أن الميوان رفض إقراره في منصبه حتى يعاد باقي الأسرى الذين بيعوا في ليفورنو وتستوفي بالإضافة لذلك كامل ديون الباستيون .

في ذلك الوقت ، كانت العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا تمر بفترة من الفتور بسبب المساعدات التي بذلتها فرنسا للبندقية في حرب كريت⁽⁴⁾ .

(1) انظر الرسالة التي وجهها الفصيل الفرنسي جان بارو إلى قناصل وحكام مدينة مارسيليا :

Grammont, "Relations..." , Op.cit., pp. 279-281.

انظر أيضًا الملحق 4 : رسالة السيد بارو إلى السادة قناصل وحكام مدينة مارسيليا . الجزائر ، 26 نوفمبر 1659 .

(2) Plantet, Correspondance des deys..., Op.cit., p. 58, n. 1.

(3) انظر الملحق 3 : رسالة الملك لويس الرابع عشر إلى إبراهيم ، باشا الجزائر . باريس ، 14 يونيو 1659 .

(4) يذكر محمد فريد بك هذا الخصوص : "... ومما زاد علاقات الدولتين فتوراً وجعل كريد وإملاهما أهم بالسلاح ووسط عدة مراسلات ومزية كانت مرسلة إلى المسيو دي لاهي (M. de La Haye) مع شخص فرنسائي مؤلف في بحرية البندقية وهو سلمها بنفسه إلى الوزير كيريلي سنة 1659 طمناً في المال وكان إذ ذاك بمعية أدنة ، ولما لم يمكنه حل رموزها أرسل إلى الأستاذة يستدعي السفير الفرنسي ، ولتمرّضه أرسل ولده إلى أدنة مكانه ، فلما ملك بين يدي الصدر الأعظم وسأله عن معنى هذه الرموز لم يراع في جوابه (يتبع)

ولقد استاء البلاط الفرنسي كثيراً من المعاملة السيئة التي عومل بها السفير دي لاهي وابنه ، وتجسّد هذا الاستياء في الإعداد لتحركات عدائية ضدّ "الدول البربرية"⁽¹⁾ .

كان أبراهام دوكنين (Abraham Duquesne) قد اقترح على الوزير مازران في أكتوبر 1659 تنظيم حصار بحري ضدّ الجزائر ، تونس وطرابلس⁽²⁾ . وفي فبراير 1660 ، توجه الملك لويس الرابع عشر إلى ميناء طولون ، حيث

آداب المخاطبة ، فأمر بسجنه في الحال . ولما بلغ خبر سجنه إلى والده سافر إلى أدنة خوفاً على حياة ولده ولم يمنعه اشتداد مرضه عن السفر وقابل الوزير كيريلي بمحمد باشا . ولما لم يرشده السفير عن معنى الجوابات المرموزة ، لم يقبل إخلاء سبيل ابنه بل سافر إلى ولاية ترنسلفانيا ولم يطلق سراحه إلا بعد عودته في سنة 1660 . ولما علم الكاردينال مازران (cardinal Mazarin) بحسب ابن السفير أرسل إلى الأستاذة سفيراً فوق العادة اسمه المسيو دي بلونديل (M. de Blondel) ومعه جواب من سلطان فرنسا يطلب فيه الاعتذار عما حصل وغزل الصدر الأعظم ، لكن لم يسمح لهذا السفير بالوصول إلى السلطان بل قابله الصدر الأعظم بكل تعاضم وكبرياء . ولذلك ساعدت فرنسا كريد جهازاً وأرسلت إليها أربعة آلاف جندي وأجازت إلى البندقية جمع عساكر متطوعة من فرنسا وأمّدت التماسا بالمال طمناً في إشغال الدولة وانتقاماً منها :

- محمد فريد بك المحامي . تاريخ الدولة العلية العثمانية . دار النفائس . ط 2 ، بيروت ، 1983 ، ص 293-294 .

انظر أيضًا :

- Hammer-Purgstall, Op.cit., T. 10, pp. 44-46.

(1) الدول البربرية (les États barbaresques) هو الاسم الذي كان يطلقه الأوروبيون على الإيالات العثمانية المغربية الثلاث ، وهي : الجزائر ، تونس ، وطرابلس الغرب .

وكمثال عن أحد مخططات الحملات على الجزائر التي وضعت في تلك الفترة ، انظر :

- Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., pp. 1-2.

(2) انظر رسالة دوكنين إلى مازران المؤرخة في 15 أكتوبر 1659 في :

- La Roncière, Ch. de, Histoire de la marine française, T.5, p.

نقلًا عن :

- Charles-Roux, F. France et Afrique du Nord avant 1830, T. 1, Librairie Félix Alcan, Paris, 1932, p. 142.

أبدى استحيائه لمشروع حملة أعدّه الفارس بول⁽¹⁾ (chevalier Paul). وليس من المستبعد أن لويس الرابع عشر، خلال مقامه في طولون، استحث فرسان مالطة الذين كانت أغليبتهم من الفرنسيين على مهاجمة "القراصنة البربريين". فالملاحظ أنه منذ ذلك الوقت تحديداً كثف الفرسان من نشاطهم ضدّ الريّاس⁽²⁾.

وعلى إثر الخسائر التي كبّدها الفرنسيون تحت غطاء "فرسان مالطة" للجزائريين قرب سواحل فرنسا وإسبانيا، أضحت السفن الجزائرية تتفادى الخروج إلى البحر منفردة كما عتف القنصل الفرنسي بارو في مجلس الديوان.

(1) Julien, Ch.-A. Histoire de l'Afrique du Nord, T. II, Payot, Paris, 1952, p. 287.

نقل عن :

- Charles-Roux, Op.cit., p. 142.

حول مشروع الفارس بول، "فائد العمارة البحرية الوحيد الذي احتفظ بالحقد المقدس للكفرة"، انظر :

- Belhamissi, M. Histoire de la marine algérienne (1516-1830), 2^e éd., ENAL, Alger, 1986, pp. 26-27.

انظر أيضاً :

- Nadal, G.L. "La course et la guerre sainte dans la Méditerranée occidentale au XVII^e siècle", in C.T. 169-170, 1995, p. 219.

(2) على سبيل المثال، نقرأ في "صحيفة فرنسا" بتاريخ 30 مارس 1660 أنه : "في الرابع والعشرين من هذا الشهر، وصلت بارجة و فرقاطة الفارس دي فالبل (chevalier de Valbelle) من جزر هير (Hyères) مع سفينة قرصنة من الجزائر، التي استولى عليها قرب جزر مابوق. لقد روى أن الشاة سانتو (Saintrot) وميبريان (Cyprien) ذهبا هناك لرأب سفنهم المتضررة كثيرا من معركة جمعهم، طوال ثمان ساعات، ضدّ سبعة سفن قرصنة من مدينة الجزائر بالذات، حيث هلك أزيد من 400 تركي، وتلقى سانتو المذكور طلقة بدقية في الفؤاد، إلخ".

نقل عن :

- Gazette de France, 1660, p. 320.

- Grammont, "Relations...", Op.cit., pp. 288-289, n. 2.

وبحلول صيف 1660، كلف الفارس بول، على رأس خمسة عشر سفينة، بمهمة القيام بحملة ضدّ "أوكار القراصنة" في شمال إفريقيا للمطالبة بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين. وبعد مروره بطرابلس ثم حلق الوادي في يوليو، حيث استجيب لمجمل مطالبه، اقترب بول من سواحل الجزائر في الأيام الأخيرة من أغسطس. ولقد حاول الهجوم بغتة على ميناء الجزائر وإضرام النار في السفن الراسية فيه، لكن الجزائريين كانوا على علم مسبق بقدوم العمارة الفرنسية واتخذوا كامل احتياطاتهم. لذا، قفل الفارس بول راجعا إلى طولون دون أن يحقق مرماه⁽¹⁾.

• مع إنكلترا :

أما بخصوص إنكلترا، فإنّ تمويه أعلام السفن لصالح دول أجنبية الذي مارسه إدارة كرومويل على نطاق واسع، أثار سخط الريّاس ودفع الديوان إلى توجيه رسالة شديدة اللهجة إلى حاكم إنكلترا المذكور⁽²⁾. ولقد اشتكى القنصل براوني من تهديدات الجزائريين له وما أبدوه من "تصرف فظ وصرامة" تجاه رعاياه⁽³⁾.

وفي نهاية 1659، تفاديا لحدوث قطيعة بين البلدين، أصدرت تعليمات إلى اللورد وينشلسي، سفير إنكلترا الجديد إلى إسطنبول، ليعرّج إلى الجزائر تمهيدا لعقد معاهدة سلام. لكن المحادثات لم تسفر على نتيجة تذكر، فقد طالب خليل آغا بأن تفتح الموانئ الإنكليزية للسفن الجزائرية، والأهم أن يسمح للريّاس بتفتيش حمولات السفن التجارية الإنكليزية. ومن وراء ذلك، كان

(1) Charles-Roux, Op.cit., pp. 142-143.

(2) Fisher, Op.cit., p. 304.

كانت الإيالة تعيش في حالة سلم مع إنكلترا منذ معاهدة 1646، التي جددت زمن محرم باشا لدى مرور روبرت بلايك (Robert Blake) على الجزائر في أبريل 1655. انظر : Krieken, Op.cit., pp. 50 & 52.

(3) Idem, p. 305.

الجزائريون يسعون إلى ضمان حياد تام لإنكلترا في الحرب الطويلة الأمد التي كانوا يخوضونها ضد الإمبراطورية الإسبانية ، عدوتهم اللدود⁽¹⁾. قبل رحيله ، أدن وينشلسي للفصل الإنكليزي بمواصلة المحادثات ، ونصحه بإلغاء الجزائريين "بمواعد كاذبة لتركهم يأملون ختامًا [مناسيًا]"⁽²⁾. وهكذا ، استمرت المحادثات عدة شهور بدون جدوى .

• مع الأقاليم المتحدة :

أما الأقاليم المتحدة ، فكانت في حالة حرب مع الجزائر منذ حملة الأميرال دي رويتر في 1655 . وخلال الفترة 1656-1661 ، تمكن الرياس من مطاردة وأسر خمسة وثلاثين سفينة تجارية هولندية ؛ لكنهم تكبدوا أيضًا من جهتهم خسائر ليست بقليلة . ففي 1660 ، فقد الجزائريون في مضيق جبل طارق ثلاثة سفن كبيرة كان على متنها نحو 900 رجل ، ضبطوا من طرف قائد العمارة بان فان كامبن⁽³⁾ (Jan van Campen) .

1-2. الوضع الداخلي :

لم تكن الأحوال على الصعيد الداخلي بأحسن منها على الصعيد الخارجي . وقد تميزت خاصة بعودة الاضطرابات بشرق البلاد ، حيث امتنعت العديد من القبائل بإيالة قسنطينة عن دفع الضرائب بحجة أن تخريب الباستيون من طرف توماس بيكه حرمها من المداخل التي كانت تجنيها من التجارة مع الفرنسيين⁽⁴⁾ .

وفي بلاد القبائل ، وضع أمير كوكو أحمد بن أحمد المدعو بوختوش نفوذه انطلاقًا من تامغوت ، وتمكن من بسط سلطته على عدد من المناطق الساحلية

(1) Krieken, Op.cit., pp. 307-308.

(2) Idem, p. 308.

(3) Idem, p. 55.

(4) انظر الفصل الأول ، المبحث الثاني .

الواقعة بين بجاية و أعالي سبوا⁽¹⁾ ؛ وللتصدي له اعتمد الأتراك على زعيم قبيلة قشتولة ، الشيخ قاسم بن محمد ، في غرب جرجرة⁽²⁾ .

وبالرغم من كل هذه المتاعب ، فقد تمكن خليل آغا بفضل إدارته المالية الحسنة من جعل الديوان يجدد عهده عامًا آخر⁽³⁾ . غير أنه تعرض للإغتيال في الأيام الأخيرة من محرم 1071 هـ الموافق لبدية أكتوبر 1660⁽⁴⁾ ، ويذكر صاحب «مرآة الصدقة المسيحية» بهذا الصدد أن الحاكم «قتل مع نهاية الصيف في زقاق بمدينة الجزائر على يد قاتلين وضعوا ليرصداه من طرف بعض الكبراء في الدولة ، الذين استصدر أمرًا محققًا في حقهم باسم الديوان»⁽⁵⁾ .

1-2. عهد رمضان بلكباشي :

في يوم مقتل خليل آغا ، أسندت الأغوية إلى ابن عمه رمضان بلكباشي المعروف باسم يورك رمضان⁽⁶⁾ . ولتوطيد سلطته ، قام المذكور فور اعتلائه

(1) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 210-211.

(2) عباد ، المرجع السابق ، ص . 113 . انظر أيضًا :

- Robin, N. "Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande Kabylie", in R.A. 17, 1873, pp. 136-137.

(3) تذكر عافة المراجع أن الأغوية حددت مدتها بشهرين فقط ، لكن ذلك غير منطقي وينافي الحقيقة التاريخية . فخليل بلكباشي تولى المنصب من يوليو 1659 إلى أكتوبر 1660 ، أي ما يناهز خمسة عشر شهرًا ؛ آغا علي آغا ، وهو آخر الأغوات وأطولهم مدة ، فعُيِّن أكثر من سبع سنوات . من جهتنا ، نرجح أن مدة الحكم كانت عامًا واحدًا قابلة للتجديد من طرف أغلبية أعضاء الديوان . والجدير بالإهتمام بهذا الخصوص أنه ، خلال مرحلة الدليات ، كان إقرار الداي في منصبه يتم سنويًا من قبل هيئة من صف البلكباشية ، انظر :

- Hamdan Khodja, Op.cit., p. 105.

(4) Delphin, "Histoire des pachas ..." , in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

(5) Auvry, Op.cit., p. 242.

(6) Delphin, "Histoire des pachas ..." , in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

انظر أيضًا :

- Hammer-Purgstall, Op.cit., T. 11, p. 100.

المحكم بتوزيع الأعطيات على الجنود الإنكشاريين ، وبذلك استحق في نظرهم لقب بابا رمضان .

وفي عهد رمضان ، تعاضل نفوذ الأتوات المعزولين ، من أعضاء مجلسه ، الذين تقاسموا فيما بينهم مختلف المناصب العليا في الدولة ؛ وإذ ذاك بدأت تشكل ما يمكن تسميتها بالمناصب الوزارية على نفس النحو تقريبا الذي بقيت عليه خلال مرحلة الدييات⁽¹⁾ .

المناصب الوزارية المعنية ، والتي درجت المصادر الفرنسية على تسميتها منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر بالسلطات (les Puissances) ، هي : الخزانة ، وهو بمثابة وزير الخزانة ؛ محلة أغاسي ، وزير الحربية ؛ أت خوجه سي (خوجة الخيل) ، مدير أملاك الدولة ؛ وكيل الحرج ، وزير الشؤون البحرية ؛ البيت المالجي ، القيم على الموارث .

وبينما كان سلفه يمسك تحت رواق قصر الجنية حيث يجتمع الديوان عادة ، كان الأغا الجديد يفضل غالب الأحيان عقد مجلس حكمه في وسط البادستان ، وهي السوق التي كانت تنبع فيها الغنائم⁽²⁾ . ولعل ذلك يعتبر مؤشرا عن الإهتمام الذي أبداه رمضان منذ الوهلة الأولى فيما يخص نشاط الغزو البحري .

1-2-1. العلاقات الخارجية :

• مع الباب العالي :

لقد أبدى عدد متزايد من الجزائريين ، وبالأخص من الأتراك ، استياءه مما آلت إليه العلاقات مع الدولة العثمانية من قسوة وحصار ؛ ولذا ، حاول رمضان إعادة الأمور إلى نصابها مع الباب العالي ، وقام بإرسال وفد آخر خلال

(1) Rang, S. "Précis analytique de l'Histoire d'Alger sous l'occupation turque". In Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie en 1841. Imprimerie Royale, Paris, décembre 1842, p. 424.

(2) Delphin, "Histoire des pachas ..." , in J.A., avril-juin 1922, p.210.

شتاء 1661 لطلب الشفاعة من السلطان ولتجديد الولاء له . ولما حظي أعضاء هذا الوفد بمقابلة السلطان ، اشتكوا له وضع البلاد وأقروا : "لو أرسلت لنا كلبا لقبلائنا باشا علينا" ؛ ولكن الأمر كله كان بيد كوبرولي محمد باشا الذي لم يستمع لهم ولم يقبل استشفاعهم⁽¹⁾ . وهكذا ، لم يملك الوفد الجزائري من خيار سوى الانتظار بصبر أن يلين موقف الصدر الأعظم .

• مع فرنسا :

من جهة أخرى ، كانت طائفة الرئاس عموما غير راضية عن سياسة المسالمة التي انتهجها خليل آغا ، خاصة بعد حملة الفرنسيين الأخيرة على الجزائر . إلا أن رمضان استطاع كبح جماح الرئاس سعيا منه إلى تسوية مشكل الباسيون وتطبيع العلاقات مع فرنسا .

في بداية 1661 ، أوفد الوزير مازران إلى الجزائر أحد مقربيه ، بيير دي رومينييك (Pierre de Romignac) ، لإرجاع باقي الأسرى الجزائريين الذين بيعوا في ليفورنة ، والتفاوض بشأن إعادة فتح المنشآت التجارية الفرنسية . وبعد مفاوضات دامت شهر تقريبا ، توصل دي رومينييك إلى عقد اتفاق مع السلطات الجزائرية⁽²⁾ . غير أن الملك لويس الرابع عشر رفض المصادقة على هذه المعاهدة ، لأنه "كانت لديه نوايا أخرى ضد الجزائر"⁽³⁾ . وكانت هذه النوايا عدائية محضة تنم بالدرجة الأولى عن الروح الصليبية التي هبت على

(1) تاريخ السلطان محمد آغا ، ج 1 ، ص 222 . نقلا عن :

- التر ، المرجع السابق ، ص 387-388 .

(2) Masson, Op.cit., pp. 115-116.

(3) Ibid., p. 117.

بعد وفاة مازران في 9 مارس 1660 ، وهي الفرصة التي تحبها لويس الرابع عشر للإفتراد بحكم مملكته ، أعلن هذا الأخير ليلاطه إلغاء لمنصب الوزير الأول . ولذلك اعتبر جمهور المؤرخين هذا التاريخ بداية الحكم المطلق في فرنسا . انظر :

- غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص 65 .

أوروبا المسيحية آنذاك في إطار الحرب ضد العثمانيين في المشرق وضد القراصنة البربريين في المغرب⁽¹⁾.
لم تحقق حملة الفارس بول الثانية التي استمرت من شهر مارس إلى سبتمبر أي نتيجة تذكر. وذلك في حين كان النائب الرسولي فليب لوفاشي (Philippe Le Vacher) يبلغ من الجزائر على قدوم عمارة حتى ميناء المدينة لتعطي الجزائريين فكرة عن عظمة الملك ومآربه⁽²⁾.

لكن لم يسمح عدد قطع البحرية الملكية في ذلك الوقت ببلوغ مستوى طموحات الملك⁽³⁾، لذا تمثل الجهد الحربي حبال الجزائر بشكل أساسي في تصعيد عمليات القرصنة التي كان يقودها الفرسان الفرنسيون المنتسبون إلى رهبانية مالطة، حيث قام هؤلاء بقيادة الفارس دي فالبل بمهاجمة السواحل، وأسر حوالي خمس مائة شخص، أما الكونت دي فيرو (comte de Verüe) فقد كمن في شهر مايو بإحدى الخلجان الصغيرة القريبة من الجزائر، وتمكن من الاستيلاء على مركب كان على متنه عدد من أعيان المدينة⁽⁴⁾.

وعلى إثر هذا الحدث، أمر رمضان آغا ببناء برج رأس تافورة الإستراتيجي قرب باب عزون وبرج أصغر بموسى الذبان، كما قام في وقت لاحق بترميم برج تامنقوست الذي يشرف على خليج الجزائر من جهة الشرق بغية تعزيز

(1) Charles-Roux, Op.cit., pp. 150-151.

انظر أيضًا :

- غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص. 66-69.

(2) Charles-Roux, Op.cit., p. 143.

(3) كانت البحرية الملكية الفرنسية تضم في عام 1661 ثلاثين سفينة حربية فقط، بعضها غير صالحة للإبحار.

- Belhamissi, Histoire de la marine, Op.cit., p. 164.

(4) Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 292.

دفاعات المدينة⁽¹⁾. لم يبق الرياس الجزائريون مكتوفي الأيدي أمام هذه الهجمات المتكررة، بل قاموا بالخروج في شهر يوليو في عمارة أغارت بقوة على المناطق القريبة من مارسيليا وغنمت الكثير من الأمري. وإزاء ذلك، اتجه رد الفعل الفرنسي إلى التخطيط لحملة عسكرية كبيرة بقصد احتلال موقع ساحلي بين بجاية وطبرقة، وتم تكليف المهندس العسكري الفارس دي كلريفيل (chevalier de Clerville) بمهمة التعرف إلى أمثل نقطة لموطى قدم دائم⁽²⁾.

• مع إنكلترا :

وفيما يخص الطرف الإنكليزي، فإن الديوان ضاق ذرعًا من طول المداولات التي بدأت نهاية السنة الماضية؛ لذلك، استدعى رمضان آغا القنصل براوني وأخبره أنه، في انتظار التوصل إلى اتفاق بين البلدين، سيسمح للرياس بتفتيش جميع السفن التجارية بما فيها الإنكليزية وإحضار تلك التي تنقل ركاب أو بضائع دول معادية. وبالفعل، وفي ظرف بضعة أسابيع، قام الجزائريون بجلب خمسة سفن إنكليزية، ثلاثة منها كانت تحمل جنودًا فرنسيين إلى البرتغال⁽³⁾. وقد بلغ عدد السفن التي اقتيدت إلى الجزائر، خلال خريف 1660 وحده، حوالي إثنا عشر سفينة إنكليزية، تسعة هولندية، وإثنا عشر فرنسية أو إيطالية⁽⁴⁾.

(1) Ibidem.

Moulay Belhamissi, Alger, la ville aux mille canons. ENAL, Alger, 1990, pp. 23-25.

Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

(2) Charles-Roux, Op.cit., pp. 151-153.

انظر أيضًا :

- غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص. 70-72.

(3) Krieken, Op.cit., p. 56.

(4) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 212.

هذا التجدد في النشاط البحري جعل أحد الأوربيين المعاصرين يقول عن الجزائر أنه "بالرغم من كونها مدينة واحدة"، فقد كانت في حرب مع العالم أجمع⁽¹⁾. وفي ظل هذه الظروف، أذعن القنصل الإنكليزي لمطالب الجزائريين في المعاهدة التي أبرمها في ديسمبر 1660. إلا أن هذه المعاهدة رفضت لندن المصادقة عليها كونها أفرت بحق نفيش حمولات السفن ومصادرة الأملاك المشحونة العائدة لأعداء، وذلك على رغم تعهد الجزائريين بدفع ضعف أجره شحن السلع المصادرة كتعويض للقباطنة الإنكليز⁽²⁾.

وللضغط على الجزائريين وحملهم على التراجع، قرّرت إنكلترا إرسال قوة بحرية بقيادة الأميرال إدوارد مونتاغو (Amiral Edward Montague) إلى المنطقة وفاتحت مولدا بفكرة القيام بعمل مشترك؛ لكن الهولنديين لم يستجيبوا لتلك المبادرة⁽³⁾.

رعى الأسطول الإنكليزي المؤلف من حوالي عشرين سفينة كبيرة في الأيام الأخيرة من يوليو 1661 قبالة خليج الجزائر. ويعد مونتاغو موقفه إلى البر يعلم الأغا والديوان بعدم قبول الملك شارل الثاني لمعاهدة الصلح وبضرورة إعادة النظر في بعض بنودها. لكن المداولات التي استمرت أياما وصلت إلى طريق مسدود، بسبب تمسك رمضان أغا بنص المعاهدة الأخيرة. عندها قرّر الأميرال قصف المدينة معلنا الحرب، فردّت عليه مدفعية الأبراج بشدة واضطرتّه للإسحاب بعد أن تضرّر عدد من قطع أسطوله⁽⁴⁾.

(1) Van Aitzema, Saken van staet en oorlogh, V.161.

- Krieken, Op.cit., p. 55.

(2) Fisher, Op.cit., p. 308.

(3) Krieken, Op.cit., p. 56.

(4) d'Aranda, Op.cit., pp. 156-157.

- Mercier, Op.cit., pp. 252-253.

لقد تعرّض محدثي رقية إلى الحملة الإنكليزية على مدينة الجزائر، حيث ذكر أنه: (يتبع)

وترك الأميرال مونتاغو وراءه عمارة بيد نائبه، السير لاوسون (Sir Lawson)، ليواصل بها الحرب ضدّ الجزائريين، وقفل راجعا إلى بلاده⁽¹⁾.

• مع الأقاليم المتحدة :

في صيف 1661، أرسلت الأقاليم المتحدة الأميرال ميشييل دي رويتر مرة أخرى إلى الحوض الغربي للمتوسط في مهمة مماثلة لتّتي أوكل بها مونتاغو. وعندما بلغ دي رويتر ميناء قادس الإسباني مع نهاية أغسطس 1660، صادف هناك وجود الأسطول الإنكليزي المتصوّر العائد من الجزائر. ولم يحفّز ذلك الأميرال الهولندي على المضي قدما، بل قرّر التموّج بسفنه الثماني عشر في

سنة إحدى وسبعين وألف في دولة رمضان بولكباشي، أتت عمارة الإنكليز بثلاث وعشرين سفينة كسارا وأراد يجدد الصلح الذي بينهم وبين أهال الجزائر وشروط شروطا ومن حملتها أن سفائن الإنكليز إذا تلاقّت مع سفائن الجزائر تجوز سفائن أهل الجزائر من تحت ريجها، وإذا ظهر منها علامة الإنكليز لا يفتشها أهل سفينة الجزائر بل يخلون سبيلها، فأجاب أهل الجزائر بأن هذا شيء لا يمكن، وإذا أراد أن يكون مصطلحا معنا، فيكون الصلح على الشروط التي كانت من قبل وإلا فلا صلح بينه وبيننا، وإذا أراد شيئا يفعل بنا فعليه بمباشرته بقدر جهده ومداقته وطردوه.

تمكّث اللعين منتظرا الجواب يوافق غرضه ثلاثة وعشرين يوما، فحين أيس اللعين من رجائه اصطفت جفنه تجاه الجزائر وشرع بالرمي إلى الأبراج وإلى المدينة، فقابلهم أهل الجزائر من الأبراج ومن سور المدينة ودام القتال بينهم في ذلك اليوم إلى المغرب فعند ذلك أقلعت سفائن اللعين من مناطقهم وحلّوا قلاعهم ونوجهوا إلى بلادهم خائبين خاسرين. ولم يمت في ذلك الحرب (كنا) إلا رجل واحد انجرح ومات بعد ثلاثة وعشرين يوما. وأما من النصارى الملاعين فقد مات منهم أكثر من مائة، وسفينة القبوداتها اسقطت (كنا) حتى ما وصلت إلى مايورقة إلا بشق الأنفس:

- التلمساني الجديري، محمد بن رقية. "الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة". نشر سليم بابا أحمد، مجلة تاريخ وحضارة المغرب 3، 1967، ص. 19-20.

انظر أيضًا بخصوص حملة مونتاغو رسالة كاتب الدولة موريس (Morice) إلى سفير إنكلترا وينشلي لدى إسطنبول:

- Fisher, Op.cit., p. 309.

(1) Mercier, Op.cit., p. 253.

مضيق جبل طارق. فقد كانت نيته اعتراض أكبر عدد ممكن من سفن القرصنة الجزائرية، ومن ثم التوجه إلى الجزائر وهو في موضع قوة. لكن بالمقارنة مع حملة 1655، كانت الحصيلة مخيبة فعلا: سفينتين فقط مع ما مجموعه 180 أسير بيع معظمهم، رغم تعليماته، في مايورقة⁽¹⁾.

1-2-2. الوضع الداخلي:

وهكذا نرى أن في عهد رمضان، انضمت إلى سرب الدول المعادية للجزائر كل من فرنسا وأنكلترا، وأصبحت الإيالة في موقع حرج كانت في غنى عنه بالنظر إلى الأوضاع الداخلية المعصية التي كانت تمر بها. فقد عرف عام 1661، بالموازاة مع تواصل ثورات بايلك الشرق، بداية جفاف شديد شمل جميع مناطق البلاد. وهذا القحط الذي دام نحو سنتين، أتى على قسم كبير من المحاصيل والمواشي، مؤدياً بذلك إلى انتشار مجاعة مروعة⁽²⁾.

كانت محضلة الجفاف والمجاعة والاضطرابات التي ترافقهما دوماً حدوث تراجع فريع في النشاطات الاقتصادية للإيالة، ترتب عنه نقص الموارد المالية التي كان القسم الأكبر منها عبارة عن ضرائب عينية. وهذا ما دفع رمضان آغا بحكم الضرورة إلى تشجيع الغزو البحري لأقصى حد، عليه يعوض بإيراداته جزءاً من العجز المالي. ولما ساءت الأمور أكثر، لم يجد رمضان بديلاً هو وأعضاء مجلسه من التحكم بسوق البادستان، حيث كانوا يشترون الغنائم بأسعار جد منخفضة. وهذا ما أثار حقن أفراد الطائفة والإنكشاريين المساهمين معهم على السواء الذين رأوا في تصرف الطغمة الحاكمة غبناً لهم في حقهم، فأضرموا لهم السوء.

(1) Krieken, Op.cit., pp. 55-57.

(2) Merouche, Op.cit., p. 134.

ذكر الأب اليسوعي "بيز دي لا بارا" (P. Perez de la Parra) أنه تمكن بسبب "مجاوعة من تدمير العلبة الإلهية" في 1661 من تهريب أزيد من خمس مائة شخص التجاؤا إلى وهران، وتم إرسالهم على الفور إلى إسبانيا. انظر:

Vincent, "Les Jésuites...", Op.cit., p. 524.

ولهذا السبب تار الإنكشاريون ضد يورك رمضان، وقتلوه مع مقربيه في وسط البادستان، في يوم السبت 15 محرم 1072 (الموافق لـ 10 سبتمبر 1661)⁽¹⁾. وحسب رواية امانويل دارندا فإن رمضان آغا "ذبح هو و 28 شخصاً من مجلسه، ورميت جثثهم في الأزقة للكلاب، وذلك لأنه تملك بواسطة أفراد من مجلسه قسماً من غنيمة قمع أكبر من الحق الذي يتعين له. في حين اضطر باقي أعضاء مجلسه إلى النجاة بأنفسهم إلى العرسي، حيث استولوا بالقوة على قارب صيد، ابتعدوا به عن البر، وعن هيجان الجنود الصاخبين، ليقعوا في قبضة المالطيين"⁽²⁾.

(1) Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

ذكر الأب "ميشال أوفري"، صاحب كتاب "مرآة الصدقة المسيحية"، أن مقتل رمضان كان يوم القديس لوران أي 10 أغسطس، وهذا التاريخ اعتمد من طرف العديد من الكتاب: Auvry, Op.cit., p. 243.

(2) d'Aranda, Op.cit., pp. 154-156.

وذكر الأب "أوفري" بخصوص هذه الثورة وواقعتها ما يلي: "... الغنائم التي يحصلها القراصنة، كان [رمضان] ميالاً إلى تملكها بشن زهيد جداً، بحيث كان يفتني أكثر مما ينبغي في حين كان شحاً بسبب ضرراً معتبراً للجنود. وقد أغاظهم تصرف الحاكم، بحيث نشاوروا للتخلص منه؛ ولما اتخلوا جميع تدابيرهم، في يوم القديس لوران من عام 1661، منعوا إلى مخاصمتهم في البادستان، وهو المكان المخصص لبيع المسيحيين والسلع الأخرى، واشتكوا له بأن الجنود لم يكونوا يتقاضون أجراً جيداً. فاستاء من أن يكلم بلا تقدير، هو الذي كان يروم إلى الشرف، وأمر بأن يلقي القبض على عدد منهم؛ عندئذ اتفقوا عليه، وقطعوا رأسه. وفوراً مضوا إلى شتى أحياء المدينة في جمع كبير ومعتصم، مع جنود آخرين أعلموهم [مبتغياً]، وقاموا بقتل خمسين أو ستين من كبار المدينة، من شيعة رمضان، وعلقوا رؤوسهم من خصل الشعر إلى كرمات العنب، قبالة دار السلطان".

Auvry, Op.cit., pp. 243-244.

توجد أيضاً إشارة إلى هذه الثورة عند ابن المقفي: Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 221.

2- من ثورة إلى أخرى

كان من نتائج الإصلاحات التي قام بها خليل آغا عقب انقلاب 1659 انتشار السلطة من طرف الضباط السامين للإكشارية، وهم : البلوكباشية، والإيياشية، والأغوات المعزولين ؛ في حين ، لم يلتقط الضباط الأدنى رتبة، الأوضاباشية، سوى القنات⁽¹⁾. ونظرًا إلى أن الفئة التي قادت ثورة 1661 كانت تتكون أساسًا من الصفف الآف ذكره، فهذا يجعلنا نفترض أن الاضطرابات الخطيرة التي أودت بالحكومة تمخضت في الواقع عن صراع طبقي في صفوف الأوجاق.

على كل، تمكن الأوضاباشية من فرض أنفسهم في الديوان العام على حساب الأكثرية الممثلة في البلوكباشية ؛ وذلك بفضل قوتهم العددية ونفوذهم المباشر على البولداش⁽²⁾. وهذا ما نستشف من كون الأغا المنصب حينها لا ينتمي إلى صف البلوكباشية.

والملاحظ أيضًا أن الديوان نقوت وازدادت صلاحياته خلال هذه الفترة الجديدة، بالتزامن مع تقلص الدور القيادي الذي كانت تلعبه هيئة الأغوات

(1) Boyer, "Des pachas triennaux...", Op.cit., p. 105.

(2) يذكر صاحب كتاب «مراة الصدقة المسيحية» بخصوص الديوان العام أن : "هذا المجلس لم يعد مؤلفًا من البلوكباشية كما كان في السابق، لأنه منذ مقتل رمضان والأخريين، البلوكباشية بالرغم من كونهم قادة أضحت سلطتهم صغيرة في الدولة، ولا يسعهم اليوم في المجلس سبب الأوضاباشية الذين استأثروا في الوقت الراهن بالسلطة كلها ؛ عددهم (يندو لي) غير محدود، بحيث يسودون بأغلبية أصواتهم دومًا على الأغا والأياشية...".

- Auvry, Op.cit., pp. 271-272.

نظر أيضًا : Boyer, "La révolution dite des 'aghaz'...", Op.cit., p. 165.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الأوضاباشية البالغ 424 بقي ثابتًا خلال العهد العثماني، على عكس البلوكباشية الذين ترواح عددهم على وجه التقريب بين 600 و 900 ؛ وهذا سبق بفتح لنا أن الأوضاباشية أقدموا بلا أدنى شك من دعم البولداش. نعتق الفصل الأول، المبحث الأول.

المعزولين التي يترأسيها الأغا. فلم يعد هؤلاء الأغوات يحق لهم حتى حضور جلسات الديوان، إلا إذا تم استدعاؤهم خصيصًا وللإشارة فقط⁽¹⁾. ويبدو أن المراد من هذه التدابير المتخذة كان الحؤول دون هيمنة طغمة حاكمة (oligarchie) على امتيازات السلطة، مثلما حدث مع رمضان آغا ومقربيه.

2-1. عهد شعبان آغا :

بعد المقتلة التي راح ضحيتها رمضان آغا، جذ أعضاء الديوان في انتخاب حاكم جديد للبلاد ووقع اختيارهم على معزول آغا يدعى شعبان ؛ والجدير بالذكر أنه لم يكن تركيًا، بل علجًا برتغالي الأصل⁽²⁾. أما عن الأسباب التي كانت وراء اختياره، فيذكر دارندا أنه كان "يقدر عند الأتراك والنصارى كرجل طيب، عادل وحكيم، والحق يقال، كان الرجل يتمتع أيضًا بالعديد من المزايا الأخلاقية"⁽³⁾، وذلك فضلًا عن كونه غنيًا جدًا كسب أموالًا طائلة من قيادته لمحلات الجباية ومشاركته في حملات الغزو البحري.

وبعد وقت قصير من انتخابه، تعرض شعبان آغا لمحاولة اغتيال تبين أنها من تدبير إبراهيم باشا، فقام الديوان بخلع هذا الأخير من منصبه ووضع في

(1) Gleizes, Op.cit., p. 204.

- Boyer, "Des pachas triennaux...", Op.cit., p. 105.

(2) Auvry, Op.cit., p. 244.

d'Arvieux, Op.cit., p. 245.

وذلك في حين ذكر دارندا أنه "كان إسباني المولد على حدود البرتغال، وابن بخار. وقع في شبابه في عبودية الأتراك، الذين أقتنوه وأغروه على إنكار عقيدته المسيحية ؛ وهذا ما يتيسر فعله لعلقل فتي". مضيقًا أنه "بطريقته النبيلة في التعامل مع أي شخص، أعطي شعبان هذا لقب الحرب غالان".

- d'Aranda, Op.cit., p. 221.

(3) Ibid., p. 60.

محمدين فتيق⁽¹⁾. ولم يكف شعاعا ينهي من هذا الأمر حتى طرأ آخر أهم. ففقد كان محمد جلي من يوسف، نسيب محمد بابي قسنطينة، ممن قتلوا خلال الثورة وهو دبرت أملاكهم⁽²⁾. وأثار ذلك حفيظة البابي خاصة وأن الأغوات من متبعة الموزطين⁽³⁾. ولقد التفت أكثر بين قسنطينة والسلطة المركزية بالجزائر. بعدما خالف البابي محمد بن فرحات تعليمات الديوان و"عقد اتفاقا مع برجوازي من هذه المدينة (يعني مارسيليا)" يدعى السيد شارل ليمسند كافة التسهيلات لإقامة، رغما عن الأتراك، تجارة وإسكلة في مرفأ مطورة، مقابل بعض الأتاوي السنوية⁽⁴⁾. وعلى الرغم من جهلنا لحجس الشافيل، فإن مطورة هذا الخلاف، الذي سوي بطريقة أو بأخرى خلال السنة التالية، تكمن في حلوله في ظرف جد حرج من تاريخ الإمالة.

(1) يذكر جونا أن دفع قتل كان لإتقام، لأن لأغا كان أحد الذين أثاروا بسجن إبراهيم باشا في 1699، "ولم يتم تعذيبه". وقد حيدوا عشرة آلاف قطعة نقدية (paragons) شريفة أن يقتلوه. وهذا ما تعادله، فلعبا بمرم إلى الأغا، وطلبا التحدث إليه. لعبد الميحيي الميرقي لأصل الذي تكلم معهم، اعتبر من حيثهم ومن البطانات التي كانت بحوزتهم، على غير عادة الحرة الذين يعملون مكانين طويلا عندما يتمشون في المدينة، أنهم يصحرون شرا. فأخبرهما بأن ماكنه خرج مع أنه لم يكن كذلك. ولما روى لسيده ما حدث، لم يشبه هذا الأخير لها حفة من تيير الباشا، فاشتكاه للجنود، الذين تمزقوا على الفور، وألقوا القبض عليه، وبنوا حوله أربعة حيطان مفتوحة من فوق مع فتحة لا تكفي سوى للجلوس، وفتحة لإعفائه الأكل". - d'Aranda, Op.cit., pp. 155-156.

(2) أثار "أرندا" خطأ (ص. 396) إلى أن القليل هو شلي بن علي بنشين، لكن هذا الأخير توفي كما ورد في وثائق المحاكم قبل سنة 1658. انظر في هذا الصدد: - الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية: علية 1645، وثيقة 27، علية 50، وثيقة 19.

(3) Auvry, Op.cit., p. 244.

(4) انظر رسالة المهندس "نيكولاس دي كليرفيل"، المكلف في خريف 1661 بمهمة سرية في الشرق الجزائري، إلى مستشار الملك "جان باتيست كولبير" (Jean-Baptiste Colbert). - Sources Inédites de l'Histoire du Maroc. Série Sa'adiens, France, I, p. 33.

- Belhamissi, M. Alger, l'Europe et la guerre secrète (1518-1830), Éditions Dahlab, Alger, 1999, pp. 123-124.

2-1-1. العلاقات الخارجية:

مع الباب العالي:

في غضون ذلك، كانت الأخبار الواردة من الموقدين إلى استنبول تشر بانفراج قريب، عقب وفاة كويرولي محمد باشا وتولية ابنه قاضيل أحمد باشا صدرا أعظم مكانه في آخر أيام أكتوبر 1661. قام الجزائريون بالارتباط بقره مصطفى باشا، أحد وزراء الديوان الهامبوني، وحملوه هدايا ثمينة ليتوسط لهم لدى الصدر الأعظم. فعفا هذا الأخير عنهم بعد أن تعهدوا له بأن أرحقوا الجزائر سيقترزم بأوامره، كما أبدى استعداداته لإرسال أمير أمراء جديد للجزائر في 1662⁽¹⁾.

بعد أن تغير موقف الباب العالي لم يكن راجع أساسا إلى الهدايا والعشرة آلاف سكة ذهبية التي وزعها الوفد، بل إلى الهزائم البحرية التي تكبدتها الأسطول العثماني حينها أمام البنادقة في بحر إيجه⁽²⁾. والتي أبرزت الحاجة إلى الاستعانة بالقوة البحرية الجزائرية المتمرس في مواجهة البندقية وحلفائها.

وبناء على ذلك، ولّى السلطان القبايجي بوشناق إسماعيل باشا بن خليل في منصب إمرة الأمراء على الجزائر. ولقد اصطعب الوفد الوالي الجديد في طريق العودة حيث وصلوا إلى الجزائر في 6 مايو 1662⁽³⁾، أي بعد مرور ثلاث سنوات تقريبا على بدء الانقلاب. استقبل إسماعيل بعفوة ممثل السلطان

(1) انظر، المرجع السابق، ص. 387-388، نقلا عن: تاريخ السلطان محمد أعلا، ج. 1، ص. 222.

انظر خلاصة مطالب و تعهدات الوفد الجزائري لدى الباب العالي في: - Laugier de Tassy, J.P. Histoire du royaume d'Alger, Henri du Saunier, Amsterdam, 1725, pp. 50-51.

(2) انهزم العثمانيون في 1661م في ميلوس (Milos) و قرب جزيرة كوس (Kos)، حيث فقدوا هناك 4 سفن كبيرة و حوالي 28 زورقا مصريا.

- Diehl, Ch. La république de Venise, Flammarion, 1985, p. 253.
- Hamener-Pungelli, Op.cit., T. 11, p. 132.
(3) Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, pp. 204-205.

ببائع الحفاوة والاحترام من طرف الجزائريين ، ورثت لإقامته غرف وأجنحة بقصر الجنية . وكما جرى الاتفاق عليه قبلا ، أجرى له الديوان راتبًا وتكفل بجميع نفقات ومؤون أهل بيته وخاصته ، شرط أن لا يتدخل في شؤون الدولة ولا يخرج إلا بترخيص من الديوان⁽¹⁾ . وفيما يخص صلاحياته الإدارية ، ذكر ابن المفتي أن "الباشا أبقى على رأس حكومة المدينة ومقاطعتها (دار السلطان ؟) فقط"⁽²⁾ .

ومما يؤثر عن اسماعيل باشا أنه شفع لسلفه إبراهيم لدى الديوان ، فأطلقوا سراحه إثر ما له ومنح راتب معزول أغا⁽³⁾ .

حمل اسماعيل معه أمرا سلطانيا بإرسال عمارة لدعم الجهد الحربي العثماني في جزيرة كريت ، وبالفعل توجهت بعض السفن الجزائرية إلى المشرق في 1662⁽⁴⁾ ، ورغم كون الإيالة في حالة حرب مفتوحة مع عدة دول أوربية ، وعلى الرغم كذلك من غرق إحدى عشر سفينة وتسعة غنائم في الميناء شتاء تلك السنة بفعل زلزال بحري أحدث موجات مد عاتية حطمت المول⁽⁵⁾ .

(1) d'Arvieux, Op.cit., p. 244.

Laugier de Tassy, Op.cit., 1725, p. 51.

(2) Delphin, "Histoire des pachas..." , in J.A., avril-juin 1922, p. 210.

(3) Rang, Précis analytique..., Op.cit., p. 424.

(4) Gazette de France, 1662, pp. 141, 345 & 750.

نقل عن : Turbet-Delof, La presse périodique française..., Op.cit., pp. 97-98.

(5) Gazette de France, 1662, p.

نقل عن : Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 292.

نقل أيضا : Playfair, R. L. "Épisodes de l'histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les États barbaresques avant la conquête française", in R.A. 22, 1878, p. 402.

وهذا إن دل على شيء ، فيدل على مبادرة الجزائريين لإبداء الولاء وحسن النية وبدء صفحة جديدة من العلاقات مع الدولة العثمانية . وفي 1664 ، أرسل الجزائريون أيضا عمارة كبيرة إلى بحر اليونان ، حيث قامت باعتراض عدة مراكب راجعة من وإلى البندقية⁽¹⁾ .

• مع فرنسا :

فيما يخص العلاقات مع الأمم الأوربية ، استقر رأي الجزائريين على "عدم جدوى عقد معاهدات مع النصارى" ، في ظل رفض أولي الأمر منهم آخر المطاف المصادقة عليها وجنوحهم دوماً إلى قوة السلاح لفرض شروطهم للسلم على الإيالة ؛ إلا أنهم خشية قيام تحالف مسيحي ضد الجزائر ، التمسوا من الباب العالي يد العون⁽²⁾ ، لكن الدولة العثمانية المشغلة في الحرب على أكثر من جبهة ، لم يكن بوسعها ذلك .

و من بين الدول الأوربية ، كانت فرنسا بلا ريب صاحبة المخططات والعمليات الأكثر عدوانية تجاه الجزائر ، وذلك من دون أن تعلن الحرب حقيقة عليها . فقد استولى الدوق دي بوفور (duc de Beaufort) ، خلال ربيع سنة 1662 ، على عشرين مركبا أغلبها صغيرة الحجم⁽³⁾ ؛ وعلى إثر ذلك ، غزا أسطول جزائري يضم 18 سفينة جزر هيبير قرب طولون ، ومن ثم

(1) Gazette de France, 1664, pp. 954 & 1175.

فقد الجزائريون خلال تلك الحملة البحرية سفينتين على الأقل في مواجهات مع سفن

فرسان مالطة . انظر : Merrien, J. Tels étaient corsaires et flibustiers, Le Livre Contemporain-Amiot-Dumont, Paris, 1957, pp. 58-59.

(2) Gazette de France, 1662, p. 393.

نقل عن : Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 292.

(3) Mercier, Op.cit., p. 252.

قام بعدة عمليات إنزال بتواحي مازميلييا⁽¹⁾. وفي ربيع 1663، قام الفارس بول بالاستيلاء على عدد من المراكب قرب السواحل الجزائرية، غير أن عملية الإنزال ليلاً ومحاولة احتلال القل بامت بالفشل بسبب تفتن الأهالي والحامية التركية لها⁽²⁾.

وبعد ذلك، ضم بول سفنه إلى عمارة الدوق دي بوفور، وحاول معه في شهر أغسطس مهاجمة ميناء الجزائر وإضرار النار في أسطول الرياس؛ لكن ما حدث هو أن الأسطول الفرنسي الذي كان من المفروض عند منتصف الليل أن يكون لواء الميناء، تواجد قبل طلوع الفجر على بعد ميلين غربه؛ فالكشف أمر الأسطول وبذلك فشل هذا الهجوم أيضاً⁽³⁾.

سبق وأشرنا أنه، في خريف 1661، قام الفارس دي كليرفيل سراً باستطلاع الساحل الشرقي على متن سفينة تجارية، وكانت مهمته تقضي بإيجاد أفضل منطقة يمكن اقتراحها كنقطة احتلال⁽⁴⁾. وفي يونيو 1662، أشار الفارس المذكور في تقريره لكولبير إلى تفضيله خليج مطورة⁽⁵⁾؛ لكن المجلس الملكي

(1) Gazette de France, 1662, p. 729.

نقل عن :

- Bono, I Corsari barbareschi, Op.cit., p. 176.

- Belhamissi, Histoire de la marine..., Op.cit., p. 146.

(2) La Roncière, Histoire de la Marine française, T. V, p. 256.

نقل عن :

- Grammont, "Relations...", Op.cit., pp. 293-294.

- Belhamissi, Alger, l'Europe et la guerre..., Op.cit., p. 179.

(3) Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 294.

Mercier, Op.cit., p. 252.

(4) لغاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص. 73.

(5) Relation concernant l'entreprise contre Djidjelli adressée, le 8 octobre 1664, à M. le chevalier de Vendôme.

نقل عن :

- Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 293.

- Belhamissi, Alger, l'Europe et la guerre..., Op.cit., p. 50.

بعد أن تردد بين عنابة ومطورة وبجاية، اختار آخر الأمر موقع جيجل بدلاً عنها متبعا في ذلك رأي بوفور⁽¹⁾.

ولقد كان الفرنسيون يعولون الكثير على ثورة منطقة القبائل أولاً، التي أملوا أنها ستصد عنهم الأتراك؛ وثانياً على ما ألحقه وباء الطاعون الفئاك من خسائر بشرية جسيمة بالبلاد. وهكذا، ابتدأت الاستعدادات مع نهاية 1663 لشن حملة على جيجل؛ وفي مارس 1664، شرعت فرق الجيش وقطع الأسطول الفرنسي في التجمع بطولون. وكان لويس الرابع عشر قد تجاهل في غضون ذلك عروض تسوية تقدم بها الجزائريون الذين كانوا أغلب الظن على دراية بالحملة التي تعد ضدهم⁽²⁾.

• مع إنكلترا :

بالنسبة للجانب الإنكليزي، واصل أسطول مونتاغو مطاردته للسفن "البربرية"، وانضمت إليه في بداية 1662 عمارة جنوية بقيادة سنتريون (Centurione)؛ وعندما كان قبالة سواحل تونس، وصل الأميرال الإنكليزي خبر مفاده أن "الجزائر دمرت بفعل عاصفة هائلة وأن الكثير من سفن القرصنة غرقت قرب المول"⁽³⁾، فقرر اغتنام هذه الفرصة النادرة لتحطيم شوكة الجزائريين. لذا هاجم الإنكليز مدينة بجاية وقصفوها في الأول والثاني من أبريل؛ وبعد أن استولوا على أربعة من سفن الرياس في ظرف ثلاثة أيام، دفعوا ببقية السفن أمامهم لإلجائها إلى ميناء الجزائر حيث كانوا على علم بوجود الأسطول الهولندي هناك. كان الأميرال الإنكليزي مونتاغو يعتقد أنه بذلك سيضع الرياس

(1) Charles-Roux, Op.cit., p. 155.

(2) Ibidem.

نظر أيضا :

- الميلي، مبارك بن محمد. تاريخ الجزائر في القديم والحديث. ج. 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص. 175.

(3) Playfair, "Épisodes de l'histoire des relations de la Grande-Bretagne...", op.cit., p. 402.

عقب وصول المبعوث الإنكليزي ريكو (Rycaut) في بداية سبتمبر 1663 ، على متن نفس السفينة التي حملت تصديق الباب العالي على المعاهدة ، حملته الجزائريون رسالة إلى الملك شارل شددوا فيها على ضرورة تطبيق نظام الجوازات على جميع السفن الإنكليزية وانتظارهم رفاً سريعاً على ذلك ، وأنهم ، في حالة العكس ، سيقومون بحجز ما يعود للأعداء بذلك تعويض مناسب⁽¹⁾ . ومع أن المجلس الملكي الخاص قرر بعد تسلمه الرسالة في 29 سبتمبر اتخاذ بعض التدابير قصد تعميم الجوازات ، غير أنه تجاهل طلب الرد⁽²⁾ ، وعوضاً عن ذلك ، أرسل لاوسون على رأس عمارة لحماية السفن التجارية في البحر المتوسط⁽³⁾ .

وكانت القطرة التي أفاضت الكأس هي اختطاف الهولنديين لمائة وخمسين راكباً جزائرياً كانوا على متن سفينة إنكليزية⁽⁴⁾ ؛ وقد استكر الديوان تلك الحادثة وعزم على المضي في تهديده ، فأجاز في نهاية 1663 للرئيس احتجاز السفن الإنكليزية التي لا تحمل جوازاً مناسباً ، كما فرض الرقابة على القنصل الإنكليزي خشية أن يتمكن من الفرار⁽⁵⁾ . وبذلك ، عاد التوتر من جديد إلى العلاقات بين الجزائر ولندن .

(1) Fisher, Op.cit., p. 313.

خلال مقامه ، كتب "ريكو" إلى السفير "وينشلي" يعلمه أنه "منذ إبرام معاهدة السلم مع الجزائر ، اتفق على أن جميع السفن الإنكليزية يجب أن تزود بجوازات يسلمها الأميرال الكبير ؛ ومؤخراً ، بعد صعود الجزائريين على ظهر العديد من سفننا بمرص البحر وتنتهم من عدم امتلاكها للجوازات ، قاموا بتوجيهها إلى هذه المدينة [المحصنة] ، لكن بفضل همة فصلنا ، أخلي سبيل معظمها" .

- Ibid., p. 316.

(2) Ibidem.

(3) Grammont, "Relations..." , Op.cit., p. 294.

(4) Krieken, Op.cit., p. 64.

(5) Fisher, Op.cit., p. 318.

بين تارين . لكن لم يبرعه إلا والسفن الجزائرية تدخل الميناء بكل أمان ، لأن شعبان أغا كان قد عقد في أثناء ذلك اتفاق هدنة مدته ثمانية أشهر مع الأميرال الهولندي دي رويتر⁽¹⁾ .

بعد حصار غير فعال دام أياماً ، وجد الأميرال الإنكليزي نفسه مضطراً إلى مهادنة شعبان أغا ، فتوصل معه قائد العمارة جون لاوسون في 23 أبريل إلى اتفاق مبدئي ، استكمل في الثاني من مايو ببند يلتمح أكثر ممّا يقر بإمكانية مصادرة سلع الأعداء على متن السفن التجارية الإنكليزية ، كما نص هذا البند الأخير على استخدام سفن الطرفين لجوازات مختومة لكي يتم عند التفيتش التأكد من هويتها⁽²⁾ .

وفي 29 أكتوبر من نفس السنة ، عاد لاوسون من جديد ومعه القنصل رويتر براوني إلى الجزائر ؛ وبتاريخ 10 نوفمبر ، عقد مع شعبان أغا معاهدة سلم وفق البنود التي سبق الإتفاق عليها⁽³⁾ ، وأرسلت نسخ من المعاهدة إلى إستابول ولندن ليتم الإطلاع والمصادقة عليها⁽⁴⁾ .

(1) Grammont, "Relations..." , Op.cit., pp. 292-293.

Mercier, Op.cit., p. 253.

(2) Fisher, Op.cit., pp. 310-313.

Krieken, Op.cit., p. 58.

Mercier, Op.cit., p. 253.

نظر أيضاً :

- Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., p. 28.

(3) Articles of peace concluded between His Sacred Majesty and the Kingdoms and Governments of Algiers, Tunis, and Tripoli, in the year 1662. London, 1662, pp. 3-8.

نظر أيضاً :

- Krieken, Op.cit., p. 58.

(4) Fisher, Op.cit., pp. 314-315.

معارضتهم بادئ الأمر لاتفاق مع الأقاليم المتحدة، إلا أن شعبان تمكن من إقناعهم على العدول عن رأيهم، بعد أن تعهد له الطرف الهولندي بإهداء أربعة مدافع برونزية وافتداء جميع الذين أسروا على متن السفن الهولندية وفق السعر الأول الذي يبيعوا به في السوق، وذلك قبل فبراير 1664 كحد أقصى⁽¹⁾.

لكن استبطأ الجزائريون وصول الفدية وأخذوا القنصل فان در برغ على ذلك، خصوصاً بعد وفاة أزيد من مائة أسير من الطاعون خلال الأشهر الأولى من 1663⁽²⁾. وقد أجبر شعبان آغا في شهر أبريل على السماح للرئيس بتفتيش حمولات السفن التجارية الهولندية ومصادرة بضائع الأعداء طالما لم تحضر المدافع والفدية الموعودة⁽³⁾.

في غضون ذلك، أرسلت الأقاليم المتحدة عمارة بقيادة كورنيلس ترومب (Cornelis Tromp) إلى البحر المتوسط، حيث استولى على غنيمتين جزائريتين، وقام بخطف 150 راكباً جزائرياً من سفينة إنكليزية؛ وفي يناير 1664، أسر سفينتين مجموع طاقمهما 272 بحار بيع معظمهم للإسبان. ولما علم الجزائريون بتصرفات ترومب، رموا القنصل في السجن أياماً ثم أطلقوا سراحه، ووضع منزله تحت حراسة عشرة إنكشاريين لحمايته؛ كما أعلن الديوان أن بحارة السفن الهولندية المحتجزة سيشاركون مصير الجزائريين الذين أسرهم ترومب⁽⁴⁾.

2-1-2. الوضع الداخلي :

على المستوى الداخلي، عرفت البلاد خلال تلك السنوات كارثة إنسانية حقيقية بسبب وباء الطاعون والمجاعة الناتجة عن تخالف غزو الجراد والجفاف

(1) Krieken, Op.cit., p. 60.

(2) في ذلك الوقت، عصف وباء طاعون عرف بـ"الحبوة القوية" بشقة على الجزائر، وقد أودى بحياة عشرات الآلاف من سكان الإقليم. انظر الفصل الثالث، المبحث الثاني.

(3) Krieken, Op.cit., p. 62.

(4) Ibid., p. 64.

• مع الأقاليم المتحدة :

بعد أن تمكن من أسر عدد من أفراد طاقم سفينة جزائرية بخليج تونس، توجه الأميرال دي رويتر إلى الجزائر حيث وصل في 22 مارس 1662⁽¹⁾. وبدأت المحادثات بشأن الصلح بالموازاة مع عملية تبادل الأسرى، بين شعبان آغا ومفاوض الهولنديين، جيلبرت دي فيانن (Gilbert de Vyanen) اللذان توصلا في 26 مارس إلى اتفاق مدته مئتي ألفي ثمانية أشهر⁽²⁾.

وكان أحد أهم بنود الاتفاق المؤقت يعطي الحق للجزائريين بتفتيش السفن التجارية الهولندية واحتجاز السلع والركاب التابعين لدول معادية مع تعويض أجرة النقل⁽³⁾. وقبل ذهابه، كلف دي رويتر أندريس فان در برغ (Andries van der Burgh)، قائد الجند على متن إحدى سفنه، بتولي منصب القنصلية وكلفه بتعداد الأسرى الهولنديين الموجودين في المدينة.

رفضت الأقاليم المتحدة اتفاق دي رويتر المبرم مع الجزائر، بشكل أساسي بسبب البند المتعلق بحق التفتيش، والتي رأت فيه ضرراً بمصالحها التجارية مع دول مثل إسبانيا والمدن الإيطالية. لذا، عاد الأميرال الهولندي في 6 يوليو إلى الجزائر ليشرح موقف بلاده الرفض. ولقد استرضاه شعبان آغا مع ذلك ووعده أنه، حتى انتهاء المهلة، لن يصادر الجزائريون شيئاً⁽⁴⁾.

وفي نوفمبر 1662، أبرم شعبان آغا معاهدة سلم مع دي رويتر شبيهة بتلك التي أقامها مؤخراً مع الإنكليزي لاوسون⁽⁵⁾. وكان أعضاء الديوان قد أبدوا

(1) Dapper, O. Description de l'Afrique contenant les noms et la situation... Avec des cartes des états des provinces et des villes, traduite de flamand. Amsterdam, Wolfgang, 1686, p. 182.

(2) Krieken, Op.cit., pp. 58-59.

(3) Dapper, Op.cit., p. 182.

(4) Krieken, Op.cit., p. 59.

(5) انظر :

- Groot, A.H. de "Ottoman North Africa and the Dutch Republic in the seventeenth and eighteenth centuries", in R.O.M.M. 39, 1985, p. 139.

عليها ، ومما زاد الوضع مأساوية انتشار ما يمكن وصفه بالفوضى وعدم الأمن في عدة مناطق : ففي الناحية الغربية ، كثف الإسبان بمساعدة المغطسين وحلفائهم من الأعراب من غاراتهم ضد الأقوام والقبائل التي أضعفتها المسغبة ، وتمكنوا من أسر عدد كبير من الأهالي ، ناهيك عن مئات آخرين التجأوا إلى وهران اضطراراً مفضلين فقد حربتهم على التضور جوعاً حتى الموت⁽¹⁾.

كان هؤلاء الأسرى يرسلون سريعاً إلى إسبانيا حيث كانوا يعاملون كأرقاء معاملة سيئة ويمنعون من اتباع شعائريهم الدينية ، بل والكثير منهم أجبروا على اعتناق المسيحية قسراً⁽²⁾. وحينما وصل خبرهم إلى الجزائر صيف تلك السنة ، قرر الديوان معاملة الأسرى الإسبان بالمثل ، فحلقت رؤوسهم ولحاهم وأجبروا على العمل في أشق الأعمال طيلة أسابيع ، كما أغلقت كنائس السجون بعدما طالتها بعض التخريب على يد العوام⁽³⁾.

كما قام الأتراك أمام هذا الوضع بشيخ حملة هجومية بقيادة قائد تلمسان عمر أغا في عام 1662 لمعاقبة مخالفي الإسبان والإغارة على أراضيهم المجاورة لوهـران ، وفي إحدى هجماتهم جرح حاكم وهران ، المركيز دي لغانس (marquis de Leganes) ، في وجهه⁽⁴⁾.

وأما من الناحية الشرقية ، فلم تكن الأوضاع أحسن حالاً في ظل تواصل ثورة العليـد من القبائل والعشائر في الشمال الشرقي من البلاد ، لاسيما منطقة القبائل التي شهدت أشد المواجهات ضد الأتراك ؛ وبلغ الصراع ذروته حسب بعض المصادر في أكتوبر 1662 ، عندما خطط القبائليون للتسلل إلى مدينة الجزائر والقيام بتمرد شبه بالنزق قام به الكراغلة في 1633 ، وذلك

(1) Vincent, "Les Jésuites...", Op.cit., p. 524.

(2) Ibid., pp. 526-527.

(3) Auvry, Op.cit., pp. 290-294.

(4) Sandoval, "Les inscriptions d'Oran...", Op.cit., pp. 445-446.

بمساعدة عدد من البرابطة والأسرى المسيحيين . لكن الأتراك اكتشفوا أمر هذا المخطط وأعدموا بعض المتورطين فيه بعد أن عذبوهم⁽¹⁾.

وقد خفت حدة الصراع كثيراً في 1663 ليس لسبب إلا لتفشي وباء الطاعون في جميع المناطق ، وعرف هذا الوباء من شدة فتكه باسم "الحمية القوية" ، وقدر أنه أودى في مدينة الجزائر وحدها إلى وفاة أكثر من عشرة آلاف أسير مسيحي وعدد أكبر من السكان⁽²⁾. وفي هذا الصدد ، تؤكد مذكورة فرنسية تعود إلى 1664 أن المدينة لم يعد بها إلا "4.000 موقد تقريباً و 25 إلى 30.000 ساكن على الأكثر في الوقت الحاضر ، كون الطاعون قتل العام الفائت أزيد من 60.000 وعدداً أكبر بكثير في ضواحي المدينة ، بحيث أن البلاد بقيت كأنها مقفلة"⁽³⁾.

نستخلص من قراءة متأنية لتوالي الأحداث بأن شعبان أغا واجه أواخر حكمه ظروفًا صعبة ، فقد استأثرت الأوساط المتنفذة كثيراً من السياسة الخارجية التي

(1) Gazette de France, 1662, p. 1202.

- Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 293.

(2) Gazette de France, 1663, pp. 439, 559 & 737.

- Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 294.

إن العدد المذكور بخصوص وفيات الأسرى يصعب تصديقه ، لاسيما أنه ورد في مصدر آخر أن عدد الأسرى المسيحيين بمدينة الجزائر في بداية الستينات بلغ 5.000 فقط ، لكنه يعطينا مع ذلك فكرة عن حجم الخسائر الإقتصادية التي تكبدتها الإمالة ، كون الخسارة والرسوم المتعلقة بها من أهم مصادر الدخل ، وعلى اعتبار أن وفاة أولئك الأسرى بالطاعون خسارة بلا عوض :
- Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 4.

- Boyer, "La révolution dite "des aghas"...", Op.cit., p. 166.

(3) Merouche, Op.cit., p. 94 & 267-268.

انظر الفصل الثالث ، المبحث الثاني .

تجدر الإشارة إلى أن عقب انتصاره الساحق على الفرنسيين بجيجل في عريف 1664⁽¹⁾، اكتسب علي آغا قوة وهبة مكنته بعد ذلك من إجراء إصلاحات إدارية هامة : وهذه الإصلاحات مهي عن وولها إلى تقوية سلطته واجتباب النهاية المقفجة التي ألقاها من سبقه في الحكم : وقد ساهم التحسن المالي وحالة الريحاء الذي شهدته الجزائر بعد 1666 بشكل كبير في نجم أي اعتراض قد يتقدم به أعضاء الديوان إزاء سياسات الإصلاحية . وبالرغم من الغموض الذي يكتنف ظروف وفاة شعبان آغا ، فالأكيد هو أن قتل في الأشهر الأولى من 1664 ، حسب ما تفيد به المصادر الهولندية⁽²⁾ ومائسة للسبب ، فالسؤال يبقى مطروحا : هل كان لمقتله علاقة بتأخر التقنية التي وعد بها علي زويتر في شهر فبراير من تلك السنة ؟ أم كان ذلك بسبب الاستعدادات الحربية التي كانت تعدها فرنسا إذ ذلك لمهاجمة البلاد ؟ أم لبس آخر تجهله ؟

2. عهد علي آغا :

بعد شعبان ، استند الحكم إلى معزول آغا اسمه الحاج علي ، ومثل الأغوات الذين سبقوه ، كان يتمتع باحترام وتقوى كبيرين لدى الإنكشارية . ولقد وصفه الفارس فارغير بقوله " أنه كان رجلا نبيا وذا جدارة فريدة " ⁽³⁾ .

ويذكر ابن المفتي في تقييداته أنه " عندما كلف الحاج علي آغا بالراتب ، سلمت له في الوقت ذاته الإدارة العليا للبلاد . كان الأول بالجزائر الذي حمل لقب الحاكم لأنه كان يتولى مقاليد الحكم بلا منازع ، ولأن أولمراء كانت نافذة " ⁽⁴⁾ . وهذا يدل على أنه كان أكثر حزمًا في اتخاذ القرارات من سلفه شعبان آغا ، الذي عرف عنه تقياده حيال الديوان .

(1) Krieken, Op.cit., pp. 55, 61 & 63.

(2) d'Arvieux, Op.cit., p. 246.

(3) Delphin, "Histoire des pachas..." in J.A., avril-juin 1922, pp. 204-205.

تجدر الإشارة إلى أن عقب انتصاره الساحق على الفرنسيين بجيجل في عريف 1664⁽¹⁾، اكتسب علي آغا قوة وهبة مكنته بعد ذلك من إجراء إصلاحات إدارية هامة : وهذه الإصلاحات مهي عن وولها إلى تقوية سلطته واجتباب النهاية المقفجة التي ألقاها من سبقه في الحكم : وقد ساهم التحسن المالي وحالة الريحاء الذي شهدته الجزائر بعد 1666 بشكل كبير في نجم أي اعتراض قد يتقدم به أعضاء الديوان إزاء سياسات الإصلاحية .

ومنذ الإصلاحات التي قام بها الحاج علي آغا في إلغاء آخر اختصاصات الوالي الإدارية وتنحية هيئة الأغوات المعزولين⁽²⁾ ، كما عكس تشكيل الديوان الخاص الذي يترأسه بحيث صار يتكون أساسًا من أصحاب المناصب الوزارية⁽³⁾ ، والخوجات الأربعة الكبار ، بالإضافة إلى نحة مختارة من طبقات الأوجاق ، وهم : آغا الإنكشارية ، والكاهية ، و 24 أباباشي ، و 24 بلوكباشي ، و 24 أوضاباشي⁽⁴⁾ ، أي ما يربو على تسعين شخصًا ، وحرض علي من جهة أخرى على توزيع المناصب الإدارية في الدولة على كثير الأوجاق المعزولين له⁽⁵⁾ .

(1) انظر أمده .

(2) Boyer, "Des Pachas triennaux..." , Op.cit., p. 105.

يذكر ابن المفتي أن الحاج علي آغا " كان يملك حيث يحل اليوم أصحاب سلطة . لقد أمر أن يملك الخوجات ، والكتاب الذين كانوا مع الباشوات بالقرب منه ، معالي تلك الترحمان والشووش العرب . كل التنظيم الموجود اليوم (أي في عهد الباشوات) هو من عمله " . أنه هو الذي وضع نظامه " .

- Delphin, "Histoire des pachas..." in J.A., avril-juin 1922, p. 209.

(3) إن المناصب الوزارية المعينة ، كما أسلفنا ، هي : الخوجات ، المعلة الخاصي أو الخا العرب ، خوجة الخيل ، وكيل الخرج ، البيت المالعي ، انظر : - عباد ، المرجع السابق ، ص 279-280 .

فيما يتعلق بالديوان الخاص ، انظر الفصل الأول ، المبحث الأول .

(4) G.B., Op.cit., p. 83, n.

انظر أيضًا :

- Enerte, "Un mémoire sur Alger..." , Op.cit., p. 13.

(5) Boyer, "Introduction à une histoire..." , Op.cit., p. 307.

إن هذا التطور الإداري واكب تقلصاً ملحوظاً لنور الديوان العام الذي بدأ يتحول منذ عهد علي آغا شيئاً فشيئاً إلى هيئة استشارية، حيث ضعفت على مر السنين صلاحياته في الإشراف والمراقبة على الجهاز التنفيذي الذي يترأسه الحاكم. وهكذا، بدأ يرسم الجهاز الإداري والسياسي في الجزائر على الشكل النهائي الذي سيحافظ عليه إجمالاً خلال عهد الدلايات⁽¹⁾.

2-1. العلاقات الخارجية:

• مع الباب العالي:

في عام 1667، قفز الصدر الأعظم إمام فتح جزيرة كريت التي استعصت قصبته قانديا على العثمانيين قرابة عشرين سنة، فتوجه بنفسه لحصارها وأمر الإيالات الغربية بإرسال سفنها لتقوم بحماية السفن العثمانية الناقلة للعساكر والذخيرة. وبعد إكمال مهمتهم، دخل الرئاس الجزائريون البحر الأدرياتيكي حيث أغاروا على عدة مواقع ساحلية ونهبوها، وكانت لهم مواجهات مع البنادقة، خسروا خلالها بعضاً من سفنهم.

وفي مايو 1668، بعث الباب العالي أمراً سلطانياً للديوان باستقدام عمارة بحرية⁽²⁾، لكن الرئاس ماطلوا في الخروج حتى ورد أمر آخر يستعجل سيرهم؛ وفي بداية 1669، تحركت عشر غاليوبات من الجزائر وتونس

(1) Boyer, "La révolution dite 'des aghas'...", Op.cit., p. 167.
(2) يذكر سامع التر بهذا الصدد: "وفي سنة 1078 هـ (1667 م)، كانت سفن الأوجاق الغربي تتحرك متجولة في مختلف مناطق البحر الأبيض وجزيرة كريت بحجة حماية السفن الناقلة للعساكر والذخيرة، أما بشأن الأوجاق الجزائري، فقد قدم خصمي محمد آغا إلى الجزائر في عشرين من القعدة سنة 1078 هـ (الموافق لـ 2 مايو 1668) حاملاً جواب عليهم القومان والمتمسكين ما يلي: 'جهزوا أنفسكم من أجل الجهاد، فالعربان الأشقياء في البر والبحر في البحر، وقد كذبتم الفرنسيين خسائر كبيرة أثناء هجومهم على جيجل، وفي الطرف الغربي كانت ثلاث دول تستعد للهجوم على الجزائر، وهي مازالت تنتظر الفرصة المناسبة'. وفي هذه السنة غرقت معظم سفننا الهاموية بسبب الرياح الشديدة التي هبت (بتبع)

للإلتحاق بالأسطول العثماني⁽¹⁾. وفي تلك السنة، وضع العثمانيون بكل ثقلهم في المعركة وتمكنوا أخيراً من فتح قانديا⁽²⁾، وكان الجزائريون قد تعرضوا لخسائر معتبرة أثناء نقلهم الذخائر والأرزاق إليها، على يد البنادقة وحلفائهم الذين هبوا لنجدة المدينة المشرفة على السقوط. وفي طريق رجعتهم، هاجم الرئاس السفن المبحرة والسواحل جنوب البحر الأدرياتيكي.

والملاحظ أنه بعد انتهاء حرب كريت، استمر الجزائريون في مهاجمة البنادقة انتقاماً لخسائرهم حتى سنة 1672، ولم يكفوا عن ذلك إلا بعد طلبات متكررة من الباب العالي⁽³⁾.

فجاء، وليس لدينا سفن كافية لمواجهة أعلاينا، وكل ما لدينا من السفن لا يتجاوز أربعين سفينة معظمها غير صالحة للإبحار، فقد تحطمت بسبب اصطدامها مع بعضها البعض داخل الميناء، إضافة إلى بعض السفن الأخرى وهي قليلة العدد، وهذه السفن تستخدم فقط لنقل المؤن والقيام بأعمال الدوريات ضمن نطاق محدود، وفي بعض الأحيان نستخدمها لنقل العساكر والعبء لتحصيل الالتزامات من بعض الممالك الأخرى، وإن شاء الله سنقوم السفن ونأتي إليكم عندما تعود سفننا من البحر، وإذا أصبحت كثيرة ووفيرة، تكون عساكرنا قد عادت من التحصيل".

- التر، المرجع السابق، ص. 396-397، نقلاً عن: تاريخ السلطان محمد آغا، ج. 1، ص. 480.

(1) التر، نفس المرجع السابق، ص. 397، نقلاً عن: تاريخ السلطان محمد آغا، ج. 1، ص. 480.

(2) انظر:

- Diehl, Op.cit., p. 255.

(3) Gazette de France, 1671, pp. 640, 713, 722 & 1115 ; 1672, p. 67.

نقلاً عن:

- Turbet-Delof, La presse périodique française..., Op.cit., pp. 98-99.

لا نستبعد أن الدافع وراء هذا التصرف كان مشكلة عشرات الجزائريين الذين وقعوا في أسر البندقية خلال الحرب المذكورة، والذين تغاضى الباب العالي عن الغرض في مصرعهم عند إبرامه معاهدة السلم في 1671.

مع فرنسا :

عندما انتهت كامل الاستعدادات ، انطلقت الحملة الفرنسية على جيجل في بداية يوليو 1664 من ميناء طولون . وكانت هذه الحملة بقيادة الدوق دي بوفور ، والقوات البرية التي ضمت 4650 رجلاً بقيادة الكونت دي غادانيه (comte de Gadagne) ، بالإضافة إلى كتيبة هولندية وأخرى إنكليزية والمنتات من المتطوعين ؛ أما الأسطول فقد تشكل من حوالي ثلاثة وستين قطعة بحرية .

وصل الأسطول قبالة بجاية يوم 21 يوليو ، بعد أن أرسى أياًماً في جزر البليار حيث انضمت إليه سبعة قاذرات مالطية . تردد قادة الحملة في الهجوم على المدينة التي بدت شبه خالية بسبب فتك الطاعون بمعظم أهلها ، ثم قرروا المضي إلى وجهتهم الأولى⁽¹⁾ . وبلغت الحملة جيجل يوم 22 ، وصباح اليوم التالي ، بوشر بالإنزال شرقاً قرب أحد الجوامع ، وقد قاوم الأهالي ببسالة كلفت الغزاة خسارة أربعمائة رجل . غير أن القوات الفرنسية تمكنت بدعم من مدفعية البوارج من احتلال البلدة التي هجرها أهلها ، ورفعت الصليب فوق منقطة المسجد إيذاناً بذلك . عسكر الفرنسيون في السهل الضيق الواقع بين البلدة والتلال المحيطة بها ، وحاول قادتهم استمالة الأهالي ، لكن هؤلاء أبوا واستمروا يناوشونهم ويغيرون على مواقعهم الأمامية من حين لآخر⁽²⁾ .

(1) Watbeld, E. "Expédition du duc de Beaufort contre Djidjeli (1664)", in R.A. 17, 1873, pp. 218-219.

Mercier, Op.cit., pp. 262-263.

(2) Watbeld, "Expédition...", Op.cit., pp. 220-222.

لا يوجد أحسن ما يلخص موقف الأهالي الأبي من صراح به أحد شيوخ القبائل القادة الفرنسيين بقوله : "أعجب من أن رجلاً أغنياً ، يأكلون جيئاً ، يلبسون جيئاً [مثلكم] ، تأتون إلى بلد لا خير فيه ، وحيث لن تربحوا شيئاً . [نحن] نصف عراة ، بالكاد نجد ما نأكله ، لكننا جئاً رجال حرب ، وكوئنا متيقنين بأنكم لن تحصلوا أبداً على السلام . اذهبوا إذاً ، وابتعوا عن بلد آخر حيث يمكنكم خوض حرب مريحة" :

· Ibid., p. 221.

في غضون ذلك ، جهز علي آغا محلة بلغ تعدادها ثلاثة آلاف إنكشاري وخمسمائة صبايحي⁽¹⁾ ، وسيرها إلى جيجل . واضطر الأتراك العثمانيون لشق طريقهم إلى استئذان القبائل الشائرة عليهم لتسمح لهم بالمزور عبر أراضيها ؛ ولم تكف هذه القبائل بفتح الطريق ، بل انضمت بنية الجهاد إلى المحلة التركية حتى صارت جيشاً قوامه من عشرة إلى اثنا عشرة ألف مقاتل حسب الرواية الفرنسية بعدما التحقت به قوات باي قسنطينة⁽²⁾ .

بلغ الجيش الجزائري جيجل في الأول من أكتوبر وعسكر على مشارفها ، وفجر اليوم الخامس شن هجوماً عنيفاً على الحصن المتقدم غرب الخطوط الفرنسية الذي قتل قائده وكاد يسقط لولا مسارعة دي بوفور ودي غادانيه لنجده . وخسر الجزائريون في تلك المواجهة الدامية حوالي سبعمائة بين قتيل وجريح . وعلى إثرها ، أرسل قائد الجيش في طلب قطع مدفعية كبيرة وقوات إضافية من الجزائر ، خصوصاً وأن الكثير من الأهالي انسحبوا لبلد أراضيهم⁽³⁾ . هذه المرة سير علي آغا الإمدادات شخصياً عن طريق البحر إلى بجاية ومنها أكمل المسير براً ، وذلك بعد أن استخلف على الجزائر موسى آغا الذي كان على الأرجح كاهيته⁽⁴⁾ .

يوم 22 أكتوبر ، رست بميناء جيجل سفن يقودها المركيز دي مارتل (marquis de Martel) تحمل تعزيزات معتبرة رفعت عدد أفراد الحملة الفرنسية إلى نحو ثمانية آلاف ؛ ولقد جاء على متنها مبعوث بأمر من الملك

(1) de Castellan, "Relation contenant diverses particularitez de l'expedition de Gigeri, in Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps", Christophre van Dyck, Cologne, 1666, p. 28.

(2) de Castellan, Op.cit., p. 27.

(3) Watbeld, "Expédition...", Op.cit., pp. 223-225.

Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 215-216.

(4) انظر :

عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري . رحلة ابن حمادوش الجزائري ، المسماة "لسان المقال في التباء عن النسب و الحسب و الحال" ، تقديم و تحقيق و تعليق د . أبو القاسم سعد الله ، المكتبة الوطنية - المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983 ، ص . 226 .

يطلب من الدوق دي بوفور ترك القيادة لدي غادانيه ومواصلة الحرب ضدّ الجزائريين بحرًا⁽¹⁾. وبعد يومين، وصلت قوات المدد بقيادة علي آغا، وبدأت في نصب البطاريات لمدافع الحصار التي تم إحضارها. جرّاء ذلك عقد الفرنسيون مجلسًا حربيًا اقترح فيه دي بوفور على باقي الضباط القيام بهجوم شامل على المعسكر الجزائري، لكن هؤلاء رفضوا بحجة أنّ ذلك يخالف أوامر الملك⁽²⁾. ومن ثم غادر دي بوفور بأسطوله في 27 أكتوبر وتحرك باتجاه الشرق.

في يوم 29 أكتوبر، فتحت المدفعية الجزائرية نيرانها على تحصينات العدو فدكتها في ظرف أربع وعشرين ساعة فقط، وحطمت معها معنويات الفرنسيين بعد أن بدأت القذائف تطال معسكرهم ولم يجلوا مكانًا يلتجئون إليه، فصار الجنود يصيحون بأصواتهم بأنهم سيستسلمون للأتراك ويدخلون في دينهم. قرّرت القيادة عندها تنفيذ عملية الإنسحاب يوم 31، وبدأ الإنسحاب فعلا مع هبوط الليل، لكن الجزائريين، الذين فطنوا لما كان يجري في المعسكر الفرنسي، اكتسحوا الخطوط الفرنسية نوازلهم نيران مدفعيتهم، فتحوّل الإنسحاب إلى فرار مخزّ حسب شهادة الكونت دي غادانيه نفسه⁽³⁾.

والأوّل من نوفمبر، ابتعد الفرنسيون على متن سفن دي مارتل بعد أن خلفوا وراءهم نحو 1.400 قتيل على أرض المعركة وحوالي مئتا أسير وكل مدفعيتهم ومعدّاتهم ومؤنهم، وسبقت هذه الغنائم والأسرى إلى الجزائر أواخر الشهر المذكور⁽⁴⁾. لكن الخسائر الفرنسية لم تتوقّف عند هذا الحدّ،

(1) Garrot, Op.cit., p. 496.

(2) de Castellan, Op.cit., pp. 37-40.

(3) Warbeld, "Expédition...", Op.cit., pp. 226-228.

(4) Ibid., p. 229.

يصف الفرنسي لوغران (Legrain)، الذي كان أسيرًا بمدينة الجزائر، وصول تلك الغنائم كما يعطي معلومات قيّمة عن وقع تلك الحملة، في إحدى رسائله المؤرّخة في ديسمبر 1664. انظر:

- قنان، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص. 96-97.

إذ حين وصلت السفن إلى طولون وجدت الطاعون متفشّي فيها، فتحوّلت إلى جزر هيبير حيث غرقت قريبًا منها إحدى أكبر البوارج ومعها 1.200 من خيرة رجال الحملة⁽¹⁾.

لقد حرص لويس الرابع عشر على التقليل من وقع الهزيمة التي حاقت بجيشه مظهرًا أنّ ذلك لم يؤثر في قوّاته تأثّرًا كبيرًا، وقد تبين ذلك في التعليمات التي أعطاهها لقائد الدوق دي بوفور بالخروج على رأس عمارة خلال الشتاء لمطاردة الريّاس والعمل على الظهور ببعض البوارج أمام مدينة الجزائر "لكي لا يشعر الجزائريون بكونهم حققوا نصرًا كبيرًا"⁽²⁾. وهكذا، اضطرّ الصراع في البحر بين الطرفين خلال سنة 1665 حيث قصف رصيف ميناء الجزائر في يومي 2 و 27 مايو، من دون أن يصيبه ضرر كبير. وفي 24 يونيو، هاجم دي بوفور بعض السفن الجزائرية بحلق الوادي وأصاب ثلاثة منها⁽³⁾؛ ثم في 24 أغسطس، هاجم قبالة شرسال مجموعة سفن وتمكن من إحراق اثنتين والإستيلاء على ثلاثة أخرى⁽⁴⁾.

من جهتهم، ألحق الريّاس خسائر فادحة بالسفن والتجارة الفرنسية، وعقدوا تحالفًا مع قباطنة بوارج إنكليز ضدّ الفرنسيين ممّا مكّنهم من الإستيلاء على أربعة سفن كبرى، بحيث كانت السفن والأسرى من نصيب الجزائريين وأما الحمولة وباقي المعدّات فمن نصيب الإنكليز⁽⁵⁾.

(1) Warbeld, "Expédition...", Op.cit., p. 229.

(2) قنان، جمال. معاهدات الجزائر مع فرنسا: 1619-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص. 77-78.

(3) Gazette de France, 1665, pp. 389-404.

(4) Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 298.

(5) Gazette de France, 1665, p. 1042.

- Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 298.

(5) Gonzales, A. Voyage en Égypte du Père Antonius Gonzales 1665-1666, trad. du néerlandais, présenté et annoté par Ch. Libois S.J. 1^{er} vol., Publications de l'Institut français d'archéologie orientale, Paris, 1977, p. 261.

في بداية عام 1666، أبدى ملك فرنسا رغبته في التوصل إلى تسوية مع الجزائر، لكي يتسنى له التفرد لمنازل أهم على الصعيد الأوربي ؛ ولهذا الغرض، كلف المفوض العام للقوات البحرية تروبير (Trubert) بأن يتفاوض مع الجزائريين لإبرام اتفاق سلام. وكان الطريق قد مهّده تاجر فرنسي يدعى جاك أرنو (Jacques Arnaud)، الذي لعب دور مبعوث غير رسمي سعى لإقناع الحاكم علي آغا بوقف الحرب⁽¹⁾.

ولذلك، لم يجد تروبير صعوبة تذكر في الوصول إلى اتفاق مع علي آغا، رغم محاولة الإنكليز إفشال هذه المفاوضات⁽²⁾؛ وانتهت حالة الحرب بين فرنسا والجزائر بإبرام معاهدة، يوم 17 مايو 1666، التي أقرها وصادق عليها لويس الرابع عشر في 7 سبتمبر من نفس السنة⁽³⁾. ونصّت هذه المعاهدة على اعتماد الطرفين نظام الجوازات وعدم جواز أسر رعايا وسفن الطرف الآخر، بالإضافة إلى إطلاق سراح أسرى البلدين بالتبادل أو الإقتداء⁽⁴⁾.

(1) قبان، معاهدات الجزائر، المرجع السابق، ص. 78-79.

وتشير المراسلات المؤرخة يومي 17 و 20 فبراير بين مستشار الملك كولبير وتروبير، بأن جاك أرنو الذي غاب هو "الذي أوعز لسادة الجزائر بوقف الأعمال العدائية". انظر في هذا الصدد : Plantet, Correspondance des deys..., Op.cit., pp. 59-60, n. 1.

(2) Mercier, Op.cit., p. 273.

Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 299.

(3) انظر نصّ المعاهدة عند :

- d'Arvieux, Mémoires du chevalier, Op.cit., pp. 209-217.

- قبان، نفس المرجع السابق، ص. 284-288.

(4) عقب توقيع هذه المعاهدة، عقد الطرفان اتفاقاً حول الأسرى يقضى بمقتضاه الفرنسيون يدون تمييز بينهم في الرتبة أو المكانة الاجتماعية كما يلي : الأسرى الذين هم في حوزة خيّاض يقتلون بنفس المبلغ الذي تمّ شراؤهم به والمقيّد في السجلات ؛ أمّا أسرى الديوان فيقتدى كل منهم بمبلغ ألف دويلة مع دفع رسم الخروج كما كان الشأن فيما مضى. أمّا الذين يتم تبادلهم مع الأسرى الجزائريين الموجودين في فرنسا، فلن يدفع عنهم أي رسم.

- قبان، نفس المرجع السابق، ص. 80-81.

وبموجب هذا الإنفاق، تمّ تحرير 1.127 فرنسي من أسرى جيجل والمعارك البحرية وأزيد من 300 جزائري في غضون السنتين التاليتين، كما أعيد فتح منشآت الباستيون التجارية التي أسندت إدارتها إلى السيد جاك أرنو لقاء مساهمته في محادثات السلام⁽¹⁾.

وفي ربيع 1668، عاد التوتر بعض الشيء للعلاقات بين البلدين بسبب مشاركتهما في حرب كريت، حيث نشطت الرياس الجزائرية ضمن الأسطول العثماني ودعمت فرنسا من جهتها جانب البنادقة. وكانت النتيجة أسر الرياس لعدة سفن تجارية فرنسية كانت تحمل المؤن إلى كانديا⁽²⁾.

اعتبر الفرنسيون ذلك خرقاً للمعاهدة، وقاموا بإرسال الماركيز دي هارتيل في يونيو إلى الجزائر يطلب "تصليح الخطأ"، فوافق الديوان على طلبه حفظاً للسلم القائم وتمّ تسليمه السفن مع بحارتها⁽³⁾. وفي ظرف مماثل، استولى الرياس في طريق عودتهم من الشرق في 1669 على سفن يعود بعضها لتجار فرنسيين. وفي شهر أبريل، قدم الكونت دي فيفون (Comte de Vivonne) يطالب بمعاينة الرياس المذبذب ؛ فاستقبل هذا الأخير بشكل ودي في مجلس الديوان، وشنق بمحضره ثلاثة رياّس بعد محاكمتهم ورميت جثثهم في البحر.

(1) انظر الملحق 6 : رسالة إسماعيل باشا إلى السيد تروبير (26 نوفمبر 1668).

(2) Gazette de France, 1668, p. 813.

نقلًا عن :

- Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 340.

(3) انظر في هذا الصدد رسالة إسماعيل باشا إلى تروبير، المؤرخة في 26 أبريل 1669 : "... تكون قد سمعت عن الترضية التي منحتها لصاحب السيادة الكونت دي فيفون، وهو ما ساستمرّ عليه ما دمت في هذا البلد، وأؤكد لكم أنّه من الآن فصاعداً سيحترس قباطنتنا كثيراً من مخالفة أوامرنا. وكن على ثقة، صاحب السيادة، بأنّه في كلّ ما يتعلق بجانينا، ستختبرون الرضى التام، وبالأخصّ عندما سيكون ذلك موضع أمركم، لأنكم تعلمون أنّي أجاريكم من كلّ قلبي".

- Plantet, Correspondance des deys..., Op.cit., pp. 66-67.

ويبدو أن هذا التصرف غير المتبصر مرده إلى نفوذ إسماعيل باشا المراعي للمصالح الفرنسية حسب ما نستبينه من مراسلاته⁽¹⁾.

وفي نفس السنة، حمل المركز دي مارتل رسالة من لويس الرابع عشر يعرض فيها على الجزائريين مساعدته في حروبه ضد أعدائه الأوربيين؛ وفي حين قبل أعضاء الديوان مبدئياً بهذا العرض، فإن طائفة الرياس أبدت معارضتها لأي تحيز تجاه فرنسا⁽²⁾.

عاد دي مارتل من جديد، في شهر فبراير 1670، على رأس عمارة للشكوى من احتجاز الجزائريين لعدد من رعايا ومراكب بلاده، ولإدراج بنود إضافية في معاهدة 1666 بهدف تجنب تكرار المشاكل بين الطرفين⁽³⁾. ومما نصت عليه هذه البنود الملحقه المعاقبة الجسدية للقباطنة المسؤولين عن التجاوزات واعتبار السفانين مسؤولين عن الخسائر الملحقه بسفن الطرف الآخر، كما تضمنت إلغاء حق تفتيش المراكب الفرنسية⁽⁴⁾.

وهكذا، استطاعت فرنسا أن تفرض شروطها على الجزائريين، ليس فقط بسبب تأثير إسماعيل باشا على الحاكم والديوان، بل أيضاً لتعاظم قوة الفرنسيين

(1) Garrot, Op.cit., p. 499.

انظر رسالة إسماعيل باشا إلى تروير، 1669 :

- Plantet, Correspondance des deys..., Op.cit., pp. 65-66.

(2) Grammont, H.D. de "Documents algériens", in R.A. 29, 1885, pp. 451-453.

(3) انظر البنود الإضافية الملحقه بمعاهدة 1666 (فبراير 1670) :

- Grammont, H.D. de "Documents algériens", in R.A. 29, 1885, pp. 453-454.

(4) انظر :

- تكان، معاهدات الجزائر، المرجع السابق، ص. 284-288.

البحرية بفضل جهود كولبير⁽¹⁾؛ إلا أن الرياس حملوا علي آغا مسؤولية ضعف الموقف الجزائري، وحتى أن بعضهم اتهمه دون بينة بتلقي الرشاي سر⁽²⁾.

• مع إنكلترا :

فيما يخص العلاقات مع إنكلترا، بلغ التوتر بين البلدين ذروته في أبريل 1664 بعدما قام الجزائريون باحتجاز عدد من السفن الإنكليزية⁽³⁾؛ ولقد اعتبر الأميرال لاوسون هذا التصرف خرقاً للسلم، واستولى من جهته على عدة مراكب جزائرية اقتيدت كغنائم إلى طنجة، القاعدة التي اكتسبتها إنكلترا حديثاً. وانتقاماً لذلك، أهين القنصل روبرت براوني ورمي مكبلاً بالقيود في السجن⁽⁴⁾.

خلال الصيف، قدم لاوسون إلى الجزائر للمطالبة بتحرير القنصل، فأخلي سبيل هذا الأخير إلا أن مقر سكنه وضع تحت حراسة مشددة. أما السفن المحتجزة، فرفض علي آغا البت بشأنها ما لم تعوض الخسائر الجزائرية.

وفي الوقت الذي كان الجزائريون منشغلين بمحاربة الفرنسيين في جيجل، عاد الإنكليز بقيادة نائب الأميرال توماس آلن (Thomas Allen)؛ وهذه المرة توصل الطرفان إلى تسوية المشاكل العالقة بينهما على أساس المعاهدة

(1) عندما أسندت وزارة البحرية إلى كولبير في 1661، كان عدد قطع البحرية حوالي 30. وعند وفاته في 1683، كان عددها قد وصل إلى 276 سفينة من مختلف الأحجام مزودة بما مجموعه 7.625 قطعة مدفعية :

- Belhamissi, Histoire de la marine..., Op.cit., pp. 164-165.

(2) Garrot, Op.cit., p. 499.

(3) Fisher, Op.cit., p. 318.

Krieken, Op.cit., p. 63.

(4) Dapper, Op.cit., p. 183.

Gazette de France, 1664, p. 650.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 294.

المبرمة في 1662 ، والتي أضيف إليها بند منع الفصل حرية الانسحاب من المدينة إلى أي مكان شاء⁽¹⁾ . وقبل ذهابه ، عين آلن القبطان نيكولاس باركر (Nicholas Parker) لشغل منصب القنصل بدل براونلي الذي توفي من مرض في بداية سبتمبر على ما يبدو⁽²⁾ .

خلال الحرب الإنكليزية-الهولندية (1665-1667) ، انضم الرئيس أكثر من مرة للإنكليز لمهاجمة السفن الهولندية والفرنسية⁽³⁾ ، وذلك على الرغم من تسجيل بعض التجاوزات ضد الجزائريين من طرف الجانب الإنكليزي . وقد ازدادت الهجمات في عام 1668 إلى حد اضطر الحاج علي آغا ، تحت ضغط طائفة الرئيس ، الترخيص من جديد بمطاردة السفن الإنكليزية ؛ وفي 9 أكتوبر من السنة نفسها ، قدم آلن إلى الجزائر لتدارك الوضع ، غير أن المحادثات التي تولاها مبعوثه بمساعدة القنصل جون وارد (John Ward) ، الذي خلف باركر السنة الفارطة ، لم تسفر عن نتيجة تذكر سوى افتداء بعض الأسرى الإنكليز⁽⁴⁾ .

في سبتمبر 1669 ، عاد آلن ثانية على رأس 25 بارجة ، وبعد خمسة أيام من المباحثات غير المجدية ، فتح الأسطول الإنكليزي نيرانه على برج المول ؛

(1) انظر :

- قنان ، نصوص ووثائق . المرجع السابق ، ص . 96-91 .

(2) Fisher, Op.cit., p. 320.

(3) Gonzales, Op.cit., p. 261.

Fisher, Op.cit., p. 321.

(4) Fisher, Op.cit., pp. 321-323.

Gazette de France, 1668, p. 1227.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations..." , Op.cit., p. 341.

انظر أيضاً :

- Playfair, R.L. A bibliography of Algeria, London, 1898, p. 255.

وعلى الفور ، ردّ الجزائريون بقوة من حصن سيدي يعقوب الذي أكمل بناؤه حديثاً⁽¹⁾ ، وخرجت سفن الرئيس للمواجهة . وجرت على مرأى المدينة معركة ضارية تكبد خلالها الإنكليز خسائر فادحة ، واضطروا للإنسحاب إلى ماهون (Mahon) بالبليار لرأب الأضرار⁽²⁾ .

وفي السنة التالية ، سار الإنكليز عمارة مشتركة مع الهولنديين ، ضمت خمس سفن تحت قيادة آلن وأربع سفن تحت قيادة الهولندي ويلم فان غنت (Willem van Ghent) ، تموقت في مضيق جبل طارق لاعتراض السفن الجزائرية . وتمكنت هذه العمارة قرب رأس سبارطل (cap Spartel) نهاية شهر أغسطس من إغراق سفينة وإجبار ست أخرى إلى الجتوح للساحل المغربي ، وفي حين استطاع أغلب بحارتها النجاة بأنفسهم إلا أن السفن أحرقت⁽³⁾ .

وبقي الإنكليز يجوبون البحر قرب السواحل الجزائرية محاولين التضييق على تحركات الرئيس ؛ وخشية قيامهم بإتزازات برية ، قام علي آغا بتقوية التحصينات شرق العاصمة كما جدد بناء حصن تامنغوست وخندق حوله⁽⁴⁾ .

(1) بني حصن سيدي يعقوب من طرف الحاج علي آغا في سنة 1080 من الهجرة الموافقة لـ 1669 ميلادي ، وكان معنًاً للدفاع عن جون باب الوادي . ولقد سمّاه الجزائريون أيضاً حصن الإنكليز تيمناً بالواقعة المذكورة . انظر :

- Belhamissi, Alger, la ville..., Op.cit., p. 26.

انظر أيضاً :

- مجهول . كتاب في تاريخ الجزائر ، المصدر السابق ، و . 1 .

(2) التر ، المرجع السابق ، ص . 397-398 .

(3) Krieken, Op.cit., pp. 66-67.

Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., p. 29.

انظر أيضاً :

- Playfair, A bibliography..., Op.cit., pp. 14 & 255.

(4) Grammont, "Relations..." , Op.cit., p. 341.

انظر أيضاً :

- مجهول . كتاب في تاريخ الجزائر ، المصدر السابق ، و . 1 .

- Belhamissi, Alger, la ville..., Op.cit., p. 24.

• مع الأقاليم المتحدة :

وصل الأميرال دي رويتر إلى الجزائر ، يوم 19 يونيو 1664 ، أي أربعة أشهر بعد انقضاء أجل الخمسة عشر شهرًا المحددة لجلب قدية الأسرى الهولنديين والأجانب الذين أسروا على متن السفن الهولندية ؛ ووجد هناك جؤًا من الريبة والضغينة بسبب تصرفات ترومب وتحضيرات الحملة الفرنسية على جيجل⁽¹⁾ . وقد تجلّى ذلك في تصلب الموقف الجزائري خلال المفاوضات ، حيث تمسك علي آغا بحق التفتيش الذي يخول للرئيس مصادرة أملاك الأغناء ، مضيفًا أن الجزائر لم تنازل قط عن ذلك الحق بدليل اتفاق هدنة 1662 ؛ وفضلًا عن ذلك ، طالب بتعويضات لقاء الخسائر التي ألحقها ترومب⁽²⁾ .

كانت النتيجة الوحيدة لهذه المفاوضات إخلاء سبيل القنصل فان در برغ الذي كان تحت الإقامة الجبرية ، إذ أبدل هو وأمين سرّه وثلاثة من خدمه مقابل سبعة وثلاثين جزائري⁽³⁾ . ولم يمنع عدم الإتفاق الطرفين من المضي في عملية القداء . لكن بعد أن خلص نحو خمسة وخمسين هولنديًا من الأسر ، رفض دي رويتر طلب علي آغا في اقتداء عدد من الأسرى الأجانب ؛ ودون سابق إنذار ، كتب رسالة إلى الديوان يبلغ فيها أن الأقاليم المتحدة لم تعد تريد سلامًا مع الجزائريين . ويوم غد ، الخامس من يوليو ، رفع الأسطول الهولندي راية الحرب وعاد مباشرة لبلاده⁽⁴⁾ .

بسبب اندلاع الحرب مجددًا مع انكلترا (1665-1667) ، لم تقم الأقاليم المتحدة بأي عمل تجاه الجزائر واكتفت بتسيير عدد من السفن الحربية لحماية

(1) Krieken, Op.cit., p. 64.

(2) Ibidem.

(3) Dapper, Description de l'Afrique, Op.cit., p. 183.

(4) Krieken, Op.cit., p. 65.

في شهر مايو 1671 ، هاجم الأسطول الإنكليزي بقيادة الأميرال ادوارد سبراغ (Edward Spragg) مرسى بجاية على حين غرة ودخله عنوة ، وقام بإضرام النار في ثمانية من المراكب الواسية فيه واستولى على ثلاثة أخرى⁽¹⁾ . وكان رد الفعل بالجزائر ، وضع الديوان القنصل وكبار التجار الإنكليز في السجن حماية لهم من السخط الشعبي ، بعد أن نهبت الدهماء مقر القنصلية وقتل الترجمان في خضم ذلك⁽²⁾ . وفي شهر يوليو ، ظهرت قطع من الأسطول الإنكليزي غير بعيد من ميناء الجزائر وشددت عليه الحصار⁽³⁾ . لقد كانت هذه العمليات الإنكليزية ، إلى جانب عوامل أخرى سنأتي على ذكرها لاحقًا ، بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل الاضطرابات في الجزائر وأدت في النهاية إلى سقوط الحاكم .

(1) Gazette de France, 1671, p. 576.

- Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 341.

- Playfair, A bibliography..., Op.cit., p. 255.

(2) Gazette de France, 1671, p. 926.

- Grammont, "Relations...", Op.cit., pp. 341-342.

- Fisher, op.cit., pp. 323-324.

(3) Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 342.

Mercier, Op.cit., p. 274.

استمر الحصار البحري للمدينة حتى شهر ديسمبر 1671 ، وفي ذلك التاريخ أبرم الأميرال سبراغ معاهدة سلام شبيهة بسابقتها مع حاكم البلاد الجديد ، الذي الحاج محمّد (1671-1682) . انظر في هذا الصدد :

- Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 348.

- Fisher, Op.cit., pp. 324-325.

قوافل سفنها التجارية من القرصنة. وفي غضون ذلك، كثف الرّياس من عملياتهم ضدّ الهولنديين⁽¹⁾.

وفي سنة 1668، هاجم الجزائريون بارجة حربية هولندية توأكب ستة سفن تجارية، وتمكنوا من الاستيلاء على إحدى هذه السفن. إثر هذا الحادث، اتصلت الأقاليم المتحدة بالحكومة الإنكليزية وعرضت عليها التعاون من أجل معاقبة الجزائريين على جسارتهم؛ ونجم عن ذلك إرسال عمارة مشتركة إلى المضيق، عملاً بتوصية دي رويتر، التي أسعفها الحظ صيف 1670 في تلخير سبع سفن جزائرية⁽²⁾.

ولقد قنع الهولنديون بهذا النصر وأحجموا عن المضي قدماً خشية أن يعزّزوا أكثر موقف الإنكليز الذين كانوا يمتلكون قاعدة بحرية هامة في المنطقة، طنجة. وهكذا، استمرت حالة الحرب بين الأقاليم المتحدة والجزائر سنيّاً عدّة قبل أن يتحرك الطرف الأول لطلب الصلح⁽³⁾.

• مع إسبانيا:

في بداية خريف 1665، اغتتم الحاج علي أغا نشوة الانتصار في جيجل ووجه جيشاً صغيراً إلى وهران، لكن الحصار الذي فرض على المدينة لم يلبث أن أثبت عدم جدواه بسبب قلّة عدّة الجزائريين⁽⁴⁾.

(1) Gazette de France, 1667, pp. 172 & 317.

نقل عن:

- Turbet-Delof, La presse périodique française..., Op.cit., p. 53.

(2) Krieken, Op.cit., pp. 66-67.

انظر العنصر السابق.

(3) لم ترم الأقاليم المتحدة الصلح مع الجزائر إلا في عام 1679، أي حتّى انتهاء حرب هولندا (1672-1679) التي جمعتها ضدّ فرنسا وحلفائها.

(4) Gazette de France, 1665, p. 895.

نقل عن:

- Turbet-Delof, La presse périodique française..., Op.cit., p. 125.

في ذلك الوقت، كانت إسبانيا تمرّ بفترة قصور، كون الملك فليپ الرابع توفي في سبتمبر 1665 وخلفه ابنه القاصر شارل الثاني.

في سنة 1666، عين الماركيز دي لوس فلز قائداً عاماً جديداً لوهران، وباشر ابتداءً من السنة ذاتها عمليات الإغارة على القبايل المجاورة الموالية للأتراك⁽¹⁾. وفي أبريل 1669، قام الحاكم المذكور، تنفيذاً لتصريح ملكي، بطرد المئات من يهود وهران؛ فالتجأ معظم هؤلاء اليهود إلى إيطاليا، بيد أنهم عادوا فيما بعد تدريجياً لمسقط رأسهم⁽²⁾. وفي نفس السنة، عاود علي أغا الكرّة من جديد ضدّ وهران وجّهز جيشاً تدعّم في الطريق بعدد كبير من المتطوعين والخيالة العرب. لكن ما حدث هو أنّ المعسكر رفع على عجل، بعد أن حوَصر الموقع ألياً بشكل غير كامل وأقيمت عدّة محاولات غير مجدية ضدّ أسواره⁽³⁾. والظاهر أنّ السبب الكامن وراء فشل هذا الحصار هو اندلاع ثورة تلمسان الكبرى التي كانت بإيعاز من سلطان المغرب⁽⁴⁾.

وخلال السنتين التاليتين، اكتفت المحلّات الموجهة إلى بايلك الغرب بإرسال مفارز للإغارة على أحواز وهران لإبقاء الضغط على الإسبان⁽⁵⁾.

• مع المغرب:

عندما تولى الرشيد، أخ محمّد بن الشريف، الملك جدّد مع الجزائر في عام 1665 الإتفاق الذي أقرّ وادي تافنة حدّاً فاصلاً بين البلدين، وذلك ليتفرّغ لتوحيد المغرب تحت سلطانه⁽⁶⁾. وبعد تمكنه من الاستيلاء على فاس في

(1) Sandoval, Op.cit., pp. 445-446.

(2) Mercier, Op.cit., p. 275.

(3) Sandoval, Op.cit., pp. 445-446.

(4) انظر العنصر التالي.

(5) Gazette de France, 1670, p. 1017 ; 1671, p. 987.

نقل عن:

- Turbet-Delof, La presse périodique française..., Op.cit., p. 125.

(6) المكي، المرجع السابق، ص. 109.

1667، هاجم القائد خضر غيلان الذي كان يسيطر على إقليم الغرب، وانتصر عليه قرب القصر الكبير؛ عندها استنجد غيلان بالأتراك العثمانيين معلناً ولائه، ولكن الرشيد عاجله واضطره للإلتجاء إلى الجزائر حيث جهز فرقاطة وانصرف إلى الجهاد البحري⁽¹⁾.

إثر ذلك قام الرشيد بمهاجمة زاوية دلاء القوية في 1668 فدمرها تماماً، وحمل معه مرابطيها وشيخها محمد الحاج أسرى إلى فاس حيث احتجزهم بعض الوقت⁽²⁾. وكانت تربط الزاوية الدلائية من قبل علاقات طيبة مع حكام الجزائر⁽³⁾. والمرجح أن المولى الرشيد خطرت له فكرة استخدام خصومه السابقين للعمل على تحقيق مشروع أخيه محمد التوسعي في غرب الجزائر؛ ولذلك "أبعد" هؤلاء المرابطين إلى تلمسان، وكانت النية المبيتة تحريض سكانها على الثورة.

وبالفعل لم تمضي بضعة شهور على ذلك حتى تفجرت ثورة خطيرة بالمدينة وأحوازها ضد الأتراك العثمانيين دامت سنيًا عدة، وامتدت الاضطرابات إلى أنحاء المنطقة الحدودية⁽⁴⁾. وتجدد الإشارة إلى أن المولى الرشيد لم يتدخل في تلمسان بسبب انشغاله في إخماد الثورات واستكمال بسط نفوذه على كامل بلاد المغرب الأقصى.

(1) Cour, Op.cit., pp. 190-192.

انظر أيضًا:

- د. إبراهيم شحانة حسن، المرجع السابق، ص. 403.

(2) Mercier, Op.cit., p. 270.

(3) Boyer, P. "Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger (XVI-XIX siècles)", in R.O.M.M. 1, 1966, p. 32. (4) يذكر أغلب الكتاب إن لم نقل كلهم أن ثورة تلمسان تمت بإيعاز من المولى إسماعيل (1672-1727)، أخ وخلف الرشيد، ولكنهم أغفلوا أمر اندلاع الثورة في 1669 أي قبل توليه بنحو ثلاث سنوات. انظر:

- Cour, Op.cit., pp. 195-196.

- د. إبراهيم شحانة حسن، المرجع السابق، ص. 406.

والجدير بالذكر أن الفرنسيين حاولوا مرارًا استدراج المولى الرشيد لمهاجمة الجزائر، (يتبع)

2-2. الوضع الداخلي:

في قسنطينة، خفت وطأة وباء الطاعون كثيرًا في 1664 قبل أن يختفي، بعد أن "قضى على خلق كثير"⁽¹⁾. وفي هذه الأثناء تحسنت الأوضاع الأمنية في البايك بشكل كبير عما كانت عليه من قبل، خصوصًا على الجبهة القبائلية التي شهدت تألف الأتراك والقبائليين معًا في دحر الفرنسيين عن جيجل. لكن هذا الهدوء النسبي لم يدم طويلًا، فقد أدت محاولة الباي محمد بن فرحات فرض ضريبة "اللزمة" على قبيلتي الحناشنة والدواودة الممتنعين إلى ثورتها في سنة 1666. ومنتصف الصيف، زحفت جموع هؤلاء الثوار على قسنطينة، و"حاصروها وتغلبوا حتى على بعض الفرق التي أرسلت من الجزائر، لكن لم تلتحم المحلة الثانية بباقي القوات حتى أجبروا المحاصرين على رفع الحصار والتقهقر مع بعض الخسائر"⁽²⁾. وفي أكتوبر من نفس السنة، قام الحاج علي آغا بعزل الباي المذكور ثمناً لأخطائه وصادر أملاكه، وولى مكانه عمه رجب باي⁽³⁾.

ولمّا لم يستطع رجب باي بالرغم من بعض الانتصارات التي حققها في الميدان من التغلب على ثورة الدواودة والحناشنة، ارتأى سبيل المصاهرة حلاً للأزمة وزف ابنته "أم هاني" لأخ شيخ قبيلة الدواودة⁽⁴⁾. غير أن الاضطرابات ظلت قائمة، وتدعم صف الحناشنة بحلفاء جدد هم قبائل بني عباس.

وقد أشار تروبير في نوفمبر 1664 إلى أن رولاند فريجوس (Roland Fréjus)، الوكيل التجاري المبعوث إلى المغرب، "يتوجب عليه أن يحرض مولاى الرشيد على مهاجمة تلمسان". وفي رسالة مؤرخة في 20 أبريل 1667، حثّ الدوق دي بوفور فريجوس المذكور على خلق اضطرابات بقوله "يجب أن نضع في رأس هذا الملك فكرة الاستيلاء على مدينة تلمسان والاحتفاظ لنفسه بتجارة كامل الساحل الغربي للجزائر". نقلًا عن: Belhamissi, Alger, l'Europe et la guerre..., Op.cit., p. 127.

(1) ابن العنترى، محمد الصالح. فريضة منسية في حال دخول الترك بلاد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص. 48. (2) Emerit, "Un document inédit...", Op.cit., pp. 235-236. (3) Mercier, Op.cit., p. 275. (4) Gaïd, Op.cit., p. 23.

ولقد جعل المتمردون المرور عبر منطقة البيبان جَدَّ صعب وهَدَّدوا بذلك بقطع طريق قسنطينة. لذا، أرسل علي آغا في عام 1670 محلة قوية إلى تلك المنطقة مكَّنت الباي بعد جهود وخسائر من إخضاع بني عباس المتمردين، ولم تلبث الثورة إلا قليلاً وخمدت⁽¹⁾.

وكان أهم حدث جرى في بايلك الغرب هو تفجّر ثورة تلمسان الكبرى في 1669⁽²⁾؛ وقد فاجأ اندلاعها الأتراك العثمانيين الذين كانوا باشرُوا قبلها بأيام حصار وهران، ممَّا اضطرَّهم إلى الانسحاب للجزائر. وفي سنة 1670، وجَّه الحاج علي آغا محلة لقمع الثَّوار لكنَّها لقيت مقاومة شديدة بسبب انضمام عدَّة قبائل إلى صفِّ التلمسانيين. وفي السنة التالية، وجَّه الآغا محلة أخرى إلى تلمسان ومثل سابقتها تكيَّدت خسائر دون أن تحقِّق الهدف المرجو⁽³⁾.

(1) Rousseau, A. Chroniques de la Régence d'Alger traduites d'un manuscrit arabe intitulé El-Zohrat El-Nayerat, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1841, p. 208.

بسبب مصاعره للولوة، أقوى قبائل البايالك، رفض رجب باي الذي رأى نفسه في قوَّة ومِنعة دفع الدنوش المعتاد للحاكم؛ وقد تسبَّب ذلك بعزله في 1673 وتولية ابن أخيه خير الدين محله. انظر:

- Gaïd, Op.cit., p. 23.

(2) يمكن إدراج هذه الثورة ضمن سلسلة الثورات الكرغلية التي شهدتها تلمسان إبان الوجود العثماني، مع أنَّها وقعت بحريش من مرابطين مغاربة و جاوز أساعها حدود أحواز تلمسان إلى المناطق المجاورة.

(3) Gazette de France, 1670, p. 1017 ; 1671, p. 987.

تقلاً عن:

- Turbet-Delof, La presse périodique française..., Op.cit., p. 125.

لم يتمكن الأتراك العثمانيون من قمع ثورة تلمسان إلا في فبراير 1675، وعندما أخذوا المدينة نكلوا بأهلها أشدَّ التنكيل؛ وأثر هذه الحادثة، ألف سعيد بن عبد الله المنداسي التلمساني قصيدته المشهورة "الإعلام فيما وقع للإسلام من قبل الترك بتلمسان". انظر:

- د. سعيدي، ناصر الدين. من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي. «تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين». ط. 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999، ص. 369-375.

أما بالنسبة لعاصمة الإيالة، فبعد السنوات الحالكة التي عرفتْها انحسر وباء "الحمية القويَّة" تدريجياً خلال عامي 1665 و 1666⁽¹⁾، كما انتعشت الأنشطة الاقتصادية سريعاً بشكل انخفضت معه الأسعار، فتحتَّت الأوضاع المعيشية للسكان تبعاً⁽²⁾.

وفي ظلِّ هذه الظروف، عرفت الجزائر هدوءاً نسبياً حتَّى 1668، ففي تلك السنة، ثار أفراد جماعة الزواوة المقيمون بالفحص الذي يحمل اسمهم والواقع غرب المدينة؛ وعلى إثر ذلك، قام الأتراك بإعدام قائد جماعة الزواوة المتورط في تلك الاضطرابات وأحرقت أشلائه في أماكن مختلفة من المدينة. وغالب الظنَّ أنَّ تمرد هؤلاء البراتية كانت له علاقة بثورة قبائل زواوة وبني عباس إذ ذاك ضدَّ السلطة التركية⁽³⁾.

(1) Marchika, Op.cit., p. 55.

ظهر الوباء (الحمى الصفراء ؟) مجدداً في 1671 والسنة التي نلتها، لكن لم يسجل إلا عدد قليل من الإصابات نسبياً:

- Idem., p. 56.

(2) Merouche, Op.cit., p. 268.

ويرسم ابن المقفي في تقييداته صورة مثالية عن الازدهار والرخاء الذي عاشته المدينة في تلك الفترة، حيث يقول: "استصدر الحاج علي آغا قوانين في منتهى الحكمة. فاغشى التجار، وعاش الجميع في بحبوحة. وبوشر بحماس في تسليح السفن الحربية، وشجَّهز المراكب بغية الخروج في أسفار، وجلبت العديد من الغنائم. فجنى السكان الكثير من الثروات: من الذهب، ومن الفضة، وكمية كبيرة من الأغراض التي استخدموها. لقد بنوا المنازل وزينوها بأبهة؛ وزرعوا الجنان التي ارتفعت في وسطها قصور فخمة. ومن كل جهة، لم تكن ترى سوى البساتين والحدائق المزهرة. ثم يذر الحقول، وركبت خيول ويغال بأهضة الثمن. وكانت هناك الجواهر والأحجار الكريمة ذات البريق المتألِّي: كان بلذ كبير يسود في كل مكان. وقام الناس بانتقاء ثياب من الجوخ ذات ألوان متعدِّدة، وستر داكنة، وأنواع مختلفة من العمامات. كما ظهرت صنائع جديدة ذات منتجات رائعة مختلفة كثيراً عما كان يوجد حينذاك".

- Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, pp. 209-211.

(3) Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 341.

وبالنظر إلى سير الأحداث، يتضح لنا بأن الحاج علي آغا واجه فعلاً أوقاتاً جِدَّ عصبية وخاصة خلال السنتين الأخيرتين من حكمه؛ فلقد أثارت سياسته التي اتسمت باللبونة تجاه فرنسا تلعماً متزايداً في وسط الرئاس، إذ لم يغفر له هؤلاء معاقبته لرفاقهم في 1669 وقبله بينود إضافية مجحفة عام 1670 فقط لتفضية الطرف الفرنسي، في حين كان ذلك الطرف يستغل أية فرصة للإحاق الضرر بالبحرية الجزائرية⁽¹⁾. كما كانت للخسائر الفادحة التي تكبدتها الرئاس على يد الإنكليز، وعلى الأخص بميناء بجاية في 1671، الأثر الكبير في تهيج المشاعر ضد الحاكم رافقها وقوع اضطرابات بحريّة البحريّة. وكتدبير احترازي، وزع الحاج علي آغا بعض الهبات⁽²⁾، في حين ألقى بمسؤوليّة ما حدث على القبطان الحاج محمد التريكي وأودعه السجن بدار الإمارة⁽³⁾؛ وعلى صعيد آخر، قام بنفي خطيب الجامع الجديد، قرباش أفندي، الذي خاض في شؤون الحكم واتخذ موقفاً مناوئاً منه⁽⁴⁾.

(1) منذ افراد لويس الرابع عشر بالحكم، سلكت فرنسا سياسة عداء متّظن ومناهضة تجاه الجزائر، وهذا ما يبرزه دي غرامون بشكل جليّ في مقاله عن العلاقات الفرنسيّة الجزائريّة بقوله: "في الواقع، كان علي [آغا] ضحية السياسة الغريبة التي اعتمدتها فرنسا حيال الجزائر. رأينا حقيقة أنه دون إعلان حرب، ودون استدعاء القنصل، ودون شكاوى جليّة، كانت سفننا الحربيّة تستولي في البحر على جميع الجزائريّين الذين تلقاهم؛ حملة جيجل نفسها وقعت من دون إلتزام مسبق؛ وفي آخر الأمر، حارب الأسطول الملكي وأحرق وأسر سفن الرئاس خلال حملة كالدنيا، الذين من جزّاء ذلك، استغريوا بحقّ منهم من قرصنة مراكبنا التجاريّة".

- Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 342.

(2) Gazette de France, 1671, p. 386.

نقلًا عن:

- Grammont, "Relations...", Op.cit., p. 341.

(3) G.P., Op.cit., p. 82.

(4) ذكر ابن المفتي في تقييده: "أول من خطب بالجامع الجديد بباب البحر بعد تمام بناؤه قرباش أفندي، وكان هذا قرباش أفندي (كلنا) عالماً جاء من بئر الترك يجمع عليه الجموع وهو أمر يكرهه الولاء خفوه". نقلًا عن:

- نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص. 275.

ولقد كان الإنكشاريون من جانبهم كذلك مستائين من الحاكم ليس للأسباب السابقة فحسب، بل لأنّه كان أيضًا يشغلهم كثيرًا في عمليّات حربيّة مكلفة من حيث الأرواح والمشاق، لإخماد الثورات ولإعادة فرض النظام في المناطق الداخليّة المستعصية⁽¹⁾.

ولهذا السبب بالذات، تأمرت الإنكشاريّة للإطاحة بعلي آغا في يوم 24 سبتمبر 1671، وكلف جنود الحامية العائدين من تلمسان بالتمرد⁽²⁾، وكانوا قد اضطروا لإخلاء حصن المشوار بعد أن عجزت القوّات الجزائريّة لسنتين عن التغلب على الثوّار. بيد أن الآغا تمكّن من النجاة من قبضة المتمرّدين، وعاقب بشدّة من وقع في يده منهم؛ وكان من بين المتورّطين في المؤامرة آغا الإنكشاريّة الذي أمر علي آغا بخنقه⁽³⁾، وحسن شاوش الذي فرّ إلى الباستيون⁽⁴⁾.

وعاود البولداش محاولة قتل الحاج علي آغا في يوم 18 أكتوبر بنجاح هذه المرّة، واحتزّوا رأسه⁽⁵⁾. وأعقب الإغتيال فوضى عارمة في المدينة استمرت خمسة أيّام، تعقب البولداش خلالها أتباع الآغا المقتول وقتلوا كل من لم

(1) d'Arvieux, Op.cit., p. 246.

(2) Gleizes, Op.cit., p. 208.

(3) Boyer, "La révolution dite "des aghas"...", Op.cit., p. 168.

(4) d'Arvieux, Op.cit., p. 111.

حسن شاوش هذا، والمعروف ببابا حسن، تولى منصب الحاكم وكاهية الذي محمد التريكي (1682-71)، ثمّ الدايك (1683-82) بعد تنحي الذي محمد عن السلطة.

(5) Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

فيما يخصّ ظروف اغتيال علي آغا، ذكر ابن المفتي: "كان حرس الحاج علي آغا يرافقونه كلّ ليلة حتّى مسكنه الخاصّ، ويعودون إليه في الصباح الباكر. هذه الدار معروفة، أنّها توجد في حيّ باب عزّون. كان هذا الأمير يرفقه عن نفسه مع بعض الحضر الذين اختارهم كأنجيّة، ومن ضمنهم بن طوبال وبن المهدي، عندما أصابه بانسون بطلقة نارية بسوق التماقين. فهتمّ بملاحقتهم، وخطا بضغّ خطرات، لكنه فقد الوعي وسقط على الأرض. فارتعوا عليه وحزّوا رأسه. أمّا حرسه، ففرّوا في فوضى تامّة. فليرحمه الله".

- Ibid., pp. 210-211.

يتمكن منهم من الهرب⁽¹⁾ : كما أمر ديوان الإنكشارية بمصادرة أموال علي آغا ، فاحتجم الشواشي داره ولما لم يجدوا شيئاً ، عذبت امرأته حتى باحت لهم بالمكان الذي خبئ فيه المال⁽²⁾ .

2.3. نهاية عهد الأغوات :

لقد اجتمع الديوان لانتخاب خلف للأغا علي ، وفعلوا تم ترشيح خمسة أو ستة أغوات في ظرف ثلاثة أيام⁽³⁾ ، إلا أنهم قتلوا جميعاً بعيد تعيينهم في خضم الفوضى السائدة ، وذلك نتيجة الخلاف الشديد والتهافت على السلطة الذي طغى بين أعضاء الأوجاق بشكل لم يسبق له مثيل⁽⁴⁾ . وقد كانت النتيجة أنه لم تعد لأحد منهم رغبة في تولي الأغوية الذي أصبح من المؤكد أن قبول المنصب يؤدي بصاحبه إلى موت محقق . وهكذا ، عجز الديوان عن التوصل إلى تعيين آغا يكون كفؤاً لتولي الحكم والخروج من الأزمة .

دفن الحاج علي آغا بصريح في جبانة الحاكم التي شادها لنفسه ولخلفائه بين سنتي 1669 و 1671 قرب برج رأس تافورة :

- Delphin, "Histoire des pachas..." , in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

انظر أيضاً :

- الأرشيف الوطني الجزائري ، سجلات البابليك ، سجل 70 ، علبة 13 - ب .

- الأرشيف الوطني الجزائري ، سجلات البابليك ، سجل 67 ، علبة 11 - ب .

(1) G.P., Op.cit., p.81 .

(2) d'Arvieux, Op.cit., p. 246.

انظر أيضاً :

- Mercier, Op.cit., p. 274.

(3) Mercier, Op.cit., pp. 274-275.

Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 220.

(4) دفن الأغوات الخمس (أو الست) في أضرحة مزينة أو مئمنة الشكل تعلوها قبب بجبانة الحاج علي الحاكم : وما جرى لهؤلاء الأغوات التعمية شكل أساساً لأسطورة الدليات السبع ، التي أوردها "لوجيه دي ناسي" لأول مرة في عام 1725 بقوله (ص 221) : "رؤي في يوم واحد مقتل ستة دليات وانتخاب سبعة" ، غير أنه لم يعطي أسماً أو تاريخاً تثبت مقاله . لذلك ، شكك المؤرخون ، وعلى رأسهم دي غرامون ، في حقيقة الرواية واعتبروها مجرد أسطورة . (يتبع)

اغتنم إسماعيل باشا هذه الفرصة السانحة ، فأقام جهة الشرق غير بعيد من المدينة سرادقه ونصب قربه أذيل الخيل التي ترمز إلى مكانته ، ودعا الإنكشارية للإلتفاف حوله : وكان يسعى من وراء ذلك إلى أن تستند إليه مقاليد الحكم كما كان عليه الحال في عهود الولاة العثمانيين المتقدمين⁽¹⁾ .

لكن وجود الأضرحة يبقى شاهداً على صحة هذه الرواية التاريخية : فالرسم الهولندي "نومس" المعروف بزيمان (Nooms/Zeeman) ، الذي رسم صورة جذ جميلة لمدينة الجزائر في القرن السابع عشر ، أشار إلى "مدفن للملك" . و أورد القنصل الفرنسي "شارل فليب فاليري" (Charles-Philippe Vallière) في مذكراته : "نرى حتى الآن قبور سبع دليات دفنوا الواحد على أثر الآخر . وليس فيها شيء يستلفت الإنتباه" : كما صوّر القنصل الأمريكي "وليام شالر" (William Shaler) ، فضلاً عن ذلك ، جز الصراع على السلطة الذي ساد في العديد من الأحيان انتخابات الديوان : "إذا كان انتخاب الذي من حيث المبدأ من اختصاص الديوان ، فإن هذا الانتخاب يجري عادة في جو من المؤامرات وتتنصر فيه القوة من الإنكشارية . وهذا الانتخاب تصحبه دائماً مأساة دامية . فإن الذي يلجح لكي يترك العرش لمغامر أسعد حظاً منه . وكذلك يقتل أنصاره وأصدقائه وتذهب أموالهم أو يبعثون . وهذه العمليات تقطع الهلواء الذي يسود البلد والشؤون العامة ، وفي ظرف أربع وعشرين ساعة ينتهي كل شيء . وهذه الثورات تتابع بسرعة يصعب على المرء تصورها ، إذا لم يكن يعرف ملوك الأتراك..." ، قبل أن يأتي على ذكر الأضرحة : "والإنسان يستطيع أن يشاهد في الجزائر قبور سبعة مغامرين أعلن انتخابهم ملوكاً وقتلوا جميعاً في نفس اليوم . ولإثبات مدى حقهم من الاحتقار ، دفنوا على قارعة الطريق" .

هذه الأضرحة التي عاينها الرائد "بوتين" (commandant Bourtin) في 1808 ، وكذلك النقيب "روزيه" (capitaine Rozet) في 1830 ، هُدمت في بداية فترة الاحتلال . انظر :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 228.

- Laugier de Tassy, Op.cit., 1725, pp. 213-214 & 221.

- Chaillou, L. L'Algérie en 1781. Mémoires du Consul C.-Ph. Vallière, Toulon, 1974, p. 3, n. 4.

- شالر ، وليام . مذكرات وليام شالر ، قنصل أمريكا في الجزائر [1824-1816] . تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 ، ص . 45-44 .

(1) G.P., Op.cit., p.81 .

بخصوص عادة الولاة العثمانيين نصب السراق وأذيل الخيل وماهيته ، انظر :

- شالر ، المصدر السابق ، ص . 68-69 .

- Hamdan Khodja, Op.cit., pp. 122-123.

لكن مبادرة الباشا باعت بالفشل بسبب تحريك طائفة الرياس ، وكانت قد رُشحت من جهةها القبطان الحاج محمد التريكي لحكم البلاد . وقد وجد اقتراح الرياس أذلاً صاغية لدى عدد من الأكابر في أوجاق الإنكشارية ، فتوجه جمع من الطرفين إلى دار الإمارة لتحرير القبطان السجين وعرض الأمر عليه⁽¹⁾ . قبل محمد التريكي العرض بتردد مشروطاً أن يمنح مفاتيح القصبه وسلطة على كل شيء . ووافق الديوان الذي انعقد سريعاً على ذلك وانتخب القبطان المذكور دلياً على الجزائر⁽²⁾ ؛ ولأنه كان متقدماً في السن ، ألحق به صهره حسن شاوش بصفة كاهية ، وأعطى لقب حاكم الذي كان الحاج علي آغا قد اتخذ من قبل . كل ذلك جرى ، حسبما ذكر القنصل الفرنسي ديورديو (Dubourdieu) ، في ظرف أربع ساعات⁽³⁾ .

(1) G.P., Op.cit., p.82 .

(2) Ibid., pp.82-84 .

لم يمنح الحاج محمد التريكي لقب آغا ، لأنه لم يكن ينتمي إلى الأوجاق كما أن هذا اللقب فقد حظوته خلال فترة القوضى الأخيرة ؛ وبدله أعطي لقب داي (بمعنى "خال ، حام" في اللغة التركية) الذي كان مستعملاً في إيالة تونس المجاورة ، إلى جانب لقب دولائي الشرفي ومعناه "صاحب الدولة" . ومن جهة أخرى ، اعتبر الديوان منصب الذي منصباً مستحدثاً تماماً بالنظر إلى الصلاحيات الموسعة التي منح إياها . انظر :

- Boyer, "Introduction à une histoire intérieure ..." , Op.cit., p. 308.

لقد رأى بعض المؤرخين في اعتلاء القبطان سدة الحكم انتصاراً لطائفة رياس على أوجاق الإنكشارية ، وهذه فرضية ندحضا مجريات الأحداث المذكورة أعلاه ؛ وبالإضافة لذلك ، فقد ورد في وثائق المحكمة ذكر الذي محمد التريكي على أنه "المنتصب بالبلد المذكور بأمر العسكر المنصور في مصالح البلاد والعباد وهو المعظم المرعي المفخّم الناسك الأبر أبو عبد الله السيد الحاج محمد الدولائي بالبلد المسطور وقت التاريخ شهر التريكي" . انظر :

- الأرشيف الوطني الجزائري ، سلسلة المحاكم الشرعية : علبة 145 ، وثيقة 14 .

(3) Gleizes, Op.cit., pp. 208-209.

انظر أيضاً :
- Delphin, "Histoire des pachas..." , in J.A., avril-juin 1922, pp. 204-205.

- G.P., Op.cit., pp.84-85.

وهكذا انتهت فترة الأغوات ، التي وإن دامت اثنا عشر سنة فقط ، إلا أنها كانت غنية بالأحداث والتحوّلات السياسية كما لم تشهد الجزائر ربما طيلة العهد العثماني بأكمله .

القسم الثاني

الوضع الاجتماعي والاقتصادي

الفصل الثالث الاجتماع والديمقراطية

القسم الثاني الوضع الاجتماعي والاقتصادي

أولاً الأثر الاقتصادي

يؤثر الأثر الاقتصادي من باقي الميادين على الميادين الاقتصادية من خلال قوتهم المتكافئة والسياسة التي تليها. الأثر الاقتصادي هو الذي يحدد في كثير من النواحي من سياسة الدولة. وذلك من خلال قدرته على توفير الظروف الملائمة لمزاولة الأعمال التجارية. كما أن دور الدولة وأجهزتها مختلفة، حيث كان دور الدولة يتغير من حيث هو الآن. والأثر الاقتصادي هو الذي يحدد في كثير من النواحي من سياسة الدولة. وذلك من خلال قدرته على توفير الظروف الملائمة لمزاولة الأعمال التجارية. كما أن دور الدولة وأجهزتها مختلفة، حيث كان دور الدولة يتغير من حيث هو الآن.

في هذا الفصل ندرس بعض الميادين التي تؤثر على الميادين الاقتصادية.

أولاً الأثر الاقتصادي. الأثر الاقتصادي هو الذي يحدد في كثير من النواحي من سياسة الدولة. وذلك من خلال قدرته على توفير الظروف الملائمة لمزاولة الأعمال التجارية. كما أن دور الدولة وأجهزتها مختلفة، حيث كان دور الدولة يتغير من حيث هو الآن.

ثانياً الأثر الاجتماعي. الأثر الاجتماعي هو الذي يحدد في كثير من النواحي من سياسة الدولة. وذلك من خلال قدرته على توفير الظروف الملائمة لمزاولة الأعمال التجارية. كما أن دور الدولة وأجهزتها مختلفة، حيث كان دور الدولة يتغير من حيث هو الآن.

ثالثاً الأثر الثقافي. الأثر الثقافي هو الذي يحدد في كثير من النواحي من سياسة الدولة. وذلك من خلال قدرته على توفير الظروف الملائمة لمزاولة الأعمال التجارية. كما أن دور الدولة وأجهزتها مختلفة، حيث كان دور الدولة يتغير من حيث هو الآن.

رابعاً الأثر السياسي. الأثر السياسي هو الذي يحدد في كثير من النواحي من سياسة الدولة. وذلك من خلال قدرته على توفير الظروف الملائمة لمزاولة الأعمال التجارية. كما أن دور الدولة وأجهزتها مختلفة، حيث كان دور الدولة يتغير من حيث هو الآن.

خامساً الأثر البيئي. الأثر البيئي هو الذي يحدد في كثير من النواحي من سياسة الدولة. وذلك من خلال قدرته على توفير الظروف الملائمة لمزاولة الأعمال التجارية. كما أن دور الدولة وأجهزتها مختلفة، حيث كان دور الدولة يتغير من حيث هو الآن.

سادساً الأثر التكنولوجي. الأثر التكنولوجي هو الذي يحدد في كثير من النواحي من سياسة الدولة. وذلك من خلال قدرته على توفير الظروف الملائمة لمزاولة الأعمال التجارية. كما أن دور الدولة وأجهزتها مختلفة، حيث كان دور الدولة يتغير من حيث هو الآن.

سابعاً الأثر الديموغرافي. الأثر الديموغرافي هو الذي يحدد في كثير من النواحي من سياسة الدولة. وذلك من خلال قدرته على توفير الظروف الملائمة لمزاولة الأعمال التجارية. كما أن دور الدولة وأجهزتها مختلفة، حيث كان دور الدولة يتغير من حيث هو الآن.

ثامناً الأثر التاريخي. الأثر التاريخي هو الذي يحدد في كثير من النواحي من سياسة الدولة. وذلك من خلال قدرته على توفير الظروف الملائمة لمزاولة الأعمال التجارية. كما أن دور الدولة وأجهزتها مختلفة، حيث كان دور الدولة يتغير من حيث هو الآن.

الفصل الثالث المجتمع والديموغرافيا

1- التركيبة السكانية

لقد اتّصفت مدينة الجزائر اجتماعيًا ، كباقي الحواضر العربيّة في العهد العثمانيّ ، بتنوّعها العرقيّ والدينيّ . وبشكل إجماليّ ، انقسم مجتمع المدينة إلى عدّة مجموعات مختلفة ، ضمّت الأتراك العثمانيين والأعلاج والكراغلة ، إضافة إلى الأندلسيّين والبلديّة والبرانيّة واليهود والأسرى الأوربيين . وسنحاول فيما يلي إبراز مكانة هذه العناصر وخصائصها في الفترة موضوع بحثنا .

1-1. الأتراك العثمانيون :

امتاز الأتراك العثمانيون عن باقي المجموعات السكانية باحتلالهم لمكان الصدارة في الهرم الاجتماعيّ من خلال هيمنتهم العسكريّة والسياسيّة على الإيالة ؛ فقد كانت معظم الوظائف في جهاز الدولة من نصيبهم ، وكانت لهم بذلك اليد العليا في تسيير شؤون البلاد . كما تميّز هؤلاء الأتراك العثمانيون بكونهم ذوو أصول وأجناس مختلفة ، حيث كان منهم الأتراك بطبيعة الحال ، إلى جانب الأرناؤوط ، والبشناق ، والأكراد ، والإغريق ، والبلغار ، والبغدان ، والتشيك ، والأرمن وحتى التتار . ومع ذلك ، كانوا يشكّلون مجموعة واحدة متميّزة بلغتها التركيّة وبمذهبيها الحنفيّ ، لكنها غير مغلقة أو منعزلة اجتماعيًا بحكم علاقات المصاهرة التي جمعتها مع العناصر الأخرى .

كانت بداية أوجاق الجزائر في سنة 1519 ، حين أمد السلطان سليم الأول خير الدين بجيش قوامه ألفي إنكشاري ، أضيف إليهم أربعة آلاف متطوع تركي من الأناضول منحوا نفس امتيازات الإنكشارية⁽¹⁾ . واعتماداً على دفاتر المخلفات التي يرجع أقدمها إلى الفترة 1699-1701 ، لاحظ "تال شوفال" أنه من بين 147 إنكشارياً عرف أصلهم ، كان 111 منهم أتراكاً (حوالي 76 %) ، و 69 جاؤوا من الأناضول (أي حوالي 62 % من الأتراك و 47 % من مجموع الإنكشاريين) ؛ وهذا ما يبرز بوضوح غلبة العنصر التركي الأناضولي في تشكيل "المؤسسة العسكرية"⁽²⁾ . كما خلص كولومب في دراسته عن تجنيد الإنكشارية في أواخر العهد العثماني إلى أنه "من بين جميع مناطق الإمبراطورية ، فإن الأناضول هي التي كانت تمتد بأكبر قسم من التجنيد الجزائري . فمن شواطئ بحر إيجه إلى جبال أرمينيا ، ومن قمم قليقيا إلى ساحل البحر الأسود ، لا توجد مدينة ذات أهمية تذكر إلا وكانت ممثلة في صفوف المليشيا"⁽³⁾ .

أما الأتراك غير الأناضوليين ، فكان مصدرهم من الروميلي ولا سيما من مدن أدنة (Edirne) ، وتكيرداغ (Tekirdağ) ، وملقاره (Malkara) ، وسلاطيك (Thessaloniki) ، ووارنه (Varna) ، وصوفيا (Sofia) ؛ ومن جزر الحوض الشرقي للبحر المتوسط كمدلي (Mitilini) ، وكريت (Kriti) ، ورووس (Rhodes) ، وقبرص⁽⁴⁾ (Kibris) .

(1) التز ، المرجع السابق ، ص . 72-73 .

(2) Shuval, Op.cit., p. 60.

(3) Colombe, Op.cit., p. 172.

انظر أيضاً :

- Parzymies, A. "Contenu ethnique des odjaq d'Algérie", in A.B. 29, 1980, p. 103.

(4) Colombe, Op.cit., pp. 171-172.

أما المعتمدون من غير الأتراك ، فكان الأرنأوط (الألبان) يمثلون أهم أقلية عددياً في صفوف الإنكشارية إذ وصلت نسبتهم إلى نحو 7,5 % في الفترة 1699-1701 (11 من أصل 147 إنكشاري)⁽¹⁾ . وكان لهذا العنصر نفوذ معتبر في الديوان كما نستشفه من إسناد الحكم مؤقتاً للقائد مصطفى أرنأوط عقب مقتل محمد تكلرلي باشا في 1557⁽²⁾ ، ومن تولي زعيم طائفة الرياس ، مامي أرنأوط ، الحكم "بالنيابة" عن القائد رمضان في سنة 1582⁽³⁾ .

وقد احتل العنصر البشناقي أو البوسني المرتبة التالية من حيث الأهمية العددية إذ كانت نسبتهم تزيد من 4 % (أي 6 حالات) في الفترة المذكورة⁽⁴⁾ .

(1) Shuval, Op.cit., p. 59.

(2) انظر رسالة ملك إسبانيا ، فليب الثاني ، إلى القائد مصطفى أرنأوط المؤرخة في 2 يوليو 1557 :

- Watbeld, "Documents inédits sur l'assassinat...", Op.cit., pp. 337-338.

(3) حول ظروف تولي مامي أرنأوط الحكم ، انظر :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 120-121.

ولقد أدرج كل من هايدو وابن حمادوش مامي أرنأوط خطأ في سلسلة الباشوات الذين حكموا الجزائر ، انظر :

- Haëdo, D. de. "Histoire des Rois d'Alger", in R.A. 25, 1881, pp. 97-100.

- ابن حمادوش ، المصدر السابق ، ص . 229 .

لكن بداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أصبحت أهمية العنصر الأرنأوطي مقصورة على نشاط الغزو البحري ؛ وذلك إثر قيام سنة يوللائس أرنأوط باعتقال الذي محمد خوجة ووزيره الخزناجي ، في 1754 .

حول ظروف اغتيال الباي محمد خوجة المعروف ببابا محمد طورطو ، انظر رواية القنصل الفرنسي فالير :

- Chaillou, Textes pour servir à l'histoire..., Op.cit., pp. 124-125.

انظر أيضاً رواية "فتور دي بارادي" المختلفة قليلاً :

- Venture de Paradis, J.M. Alger au XVIII^{ème} siècle, 2^e éd., Bouslama, Tunis, p. 62.

(4) Shuval, Op.cit., p. 60.

ويبدو أن هذا العنصر لعب دوراً بارزاً في الفترة التي نخصها بالدراسة ، إذ تكفي الإشارة إلى أن ثلاثة من باشوات الجزائر في النصف الثاني من القرن السابع عشر كانوا بشناقين⁽¹⁾.

مما سبق ذكره يمكن تمييز ثلاثة عناصر أساسية من ضمن مجموعة الأتراك العثمانيين هم : العنصر التركي ، والعنصر الأرنأووطي ، والعنصر البشناقي . ويتقسم العنصر الرئيس فيها أي التركي بدوره إلى ثلاث عناصر فرعية بحسب مصدرها الجغرافي : الأناضولي ، الروميلي و الجزيري .

1-2. الكراغلة :

الكراغلة⁽²⁾ ، هم أبناء الأتراك والأعلاج من أفراد الأوجاق⁽³⁾ ؛ ولقد تواجدت هذه الفئة من المولدين بوجه خاص في المدن الهامة التي كانت تتمركز بها الحاميات التركية مثل بجاية ، وتلمسان ، وعنابة ، وقسنطينة ، ومستغانم ، والمدينة ، والبلدية ، وبسكرة ، ومعسكر . وكانت وضعيتهم الاجتماعية متميزة ، نظراً لانتسابهم إلى العنصر التركي المسيطر على البلاد ، مما سمح

(1) يتعلق الأمر بكل من محمد باشا البشناقي (1651-1653) ، إبراهيم باشا البشناقي (1657/56-1661) وإسماعيل باشا (1662-1685) .

انظر الملحق رقم 1 : قائمة الولاة المعيّنين من طرف الأمانة .

(2) الكراغلة جمع كراغلي ، ويعود أصل هذه الكلمة إلى الكلمة التركية المركبة من كول "عبد ، غلام" وأوغلو "ابن" ، أي "ابن العبد" . وتجدر الإشارة إلى أن معنى العبودية عائد هنا إلى الأب الإنكشاري الذي كان يعتبر بمثابة عبد للسلطان العثماني . انظر :

- Mantran, R. "Quelques apports ottomans dans les capitales des Odjaks de l'Ouest", in R.H.M. 69-70, 1993, p. 134.

(3) أشار القنصل الفرنسي "فالير" في مذكرته حول الجزائر أن : "الأطفال المولودين بالجزائر ، وإن كانوا أبناء أب وأم تركيتين مشرقيتين ، فلم يكونوا يعتبرون قط سوى كراغلة" ، انظر :

- Chaillou, Textes pour servir à l'histoire.... Op.cit., p. 31.

- Knight, Op.cit., p. 135.

- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 75 .
- نور الدين عبد القادر ، المرجع السابق ، ص . 9 .

لهم بتقلد وظائف سامية في الجيش والإدارة . وخلال القرن السادس عشر ، عومل الكراغلة على قدم المساواة مع العناصر الأخرى المشكلة للأوجاق وأبيح لهم شغل جميع المناصب بما فيها منصب الوالي⁽¹⁾ .

وسجل أول بروز لهذه الجماعة كقوة مستقلة سنة 1596 عندما ثارت بعض أحياء المدينة على الإنكشارية بتحريض من خضر باشا ؛ واتخذ الكراغلة خلال الأحداث موقفاً جلياً ضد الأتراك⁽²⁾ . منذ ذلك الحين ، بدأ صراع خفي وطويل بين الأتراك وذريتهم بلغ ذروته في سنة 1629 عندما انكشفت خيوط مؤامرة دبرها كراغلة للإستيلاء على السلطة ، فقرر الديوان إثر ذلك نفي عدد كبير منهم إلى بجاية ثم إلى تونس كما قام بمصادرة أملاكهم⁽³⁾ .

(1) ارتقى إلى ذلك المنصب كراغلي شهير ، هو حسن باشا بن خير الدين ، الذي حكم الجزائر ثلاث مرّات في (1545-1551) ، و (1557-1561) ، وأخيراً (1562-1567) . انظر :

- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 81 et sq.

(2) لا يعرف شيء عن أحداث هذه الثورة سوى ما ذكره دي غرامون ، انظر :

- Grammont, Histoire d'Alger, Op.cit., p. 140.

وأشار ابن المفتي في تقييده إلى ثورة وقعت بالجزائر في عام 1597 : "... اندلعت الثورة المعروفة بثورة القلايجي بالقصر في 1006" ، فهل هي الثورة ذاتها ؟ نقلا عن :

- Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 221.

(3) Knight, Op.cit., pp. 70-72.

ذكر الأسير الإنكليزي "فرنسيس نايت" أن الأتراك نفوا أكثر من ألفين وثلاثمائة كراغلي من المدينة ، وذلك على أربع مرّات ؛ وتجدر الإشارة إلى أن معظمهم كما أورده "تحفروا من الأتراك الأوائل الذين فتحوا البلاد" :

- Ibid., p. 71.

انظر أيضاً :

- Boyer, P. "Le problème kouloughli dans la régence d'Alger", in R.O.M.M., n° spécial, 1970, pp. 82-83.

وفي سنة 1633، كان قد رجع أغلب المنفيين إلى البلاد وتحالفوا مع القبائل، حيث استقر بعضهم ببرج زمورة قرب مجانة، والبعض الآخر بوادي الزيتون حيث شكلوا قبيلة الزواتنة. وحاولت ثلثة منهم في ذات السنة الإستيلاء على الجزائر على حين غرة، فتمسكوا إلى المدينة واقتحموا في عملية جريئة حصن القصبة؛ وكان الكراغلة قد عقدوا آمالهم على تحرك السكان لدعمهم، ولكن هؤلاء لم يحركوا ساكناً. وفي نهاية الأمر فجر الكراغلة المحاصرون بالقصبة مخزن البارود عند إدراكهم أن محاولتهم باءت بالفشل، وانتهت بذلك هذه الواقعة من ثورة الكراغلة⁽¹⁾.

رغمًا عن ذلك، بقي التحالف القبائلي - الكراغلي قائماً واستمرت الأعمال الحربية ضد الأتراك حتى نهاية عقد الثلاثينات، ففي سنة 1639، تضمن نص معاهدة عقدها الديوان مع القبائل بنداً خاصاً منح الكراغلة بموجبه عفواً. لكن هذا الصراع الذي دام أزيد من عشر سنين كسر شوكة الكراغلة إذ حظر عليهم الديوان الانضمام إلى صفوف الإنكشارية وتولي المناصب السامية في الإدارة، ولم يفسح لهم المجال سوى في الغزو البحري⁽²⁾.

ويبدو أن وضع الكراغلة تحسن عقب انقلاب الأغوات؛ إذ سمح لهم من جديد الانخراط في أوجاق الإنكشارية⁽³⁾. ففي "مشروع حملة على الجزائر"

(1) Knight, Op.cit., pp. 72-75.

انظر أيضاً :

- Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 203.
- Boyer, P. "Le problème kouloughli...", Op.cit., p. 83.
- (2) Piessse, "L'Odyssée ou diversité d'aventures, ... par le sieur du Chastelet des Boys", in R.A. 12, 1868, p. 358.

تجدد الإشارة إلى أنه، خلال فترة الأغوات، شغل منصب القبطان ريس كراغلي اسمه قارة إبراهيم، انظر :

- Hees, op.cit., pp. 103-104.

(3) انظر بهذا الصدد :

- الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية : علية 1، وثيقة 24؛ علية 1-13، وثيقة 48؛ علية 32، وثيقة 2؛ علية 1-41، وثيقة 8.

الذي يرجع تاريخه إلى بداية الستينات، هناك إشارة إلى وجود نحو 1.200 ولد مدون في دفاتر الإنكشارية، كان معظمهم بلا شك من الكراغلة⁽¹⁾. كما أكد ذلك الفارس دارفيو في سنة 1674 عندما ذكر أن "مليشيا الجزائر" كانت تتشكل من الأتراك والكراغلة والأعلاج، غير أنه أشار إلى أن أبناء الكراغلة يفقدون هذا الامتياز⁽²⁾.

1-3. الأعلاج (المهتدون) :

لقد تمتع الأعلاج⁽³⁾ بنفس الامتيازات التي تمتع بها الأتراك، وترتب عن ذلك حضور قوي لهذا العنصر في صفوف الإنكشارية⁽⁴⁾؛ إلا أن القرصنة كانت مجال نشاطهم المفضل، ففي سنة 1580، ضمت طائفة الرياس بين أفرادها حسب ما ذكره هايدو اثنا وعشرين علجاً⁽⁵⁾.

وقد ارتقى العديد من الأعلاج إلى أعلى المناصب في السلطة، وهمنوا على صف القياد حيث أحصى هايدو أحد عشر قائداً من الأعلاج، مقابل ثمانية من الأتراك، واثنان من العرب، وواحد من الكراغلة، وواحد "إسلامي" أي علج يهودي⁽⁶⁾؛ وشكلوا جماعة متنفذة تجلت مكانتها، إضافة على ذلك، في عدد الولاة الذين تولوا سدة الحكم، ففي الفترة الممتدة من 1537 إلى

(1) Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 1.

(2) d'Arvieux, Op.cit., pp. 250-251.

ذكر القنصل "فالير" في هذا الصدد أن "ابن الكراغلي الذي أعمل أو لم يستطع تسجيل نفسه في المليشيا يتدنأ وينحدر هو وذريته إلى طبقة الأهالي".
نقلًا عن :

- Chaillou, L. Textes pour servir à l'histoire..., Op.cit., p. 31.

(3) الأعلاج أو المهتدون هم المسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام، ويعرفون في المصادر الأوربية بالمرتدين.

(4) G.P., Op.cit., p. 100.

(5) Haëdo, Topographie..., Op.cit., pp. 98-99.

(6) Ibid., p. 63.

سوى مائتين أو ثلاثمائة في سنة 1769⁽¹⁾، ولم يعد لهم دور يذكر في سياسة البلاد.

غير أن فتور دي بارادي لاحظ أن "الأعلاج لهم أمل في الترقى أكثر من الكراغلة، لكن لا يفسح لهم مجال الوصول إلى سدة الحكم وإلى مناصب سامية أخرى... فقد تولى بعضهم منصب الكاهية، وأغا القمرين، ووكيل الخرج بينما لا يسمح لهم باعلاء مناصبي الخزناجي والداي"⁽²⁾.

1.4. البلدية :

البلدية هم جماعة الحضر من سكان المدينة الأصليين وما انضم إليهم من مهاجري الأندلس والحواسر الأخرى⁽³⁾. وقد مثلت البلدية أول مجموعة سكانية في الجزائر من حيث الأهمية العددية، حيث قدرهم هايدو في سنة 1580 بألفين وخمسمائة موقد أي حوالي 12.500 نسمة⁽⁴⁾، وهو ما يقارب خمس سكان المدينة.

وكانت هذه المجموعة تشكل بوتقة انصهار بالنسبة لبقية العناصر التي كانت من جيل لآخر "تتبدل"، فأبناء الكراغلة مثلاً كانوا يعدون من البلدية، ولا يرثون امتيازات آبائهم. وهذا ما جعل نسبة البلدية ترتفع مع مرور

(1) Cano, A. Nouvel aspect de la topographie d'Alger, trad. par Bonnaure, 1769, p. 185.

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p.240.

(2) Venture de Paradis, J.M. Tunis et Alger au XVIII^{ème} siècle, présentée par J. Cuoq, Sindbad, Paris, 1985, p. 181.

(3) عرف نور الدين عبد القادر البلدية بأنهم "الجزائريون أصالة الذين توطنوا بالمدينة منذ زمن بعيد"، انظر :
- نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص. 138.

(4) وذلك بالطبع بغض النظر عن العدد المبالغ فيه للأعلاج، انظر :
- Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 49.

1656 تعاقب سنة وثلاثون والياً عثمانياً على حكم الجزائر، تسعة منهم كانوا أعلاجاً⁽¹⁾.

وكان عددهم كبيراً نسبياً في مجتمع مدينة الجزائر خلال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر، إذ قدر هايدو سنة 1580 بأنهم يمثلون نصف سكان المدينة⁽²⁾، أو ما يقارب الخمسة وعشرين ألفاً؛ ورغم أن هذا الرقم مبالغ فيه إلا أنه يعطينا صورة عن القوة العددية للأعلاج آنذاك. وفي 1634، كانوا حسب بيري دان حوالي ثمانية آلاف رجل، إضافة إلى ألف أو ألفاً ومائتي امرأة⁽³⁾؛ ثم عرف عددهم انخفاضاً تدريجياً بالموازاة مع تناقص عدد الأسرى الذي شهده القرن الثامن عشر حتى لم يبق منهم

(1) يتعلق الأمر بحسن أغا الخادم (1537-1545)، وقلج علي باشا (1568-1571)، وحسن باشا المعروف بحسن قزيانو (1577-1580) و (1582-1583)، وجعفر باشا (1580-1582)، ومحمد باشا، عتيق قارجه علي (1585-1587)، وسليمان باشا، عتيق قطانيه (1598-1603) و (1617-1618)، ورضوان باشا بكرلي، عتيق رمضان باشا (1607-1610)، وحسين باشا الشيخ، عتيق قايه باشا (1621-1623)، (1627-1630) و (1632-1634)، وأخيراً كور مراد باشا، عتيق إبراهيم رايس عرياجي (1623-1624) و (1650-1651).

انظر :

- Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, pp. 200-204.

وانظر أيضاً :

- Khiari, F. Vivre et mourir en Alger. L'Algérie ottomane aux XVI^{ème}-XVII^{ème} siècles : un destin confisqué, l'Harmattan, 2002, p. 70.

(2) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 60.

انظر أيضاً :

- Boyer, P. "Les renégats et la marine de la régence d'Alger", in R.O.M.M. 39, 1985, p. 94 et sq.

(3) Dan, Op.cit., p. 343.

الوقت ، حتى صاروا يشكلون في أواخر العهد العثماني أغلبية السكان⁽¹⁾. كما كان البلدية أهم مجموعة سكانية من الناحية الاقتصادية نظرًا للمكانة التي كانت تشغلها في البنى الاقتصادية للبلد ، وللمقدرة المالية التي كانت تمتلكها وكذا إمكانياتها التنظيمية⁽²⁾. وقد ذهب بعضهم حتى إلى القول بأن طبقة الحضر كانت تشكل برجوازية الملاكين والتجار⁽³⁾.

ولقد لعب البلدية دورًا مميزًا في الوظائف الحضرية بمدينة الجزائر حيث أشرفوا على أهم هيئة في تسيير المدينة ألا وهي مؤسسة مشيخة البلد⁽⁴⁾ ، وهي كما وصفها القنصل الأمريكي وليام شالر "حكومة محلية تشمل شيخ البلد أو الحاكم المدني ، وكاهية أو قائد الميليشيا في المدينة... ، وجميع الموظفين في هذه الإدارة من الأهالي"⁽⁵⁾.

(1) إن مختلف التقديرات المائدة لتلك الفترة تبين أن البلدية كانت تتراوح نسبتهم بين 50 و 66 % من مجموع سكان المدينة : فقد قدر فيتور دي بارادي عددهم في عام 1789 بنحو 32.000 من أصل 50.000 نسمة ، مجملًا معهم فئات البراتية ، مثل البسكرة ، والحراية ، والزواوة الذين كانوا بضعة آلاف بمدينة الجزائر :

- Venture de Paradis, Alger... Op.cit., p. 3.

أما "روزيه" (Rozet) ، فقدر من جهته عدد هؤلاء الحضر عند نهاية العهد العثماني بنحو 18.000 من أصل 30.000.

تقلا عن :

- Lespes, R. Alger, esquisse de géographie urbaine. Carbonel, Alger, 1925, pp. 56-59.

(2) Ben Mansour, Op.cit., p. 89.

(3) Vatin, J.C. "L'Algérie en 1830, Essai d'interprétation des recherches historiques sous l'angle de la science politique", in R.A.S.J.E.P. 7, 1970, pp. 994-995.

(4) Ben Hamouche, M. "La gestion municipale de la ville d'Alger à l'époque ottomane", in R.H.M. 87-88, 1997, pp. 285-299.

(5) شالر ، المصدر السابق ، ص 77 .
حول مؤسسة مشيخة البلد انظر :

- غطاس ، الحرف والحرقون ، المرجع السابق ، ص 104-95 .

1-5. الأندلسيون :

شكل المهاجرون الأندلسيون جماعة خاصة من جماعات الحضر ، وقد حل عدد كبير منهم بالبلاد الجزائرية فآرين من الاضطهاد الإسباني عقب سقوط غرناطة ، آخر معاقل المسلمين بالأندلس في سنة 1492 . واستمرت موجات الهجرة بعد ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية وتزايد عددهم بشكل كبير حيث قدرهم هايدو في الربع الأخير من القرن السادس عشر بـ 1.000 دار أي حوالي 5.000 فرد⁽¹⁾ ، وتضاعف هذا العدد بعد صدور قرار الطرد الجماعي والنهائي في 1609-1610 في عهد الملك فليب الثالث⁽²⁾.

وقد كان أفراد هذه الجماعة ينقسمون إلى مجموعتين هما :

• المدخلون⁽³⁾ : كان هذا الاسم يطلق على الأندلسيين القادمين من مملكة غرناطة وما جاورها (إقليم الأندلس بجنوب إسبانيا) . وقد شكل خير الدين باشا منهم فرقة مسلحة بأقواس بندق ، المزعج أنها بقيت قائمة حتى أواخر القرن السادس عشر أو أوائل القرن السابع عشر⁽⁴⁾.

• الثغريون⁽⁵⁾ : هم المورسكيون الذين قدموا من قطلونية وممالك بلنسية ، وأرغونة ، وقشتالة . وتجدر الإشارة إلى أنه كان يسمح لهم الإنخراط في صفوف الإنكشارية ، لكن بترخيص استثنائي من الأغا⁽⁶⁾.

(1) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 54.

(2) Ben Mansour, Op.cit., p. 100.

(3) المدخلون (mudéjars) جمع مدخل : الوضع ، المزدي ؛ والدخل ، حالة من دخل في قوم والنسب إليهم وليس منهم :

- بيرشتاين كازيميرسكي ، ألبرت دي . قاموس عربي فرنسي ، مج 1 ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ص 679-680 .

(4) انظر تقرير "بوزيو" و "لانفريدوتشي" حول القوات العسكرية للجزائر في عام 1587 : Lanfreducci & Bosio, Op.cit., pp. 539-540.

(5) الثغريون جمع ثغري ، وهو المرباط على الثغور أي الخلود التي يخاف منها هجوم العدو .

(6) Bannassar, B. Les chrétiens d'Allah, l'histoire extraordinaire des renégats : XVI^e-XVII^e siècles. Perrin, Paris, 1989, p. 246.

وكان لهؤلاء المهاجرين والمبشرين إسهام فعال في الإزدهار الاقتصادي الذي عرفته الجزائر، وذلك عن طريق توظيف رؤوس أموالهم ومؤهلاتهم في مختلف الصناعات والحرف والتجارة. ولقد ساهموا بشكل كبير أيضا في تنشيط الجهاد البحري وتطوير الزراعة. كما لا يجب إغفال دورهم الإيجابي في النمو السكاني والتطور العمراني لمدينة الجزائر، حيث أضفوا على الحياة الحضرية طابعاً راقياً متميزاً لا يزال حياً إلى يومنا هذا في ما يسمى بالميراث الفني الأندلسي⁽¹⁾.

6-1. البرانية :

لقد ضمت الجزائر عدداً هاماً من البرانية، وهي عناصر غير قارة نزحت من مناطق مختلفة إلى المدينة للعمل فيها مؤقتاً. وكانت هذه المجموعة السكانية تنقسم وفق الأصول الجهوية لأفرادها إلى عدة جماعات مهيكلية، فقد كان على رأس كل جماعة منها أمين هو المسؤول عن شؤونها فيما يختص بأمر الشرطة والفصل في الخلافات، ويلعب دور الوسيط بينها وبين ممثلي السلطة. وكان أمين الجماعة يتمتع بصلاحيات واسعة كمعاقبة المخالفين إذا اقتضت الضرورة وتحصيل الضرائب من أفراد جماعته لفائدة البايك، ويساعده في مهامه عادة شواش وكتاب.

واختصت كل جماعة من جماعات البرانية بوجه عام في القيام بأعمال معينة في مدينة الجزائر؛ وفيما يلي ذكر لأهم تلك الجماعات، التي كانت تشكل إحدى مكونات التركيبة السكانية :

(1) حول الإسهام الأندلسي، انظر :

- Ben Mansour, Op.cit., pp. 95-101.
- Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 54.
- Khiari, Op.cit., pp. 119-132.

6-1. بنو ميزاب⁽¹⁾ :

يعود الوجود الميزابي في مدينة الجزائر إلى فترة سابقة لعام 1541، إذ تفيد رسالة وجهتها جماعة بني ميزاب عام 1835 إلى الحاكم العام الفرنسي بأنهم شاركوا في دحر حملة شارلكان ومنحوا على إثر ذلك عدة امتيازات⁽²⁾. ولقد تميزت هذه الجماعة من الناحية المذهبية بإتباع أفرادها المذهب الإباضي الخارجي، بمعزل عن الأغلبية السنية⁽³⁾. كما تمتع الميزابيون أكثر من غيرهم بميزة التأخر الاجتماعي بتقديم يد العون للمعوزين وذوي الحاجة، وذلك بما كان يتم جمعه في إطار الجماعة من مساهمات⁽⁴⁾.

وكان بنو ميزاب يقدر عددهم بمدينة الجزائر ببضعة مئات⁽⁵⁾؛ وكانوا يشكلون أهم فئة اقتصادياً من بين فئات البرانية الأخرى، فقد اشتغل عدد كبير منهم في التجارة ولا سيما كبقالين، جزّارين، فرائين وحمامين. لقد لعبوا علاوة على ذلك دوراً نشطاً في تجارة القوافل الصحراوية وكانوا، دون سواهم، الوكلاء المحظيين بين الجزائر وبلاد السودان في تجارة ريش النعام، والعبيد، والتبر.

(1) بنو ميزاب أو الميزابيون، نسبة إلى منطقة ميزاب الصحراوية المشهورة بواحاتها السبع، غردية، وبني يزقن، وضاية بن داوة، والعاطف، وزلفانة، والقرارة، وبريان.

(2) غطاس، الحرف والحرقون، المرجع السابق، ص. 23-24.

(3) وفي هذا الصدد، يذكر "فيلباس" عن هؤلاء الإباضيين أنه "كان يحرم عليهم قبول الصدقات؛ وكانت أعيادهم تقام في أوقات مختلفة عن أعياد أهل السنة الحنفيين والمالكيين؛ كما كانت صلواتهم مختلفة، ولهم مقابر خاصة بهم".

- Fillias, A. Géographie physique et politique de l'Algérie, Alger, 1875, p. 72.

(4) Ibidem.

(5) Hoexter, M. "Effects of the transition from the Turkish to the French Regime - the case of the Mzābi Talaba (tolba)", in A.A.S. 17, 1983, pp. 121-136.

نقلاً عن :

- Shuval, Op.cit., p. 127.

1-6-2. البساكرة :

تشكّلت هذه الجماعة من سكان الجنوب الشرقي للإيالة ، فقد ضمت إلى جانب العنصر البسكري ذاته عناصر أخرى وفدت من مناطق الزيبان ، ووادي ريغ ، وسوف ، وتوقرت⁽¹⁾.

وكان البساكرة يقومون عموماً بأعمال وضيعة في المدينة وضواحيها ، فقد كانوا سقائين ، وحمالين ، و "خدمجية" (أي خدام أجراء) ؛ كما عمل البعض منهم أيضاً كباعة متجولين وبخارة .

ولعل أهم ما اختص به أفراد هذه الجماعة هو العسس ؛ إذ كانوا يكلفون بحراسة الدكاكين والأسواق ليلاً⁽²⁾ . وكان أمينهم يوزعهم كل ليلة على أزقة المدينة ، حيث كانوا ينامون أمام أبواب الدور والدكاكين التي يتولون حراستها ، وإن حدث أن سرقت إحداها ، فإنه كان عليهم تعويض صاحبها⁽³⁾ .

1-6-3. القبائل :

مثل القبائل إحدى أهم الجماعات البرابطة من حيث عدد الوافدين إلى مدينة الجزائر ، وكانوا يأتون من المناطق الجبلية الممتدة من وادي يسر إلى جيجل .

وكان معظم أفراد هذه الجماعة من العنصر "الزواوي" ، أي من قبائل الزواوة بإمارة كوكو في جرجرة ، الذين عرفوا بشدة بأسهم في القتال . ولقد شكل منهم العثمانيون منذ زمن حسن باشا بن خير الدين فرقة مشاة تخضع تقريباً إلى نفس ترتيبات الإنكشارية من حيث التنظيم . وقد كان أفرادها العزّاب يعيشون في ثكنات على شكل وحدات من 200 إلى 300 عسكري⁽⁴⁾ ؛

(1) سميوني ، ناصر الدين . الجزائر في التاريخ : العهد العثماني ، ج . 4 ، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر ، ص . 100 .

(2) Hoexter, M. "Taxation des corporations professionnelles d'Alger à l'époque turque", in R.O.M.M. 36, 1983, p. 31.

(3) Shaw, Op.cit., pp. 180-181.

(4) Ben Mansour, Op.cit., p. 90.

وبلغ عدد الزواوة المنحدرين في الجيش حوالي 5.000 رجل في سنة 1621⁽¹⁾ ، وانخفض قليلاً إلى 4.000 في سنة 1675⁽²⁾ .

أما باقي القبائل ، فيذكر غراماي أن الأكثرية منهم كانت في خدمة الأتراك والبلدية الأثرياء⁽³⁾ ، فكان البعض يقوم بالخدمات المنزلية في المدينة ، وكان البعض الآخر يشتغل في البحار ، والجنان بالفحوص . كما مارسوا نشاطات حرفية وتجارية مثل العمل في ورشات الحرفيين ، أو بيع الزيت والصابون والعمل . وكان بالمدينة سوق خاص بهم عرف بسوق القبائل⁽⁴⁾ . ومن النشاطات كذلك التي مارسها أفراد الجماعة والتي كانت على ما يبدو حكراً عليهم صناعة الفحم وبيعها ، حيث شكّلوا جماعة فرعية عرفت "بالقبائل الفخامين"⁽⁵⁾ .

1-6-4. الجيجليون :

كانوا بدورهم يشكلون جماعة من جماعات البرابطة الذين وفدوا من وطن جيجل بشرق الإيالة . وحظي العنصر الجيجلي بمدينة الجزائر بمكانة خاصة بناءً على العلاقة المتميزة التي كانت تربطهم بالأتراك ، ويرجع ذلك إلى زمن مبايعة الجيجليين عروج بن يعقوب أميراً عليهم بعد فشل هجومه الأول على بجاية في 1512⁽⁶⁾ . وقد ذكر فتور دي بارادي أنهم تمتعوا بنفس امتيازات الأتراك ما عدا الراتب ، فهم دون سواهم من العناصر البرابطة لهم (حق) حمل السلاح ، ويمكنهم إرتداء الملابس المطرزة بالذهب ، وهو شيء محرم على الأهالي الآخرين ؛ وبإمكانهم التعارك مع الأتراك⁽⁷⁾ .

(1) فتان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 75 .

(2) G.P., Op.cit., p. 102.

(3) Ben Mansour, Op.cit., p. 90.

(4) انظر :

- الأرشيف الوطني الجزائري ، سلسلة المحاكم الشرعية : علية 10-2 ، وثيقة 20 .

(5) غطاس ، الحرف والحرفيون ، المرجع السابق ، ص . 307 .

(6) الميلي ، المرجع السابق ، ص . 36-37 .

(7) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 119.

وكان أفراد الجماعة غالبًا "كواشين" (خبازين)، وكانت توجد جماعة "الكواشين الجبلية" تشرف على أفان البايك المخصصة لإعداد الخبز للبولدش والأسرى⁽¹⁾.

1-6-5. الأغواطيون :

شكل الأغواطيون جماعة صغيرة نسبيًا وأقل أهمية بالمقارنة مع الجماعات الأخرى حيث لا نكاد نجد لهم أي ذكر في المصادر الأوربية. وقد كانت أصولهم تعود إلى قبليتي الزناجرة، وأولاد نابل بمنطقة التل الصحراوي جنوب التطري.

وكان عدد من أفراد هذه الجماعة يشتغل جملًا في قوافل التجارة، أو "حلفاويًا" أي في صناعة الحصر بالحلفاء؛ إلا أن نشاط العنصر الأغواطي في مدينة الجزائر بالدرجة الأولى كان تصفية الزيت والمتاجرة فيه⁽²⁾.

1-6-6. الجربة أو الجريون :

لقد انضوت هذه الجماعة على العناصر الوافدة من جزيرة جربة التابعة للإيالة التونسية، ومن المناطق التي استقطبتهم بوجه خاص : مدينتي الجزائر وعنتابة⁽³⁾.

لكن بداية قدوم الجربة واستقرارهم بمدينة الجزائر غير معروفة على وجه التحديد، إلا أنه من المؤكد أنهم وفدوا عليها إبان القرن السادس عشر حيث

(1) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 119.

(2) Ben Mansour, Op.cit., p. 119.

(3) كانت توجد بمدينة عنابة جماعة "فرعية" للجربة. ولعل ما دعا الجربة إلى تشكيل جماعة خاصة بهم عاملان، أولهما اعتناقهم المذهب الإباضي وثانيهما الأهمية العددية. انظر

- Tachrifat, Op.cit., p. 45.

- غطاس، الحرف والحرقون، المرجع السابق، ص. 30، 42.

وجد زقاق عرف باسمهم، "زقة الجربة" قبل سنة 1623⁽¹⁾. وعن أهمية الجربة بالمدينة في القرن السابع عشر، يفيدنا المصدر الإنكليزي "الوضع الراهن للجزائر" أنهم "جميعًا تجار أو باعة متجولون، وربما هم نحو ثلاثمائة أسرة بين المقبل والمغادر، ولديهم من ست إلى ثماني سفن أو قوارب يتاجرون بها سنويًا بين جربة، والإسكندرية، وتونس، وطرابلس، والجزائر"⁽²⁾.

1-6-7. الزوج :

تعود أصول أغلبهم إلى بلاد السودان الغربي حيث كان الجلابة يقومون بشرائهم ونقلهم في القوافل الصحراوية إلى الشمال. وتبعًا لحجم التجارة بين الإيالة وإفريقيا جنوب الصحراء، كان يصل إلى مدينة الجزائر سنويًا ما بين مائة وخمسين وخمسمائة عبد⁽³⁾، منهم خمسة وأربعون على شكل ضريبة عينية فرضت على واحات ورقلة وتوقرت وتماسين، وذلك عقب حملة صالح رايس في سنة 1552 وحملة يوسف باشا في سنة 1649⁽⁴⁾. ولقد قدر عدد الزوج بالمدينة خلال القرن السابع عشر بنحو ثلاثة آلاف فرد⁽⁵⁾.

وكان هؤلاء يخدمون عادةً في بيوت الأسر الميسورة، والتي كانت حريصة على امتلاك عدد من العبيد الزوج وخصوصًا الإماء، إذ يتضح من دراسة

(1) ونسب إليهم أيضًا "سوق الجربة" و "فندق الجربة"، وهي من الدلالات على النشاط المتميز للمجالية الجربية بالمدينة. حول الموضوع انظر : - غطاس، الحرف والحرقون، المرجع السابق، ص. 47.

(2) G.P., Op.cit., p. 90.

(3) Shuval, Op.cit., p. 129.

(4) Tachrifat, Op.cit., pp. 45-46.

- سعيدوني، ناصر الدين. "ورقة ومنطقتها في العهد العثماني"، في ورقات جزائرية : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط. 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص. 526-527.

(5) Monlaï, J. Les États barbaresques, PUF, Paris, 1964, p. 109.

دفاتر بيت المال أنّ العنصر النسوي طغى على تشكيلة العبيد بنسبة فاقت الثلثين بقليل⁽¹⁾.

وعلى غرار جماعات البرابطة الأخرى، انتظم الزنوج المحرّرون، الذين قدّروا بثلاث عدد الزنوج بمدينة الجزائر⁽²⁾، في جماعة يرأسها مقدّم عرف باسم "قايد العبيد" أو "قايد قناوة"⁽³⁾؛ وكان من مهامه البحث عن الأبقار، والدفاع عن مصالح أفراد جماعته أحرارًا كانوا أم عبيدًا. وقد كان العبيد المنعتقون يقومون بعدة أعمال، فمنهم من عمل جصاصًا، أو حلقاويًا، أو حمارًا، كما وجدت من بينهم قلة كانوا تجارًا صغارًا. وأمّا الميسورين منهم، فامتحنوا الشعوذة وصنع التمائم⁽⁴⁾.

1-7. اليهود :

كان اليهود يشكّلون في مجتمع مدينة الجزائر أقلية بدأ عدد أفرادها يتزايد بانتظام منذ نهاية القرن الخامس عشر. فمن 300 أسرة في عام 1533⁽⁵⁾، أي ما يناهز 1.500 فرد، ارتفع العدد إلى 1.300 أسرة في عام 1675⁽⁶⁾.

(1) غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص. 35-36. وانظر أيضًا :

- Shuval, Op.cit., p.130.

(2) ذكر بير بوليه أنّ الزنوج كانوا ينقسمون إلى سبع "ديار" بحسب أصول أفرادها (هاوسة، فل، بنبارة، برنو، إلخ...)، انظر :

- Boyer, P. La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Hachette, Paris, 1963, p. 167.

(3) Tachrifat, Op.cit., p.22, 45.

(4) Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., p. 167.

(5) Zavala, D.F. Bandera española en Argelia. Anales historicos de la dominacion española en Argelia desde 1500 à 1791, T. 1, Gojosso et Cie, Alger, 1885, pp. 170-173.

(6) يذكر المصدر الإنكليزيّ "الوضع الراهن للجزائر" أنّ طائفة اليهود بلغت حوالي 13.000 أسرة، وهذا الرقم خاطئ اشتمل بدون شك على صفر زائد :

- G.R., Op.cit., p. 88.

وكان ذلك عائدًا بشكل أساسي إلى الهجرات اليهودية من بلدان أوروبا، التي كانت أهمّها من شبه الجزيرة الإيبيرية وإيطاليا، وارتبطت بنشاط محاكم التفتيش⁽¹⁾. كما عرفت الجزائر جالية من التجار اليهود "القرانة"، الذين قدموا من ليفورنة في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر⁽²⁾.

وانقسمت جماعة اليهود تبعًا لاختلاف أصول أفرادها بالتالي إلى فئتين رئيسيتين، هما :

• اليهود الأهالي⁽³⁾، وهم يهود الجزائر الأصليين وما ائضاف إليهم خلال القرن السادس عشر من يهود تونس، وفاس، وتلمسان.

• اليهود الأوربيين⁽⁴⁾، وهم الوافدون من أوروبا، وكان أبرز ممثلو هذه الفئة هم اليهود الإسبان والقرانة.

وكان اليهود منتظمين وفق تنظيم طائفي على رأسه شيخ أو مقدّم اليهود؛ وهذا الأخير كان يتولى تسيير شؤون الطائفة، ويجمع الجزية والمغارم من أفرادها لصالح البايك. وباعتبارهم من أهل اللغة، تمتّع اليهود كما في باقي البلاد الإسلامية باستقلال ذاتي في إدارة شؤونهم الخاصة من مالية وقضاء وتعليم، وبحريّة إقامة شعائرهم الدينية في بيعتهم الست بمدينة الجزائر⁽⁵⁾.

(1) شهدت بلاد المغرب ككل في العصر الحديث نزوح اليهود عبر هجرات أو بالأحرى موجات طرد متتالية، من ذلك هجرة إسبانية عام 1492، وهجرة برتغالية في نفس العام وتلتها أخرى في عام 1497، ومن صقلية في 1493، ومن مملكة نابولي في 1540 و 1541، ومن ميلانو في 1597، إلخ. انظر بهذا الصدد :

- Ben Mansour, Op.cit., pp. 109-110, n. 3.

(2) Amine, M. "La situation d'Alger vers 1830", in R.H.M. 74, 1994, p. 26.

(3) كان يعرف اليهود الأهالي باسم "توشابيم" في اللغة العبرية.

(4) كان يطلق على اليهود الأوربيين اسم "ميغوراشيم"، ومعناه الغارزون أو المنفيون في اللغة العبرية.

(5) Ben Mansour, Op.cit., pp. 109-111.

أما عن النشاطات التي مارسها اليهود فيمكن القول أنهم مارسوا التجارة بجميع أنواعها من البيع بالتجول إلى التجارة الخارجية مروراً بالسمسة، ولعبوا دوراً هاماً كوسطاء في بيع الأرقاء والغنائم البحرية⁽¹⁾. وإلى جانب ذلك، احتكر اليهود الصيرفة، وصياغة الذهب والفضة؛ وكان سك النقود وتبييضها من بين الأعمال التي كانت مقصورة عليهم⁽²⁾. كما مارسوا عدّة نشاطات حرفيّة أخرى مثل الخياطة، والفزارة، والزجاجة، ويوجه خاصّ المطارة حيث وجد سوق المطارين اليهود⁽³⁾.

1-8. النصراري :

كان الوجود المعتبر للنصارى أكثر ما يلفت الانتباه بمدينة الجزائر حتّى أواخر القرن السابع عشر، حيث تراوحت نسبتهم ما بين 10 و 20 % من مجموع السكّان⁽⁴⁾. ولقد كان هؤلاء النصراري عبارة عن خليط من مختلف الأمم الأوربية، انقسموا بحسب وضعيتهم إلى مجموعتين :

(1) Ben Mansour, Op.cit., pp. 112-113.

انظر أيضاً :

- d'Aranda, Op.cit., p. 207.

(2) لقد شمل "شالر" ذلك في قوله : "... وكما هي عادتهم في بلدان أخرى، يمارسون جميع فروع التجارة، وهم يحتكرون في هذه البلاد السمسة وأعمال المصارف وتبديل العملة، ويوجد كذلك عدد كبير من الصيارفة بينهم، وذلك في الذهب والفضة على السواء. والحكومة لا تؤظف سوى اليهود لصك (كنا) النقود...". انظر :

- شالر، المصدر السابق، ص. 89.

حول توظيف اليهود في دار السكة، انظر :

- Tachrifat, Op.cit., p. 45, 80-81.

(3) غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص. 303.

انظر أيضاً :

- Amine, M. "La situation d'Alger...", Op.cit., pp. 25-26.

(4) Cresti, F. "Quelques réflexions sur la population et la structure sociale d'Alger à la période turque (XVI^e - XIX^e siècles)", in C.T. 137-138, 1986, pp. 154-160.

1-8. الأسرى والأرقاء :

وقد كان الأسرى والأرقاء يشكلون الأغلبية من المسيحيين على اختلاف أجناسهم، فكان منهم الإيطاليون، والإسبان، والإنكليز، والبرتغاليون، والفرنسيون، والهولنديون، والإغريق، والصقالبة، إلخ. وكان مصدر هؤلاء الأسرى يرجع بشكل رئيسي إلى عمليّات الجهاد البحري (القرصنة) سواء نتيجة المعارك البحريّة ومطاردة السفن الأوربية، أو عن طريق الإغارة على سواحل وجزر الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وشمال الأطلسي.

ولقد بالغت المصادر الأوربية في تقديرها لعدد الأسرى بمدينة الجزائر، ويوجه خاصّ في القرن السابع عشر، حيث تراوحت مجمل التقديرات بين 20.000⁽¹⁾ و 60.000⁽²⁾ أسير. والمؤكد هو أنّ عدد الأسرى عرف تناقصاً خلال القرن المذكور حسبما يتّضح من تقديرات هي أقرب إلى الواقع⁽³⁾.

وكان يتمّ بيع الأسرى في سوق النخاسة المعروف بالبادةستان⁽⁴⁾، حيث كان بعضهم يصبح ملكاً للبايلك والبعض الآخر ملكاً للخواصّ؛ وكان الأرقاء غير المؤهلين يشغلون عادة "كراكجية" أي مجذّفين، وحجّارين، وفي نفس الأعمال الوضيعة التي كان يمارسها عادة البرانيّة. أما المحترفين، فكان وضعهم أفضل من ذلك، إذ كان بإمكانهم كسب ما يكفي من المال لقضية أنفسهم

(1) Lanfreducci & Bosio, Op.cit., p. 540.

(2) Knight, Op.cit., p. 51.

(3) متعالج هذا التأكيد بشيء من التفصيل في الفصل الرابع، المبحث الثاني الخاصّ بالقرصنة.

(4) هذه الكلمة تحريف لبزستان، المركبة من بز "قماش" والكلمة الفارسية استان "مكان"، فهو في الأصل كان سوق البزارة.

انظر :
- Braudel, F. La Méditerranée et le Monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, T.1, Armand Colin, Paris, 1986, p. 287.

بواسطة العمل كحذابين ، أو نجارين ، أو بنائين ، أو ملاحين ، إلخ⁽¹⁾ . إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الأسرى من ذوي المكانة كرجال الدين والضباط كانوا يعفون من العمل إلا في حالات تأخر دفع فديتهم .

وترسم أغلب المصادر الأوربية عن قصد صورة قاتمة لوضعية الأسير المسيحي في مدينة الجزائر ؛ ومع ذلك فهي تأتي على ذكر دور العبادة والمصحات التي أقيمت خصيصاً للأسرى ، وهو ما يبين الحرية الدينية التي كانوا يتمتعون بها⁽²⁾ ، في حين كانت أوروبا تعيش أهوال الحروب الدينية ومحاكم التفتيش .

وفي حقيقة الأمر ، كانت معيشة الأسرى الأوربيين عموماً أحسن بكثير إذا ما قورنت بوضعية الأسرى المسلمين بأوروبا⁽³⁾ .

1-2. الأحرار :

كانت هذه الأقلية تضم عدداً هاماً من التجار والسماسرة الذين وفدوا على المدينة أساساً لشراء أسلاب إخوانهم في الدين ، والتي كان يعاد تصريفها في

(1) Auvry, Op.cit., pp. 76-77.

(2) يذكر المصدر الإنكليزي "الوضع الراهن للجزائر" بشأن الأرقاء المسيحيين ما يلي : "إنهم يعاملون في غالبيتهم بشكل أفضل من غيرهم في باقي ممتلكات السيد العظيم ، حيث يستفيدون من إدارة حوائط وحانات ، أو من الاشتغال على حرفهم اليدوية ، مقابل دفع مبلغ شهرياً لما لديهم لا يتجاوز ثلاثة دولارات في الشهر... بهذه الطريقة نال عدة آلاف من الأسرى حريةهم بإمكانيتهم الخاصة . ولهم أيضاً الحرية في تلاوة صلواتهم وسماعها طوال أيام الأسبوع كل في سجنه الخاص ، أو في الأمكنة التي يسمح بهذه الخدمة... ولديهم كذلك مستشفى" .

- G.P., Op.cit., pp. 92-93.

ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، انظر :

- Fontenay, M. "Le Maghreb barbaresque et l'esclavage méditerranéen aux XVI^e-XVII^e siècles", in C.T. 157-158, 1991, pp. 21-23.

(3) Turbet-Delof, G. "Saint Vincent de Paul et la Barbarie en 1657-1658", in R.O.M.M. 3, 1967, pp.156-158.

- Belhamissi, Les captifs algériens Op.cit., p. 50.

أسواق مارسيليا ، وليفورة ، وجنوة ، وأمستردام . وكانت إقامتهم بالمدينة مؤقتة ، وفي أغلب الأحيان لا تتجاوز ستة أشهر أو سنة واحدة .

وتتبع هؤلاء التجار بعدة امتيازات ؛ إذ كانوا يتحكمون فيما بينهم إلى محاكم خاصة بهم ، ويقيمون شعائرهم الدينية بكل حرية في الكنائس الموجودة في القنصليات كما كانت مسؤولية الدفاع عن مصالحهم تقع على عاتق قنصل بلدهم⁽¹⁾ . فخلال القرن السابع عشر ، كان يوجد بالجزائر ثلاثة قناصل فقط يمثلون الدول البحرية الكبرى ، وهم قناصل فرنسا ، وإنكلترا ، والأقاليم المتحدة .

وإلى جانب التجار والقناصل ، كان هناك عدد قليل من رجال الدين الذين كانوا يقومون بافتداء الأسرى ورعايتهم بأموال التبرعات ، وكانوا يشرفون على تسيير شؤون الكنائس والمصحات الموجودة بالسجون⁽²⁾ . وقد كان جل هؤلاء الأوربيين يقيمون في دور مستأجرة ، أو فنادق في القسم الشمالي الغربي من المدينة قرب باب الوادي ، فيما درجوا على تسميته بحي البحرية⁽³⁾ .

2. الأوضاع الديموغرافية

"عدد سكان مملكة الجزائر قليل بالنظر إلى اتساعها ، وليس بالإمكان تحديده . يمكننا معرفة عدد سكان المدن ، لكن كيف [يمكن] تقديره بالنسبة للأرياف والجبال وقبائل الرحل التي ليس لها مستقر"⁽⁴⁾ . إن هذا القول يلخص صعوبة الخوض في الأوضاع الديموغرافية في هذه الحقبة ؛ وذلك لجملة من الاعتبارات لعل أهمها ندرة المعطيات الإحصائية الدقيقة التي تسمح بالخروج بنتائج بناءة من جهة ، وواقعية من جهة أخرى⁽⁵⁾ .

(1) Ben Mansour, Op.cit., pp. 121-125.

(2) Ibid., pp. 125-130.

(3) Boyer, La vie quotidienne ..., Op.cit., pp. 253-254.

(4) Chaillou, L'Algérie en 1781, Op.cit., p. 9.

(5) غطاس ، الحرف والحرفيون ، المرجع السابق ، ص . 55 .

2-1. إشكالية التقديرات :

من المعروف أن أية دراسة ديموغرافية تعتمد بالدرجة الأولى على الإحصاءات التي تعدّ أساس البحث والتحليل ، وهي للأسف تقريباً متعدمة بالنسبة للعهد العثماني⁽¹⁾ ؛ في حين توجد عدة تقديرات تقريبية وردت إما في الملاحظات والشهادات التي دونها في الغالب أسرى مسيحيون ، وإما في المذكرات التي كتبها قساوسة وقناصل أوروبيون عاشوا فترة من الزمن بمدينة الجزائر .

وفي الجدول التالي نورد تقديرات تشمل الربع الأخير من القرن السادس عشر و معظم القرن السابع عشر :

جدول رقم 1 : تعداد سكان المدينة من خلال المصادر الأوروبية⁽²⁾

عدد الدور	عدد السكان	المصدر	السنة
12.200	-	ديغو دي هايدو	1581
-	130.000	لانفردوشى و بوزيو	1587
-	80.000	جيوفاني بوتيريو	1595
-	100.000	سافاري دي بريف	1605
-	30.000	ويليام لايشغو	1615
حوالى 13.500	-	جان-باتيست غراماي	1619
15.000	150.000	جيوفاني باتيستا سالفاغو	1625

(1) حليمي ، علي عبد القادر . مدينة الجزائر : نشأتها وتطورها قبل 1830 ، ط . 1 ، المطبعة العربية ، الجزائر ، 1972 ، ص . 250 .

- Cresti, "Quelques réflexions...", Op.cit., p. 152.

(2) نقلاً عن :

- Cresti, F. "Quelques réflexions...", Op. cit., p. 155.

- Emerit, "Un document inédit...", Op.cit., p. 237.

- Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 1.

- قنان ، نصوص ووثائق ، المراجع السابق ، ص . 100 .

1625	سير دافيتي	80.000	-
1634	الأب بير دان	أكثر من 100.000	حوالى 15.000
1642	ايمانويل دارندا	100.000	-
1656	صنصون دافيل	-	15.000 / 12.000
1660	بيير دافيتي (طبعة ووكولس)	-	13.000
1660	لويس دوماي	-	7.600
1662	الأب ميشال أوفري	100.000	15.000 / 13.000
1664	مجهول	30.000 / 25.000	4.000 موقد
1665	دو فال	-	15.000
1666	مجهول	30.000	-
1668	أولفرت دابر	-	حوالى 15.000
1670	أوجيلي	100.000	15.000
1675	الفارس دارفيو	أكثر من 100.000	15.000
1683	مانسون - مالبه	حوالى 100.000	-
1686	الأب كويان	حوالى 80.000	-
1688	فيرونيه دي لا كروا	-	حوالى 15.000

وتجدر الملاحظة إلى أن الكثير من الأرقام المسجلة في هذا الجدول "تبرز ارتباطاً مطلقاً"⁽¹⁾ ، بالنظر إلى الكثافة السكانية العظمى التي تقتضيها من جهة ولبقائها ثابتة حتى بعد أزمات ديموغرافية حقيقية من جهة أخرى⁽²⁾ . كما أنه على الرغم من تقارب معظم التقديرات حول عدد السكان ، فإن تقبلها يبقى أمراً صعباً ؛ حيث يبدو أن هذه الأرقام المتواترة قدمت من طرف البعض ونقلت من طرف البعض الآخر ، وهي لا تتفق إلا للإشارة بأنه كان يوجد خلق كبير بالمدينة .

(1) Raymond, A. Grandes villes arabes à l'époque ottomanes, Sindbad, Paris, 1985, p. 63.

(2) على سبيل المثال ، موجتي الطاعون الفتاك اللتين ضربتا البلاد خلال السنوات (1657-54) و (1665-62) جصدتا حسب شهادات معاصرين ثلث ونصف سكان المدينة على التوالي . بيد أن التقديرات التي قدمها "دارندا" في سنة 1642 ، والأب "أوفري" في سنة 1662 ، وكلنا "أوجيلي" في سنة 1670 تبلغ كلها 100.000 نسمة .

لذا فهذه التقديرات لا تعكس الحقيقة الديموغرافية لمدينة الجزائر، كونها تعتمد على مجرد الملاحظة، وأنه "ليس أعسر بالنسبة لغريب مارّ بمدينة ما من تقدير عدد سكانها، حتى على وجه التقريب"⁽¹⁾.

2. نظرة على التطور الديموغرافي:

وما دنا أمام هذا الإشكال، فإنه يتعين علينا الرجوع إلى مؤشرات البنية العمرانية، وتعطينا دراسة النسيج العمراني وعدد الوحدات السكنية خصوصاً دلائل عن التطور الديموغرافي، إذ إن التوسع العمراني من المؤشرات اليسيرة للملاحظة⁽²⁾ وهذا ما سمح بإبراز مرحلة نمو تدريجي من وقت دخول الأتراك العثمانيين حتى العقد الثاني من القرن السابع عشر تقريباً.

فقد قدر الحسن بن محمد الوزان الشهير بيوحنا الأسد الإفريقي بأن مدينة الجزائر كانت تضم 4.000 موقد في سنة 1516⁽³⁾، أي عدداً تراوح ما بين 16.000 و 20.000 نسمة، وذلك باعتبار أن الموقد الواحد يضم 4-5 أفراد. ويذكر هايديو الذي كان أسيراً بالمدينة فيما بين سنتي 1578 و 1581 أن عدد ديارها حوالي 12.200 دار⁽⁴⁾، وبذلك نستخلص أن عدد السكان

(1) Panzac, D. La peste dans l'empire Ottoman 1700-1850, Ed. Peeters, Louvain, 1985, p. 236.

(2) Raymond, A. Grandes villes..., Op.cit., p. 60.

(3) Léon, Jean dit l'Africain. Description de l'Afrique, trad. de l'italien par A. Epaulard, T. 2, Adrien-Maisonneuve, Paris, p. 347.

انظر أيضاً:

- Cresti, F. "Notes sur le développement urbain d'Alger des origines à la période turque", in Contributions à l'histoire d'Alger, Édition du Centro Analisi Sociale Progetti, Roma, 1993, p. 29, n. 43-44.

(4) إن مساحة المدينة القديمة امتدت على حوالي 50 هكتاراً، ويعطينا الرقم الذي ذكره "هايديو" عن عدد الدور مساحة متوسطة تبلغ 40 متر تقريباً للدور الواحد، وهذا أمر بعيد تماماً عن الواقع. وهذه الملاحظة تحملنا على الاستنتاج بأن عدد 12.200 دار أو بيت لا يمكن الأخذ به بالنسبة للقرن السادس عشر ولا بالنسبة لأي زمن آخر. لذا، اعتبرنا أن 12.200 يمثل بالأحرى عدد "المواقد"، وليس عدد الدور. والراجع أن العدد الحقيقي للدور الذي ضمتته مدينة الجزائر في العهد العثماني قريب من الرقم الذي ذكره "فتنور دي بارادي"، أي نحو 5.000 دار.

قارب 60.000 نسمة. ومن هذه الأرقام، نلاحظ تضاعف عدد سكان مدينة الجزائر ثلاث مرات في تلك الفترة، وهذا يرجع - بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية - إلى هجرة الأندلسيين والأتراك، وإلى نشاط القرصنة وما كان يستجلبه من أسرى.

وفي سنة 1619، بلغ عدد الديار في مدينة الجزائر حسب تقديرات جان-باتيست غراماي نحو 13.500 دار، وبذلك كان يسكنها تقريباً 70.000 نسمة⁽¹⁾؛ وإذا أضفنا العدد الكبير من الأسرى والعسكر التركي المرتبط بالمدينة، فإننا نصل إلى مجموع سكان قارب 100.000 في زمان غراماي. غير أنه ابتداءً من عشرينات القرن السابع عشر صار عدد السكان يتناقص بصورة متقطعة بدايةً من ويا عام 1620 الذي عرف باسم "الحبوبة الكبيرة"⁽²⁾ والذي ربما أودى بحياة نحو عشرين ألف شخص، إذ قدر بيير دافيتي عدد سكان المدينة بثمانين ألف نسمة حوالي سنة 1625⁽³⁾.

ويبقى هذا العدد بين مدّ وجزر إلى غاية منتصف القرن حيث عرفت البلاد موجتي ويا فتاك لم يسبق لهما مثيل، وهما ويا عام 1654 المعروف بوباء "قونية" والذي يقال إنه قضى على ثلث سكان الجزائر، ووباء عام 1663 الذي أدى إلى تناقص السكان إلى أقل من النصف⁽⁴⁾، بحيث أضحي عدددهم حوالي أربعة آلاف موقد، أي من 25 إلى 30 ألف ساكن على أكثر تقدير، حسب تقرير دسيس فرنسي عن حالة الجزائر في عام 1664⁽⁵⁾.

(1) Ben Mansour, Op.cit., p. 86.

(2) Berbrugger, A. "Un mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552 jusqu'en 1819" in : Exploration Scientifique de l'Algérie, T.2, Paris, Imprimerie royale, 1867, p. 206.

(3) انظر:

- Cresti, F. "Quelques réflexions...", Op. cit., p. 155.

(4) سعيوني، ناصر الدين. "الأحوال الصحية والوضع الديموغرافي في الجزائر أثناء العهد العثماني"، في ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط. 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص. 561.

(5) قنان، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص. 100.

وبعد أن وصلت إلى الحضيض ، عادت حركة النمو السكاني إلى التزايد بصفة جذ سريعة حيث ارتفع العدد ليصل إلى ثمانين ألف حسب التقدير الذي أورده الأب كويان لعام 1686⁽¹⁾ ؛ وحافظت مدينة الجزائر على هذا الرقم إلى غاية العقد الأخير من القرن السابع عشر⁽²⁾.

لكن يرى بعض الباحثين اليوم أن هذه التقديرات مبالغ فيها نظراً إلى الكثافة العالية جداً التي تقتضيها ، فمساحة المدينة القديمة في أقصى اتساعها بلغت 54 هكتاراً و 62 أراً ، منها 46 هكتاراً كان يشغلها الفضاء العمراني⁽³⁾ ؛ وينجم عن ذلك كثافة سكانية تقدر بحوالي 1739 نسمة في الهكتار الواحد بالنسبة لثمانين ألف ساكن ، وهذه الكثافة تكون أعلى بكثير مع رقم المائة ألف ساكن المقدم عادة للقرن السابع عشر ، أي بالتقريب 2147 نسمة في الهكتار .

وحسب فريد خباري ، الذي لا يستبعد احتمال أن يكون السكان قد بلغوا 100.000 نسمة ، فإن الدور ذات عدة طوابق التي تميزت بها المدينة بالإضافة إلى السكنات الجماعية كالكنائس والفنادق والسجون ، كانت تسمح بتلك القيم القصوى⁽⁴⁾.

وبعد هذه النظرة الشاملة ، نخلص إلى القول بأن مدينة الجزائر عرفت في أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر أربعة مراحل في حركة التطور الديموغرافي⁽⁵⁾ ، وهي :

(1) Cresti, F. "Quelques réflexions...", Op. cit., p. 155.

(2) انظر الجدول رقم 1 : تعداد سكان المدينة من خلال المصادر الأوربية .

(3) لعل هذا النمو السكاني المطرد هو الذي جعل الإنكليزي "توماس شاو" يذكر سنة 1732 أن سكان مدينة الجزائر يتراوح عددهم ما بين 80.000 و 180.000 نسمة :

- Shaw, Op.cit., p. 293.

انظر أيضاً :

- معبدوني ، "الأحوال الصحية" ، المرجع السابق ، ص. 567 .

(3) Raymond, Grandes villes Arabes, Op.Cit., p. 62 .

(4) Khiari, Op.cit., pp. 114-115.

(5) انظر الملحق رقم 9 : حركة التطور الديموغرافي لمدينة الجزائر (1716-1518) .

1. مرحلة نمو شبه مطرد ، استمرت خلال القرن الأول من الوجود العثماني (1518-1620) وتضاعف فيها عدد السكان خمس مرات تقريباً .

2. مرحلة تذبذب ، امتدت نحو ثلث قرن (1621-1653) وعرفت بين مدّ وجزر تراجعاً نسبياً لعدد السكان بسبب الوباء والأزمات الداخلية .

3. مرحلة انهيار ، دامت قرابة عقد (1654-1665) وهلك خلالها نصف سكان المدينة بفعل موجتي طاعون رهيب .

4. مرحلة نمو نسبي ، استمرت حتى العقود الأولى من القرن الثامن عشر ، واستعادت خلالها المدينة طاقتها البشرية .

2.3. الكوارث الديموغرافية :

والملاحظ ممّا سبق هو وقع الكوارث الديموغرافية على عدد سكان المدينة ، من جراء الأوبئة والطاعون بالدرجة الأولى ، ثم تليها المجاعات والزلازل على درجات متفاوتة .

2.3.1. وباء الطاعون :

كان داء الطاعون "البلاء الأكثر تواتراً والأكثر فتكاً ، الذي ألمّ بسكان الإمبراطورية العثمانية من القرن السابع عشر إلى بداية القرن التاسع عشر"⁽¹⁾ . ولقد عانت منه الجزائر بشكل مأساوي في الفترة المذكورة إذ كان له الأثر البالغ في حدوث أزمات ديموغرافية دورية كان يذهب ضحيتها الآلاف بل وعشرات الآلاف من الأشخاص ، بالأخص في القرن السابع عشر حيث عرفت البلاد 65 سنة وبئس⁽²⁾ .

(1) Panzac, La peste dans l'empire, Op.cit., p. 29.

(2) Boubaker, S. "La peste dans les pays du Maghreb : Attitudes face au fléau et impacts sur les activités commerciales (XVI^{ème}-XVIII^{ème} siècles)" , in R.H.M. 79-80, 1995, p. 313.

1666-1661	2	الجزائر - بابلك الشرق	عرف بـ "الحبوة القوية"
1672-1671	5	الجزائر	-
1678-1675	3	جميع البلاد	-
1683-1680	2	الجزائر	-
1686	3	الجزائر	-
1695-1689	3	الجزائر	-
1702-1697	2	الجزائر	-

وكان أغلب هذه الأوبئة يأتي من المشرق عبر طرق التجارة والحج، وبخاصة من مدن إزمير والإسكندرية وتونس، حيث كان انتشار الطاعون يتبع حركة سير الأفراد والبضائع⁽¹⁾.

وقد ساهمت عدة عوامل في تواتر وانتشار الأوبئة في الجزائر أبرزها انعدام التدابير الوقائية (الحجر الصحي)، والجهل النسبي بالقواعد الصحية حيث كانت زيارة المرضى المصابين بالطاعون وتقسيم تركات المتوفين تؤدي لا محالة إلى انتقال العدوى؛ وبالإضافة إلى ذلك، كان سهل متيجة ذو المناخ الرطب والحار، الذي تنتشر فيه المستنقعات معظم أشهر السنة، بشكل يؤرث ملائمة للأمراض الوبائية مثل الطاعون والكوليرا والحمى التيفية⁽²⁾.

2.3.2. المجاعات :

لقد كان الجفاف أحد الأسباب الأساسية التي تحكمت في قلة الإنتاج الزراعي، وساهمت بالتالي في ظهور المجاعات؛ إذ غالبًا ما أدى النقص الشديد في الأمطار إلى جذب الأرض وهلاك عدد كبير من الماشية. ومما زاد الطين بلة أن الجفاف كثيرًا ما كان مصحوبًا بأفات أخرى كغزو الجراد أو الطاعون. وكان كلما أصاب البلاد يلحق بها أضرارًا جسيمة وتعمها القوضى

(1) Berbrugger, "Mémoire sur la peste", Op.cit., p. 241.

(2) انظر :

- Saidouni, N. L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830), Dar al-gharb al-islami, Beyrouth, 2001, pp. 358-368.

وقد كان هذا الوباء يظهر في فترات متفارية جدًا، وهذا ما يمكن ملاحظته جليًا في الجدول التالي بالنسبة للنصف الثاني من القرن السادس عشر والقرن السابع عشر :

جدول رقم 2 : التسلسل الزمني والانتشار الجغرافي لأوبئة الطاعون⁽¹⁾

الفترة	الفصل	الانتشار الجغرافي	الملاحظات
1557-1552	-	الجزائر - بابلك الغرب	وفاة صالح ريس في 1556
1561-1559	1	الجزائر - بابلك الغرب	-
1566-1563	1	جميع البلاد	-
1575-1571	5	الجزائر - تلمسان	-
1584-1582	7	بابلك الشرق - الجزائر	-
1593-1590	6	الجزائر	عرف بـ "وباء تونس"
1603-1598	5	الجزائر - قسنطينة	-
1609-1605	2	الجزائر	-
1613-1611	2	الجزائر	-
1624-1620	7	الجزائر - بابلك الشرق	عرف بـ "الحبوة الكبيرة"
1627-1626	2	الجزائر	وفاة خسرو باشا في 1626
1630	3	الجزائر	-
1636-1634	4	قسنطينة	-
1644-1639	3	جميع البلاد	وفاة الشيخ حسين باشا في 1640
1650-1646	2	جميع البلاد	-
1657-1654	4	جميع البلاد	عرف بـ "وباء قونية"
1659	2	جميع البلاد	-

(1) Boubaker, Op.cit., pp. 315-319.

- Marchika, Op.cit., pp. 37-66.

- Berbrugger, "Mémoire sur la peste", Op.cit., pp. 206-239.

- Khiari, Op.cit., pp. 36-41.

مثل ما حدث في مجاعة عامي 1579-1580 حيث يذكر هايدو أنه : "من 17 يناير إلى 17 فبراير 1580 ، هلك من المجاعة بأزقة الجزائر خمسة آلاف وستمائة ومئة وخمسون من المور أو العرب..."⁽¹⁾ ، فثارت قبائل الداخل ورفضت الضريبة ؛ كما هجر السكان المدينة وانتشروا في الأرياف المجاورة يسعون إلى النقاط أي شيء يستون به رمقهم ؛ في وقت ، كان الإنكشاريون يكتسحون الدور ويقومون بنهبها⁽²⁾ . وقد تلتها مجاعة عام 1592 التي اشتدت وطأتها على السكان بسبب الوباء المنتشر في مختلف أرجاء البلاد ، والقحط الذي أعقبه .

وخلال عامي 1611 و 1612 ، عنت البلد برفته مجاعة مروعة سببها جفاف طال أمده ؛ وفي يوم الـ 30 أبريل 1612 ، كون الجزائر لم يعد بها ماء ولا مؤن ، أمر الديوان المورسكتين الذين لجأوا إلى المدينة حديثاً بمغادرتها ، وأمهلهم مدة ثلاثة أيام⁽³⁾ .

وكان لسوء الأحوال الصحية أثرها الواضح في حدوث المجاعة ؛ إذ حال وباء 1624 دون حصاد الحقول وجني المحاصيل الزراعية . وتعرض سكان بايلك قسنطينة إلى مجاعة رهيبة عامي 1643 و 1644 تعود أسبابها إلى عاملين أساسيين أولهما وباء الطاعون ، وثانيهما الاضطرابات الناجمة عن ثورتي أحمد بن صخري ، وبلاد القبائل . ولعل هذه المجاعة هي التي أشار إليها ابن العنثري حيث ذكر أنه في : "زمان ولاية بعض البايات ممن تقدم صالح باي⁽⁴⁾ بمدة تقرب من نحو مائة وثلاثين سنة وأزيد من ذلك وقعت

(1) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., pp. 186-187.

(2) Haëdo, Topographie..., Op.cit., pp. 81-82, 176 & 192.

انظر أيضا :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 120.

(3) Ben Mansour, Op.cit., p. 99.

انظر أيضا :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 150-151.

(4) يعني سنة 1184 هـ / 1771 م ؛ وبالرجوع 130 سنة إلى الوراء ، توافق المجاعة التي أشار إليها ابن العنثري سنة 1154 هـ / 1644 م .

مسيبة ومجاعة هائلة بأهل بلد قسنطينة ووطنها ، وارتفع سعر الحبوب غاية فيها فيبيع الصاع الواحد من البر بخمسة اريالات (كنا) سكة الوقت إلى أن صار الناس يطحنون الحبوب في المطحنات داخل الدكاكين الموجودة في بيوتهم وفي غيرها من الأماكن المختلطة خفية ، ويسمون تلك المجاعة بعام غراممو⁽¹⁾ .

وفي عام 1661 ، تعرضت البلاد إلى فترة جفاف شديد دامت سنتين ، كان من تبعاتها الطبيعية غزو جراد هائل في 1663 . المحاصيل ، يسه أو ملثمة ، نقصت في كل مكان ؛ فحدثت مجاعة رهيبة أسهمت إلى جانب المصائب التي سببها وباء الطاعون في جعل البلاد شبه مقفرة⁽²⁾ . وبعد عقدين من الزمن تقريباً ، أصابت مدينة الجزائر مجاعة كبرى أخرى ، هي مجاعة عامي 1682 و 1683 . فوكتند ، كان الوباء منتشراً في الجزائر ، وتلاه قحط شديد ، فارتفعت الأسعار ثلاثة أضعاف وخيمت المجاعة⁽³⁾ . وهاجر على إثر ذلك عدد كبير من سكان المدينة نحو الأرياف القريبة طلباً للقول أو هرباً من الطاعون .

وهذه السلسلة من المجاعات لعبت دوراً يتيماً في تردي الأحوال الصحية ، وهبأت بذلك الأرضية لاشتداد وطأة الأوبئة التي غالباً ما كانت تصاحبها .

2-3. الزلازل :

عرفت البلاد أثناء العهد العثماني سلسلة من الهزات الأرضية العنيفة⁽⁴⁾ التي ترتب عنها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات ، وتسببت في الكثير من الأحيان

(1) ابن العنثري ، محمد الصالح . مجاعات قسنطينة ، تحقيق وتقويم راجح بونار ، ش. و. ن. د. ، الجزائر ، 1974 ، ص . 45 .

(2) Marchika, Op.cit., pp. 51-53.

- Merouche, Op.cit., p. 94, 134.

- سعيوني ، "الأحوال الصحية" ، المرجع السابق ، ص . 564 .

(3) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 250.

(4) حول تفسير ظاهرة الزلازل ، انظر :

- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 227 .

في تخريب بعض المدن ، مثل زلزال عام 1586 بالجزائر ، وكذا زلزال عام 1632 الذي ذكرت بعض الروايات أنه أهلك عدداً كبيراً من سكان المدينة ، و"كان من الشدة بحيث أطاح بمنازل المدينة . وقد دمرت دلس سنة قبل ذلك بنفس الطريقة"⁽¹⁾ .

وحدثت هزة أرضية أخرى بالجزائر في سنة 1639 . وخلال ربيع عام 1662 ، حطمت عدة هزات أرضية وعواصف عنيفة برج المول ، فغرقت إحدى عشر سفينة وتسع غنائم بالميناء⁽²⁾ ؛ ولم يمر زمن طويل حتى رجّت الأرض ، في سنة 1665 ، وصاحب ذلك كسوف الشمس . وكان زلزال عام 1676 هو الأخطر حيث ذكر كوملان (Comelin) أنه دام عدة شهور ، من شهر فبراير إلى شهر يونيو ؛ وأدى إلى تضرر أغلب ديار مدينة الجزائر ، وحدثت على إثر ذلك أعمال نهب ، فقم السكان على الداي محمد التريكي واتهموه بسوء الطالع⁽³⁾ .

وكان من أعنف الزلازل التي ضربت الجزائر ، زلزال عام 1716 الذي هزّ المدينة في أوائل شهر فبراير . وقد خرب نحو ثلث المباني ، وأودى بحياة ما لا يقل عن عشرين ألف نسمة ؛ وأجبر الأحياء على الفرار من المدينة والمكث في الأرياف القريبة تحت الخيم⁽⁴⁾ .

(1) Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 217.

(2) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 203.

(3) سعيدوني ، "الأحوال الصحية" ، المرجع السابق ، ص . 562 .
(4) حليمي ، المرجع السابق ، ص . 254-255 .
ونظر أيضا :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit. p. 277.

الفصل الرابع النشاط الاقتصادي

1. النشاطات الاقتصادية

1.1. الزراعة :

لقد بلغ عدد الملكيات الزراعية بإقليم دار السلطان في القرن السابع عشر ما بين 16.000 و 18.000⁽¹⁾ ، بعد أن كان زهاء 10.000 في زمن "هايدو" (1580) ؛ ويمكن اعتبار ذلك - بلا شك - دلالة على ازدهار الزراعة في تلك الفترة ، في حين بقيت الأراضي الزراعية المتوفرة محدودة ، كون سهل متيجة أرضاً ملأى بالمستقعات من جهة⁽²⁾ ، ومن جهة أخرى ، لكون مساحات كبيرة خصّصت لرعي المواشي .

وكانت هذه الأراضي تنقسم وفقاً لنمط ملكيتها إلى : أراضي الملك (ملكية خاصة) ، أراضي العرش⁽³⁾ (ملكية جماعية) ، أراضي البايك (ملكية الدولة) ،

(1) حول تقديرات المصادر الأوربية لعدد المزارع ، انظر :

- Knight, Op.cit., p. 126.

- Dan, Op.cit., p. 96.

- d'Arvieux, Op.cit., p. 234.

وقد ذكر غراساي من جهته أن عدد "الجنان" في ضواحي مدينة الجزائر بلغ 14.698 بالتحديد ، حسبما استقاه من "دفتر حسابات الباشا" :

- Ben Mansour, Op.cit., p. 138.

(2) Hamdan Khodja, Le Miroir, 2^e éd., Sindbad, Paris, 1985, p. 75.

(3) عرش ، كلمة من اللهجة الجزائرية معناها القبيلة أو العشيرة :

- بيروشتاين كازيميرسكي ، المرجع السابق ، ص . 215 .

وأراضي الحبس (ملكية وقفية)⁽¹⁾. وكانت أغلب الأراضي، فيما عدا أراضي العروش، يتم استغلالها بواسطة الأوربيين⁽²⁾، أو بواسطة خمسين يوجرون بخمس المحصول لقاء عملهم، في حين تعود الأربعة أخماس المتبقية إلى المالك.

ولم تكن التقنيات التي كانت مستعملة في الزراعة تختلف كثيراً بشكل عام عما كان سائداً في جنوب أوروبا آنذاك، وهذا كان راجع أساساً إلى التحسينات التي أدخلها الأندلسيون بالأخص في مجالي الري وزراعة الأشجار. لكن مع ذلك، لم يكن الإنتاج الزراعي كاف، في بعض الأحيان، لسد حاجات الاستهلاك المحلي، لا سيما خلال فترات الجفاف أو زحف الجراد.

ولقد تميز الإنتاج الزراعي في نواحي الجزائر بالتنوع، على أن زراعة الحبوب من حيث أهميتها بالنسبة للسكان كانت تحتل المرتبة الأولى.

1-1- زراعة الحبوب :

كان القمح يأتي على رأس المحاصيل الزراعية في الجزائر، لأنه كان يمثل على شكل خبز أو كسكسي المصدر الأساسي لغذاء السكان، والذين كانوا، حسب قول وليام شالر، قلما يزرعون أية حبوب أخرى غير الحنطة والشعير⁽³⁾. كما أن أخصب الأراضي المتواجدة على سفوح الأطلس التلي والمنخفضات الداخلية كان يخصص معظمها لزراعة القمح. وكان الشعير يزرع في الأراضي الأقل جودة حيث يعطي محصولاً أفضل من القمح. ولقد كان مردود القمح يتراوح غالباً ما بين ثمانية وأثنا عشر قنطاراً في الهكتار الواحد؛ أما مردود الشعير، فكان في المتوسط تسعة عشر قنطاراً تقريباً،

(1) حول مختلف أنماط الملكية بإقليم مدينة الجزائر، انظر :

- Saidouni, Op.cit., pp. 166-197.

(2) Fontenay, Op.cit., p. 11.

(3) شالر، المصدر السابق، ص. 29.

وقد يصل في بعض الحالات الاستثنائية إلى حوالي أربعين قنطاراً في الهكتار الواحد⁽¹⁾. وكان هذا المردود يتوقف كثيراً على كمية الأمطار؛ لأن المزروعات لم تكن تسقى.

وبالإضافة إلى القمح والشعير، كان الأرز يزرع أيضاً بشكل محدود في نواحي بجاية⁽²⁾، وبالقرب من مدينة مليانة على ضفاف وادي مينة (أحد روافد نهر الشلف)⁽³⁾ ووادي جر⁽⁴⁾؛ ولم يكن الإنتاج يتعدى 5 إلى 6.000 قنطار سنوياً إلا أنه كان يؤمن جزءاً كبيراً من الاستهلاك المحلي. أما فيما يخص الذرة والشوفان، فكانت زراعتهما ليست بذات أهمية تذكر.

1-2- زراعة الأشجار :

كانت زراعة الأشجار المثمرة تنتشر في المناطق الريفية الأهلة مثل بلاد القبائل ودار السلطان، وكانت تمثل فرعاً على جانب من التنوع والأهمية في زراعة البلد. ومن الأنواع التي كانت تفرس على نطاق واسع، شجر الزيتون، والتين اللذان اشتهرت بهما بلاد القبائل، حيث شكلت زراعة الزيتون وتجارة الزيت المستخرج منه الركيزة الاقتصادية للإقليم ككل⁽⁵⁾.

وبفضل الخبرة الأندلسية في الزراعة، عمت أشجار البرتقال فحوص مدينتي القليعة والبليدة، وشكلت حول هذه الأخيرة غابة حقيقية امتدت على المئات من الهكتارات؛ وفضلاً عن ذلك، انتشرت أشجار الكرم في فحوص مدن

(1) Saidouni, Op.cit., p. 203.

(2) d'Arvieux, Op.cit., p. 241.

(3) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 127.

(4) Hees, Op.cit., p. 105.

(5) كانت بلاد القبائل تزود باقي مناطق الجزائر بكميات معتبرة من التين المجفف وزيت الزيتون، وهذه الأخيرة كانت تنقل إما براً في قارب من جلد الماعز، وإما بحراً في قفل عبر مينائي بجاية ومرسى الزيتون.

الجزائر، ودلس وبجاية، وكان جزء من إنتاج العنب يحفظ على شكل زبيب، والباقي يحول إلى خل أو خمر من طرف مخمرين يهود⁽¹⁾. كما أن زراعة أشجار التوت كانت أيضا من اختصاص الأندلسيين، وكانوا يستعملون أوراق التوت لتربية دود القز⁽²⁾.

وإضافة إلى ذلك، كانت توجد بأنحاء الجزائر أصناف عديدة أخرى من الأشجار المثمرة، نذكر منها الرمان، والإجاص، والتفاح، والبرقوق، والجوز، والنخل، والشمش، واللوز، والخوخ، والكرز، وغيرها⁽³⁾.

1-3. الزراعات الأخرى:

كانت هناك مساحات مخصصة في المزارع تخصص دوماً لزراعة شتى أنواع الخضراوات والبقول الجافة مثل البازلاء، والفول، والبصل، والفلفل بنوعيه، والجزر، والحمص، والبادنجان، واللفت، والفاصولياء، والطماطم، والبطيخ الأحمر، والقرنبيط والبطاطس⁽⁴⁾. كما عرفت الجزائر أنواع أخرى مخصصة للزراعات الصناعية والتجارية، مثل التبغ، والقطن، والكتان، والقنب وبعض النباتات العطرية.

(1) Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., p. 182.

(2) Saidouni, Op.cit., p. 207.

(3) كان جناب الذي حسين بفحص باب الوادي، على سبيل المثال، يضم: 161 شجرة برتقال، و 81 شجرة ليمون، و 167 شجرة تين، و 20 شجرة شمش، و 190 شجرة إجاص، و 5 أشجار لوز، و 10 أشجار كرز، و 3 أشجار خروب، و 77 شجرة رمان، وشجرتي خوخ، و 14 شجرة زيتون، و 6 أشجار سفرجل، و 21 شجرة برقوق، و 6 أشجار كرز مز، بالإضافة إلى 819 شجرة كرم.

قلأ عن:

- Klein, H. Feuilles d'El-Djezaïr, T. 2, 2^e éd., Éditions du Tell, Blida.

2003, p. 73.

(4) Shaw, Op.cit., p.290.

وكان التبغ يعتبر - حسب فتور دي بارادي - أحد المحاصيل الكبرى في البلاد، وكانت تتم زراعته في سهلي متيجة وعناية⁽¹⁾. وأما باقي المنتجات المذكورة، فكانت غير كافية ولا تفي بمتطلبات الاستهلاك المحلي⁽²⁾.

1-4. تربية الماشية:

لقد كان النشاط الرعوي هو القوام الأساسي لمعظم السكان⁽³⁾ من غير الحضر، غير أن "الطبيعة الزراعية لدار السلطان لم تكن تسمح بنماء تربية الماشية على نطاق واسع"⁽⁴⁾، وكان الإنتاج الحيواني فيها لا يكفي الاستهلاك المحلي، لذلك استعاض عن ذلك النقص بإيراد رؤوس الماشية من المناطق الرعوية، حيث كانت قبائل الرحل تمتلك قطعان كبيرة من الغنم والماعز، وتنقل في بحثها عن أحسن المراعي إلى التل شمالا في فصل الصيف، وإلى الهضاب العليا ومشارف الصحراء جنوبا في فصل الشتاء. وكانت تربية البقر منتشرة خصوصا لدى السكان المستقرين، حيث كانت فصائلها ذات حجم صغير، التي تمتاز بالقوة والاحتمال، تستخدم عادة في الحرث، ولكن إنتاجها من الحليب كان ضعيفا. ولعدم استعمال العربات، كان النقل يتطلب عددا وافرا من الدواب كالحمير، والبغال والجمال، إلى جانب الأحصنة، التي كانت المطي المفضلة لدى السكان.

1-2. الصناعة:

عرفت الجزائر بصفتها عاصمة البلاد تركز أهم المنشآت الصناعية، والتي كانت متمثلة في دار الصناعة، ودار النحاس (مسبك المدافع)، ودار البارود، ودار السكة وأفران البايك (مصانع الجير والأجر). وكانت كل هذه المنشآت المذكورة تابعة مباشرة للبايك، الذي كان يسهر على تمويلها بما تحتاجه من المواد والمعدات والأيدي العاملة.

(1) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 128.

(2) Saidouni, Op.cit., p. 206.

(3) شالر، المصدر السابق، ص. 38.

(4) Saidouni, Op.cit., p. 210.

ولقد كان الإنتاج الصناعي مرتبطاً إجمالاً بعاملين أساسيين هما الاستغلال المنجمي والإنتاج الغابي، اللذان كانا يزودان العاصمة بالجزء الأكبر من المواد الأولية الضرورية.

وكان استغلال المناجم يتم سطحياً وبطرق بسيطة نوعاً ما؛ فبالنسبة للحديد مثلاً، كان المعدن الخام يستخرج من منجمي برباشة قرب بجاية، ومن جبل زكار قرب مليانة حيث كان يعالج بفحم الحطب في فرنٍ منخفض على غرار الطريقة القطلونية، ثم كان يصب على شكل قضبان صغيرة ليحمل إلى أسواق بجاية والجزائر⁽¹⁾.

أما الرصاص، فكان يستغل على نطاق واسع بجبل بو طالب بمنطقة الحصنة؛ وكانت طريقة التعدين تتم بوضع طبقة حطب وأخرى من المعدن فوقها وهكذا دواليك، ثم توقد النار في الكداس، فينصهر الرصاص⁽²⁾. وكان البايك يحصل على معدن النحاس من مناجم الأطلس المتيجي الواقعة بجبل موزاية، وموقع المعدن⁽³⁾.

وقد يتعلّق بالخشب المعد لصناعة السفن والبناء، فكان مصدراه الرئيسيان هما غابات دار السلطان (غابة بني صالح، والشرية وجبال الظهرة)⁽⁴⁾، وغابات منطقة القبائل الصغرى (جبال يابور)⁽⁵⁾. وكان فحم الحطب هو الوقود

(1) Shaw, Op.cit., pp. 35-36.

Daumas, F. Mœurs et coutumes de l'Algérie, Éditions Sindbad, Paris, 1988, p. 145.

(2) Shaw, Op.cit., p. 36.

(3) Saidouni, Op.cit., p. 219.

(4) Ibid., p. 208.

(5) Romey, A. "Passage de la notabilité rurale à la notabilité citadine : les cheikhs de la karasta", in C.M. 46-47, 1993, p. 149.

حول الاستغلال الغابي من طرف البايك، انظر :
- Féraud, L.C. "La karasta, ou exploitation forestière turque", in R.A. 13, 1869, p. 40.

- Saidouni, Op.cit., p. 208.

الوحيد المستعمل في الصناعة، وكانت تشحن منه كميات كبيرة من مرسى الفحم بأزفون إلى الجزائر⁽¹⁾، علاوة على ما كانت تحمله قبال متيجة كيني مناصر، وبني صالح، وبني موسى إلى رجة الفحم بالعاصمة⁽²⁾.

1-2-1. صناعة السفن :

لقد أولى معظم الحكام العثمانيون اهتماماً بالغاً بصناعة السفن الحربية منذ العهد الأول؛ إذ يعود إنشاء الترسانة أو دار الصناعة إلى ما قبل عام 1535، استناداً إلى تقرير جاسوس إسباني⁽³⁾. وكانت دار صناعة السفن في الجزائر تتلقى كميات مهمة من الخشب وجميع المعدات اللازمة لبناء السفن وتجهيزها وتسليحها، كما كانت المشاغل التابعة لها كاملة التجهيز لإصلاح السفن الحربية بجميع أنواعها وأحجامها، من البارجة فنازلاً، وكان كل ذلك يتم تحت إشراف وكيل خرج البحرية.

وفي ظلّ الجهاد البحري القائم ضدّ المسيحيين، عرفت الترسانة نشاطاً منقطع النظير رغم الظروف الصعبة التي مرّت بها البلاد آنذاك، ففي النصف الثاني من القرن السابع عشر على سبيل المثال، تذكر المصادر أنه كانت توجد "باستمرار تقريباً، تحت أسوار الجزائر، من أربعة إلى ستة أبدان سفن في طور البناء : ممّا كان يشغل نحو مائة باني، وقلّفات، ونجار وعامل"⁽⁴⁾، وكان أغلبهم - حسب المصادر الأوربية - من الأعلاج والأمري المسيحيين المختصين في أعمال البحرية. وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب ضيق الترسانة،

(1) Shaw, Op.cit., p. 327.

(2) Saidouni, Op.cit., p. 221.

(3) La Primaudie, M.F.E. de "Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique", in R.A. 19, 1875, p. 266.

(4) Shuval, Op.cit., p. 131.

(4) نقلاً عن :

حول نشاط دار صناعة السفن، انظر :

- ثالر، المصدر السابق، ص. 70.
- Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., pp. 184-186.

كانت توجد ثلاث مواقع أخرى ملحقة بها : الركن الشمالي من المرسى ، وهو أهمها ، قرب برج المول ومشغل صناعة الحبال والأشربة والمخازن التي كانت تمتد على طول رصيف خير الدين⁽¹⁾ ، بالإضافة إلى شاطئ الرملية بباب الوادي ، وأخيراً ، بعض الخلدجان بالقرب من باب عزون حيث كانت تصنع المراكب الصغيرة⁽²⁾ .

1-2-2. صناعة الأسلحة :

كانت هذه الصناعة الحيوية تمثل أساساً في دار النحاس والتي يعود إنشاؤها إلى زمن مبكر من تاريخ الإيالة ، فأول إشارة إليها هي بتاريخ مارس 1534⁽³⁾ . وكانت دار النحاس ، الواقعة من جهة باب الوادي ، عبارة عن مبنى ضخم يحتوي على فرن عال وحيد لكنه جيد البناء لسبب المدافع . وفي بناء ملحق ، كانت توجد عدة أفران وكيران لصناعة القذائف من مختلف الأحجام ، بالإضافة إلى البنادق التي كان يوفرها البايك للمجندين الجدد⁽⁴⁾ .

وعلى مقربة من مصنع الأسلحة السالف الذكر ، كانت توجد دار البارود حيث كان يصنع البارود من مزيج من ملح البارود ، وفحم الدفلى ، والكبريت الذي كان يستورد أو بالأحرى يهزب من أوربا كونه واقع تحت الحظر البابوي⁽⁵⁾ . وأما ملح البارود ، فكان يستخرج من طرف البايك بوطن يسر ، من مغارات عند سفح جبل أمال⁽⁶⁾ .

(1) Emerit, "Un document inédit...", Op.cit., p. 242.

(2) Belhamissi, Histoire de la marine, Op.cit., p. 50.

- Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., pp.47-48 .

(3) La Primaudie, "Documents inédits...", Op.cit., p.275 .

(4) Saidouni, Op.cit., p. 219.

(5) يذكر مولاي بلحمسي في هذا الصدد أن البرامب اليابونية والأوامر الملكية منعت بيع الخشب للجزائريين . كما وضعت إسبانيا حظراً على كل ما يتعلق بلوازم البحرية من عدة الصواري ، وملح البارود ، ولواحق البدن ، وقماش الأشربة ، والدخائر والأسلحة . انظر : Belhamissi, Histoire de la marine, Op.cit., p. 50.

(6) Saidouni, Op.cit., p. 219.

1-2-3. صناعة مواد البناء :

كانت ضواحي العاصمة تضم عدداً معتبراً من الأفران⁽¹⁾ المخصصة لصناعة الجير ، والجص ، والآجر والقرميد ؛ ولقد كان الطلب كثيراً على هذه المواد بالنظر إلى التطور العمراني الذي عرفته مدينة الجزائر بوجه خاص في عهد الحاج علي آغا⁽²⁾ . وتركزت أغلب تلك الأفران في أربع مناطق هي القادوس⁽³⁾ ، وتاجرات⁽⁴⁾ ، وباب عزون وباب الوادي .

وكانت الأفران بفحص القادوس تصنع فيها قنوات وأنابيب الري من الفخار⁽⁵⁾ ؛ وفي تاجرات بأعالي الجزائر ، كان يوجد مصنع الآجر الخاص بالباييك الذي يعود بناؤه على الأرجح إلى الحاج علي آغا⁽⁶⁾ ، وكان يتكون من عدة أفران دائرية على شكل طواحين هواء⁽⁷⁾ . أما أفران باب عزون ، فكانت توجد في الموقع المعروف بقنطرة الأفران عند نهاية الربض ؛ واختصت هذه الأفران بصناعة الآجر وقطع الخزف⁽⁸⁾ .

(1) لقد أحصينا من خلال سجلات البايك ما لا يقل عن 25 فرن للجير والآجر :

فرن الحاج قاسم بن بوسعدية ، أمين جماعة الجياريين - فرن الحاج محمد بن مصطفى - فرن الجياري - فرن بويحي - فرن الحمامي - فرن الحاج محمد الحلاوي - فرن ابن معوش - فرن يوسف - فرن بوزكارن - فرن عمر اليملي - فرن محمد الصغير - فرن الشريف - فرن الحاج إبراهيم - فرن ابن التواتي - فرن إبراهيم المصافي - فرن سعيد المصافي - فرن الحاج عزيز - فرن العطار - فرن الحزار - فرن ابن الحاج إبراهيم - فرن ابن الحاج سعيد - فرن موسى - فرن ابن الحاج محمد - فرن سليمان - فرن البايك . انظر :

- الأرشيف الوطني الجزائري ، سجلات البايك ، سجل 67 ، علية 11-ب .

- الأرشيف الوطني الجزائري ، سجلات البايك ، سجل 70 ، علية 13-ب .

(2) Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 210.

(3) فحص يقع على بعد نحو 7 كلم جنوب غرب العاصمة .

(4) فحص بأعالي مدينة الجزائر عرف خلال الفترة الاستعمارية باسم (Tagarins) .

(5) Saidouni, Op.cit., p.220 .

(6) الأرشيف الوطني الجزائري ، سجلات البايك ، سجل 67 ، علية 11-ب .

(7) Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., p. 187.

(8) d'Arvieux, Op.cit., pp. 219-220.

وكان معظم الجير والجبص ينتج في أفران باب الوادي بالقرب من وادي المغاسل⁽¹⁾، غير بعيد من المعدن، وهي المحجرة التي كان البايك يستخرج منها الحجر الأزرق المستخدم في البنيان وفي تدعيم تحصينات المدينة.

1-2. سك النقود :

كان يتم ضرب النقود بالجزائر في المبنى اللصيق بدار الإمارة المعروف بدار السكة. كانت هذه المنشأة مجهزة بكل ما تحتاجه من معدات من القوالب والسكاك بالإضافة إلى الأفران الخاصة بصهر المعادن وتبييض النقود بالنار. وفي ورشاتها، كان يشتغل نحو أربعة وعشرين عاملاً يهودياً تحت إشراف أمين السكة، ويساعده في مهمته ثلاث موظفين مسلمين. ولقد كان البايك يتابع عن كثب عملية السك، ويحدد كمية وجودة المعادن المستعملة، كما كان يراقب وزن مختلف القطع النقدية المسكوكة من الذهب، والفضة، والبرنز والنحاس⁽²⁾.

1-2.5. الصناعات الأخرى :

إضافة إلى ما سبق، كانت هناك منشآت أخرى ذات طابع صناعي، وهي طواحين الماء والهواء التي كانت منتشرة في الغالب بالمناطق القريبة من المدن؛ ولقد أحصى ناصر الدين سعيدوني، استناداً إلى وثائق الأرشيف، ما يقارب 47 طاحونة على امتداد إقليم دار السلطان منها 19 بفحوص الجزائر، و 7 بفحوص بلدية، وواحدة فقط بفحوص شرمال⁽³⁾.

(1) Emerit, "Un document inédit...", Op.cit., p. 239.

(2) Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., p. 191.

Tachrifat, Op.cit., pp. 80-82.

(3) Saidouni, Op.cit., pp. 224-225.

قنر "فتور دي باراي"، من جهته، عند المطاحن داخل مدينة الجزائر وخارجها بحوالي 25 مطحنة، كما ذكر أن جل تلك الواقعة داخل المدينة كانت ملكاً للميزانيين.

حليمي، المرجع السابق، ص. 241.

وكانت هذه الطواحين تلبّي جلّ احتياجات الاستهلاك المحلي من الطحين؛ فقد كانت ذات مردود أعلى بكثير نسبياً من المطاحن الواقعة داخل المدن، والتي كانت تديرها القوة الحيوانية (البغال والجمال)، أو القوة البشرية (الأرقاء) أحياناً.

وعلاوة على ما ذكر، كان يوجد بالحامة معمل تكرير السكر يتشكّل من عدة مخازن، وطاحونة حيث كان يهرس "قصب الهند" (قصب السكر)، فتخرج منه عصارة يستخلص السكر منها بعد تجفيفها⁽¹⁾.

1-3. الصناعة الحرفية :

كانت الأهمية الاقتصادية للجزائر تعود جزئياً إلى النشاط والتنوع الذي ميّز صناعاتها الحرفية، ولا سيما الكمالية منها كالحرارة، والعطارة، والصباغة؛ وقد كانت هذه الصناعات تشكّل إحدى أهمّ المشاغل بالنسبة لسكان المدينة، نظراً إلى العدد الكبير من المحترفين الذين ضمتهم⁽²⁾.

(1) Saidouni, Op.cit., p. 226.

(2) Dapper, O. Description de l'Afrique contenant les noms et la situation ... Avec des cartes des états, des provinces et des villes, traduite de flamand, Amsterdam, Wolfgang, 1686, p. 177.

ولا يسعنا هنا إغفال الدور الحيوي الذي لعبه الأندلسيون في ازدهار هذا النشاط، حيث يفيينا "غراماي" بهذا الشأن بأن المسلمين الذين قدموا من إسبانيا شاركوا أيضاً، وكان لهم نصيب يعتد به، في التطور الاقتصادي لوطنهم الجديد. ويذكر على سبيل المثال بأن كان بالجزائر متعة حرفي يعمل في الصناعات الحرفية، ومائتين في الحياكة، ومئة وأربعين في التجارة وصناعة الأثاث، ومائة وثمانون في صناعة السكاكين، وجميعهم أتوا "حليفاً" من مملكة بلنسية وحدها، مضيفاً بأنّه توجد أمثلة عديدة أخرى.

انظر :

- Ben Mansour, Op.cit., p. 95, 98.

انظر أيضاً :

- Khiari, F. "Une communauté résurgente. Les Andalous en Alger de 1570 à 1670", in R.H.M. 69-70, 1993, p. 119.

جماعات هي : القنطرة ، والفكجية (المكاحلية) ، والجقماقية . وكذا الحال بالنسبة لصناعة الخشب حيث نجد التجارين ، والخراطين ، والنشارين⁽¹⁾ . وتميزت الجماعات الحرفية بشكلها الهرمي المحكم التنظيم الذي كان يتصدره الأمين وبعض المساعدين التي تنعمهم الوثائق "بالرفقاء" . وكان يتم اختيار الأمين من قبل نظرائه من ضمن المعلمين المهرة (أرباب الحرف) ، وعلى من يتوسمون فيه الأمانة مثلما يتجلى في الصفة المعطاة لصاحب المنصب : وكان هذا التمييز لا يصبح نافذا إلا بعد موافقة وإقرار السلطة العليا الممثلة في "الباشا" أو "الحاكم" ، وحضور القاضي⁽²⁾ .

وكان للأمين على مستوى الجماعة مهام عديدة منوطة به ، فبصفته "حامي الصنعة وحارسها" ، كان يحرص على جودة المصنوعات ، يحارب الغش والمنافسة غير المشروعة ويعاقب المخالفين تباعاً سواء بالتعزير أو التفرير . وبالإضافة إلى ذلك ، يسوي الخلافات التي قد تنشأ بين مروضيه ، أو بين جماعته والجماعات الأخرى كما يقوم أيضاً بدور الوسيط بين جماعته والبايلك فيما يخص تحديد الأسعار والرسوم المفروضة . وكان يعاضده في إدارته للجماعة عدد من المأمورين هم : الشاوش ، الناطق الرسمي للجماعة ويقوم مقام الأمين في حالة غيابه ؛ الخوجة ، وهو الكاتب الذي يسجل كل القضايا المتعلقة بالجماعة ؛ والصايحي أو العذاد ، المسؤول على أموال الضرائب والمساهمات التي تودع في صندوق الجماعة⁽³⁾ .

1-3-2. لمحة عن الإنتاج الحرفي⁽⁴⁾ :

نالت مدينة الجزائر شهرة واسعة في مجال المنسوجات وما يتصل بها ، وبوجه

(1) غطاس ، الحرف والحرفيون ، المرجع السابق ، ص . 168 .

(2) نفسه ، ص . 191-192 .

(3) نفسه ، ص . 208-211 .

(4) لا يمكن من خلال تخصيص هذا الفصل الإحاطة بشئ أنواع المنتاجات الحرفية ، بل اقتصرنا على إعطاء لمحة من أهمها حسب ما ذكره القنصل "شالر" من أن "أهم الصناعات الجزائرية هي صناعات الحرير والصوف والجلود المنبوعة" : - شالر ، المرجع السابق ، ص . 93 .

خاص كل ما يتعلق بصناعة الحرير من نسيج وغيره ؛ حيث كانت صناعة الحرارة أكثر فروع الإنتاج رواجاً من بين الحرف⁽¹⁾ . وقد أشادت العديد من المصادر الغربية بمهارة وحذاقة حرفيي المدينة في صنع المنسوجات الحريرية⁽²⁾ .

ومن المنسوجات التي اشتهر وابتها نجاد الأحزمة الحريرية ذات الحواشي المزينة بالألوان اللامعة الحمراء والبنفسجية ، والأحزمة المرصعة بالذهب والفضة التي عرفت "بالحزام الشاوشي" ، و"الحزام الكريتلي" ، و"البنيقة" ، و"المنتقة" ، والفوطة المعروفة "بالسفيحة" ، بالإضافة إلى المناديل ، والعمامة ، و"حايك الحرير" الذي كانت ترتديه النساء في المناسبات⁽³⁾ . كما كان للحرفيين منتجات أخرى من الأقمشة الفاخرة هي الديباج المؤش بالذهب ، والمخمل ، والسندس⁽⁴⁾ .

وكانت حياكة الصوف هي الأخرى من الصناعات المزدهرة التي عرفتها الجزائر والمناطق المحيطة بها ، فقد كانت البلاد تنتج كميات كبيرة من الصوف والوبر اللذان استخدما في صنع البرانس ، والحياك ، والزراي ، والشالات . وكانت تصنع بالجزائر ، علاوة على ما ذكر ، الشواشي ، والقواويق (جمع فووق) ، وهي قلانس طويلة كان يلبسها الأتراك .

وعرفت الجزائر أيضاً بمنتجاتها الجلدية المتنوعة ، وبالأخص من نوع السختيان المدبوغ باللون الأصفر ، أو الأسود ، أو الأرجواني ، أو الأحمر ، والذي كان يستخدم في صنع البوابيح (جمع بابوح) ، والأحذية ، والأسرجة ، والمقانب التي اشتهر الجزائريون بتطريزها وتميزوا بمهارة فائقة في تصميم الأشكال وإعدادها⁽⁵⁾ .

(1) غطاس ، الحرف والحرفيون ، المرجع السابق ، ص . 278-279 .

(2) شالر ، المرجع السابق ، ص . 93 .

(3) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 121.

(4) غطاس ، الحرف والحرفيون ، المرجع السابق ، ص . 280 .

(5) Shaw, Op.cit., p. 119.

(5) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 123.

1-4. التجارة :

لقد استقطبت الجزائر في العهد العثماني الأول حركة النشاط التجاري سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي بشكل لفت أنظار الذين نزّلوا بها أو زاروها ، وقد ترك لنا الرحالة والسفير المغربي علي بن محمد التعمقوتي الذي زار المدينة عام 1591 وصفاً لا يخلو من المدح : "الجزائر عامرة كثيرة الأسواق... فيلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد إفريقيا وأعمر وأكثر تجاراً وفضلاً وأنفذ أسواقاً وأوجد سلعة حتى يسمونها إسطنبول الصغرى"⁽¹⁾ ؛ وكل ذلك في فترة عرفت خلالها المدينة توسعاً ونمواً ديموغرافياً لم تشهد له مثيل من قبل .

وبالرغم من افتقار المصادر إلى مؤشرات عن النشاط التجاري ، فمن المرجح أن حالة الحرب شبه المستمرة مع فرنسا والأزمات الداخلية (الأوبئة والثورات) التي عرفت الإيالة خلال الثلثين الأولين من القرن السابع عشر أثروا سلباً على حجم المبادلات التجارية ، ومما زاد الطين بلة المغارم الباهضة التي فرضها الباشوات الأواخر على التجار الأجانب والمحليين⁽²⁾ . وعلى كل ، لقد انتعشت حركة النشاط التجاري مجدداً في عهد الحاج علي أغا⁽³⁾ عقب انتهاء الحرب الجزائرية الفرنسية في عام 1666 ، وذلك في خضم الانطلاقة الديموغرافية التي شهدتها البلاد بعد أن عرفت أدنى مستوياتها في العقد الفارط⁽⁴⁾ .

ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن الجزائر قياساً بالحوضر العربية الأخرى مثل تونس ، دمشق والقاهرة ، لم تعرف تجارتها في الحقيقة نفس الرواج والأهمية ،

(1) نقلا عن :

- بالحسي ، مولاي . الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني ، ش . و . ن . ت . ، الجزائر ، 1981 ، ص . 57-58 .

(2) Grammont, Histoire d'Alger, Op.cit. p. 210.

(3) Delphin, "Histoire des pachas..." in J.A., avril-juin 1922, p. 210.

(4) انظر الفصل السابق ، المبحث الثاني ، الأوضاع الديموغرافية .

بحيث نجد مثلاً أن الأوربيين في كتاباتهم انصبّ جلّ اهتمامهم على الغزو البحري وجعلوا منه المصدر الأساسي لشراء المدينة ، في حين استصغروا تجارتها أو أهملوا حتى ذكرها : "تجارة الجزائر هي الأكثر تفاعلاً من بين جميع المدن الأهلة الكبرى في العالم ، وذلك راجع في المقام الأول لنجاح فراعنتها"⁽¹⁾ . كما يذكر مانسون ماله في هذا الصدد : " التجارة من الضالة حتى أن جميع ثروات البلاد متعلقة بالغنائم التي يأتي بها القراصنة ، سواء من البضائع أو من المسيحيين أنفسهم . وباقي التجارة لا تكمن سوى في التمور ، والشمع ، والجلود ، والأرز ، وحبوب أخرى لا يعتد بها"⁽²⁾ .

وفيما يلي سنحاول التعرّض إلى مقومات النشاط التجاري بالجزائر ، وروابطه مع المناطق الداخلية للبلاد ، ثم سنقوم بإعطاء فكرة عن أهمية التجارة الخارجية ، والدور الذي لعبته في اقتصاد المدينة .

1-4-1. التجارة الداخلية :

لقد هيمنت مدينة الجزائر دوماً على العلاقات التجارية الداخلية مع باقي مدن الإيالة . وكان ذلك راجع ، من جهة ، لدورها السياسي نظراً إلى أنها مقر السلطة الحاكمة ومن جهة أخرى ، لوزنها الديموغرافي الذي جعل منها أول مركز استهلاكي في البلاد تصبّ في أسواقه مختلف البضائع والمنتجات سواء من المناطق القريبة (دار السلطان) أو من البيايك الثلاث .

وكانت مدينة الجزائر في الربع الأخير من القرن السادس عشر تضم حسب هايدو حوالي 2.000 حائوت⁽³⁾ توزّعوا على نحو متين سوقاً بين صغير

(1) G.P., Op.cit., p. 125.

(2) Manesson Mallet, A. Description de l'univers, T. 3, Denys Thierry, Paris, 1683, p. 33.

(3) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 106.

بالمقارنة ، ضمت مدينة تونس 5.054 حائوتاً في 1860 ، دمشق 6.606 حائوت في 1871 والقاهرة ما يقرب من 20.000 في 1729 : Raymond, Grandes villes..., Op.cit., p. 237.

وكبير⁽¹⁾، فضلاً عن تجمعات تجارية جوارية أصغر حجماً وجدت خارج الفضاء المخصص للأسواق، عرف بعضها "بالسويقة" وبعضها الآخر "بالحوابيت"، كان الهدف منها تلبية حاجات السكان دون كثير عناء⁽²⁾.

كما كانت هناك منشآت أخرى ذات طابع اقتصادي وتجاري هي الفنادق والرحبات. فأما الفنادق (الخانات)، فكانت بنايات كبيرة نوعاً ما اشتملت على فناء أو عدة أفنية ومخازن للبضاعة وعدد من الغرف كان ينزل بها التجار والمسافرون الذين يتوقفون بمدينة الجزائر. وقد رصدت عائشة غطاس استناداً إلى الوثائق زهاء خمسة وأربعين فندقاً داخل المدينة وخارجها⁽³⁾.

(1) فيما يلي قائمة أسواق المدينة :

سوق باب البحر - سوق البايوية - البامستان - سوق البرادعية - سوق البشماقية - سوق البلاغية - سوق تافورة (بريض باب عزون) - سوق التماقين - سوق الجرابية - سوق الجمعة - سوق الحاشية - سوق الحاكّة - سوق الحفادين - سوق الحزازين - سوق الحضرارين - سوق الحلفاويين - سوق الحواتين - سوق الخزازين (سوق الجزائر القديم) - سوق الخراطيين - سوق الخضاريين (ناحية باب عزون) - سوق الخضاريين (ناحية دار الإمارة) - سوق الخياطيين - سوق النياغين - سوق الدلالة - سوق النيامين - سوق النديوان - زنقة الدوّابة - سوق الذكير - زنقة الرضايبية - سوق الرقاقين - سوق الزيت - سوق السراجين - سوق السمّارين - سوق السمن - سوق الشبارلية - سوق الشماقية - سوق الشماعين - سوق الصاغة - سوق الصباغين - سوق الصفارين - سوق العطارين - سوق الغرابلية - سوق الغزل - زنقة الفراجة - سوق الفراوية - سوق الفكاكين - سوق القبايل (سوق القديم) - سوق الفزازين - القنداقية - القيسارية - الكبابية - سوق الكتّان - سوق الكبير - الكسكسية - سوق اللوح - زنقة الليقورية - زنقة المقابسية - سوق المقفولجية - سوق الملاحين - زنقة النحاس .

- غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص. 260-261.

- Shuval, Op.cit., pp. 239-242.

- Klein, Op.cit., T. 2, pp. 55-71.

(2) غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص. 262.

(3) غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص. 272-274.

اعتبر "أندويه ريسون" عند الفنادق أو الخانات مؤشراً أكيداً للنشاط الاقتصادي للمدن العربية ؛

ولقد وجد بالقاهرة 360 خاناً وبعثق 57 خاناً، في حين لم يحصى سوى 18 فندقاً بالجزائر ؛

- Raymond, Grandes villes..., Op.cit., p. 251.

وأما الرحبات، فكانت عبارة عن ساحات عامة مكشوفة مخصصة للتجارة في مواد معينة كالقمح والقمح والشعير⁽¹⁾.

لقد كانت العلاقات التجارية بين الجزائر والمناطق الأخرى للإيالة قائمة عبر شبكة من الطرقات يمكن تصنيفها من حيث طبيعتها وأهميتها إلى :

- طرق رئيسية عرفت أيضاً بالطرق السلطانية، كانت تربط بين الجزائر وعواصم البياليك : قسنطينة، والمدية، ومازونة (ثم معسكر). وعلى طول هذه المحاور الثلاثة، كانت تتوالى سلسلة من الأنزال، والقناطر، والأبواب التي كانت تحرسها القبائل المخزنية⁽²⁾. وكانت الطرق الرئيسية تؤمن في الوقت نفسه حركة المبادلات التجارية، وتنقل موظفي الإدارة والمحلات الموجبة لجمع الضرائب.

- طرق ثانوية كانت تربط بين الجزائر، وأهم مدن وقرى دار السلطان ؛ وقد عرفت عناية خاصة من طرف الحكام الذين أنشأوا عليها العديد من الجسور والعيون مما سهل كثيراً تنقل الأفراد، ونقل البضائع من وإلى العاصمة. وكانت الطرق الأكثر ارتياداً هي : طريق البليدة، وطريق القليعة، وطريق برج سباو ودلس، وطريق شرشال، والطريق بين شرشال ومليانة، وطريق الجبل الرابطة بين برج الحرّاش والمدية⁽³⁾.

وكانت وسائل النقل الأكثر استعمالاً من طرف التجار هي القوافل التي كانت تحمل مختلف المؤن والمنتجات على ظهر الحمير، والبغال والجمال إلى الجزائر (من خضر، وفواكه، وزيت، وحبوب، وجلود، إلخ).⁽⁴⁾

وبالمقابل، كانت القوافل تأخذ الإتجاه المعاكس حاملة معها منتجات حرفية محلية الصنع ومواد مستوردة من الخارج (مثل القهوة، والسكر، والتوابل، والعطور، والورق، إلخ). نحو الأسواق الداخلية للإيالة.

(1) غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص. 275.

(2) Saidouni, Op.cit., p. 232.

(3) Ibid., pp. 235-236.

(4) انظر الجدول رقم 3 أدناه.

كما كان يتم نقل السلع أيضا - ولكن بدرجة أقل - عن طريق الملاحة الساحلية بين المدن المطلة على البحر ، وذلك في قوارب أو سفن صغيرة من نوع "الشطبة" و "الصندل".

كانت النشاطات التجارية في العهد العثماني تخضع لرقابة صارمة من طرف البايك ؛ ففي المدينة ، أسندت مهام تنظيم ومراقبة الأسواق إلى المحتسب أو أمين الحسبة ، الذي كانت تقع على عاتقه مسؤولية مراقبة النشاط التجاري والحرفي عن طريق التأكد من المكاييل والموازين ، وجودة البضائع ، والسهر على ثبات الأسعار ، ومعاينة المخالفين بالجلد .

جدول رقم 3 : قائمة لبعض واردات مدينة الجزائر من الأسواق المحلية⁽¹⁾

بجاية	الخشب - الحديد - الأدوات الحديدية
بسكرة	الجمال - التمور - الحناء - الحايك
البلدية	الصوف - البرانس - الفراسد - الثلج

(1) نقلاً عن :

- ثنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 81 و 83 .
- نور الدين عبد القادر ، المرجع السابق ، ص . 142 .

- d'Avity, Op.cit., p. 179.
- d'Arvieux, Op.cit., p. 241.
- Shaw, Op.cit., pp. 327-329 et sq.
- Venture de Paradis, Alger..., Op.cit, p. 18 & 24.
- Shaler, W. Esquisse de l'État d'Alger, trad. par M.X. Bianchi, Librairie Ladvocat, Paris, 1830, p. 117.
- La Primaudie, M. F. Élie de, Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française. Ch. Lahure et Cie, Paris, 1861, p. 109, 175 & 179.
- Daumas, Op.cit, pp. 141-142.
- Planhol, Xavier de, "Références sur le commerce de la neige en Afrique du Nord", in Maghreb & Sahara, études géographiques offertes à Jean Despois, Société de géographie, Paris, 1973, p. 321.
- Amine, M., "La situation...", Op.cit., p. 40.

تلمسان	الحايك - البرانس
بايلك التيطري	الصوف - الأغنام - القومز
جيجل	الخشب
دلس	العنب
لوطن دار السلطان	الخضر - الفواكه - الخشب - الفخار
شرشال	العسل - العنب - التين - الزبيب
الصحراء	ريش النعام - الجمال - التمور
عتابة	المرجان - التبغ - الزبدة - القديد
بايلك الغرب	الحبوب - الخيل - الملح
بلاد القبائل	التين المجفف - الزيت - الزيتون - الصابون - الفحم - الثلج
قسنطينة	القمح - الصوف - جلود العاقر - البرانس - الزرابي
القل	الشمع - الزبدة - الزيت - التين
معسكر	القمز

كما كان البايك يفرض على حوائث التجار ، والسلع التي تدخل أسواق المدينة رسوماً متنوعة تجبى على يد أمناء ، وخوجات معينين . وخارج المدن ، كانت الأسواق الريفية تحت إشراف قايد يحافظ على الأمن ، ويراقب البضائع المعروضة ، ويحصل الرسوم المستحقة على البيوع (المكوس) لصالح البايك .

1-4-2. التجارة الخارجية :

يكاد يتفق معظم الباحثين الذين قاموا بدراسة التجارة الخارجية للجزائر بين نهاية القرن السادس عشر ونهاية القرن السابع عشر ، استناداً إلى المصادر المسيحية ، على أنّ تجارة الرقيق الأوربيين والغنائم البحرية مثلت القسم الرئيسي في العلاقات التجارية للمدينة مع الخارج في تلك الفترة ؛ وأنهم في الوقت نفسه يقللون من أهمية الصادرات والواردات الأخرى من غير الغنائم⁽¹⁾ ،

(1) Amine, M. "Conditions et mouvements des échanges de la Régence ottomane d'Alger", in R.H.M. 69-70, 1993, pp. 11-15.

ورغم عدم توفر إحصائيات تسمح بتقييم حجم مجمل هذه المبادلات - ويفيد لبس في هذا الصدد أن المبادلات مع الخارج "كانت على الدوام محدودة بسبب خطر القرصنة وضعف حجم الاستهلاك المحلي"⁽¹⁾.

وشهدت التجارة الجزائرية التي لم تكن كما ذكر آنفاً بأحسن حال، مع منتصف القرن السابع عشر، تراجعاً كبيراً نظراً إلى عوامل عدة أهمها: على الصعيد الخارجي، الإنعكاسات السلبية لحرب كريت بين الدولة العثمانية والبنديقية التي أدت إلى ركود نسبي للتجارة المتوسطية وازدياد نشاط القراصنة الأوربيين. وأما على الصعيد الداخلي، فسبب المغارم والمكوس التي كان يفرضها الباشوات على التجار ليعوضوا الخسارة الناتجة عن تناقص الإيرادات الجمركية؛ إضافة إلى احتكار هؤلاء الحكام لبعض المواد الأساسية القابلة للتصدير (مثل الحبوب، والزيت، والشمع، والصوف، والجلود، والملح، إلخ.)، وهو نظام اعتمدوه منذ حسن باشا الفندقلي المعروف بفنزيانو في القرن السادس عشر⁽²⁾. ولقد كان هذا الاحتكار يعود عليهم بأرباح طائلة إلا أنه كان يمثل عائقاً جدياً في وجه التجارة.

وكان فرار حاكم الباسيون توماس بيكه في عام 1658 بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، إذ قام هذا الأخير بإحراق الباسيون بعد أن أفرغ المخازن وأخذ معه خمسين جزائرياً عنوة بأعهم في سوق النخاسة بليفورنة⁽³⁾. وترتب عن هذه الحادثة كساد التجارة بالشرق الجزائري، وانخفاض حاد في المبادلات التجارية مع فرنسا التي كانت تعتبر أول شريك إقتصادي بالنسبة للإيالة⁽⁴⁾.

(1) Lespes, R. Alger, étude de géographie et d'histoire urbaines, Alcan, Paris, 1930, pp. 142-143.

(2) Haëdo, "Histoire des rois d'Alger", in RA, 25, 1881, p. 8.

(3) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit. p. 206.

Garrot, Op.cit., p. 487.

(4) Amine, "Conditions...", Op.cit. p. 44.

ومحاولة منه لبعث النشاط التجاري مجدداً، قام الديوان في عام 1659 بتخفيض الرسوم وإقرار تعريفية جمركية جديدة. ولكن هذه التدابير لم تأتي بالنتائج المأمولة نتيجة لحالة الحرب غير المعلنة مع فرنسا والاضطرابات السياسية التي عرفت الإيالة آنذاك⁽¹⁾؛ ولم تستعد المبادلات التجارية نشاطها المعهود من جديد حتى استقرت الأوضاع السياسية في الإيالة، وأعيد فتح الباسيون عقب معاهدة عام 1666.

أما المواد التي كان يتم تداولها في التجارة الخارجية، فهي خليط من الضروريات والكماليات: فقد كانت الإيالة تصدر إلى أوروبا بشكل شبه حصري مواد غذائية وحيوانية (الحبوب، والشمع، والمرجان، والصوف، والجلود، إلخ.)، وتستورد منها الأقمشة، والخرداوت وبعض المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى كميات ضئيلة من المواد الغذائية (مثل الملح، والجنين، والمريبات، إلخ.) والمواد الأولية مثل الحديد، والرصاص، والنحاس، والكبريت، وملح البارود التي كان البايك يحتاج إليها في صناعته الحربية. أما بالنسبة لبلاد السودان، والمغرب، والإيالات العثمانية، فإنها كانت تصدر إليها أساساً المنتجات النسيجية، وبعض المواد الغذائية والحيوانية، وتستورد بالمقابل الأقمشة، والعبيد، وبعض المواد الكمالية مثل الحرير، والقهوة، والعطور، والتوابل، والزرابي⁽²⁾.

وكانت المبادلات التجارية بين الجزائر والأسواق الخارجية تتم عن طريقين: - الطرق البحرية التي كانت تربط الجزائر بموانئ ليفورنة، وجنوة، ومارسيليا، وتطوان، وتونس، وقابس، وطرابلس الغرب، والإسكندرية، وإزمير، وإستانبول. ولئن كان ميناء الجزائر يستقبل جل البضائع المستوردة عن طريق البحر، حيث كان يعاد توزيع جزء منها على الأسواق المحلية، فقد كانت الإيالة في القرن السابع عشر تقوم بتصدير مختلف منتجاتها عبر عدة موانئ على طول الساحل، أهمها من الشرق إلى الغرب:

(1) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit. pp. 210-213 et sq.

(2) انظر الجدول رقم 4.

مرسى الخرز، والقالة، وعنابة، ومرسى البربر (مرسى الجنوبيين)، وسطورة، والقل، وجيجل، وبجاية، ومرسى الزيت، ومرسى الفحم (تامغوت)، ودلس، وجنات، والجزائر، وشرشال، وبرشك، وتنس، ومستغانم، وأرزو، وحنين⁽¹⁾.

ولم تكن الجزائر تمتلك، في الحقيقة، ما يمكن وصفه بأسطول تجاري بآتم معنى الكلمة، إذ كان لا يضم سوى عدد قليل من المراكب ويضع عشرات من القوارب التي لم تكن تتجاوز طرابلس الغرب شرقاً، وسلا غرباً⁽²⁾. وأمام قلة المراكب المخصصة للتجارة البحرية، كان التجار الجزائريون يلجأون إلى نقل بضاعتهم على متن السفن الأوربية وخاصة منها الفرنسية. ولرحلاتهم إلى المشرق، كان كبار التجار يستأجرون في بعض الأحيان إحدى سفن الرياس، وذلك لأجل حماية أنفسهم وبضاعتهم الثمينة من الوقوع في أيدي القراصنة المسيحيين.

- الطرق البرية، وتستعمل فيها قوافل كبيرة عابرة للصحراء تربط في مختلف الاتجاهات بين أسواق بلدان شمال إفريقيا والساحل السوداني، والحجاز. وكانت المبادلات التجارية بين هذه الأسواق والأسواق الجزائرية المتصلة معها في التل وفي الصحراء تتم بكيفية منتظمة كل سنة أو سنتين على الأكثر.

وكانت أكبر تلك القوافل هي "ركب الحج المغربي"، التي تنطلق من مدينتي فاس وتازة بالمغرب الأقصى نحو الجنوب، وتحاذي الصحراء مارة بالأغواط، ويسكرة، والجريد التونسي، وطرابلس الغرب باتجاه مصر.

(1) Sauvaget, J. "Une description des Côtes barbaresques au XVII^e siècle", in R.A. 93, 1949, pp. 240-245.

La Primaudie, Le commerce et la navigation, Op.cit., pp. 9-10, 109 & 175.

(2) الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايلك، سجل 69، علة 12-ب.

وعلى مر الطريق، كان يتزايد حجمها بما ينضم إليها من قوافل التجار والحجاج من الجزائر، وتونس، وطرابلس، وبلاد السودان⁽¹⁾.

وكانت هناك حركة تجارية أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها هي حركة قوافل الجنوب إلى منطقة الساحل السوداني الغنية بالذهب والعبيد. وكانت المبادلات التجارية بين الإيالة وأسواق بلاد السودان مروراً بواحات توات، وميزاب، وسوف، ووادي ريغ تتم عبر عدة طرق صحراوية، نذكر منها: خط الأغواط - غرداية - القليعة، وخط توقرت - غدامس - غاط، وخط الوادي - غاط، وخط ورقلة - القليعة - عين صالح⁽²⁾.

ويذكر الزبيري، اعتماداً على المعلومات التي جمعها عن تجارة القوافل، أن حجم مبادلات هذا النوع من النشاط التجاري كان يفوق بخمسة أضعاف ذلك الذي كان يتم عن طريق الموانئ⁽³⁾.

جدول رقم 4: قائمة لأهم الصادرات والواردات بين الجزائر والأسواق الخارجية⁽⁴⁾

(1) يذكر "أندريه ريمون" أن قافلة الحجيج المغاربة عند دخولها إلى مصر كان عدد أفرادها يتراوح بين 5 و 10.000 فرد، يحمل متاعهم وبضاعتهم نحو عشرة آلاف جمل: Raymond, A. Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle, T. I, Adrien-Maisonneuve, Paris, 1973, pp. 171-172.

انظر أيضاً:

- Abirbol, M. "Le Maroc et le commerce transsaharien du XVII^e siècle au début du XIX^e siècle", in R.O.M.M. 30, 1980, pp. 10-11.

(2) الزبيري، محمد العربي. التجارة الخارجية للمشرق الجزائري في الفترة ما بين 1830-1792، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 164-161.

(3) الزبيري، المرجع السابق، ص. 188.

(4) نقلاً عن:

- الزبيري، نفس المرجع السابق، ص. 185-142.

- قنان، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص. 81 و 83.

(بتبع)

المواد المستوردة	أهم الأسواق	البلد
قمح - جلود - شمع - صوف - ريش النعام - عطر الورد - قف -	رغام - ورق - زجاج مرابا - خورز - أولاني فضة - أجبان - قرنفل - ثريات - مرجان - مصاغ أجوانح حوير - حبال	إيطاليا ليفورنة جنوة
حبوب - مرجان - شمع صوف - جلود - قرون خيل - ريش النعام - زيت - غنم - تين	أجوانح - أقمشة قطنية - مخمل قطنية - حوير - مناف - مصاغ - زر - قرنفل - فواكه محقة - شب - جوز الطيب مرببات - قمرز - دردي - لحاس - حليد - فولاد - تنك بارود - خردوات - كبريت	فرنسا مارسيليا
قمح - جلود	ملح - أجبان - عرق - خمر	إسبانيا بليار
شمع - جلود - حبوب صوف - ريش النعام - غنم	حديد - رصاص - قصدير انسجة قطنية - ملح البارود بارود - أجوانح - خل - عرق - أغطية - أجوانح إسبانية - ربالا إسبانية	إنكلترا لندن

- d'Avity, Op.cit., p. 179.
- G.P., Op.cit., p. 125, 127 & 129.
- Laugier de Tassy, Op.cit., pp. 175-176.
- Chaillou, Textes pour servir à l'histoire..., Op.cit., p. 34.
- Amine, "Conditions et mouvements...", Op.cit., pp. 27-43.
- La Primaudie, Le commerce et la navigation, Op.cit., pp. 99, 190.
- Raymond, Artisans et commerçants, Op.cit., pp. 180 & 190-191.
- Boyer, La vie quotidienne à Alger..., Op.cit., pp. 192-196.
- Abitbol, M., Tombouctou et les Arma, Paris, Maisonneuve et Larose, 1979, pp. 203-209.
- Saidouni, Op.cit., pp. 406-407.

المغرب	فاس تطوان تافيلالت	حياك - زرايبي - عسل - سكر - تبغ - عبيد - ذهب - عاج - فيلالتي - خيل - سروج - كحل - طفل - أولاني نحاسية
السودان	تمبكتو سقاطو كاتشنة كانو أغادس	عبيد - عاج - تير - جلود - بخور - عقاقير - عسل - شمع - فول سوداني - ريش النعام - حشيش
تونس	تونس قفصة غدامس	شواشي - قطن - أقمشة - حرائر - قهوة - زيت - زيتون - توليل - صابون - زليج - مصنوعات أوروبية - كبريت - ملح البارود - عطور
طرابلس	طرابلس غاث مرزوق	عبيد - تبر - عاج - بخور - جلود - ريش النعام - عقاقير - أقمشة قطنية - حمير مصرية
مصر	الإسكندرية القاهرة الرشيد دمياط	حرير سورية - أقمشة قطنية - قطن مغزول - كتان - قهوة - أرز - توليل - منا - عطور - نظرون - قروم - النبيل الهندي
تركيا	إزمير إسطنبول	أقمشة هندية - أقمشة قطنية - حرير خام - حرير موصلي - زرايبي - عمام - قطن - شب - توليل - زبيب - خردوات - بندق - أفيون - زفت - أسلحة

2- القرصنة (الغزو البحري)

لقد شكّلت القرصنة (الغزو البحري) ، أو ما كان يسمّيه الأوروبيون تحاملاً بلصوصية البحر⁽¹⁾ ، أبرز النشاطات الاقتصادية للإيالة الجزائرية ، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ، بما كانت تدرّه من ثروات عبر تجارة المغنم والرفيق ، بالإضافة إلى كونها بطبيعة الحال - من المنظور الديني السائد آنذاك في حوض البحر الأبيض المتوسط - إحدى أوجه الحرب ضدّ الدول المسيحية العدوة ، وفي طليعتها إسبانيا .

وسعت أغلب المصادر الأوربية في الفترة المذكورة إلى تضخيم حجم "القرصنة البربرية" ، والنتائج المتأتية منها بشكل يصعب تصديقه⁽²⁾ . وقد لعبت كتابات رجال الدين على وجه الخصوص من أمثال هايلو ، وغراماي ، ودان⁽³⁾ دوراً كبيراً في ترسيخ صورة الجزائر "كأفة للعالم المسيحي" ، كان يوضح فيها عشرات الآلاف من العبيد المسيحيين البؤساء لكافة أنواع العذاب ، والإذلال في الأعمال الشاقة أو في غياب السجون⁽⁴⁾ .

(1) انظر :

فان ، معاملات الجزائر ، المرجع السابق ، ص . 251-249 .

(2) انظر الجدول رقم 5 .

(3) انظر بهذا الشأن :

- Dan, Op.cit., pp. 318-319.

- Ben Mansour, Op.cit., pp. 135-191.

- Fontenay, Op.cit., pp. 15-17.

(4) يذكر القنصل الأمريكي "شالر" في مذكراته بشأن وضع الأرقاء المسيحيين في الجزائر ما يلي : "أرى من الواجب أن أقول كلمة عن المعاملة القذرة التي كانت تنتظر المسيحيين البؤساء الذين يلقون هذا المصير... كانت سلطات الإيالة دائماً تحميهم من الأذى ومن سوء معاملة الأهالي ، ولأنّ لمن الإنصاف القول بأنّ حالتهم هنا لم تكن أسوأ من أسرى الحرب الذين يقعون في أيدي البليان المسيحية المتحضرة . فإنّ الأسيرات كن دائماً يعاملن بالإحترام الذي يفرغه جنسهن ، والأشغال التي كان يطلب إلى الرجال لهم بحزّة الخروج إلى حيث يريدون في مقابل دفع مبلغ 75 سنتيم في الشهر . الواقع أنّه يوجد عدد من المناصب العليا التي كان يشغلها العبيد الذين كسب كثير منهم ثروات طائلة من ورائها . (يتبع)

كانت البضائع - عند وصول الغنائم إلى ميناء الجزائر - توضع في المخازن قرب باب الجزيرة بعد جردها ، وكان الأسرى يودعون في سجن الباشا في انتظار بيعهم بالمزاد العلني في البادستان (سوق النخاسة) .

وبعد استخلاص حقّ البايلك المتمثّل في ثمن الأسرى والبضائع ، كان مبلغ الغنيمة يجعل نصفين ، نصف يكون من نصيب أصحاب السفينة والنصف الآخر يقسم ويوزّع على أفراد طاقم السفينة بحسب أسهمهم : الرئيس كان له عشرون سهماً ، وللباشا رايس (النائب) خمسة أسهم ، وللأغا والطويجي (المدفعي) ثلاثة أسهم ، وللأسير المسيحيّ سهمين ، وللإنكشاري والأهليّ "المرتزق" سهم واحد⁽¹⁾ .

أما بالنسبة للبضائع ، فكان جزء فقط منها يصرف في أسواق المدينة ، في حين كان جزء معتبر يجد طريقه من جديد إلى أوروبا بواسطة عدد من التجار اليهود ، والأوربيين الذين احتكروا تقريباً تجارة الغنائم الموجهة للتصدير . وكانت هذه التجارة الفرعية من اختصاص يهود ليفورنو ، والذين كانوا يشترون البضائع بأثمان زهيدة ويعيدون بيعها في عين المكان إلى الأوربيين أو ينقلونها إلى ليفورنو حيث يبيعونها بربح وفير . ومن جهتهم ، كان التجار الأوربيون - بالرغم من حظر الكنيسة ودول مثل إسبانيا وفرنسا لهذه التجارة "غير الشرعية" -

والعبيد الموظفون في القصر أو الملحقون بالشخصيات الكبيرة في الدولة يعاملون بأقصى اللطف . وبصفة عامّة ، فإنّ كلّ عبيد له ميل إلى الحركة والعمل ، يجد الوسيلة لكسب رزقه . وباختصار ، فإنّه وجد من العبيد من يغادر الجزائر وقلبه مفعم بالأسف والحسرة ، وكثير من هؤلاء يحملون معهم أموالاً طائلة عند رجيلهم من البلاد . وصحيح أنّ العبيد يعانون في بعض الأحيان من نزوات ملائكتهم ومن سوء معاملة حراسهم ، ولكنهم في ذلك يخضعون لقانون كوني عام ، وهو أنّ الرجل الذي يجد نفسه في قيد الأسر ، هو رجل جرد من وسائل الدفاع عن نفسه وجرم من أيّ نوع من الحماية . وفظائع أسواق النخاسة التي تحدث ضحّة كبيرة في العالم ، والتي قيل عنها الشيء الكثير ، كلها اتهامات لا أساس لها من الصحة . وأشدّ أنواع البؤس والشقاء الذي يعاني منه العبيد المسيحيين في الجزائر هو بروء حكومة بلادهم ، وجبنها لزام حالتهم بحيث أنّها تحرمهم حتّى من الأمل في القليلة يوماً ما .

- شالر ، المصدر السابق ، ص . 101-99 .

(1) G.P., Op.cit., pp. 108-110.

يشاركون بشكل نشط في تصريف الغنائم في أسواق مارسيليا ، جنوة ، ليفورنو ، نابولي ، إلخ .

وقد كان يقوم بشراء الأسرى تجار متخصصون يجنون أرباحاً مضاعفة في المتاجرة بهم ، وفي هذا الصدد ، يذكر الشريف الزهّار : "... وكانت الغنائم تباع بباب اسنان⁽¹⁾ ، فيقع للتجار ربح قوي... وكان السماسرة ينادون على الأسارى ، وقيمة كل أسير مايتا (كنا) دورو ، فكان الناس يملكونهم مدة ما أقاموا أسارى ، فإذا أتى القلاء يفتدونها بألف دورو لكل رأس"⁽²⁾ .

2. 1. أسطول الغزو البحري :

يعتبر القرن السادس عشر الميلادي وبدرجة أقل القرن السابع عشر لدى الكثير من المؤرخين على أنه يمثل العصر الذهبي للقرصنة الجزائرية ، وذلك بالنظر إلى عدد وحدات الأسطول الجزائري وقوته من جهة ، وإلى الحجم الكبير من الغنائم البحرية التي كان يؤتى بها من جهة أخرى . وقد عرف عدد قطع الأسطول الجزائري منذ عهد خير الدين باشا تطوراً سريعاً بلغ ذروته في النصف الأول من القرن السابع عشر ، وهذا ما يتضح لنا من تتبع أكثر الأرقام دقة التي أوردتها المصادر (حسب التسلسل الزمني) :

ففي سنة 1529 ، تمكن الجزائريون من الاستيلاء على حصن البنيون الذي بناه الإسبان قبالة المدينة بعد قتال عنيف شاركت فيه 45 سفينة جهادية من مختلف الأنواع (قادرغة⁽³⁾ ، وبركانطي⁽⁴⁾ ، وعدد من القوارب الكبيرة) .

(1) تصحيف لكلمة بامشان .

(2) الزهّار ، أحمد الشريف . مذكرات نقيب الأشراف ، الحاج أحمد الشريف الزهّار . نشر وتقديم أحمد توفيق العلني ، ط 2 ، ش.و.ن.ت. ، الجزائر ، 1980 ، ص 27 .

(3) القادرغة (galère) ، كما كانت تدعى بالعثمانية ، سفينة ذات مجاذيف مزودة بشراع مثلث الشكل ، بلغ طولها حوالي 45 متراً وعرضها 5.5 متر ؛ كانت تحمل من 3 إلى 5 منافع كبيرة في المقدمة ، بالإضافة إلى عدد من المنافع الخفيفة على الجانبين . انظر : Planhol, Xavier de, L'Islam et la mer. Perrin, Paris, 2000, p. 179 & 201 .

(4) البركانطي (brigantin) ، سفينة صغيرة ذات مجاذيف لها ساريّتين ، كانت تعرف باسم فرجاطة لدى الجزائريين حتى القرن الثامن عشر .

ومن المؤكد أنّ السفن المذكورة أعلاه كانت تمثل كامل قطع الأسطول الجزائري آنذاك⁽¹⁾ .

وزدادت قوة الأسطول تدريجياً على امتداد القرن - في خضم الصراع الإسباني العثماني - التي كانت الجزائر طرفاً فاعلاً فيه ؛ وقد عدّ القسيس الإسباني ديبغو دي هايدو في سنة 1581 حوالي 35 سفينة من نوع قادرغة أو غليوطة⁽²⁾ ، وبين 20 و 25 بركانطي (فرجاطة) ، مع عدد كبير من القوارب المعدلة للقرصنة⁽³⁾ .

وحسب ما أفادتنا به المصادر ، بلغ كبر الأسطول الجزائري أقصاه خلال زعامة كل من إبراهيم عرياجي وعلي بتشين لطائفة الريّاس (1621-1645) . فقد عاين نائب القنصل الفرنسي فرانسوا شيه (François Chaix) حوالي 85 سفينة قرصنة "كلها حسنة التسليح والتجهيز" في سنة 1621⁽⁴⁾ ، كما أشار الأسير البرتغالي جواو ماسكارينياس (João Mascarenhas) في الفترة ذاتها تقريباً إلى وجود 80 مركباً ، و 6 قادرغات ، و 4 بركانطي ، بالإضافة إلى العديد من القوارب في الميناء⁽⁵⁾ . ويذكر بتيس دي لا كروا (Pétis de la Croix) أنّ البحرية الجزائرية ضمت 45 سفينة قرصنة ، و 3 قادرغات ، و 6 غليوطات ، و 20 من نوع بركانطي (فرجاطة) في سنة 1645⁽⁶⁾ ، أي ما مجموعه 74 قطعة .

(1) Devoulx, A. "La marine de la régence d'Alger", in R.A. 13, 1869, p. 389.

(2) الغليوطة (galiote) ، سفينة لا تختلف كثيراً عن القادرغة من حيث الشكل والتسليح ، لكنها أصغر قليلاً وأسرع .

(3) نقلاً عن :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit. p. 51.

(4) Planter, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France, T. 1, Éditions Bouslama, Tunis, 1981, p. 17, n. 1.

(5) Mascarenhas, Op.cit., p. 82 .

(6) Emerit "Un mémoire sur Alger...", Op.cit., p. 21.

و الملاحظ أنه منذ ذلك الحين بدأ تناقص عدد وحدات الأسطول شيئاً فشيئاً لأسباب عدة يمكن إجمالها في :

- الخسائر الفادحة التي تكبدتها الإيالة في حروبها مع الدول الأوربية⁽¹⁾ ، في ظل اشتداد الصراع المسيحي الإسلامي الذي شهدته المتوسط ، خلال حرب كريت (1645-1669) ، والتي كانت الجزائر طرفاً فيها .
- تبعات الإنهيار الديموغرافي على المستوى البشري ، الذي عانت منه كافة المناطق بالجزائر آنذاك ، من جراء الأوبئة وعدم الاستقرار الداخلي⁽²⁾ .

ويظهر ذلك جلياً من خلال ما أورده داير (Dapper) في سنة 1659 عن وجود 22 أو 23 سفينة (بارجة) ، مسلحة بـ 30 إلى 50 قطعة مدفعية وتحمل كل واحدة منها ثلاثمائة أو أربعمائة رجل⁽³⁾ ؛ ومن جهته ، ذكر محمد بن رقية التلمساني أنه في عام 1661 "كان في الجزائر من السفائن التي تحمل الطاقة من الأسفل اثنتان وأربعون سفينة"⁽⁴⁾ . كما ورد في مصدر إنكليزي بقي مؤلفه مجهولاً أن البحرية الجزائرية في سنة 1675 ضمت 31 سفينة قرصنة ، بالإضافة إلى 3 قاذرات ، و 7 بركانطي وشطيتان⁽⁵⁾ ، أي

(1) على سبيل المثال ، ما بين عامي 1655 و 1671 ، فقدت الجزائر حوالي 38 مركب تم الاستيلاء عليها أو إحراقها من طرف الأساطيل المعادية لإنكلترا والأراضي المنخفضة فقط ، انظر في هذا الصدد :

- Krieken, Op.cit., pp. 53-67.

- Playfair, A bibliography, Op.cit., pp. 14 & 255.

(2) يذكر سامع التر بشأن ويا سنة 1654 : "... يقال أن هذا الوياء نقله بحارة الأسطول العثماني ولها سفي بالوواء الكبير أو وياء قونية ، وقد استمر مدة ثلاث سنوات وذهب ضحيته ثلث سكان الجزائر ، وغدا الريامير لا يتحركون من الميناء ، كما مات من جرائه الكثير من الأسرى المسيحيين وكانت السفن التي تأتي إلى ميناء الجزائر لا تعود" . انظر :

- التر ، المرجع السابق ، ص 377-378 .

انظر أيضاً الفصل السابق ، المبحث الثاني ، الأوضاع الديموغرافية .

(3) Dapper, Op.cit. p. 177.

(4) فنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص 90-91 .

(5) G.P., Op.cit., pp. 131-135.

43 سفينة إجمالاً . وقد تناقص هذا العدد كثيراً في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، إذ وضع لوجييه دو تاسي (Laugier de Tassy) ، في سنة 1724 ، قائمة مفصلة لـ 24 سفينة حربية ، كان نصفها فقط من البوارج التي تراوح تسليحها بين 30 و 52 مدفعاً⁽¹⁾ . وفي سنة 1738 ، لم يعد الأسطول يضم سوى 18 سفينة⁽²⁾ ، وذلك يعدّ شاهداً أكيداً على الانحطاط الذي وصلت إليه البحرية الجزائرية في تلك الحقبة .

2.2. الغنائم البحرية :

قليلة هي المصادر الأوربية التي تطرقت إلى عائدات القرصنة الجزائرية بشيء من الدقة ، إذ كانت السمة الغالبة فيها هي المبالغة ؛ ومما زاد من صعوبة الأمر أن جل المعلومات المتوفرة حول حجم الغنائم جزئية ، ولا تغطي سوى فترات زمنية وجيزة من القرن السابع عشر ، كما يظهر من خلال الجدول أدناه الذي أعده بن منصور استناداً إلى كتابات غراماي .

جدول رقم 5 : غنائم الجزائريين خلال مقام غراماي بالجزائر (مايو - أكتوبر 1619)⁽³⁾

التواريخ	المراكب	الأسرى	الملاحظات
9 مايو	مركب من مارسيليا	4 (غراماي ، برتغالي ، جنوي ، فارس مالطي)	أخلي سبيل المركب ، الطاقم والركاب الفرنسيين
1 يونيو	4 سفن هامبورغية	عدد غير محدد	احتجزت المراكب والحمولة
5 يونيو	سفينتين هولنديتين	-	احتجزت الحمولة ، أفرج عن البحارة وأخلي سبيل السفينة الأولى على الفور والآخرى في 12 يوليو
8 يونيو	مركب إسباني	40 إسباني	احتجز المركب والحمولة

(1) Laugier de Tassy, Op.cit., pp. 158-159.

(2) Devouix, "La marine...", Op.cit., p. 396.

(3) Ben Mansour, Op.cit., pp. 141-143.

25 يولي	سفينة فرنسية من إسبانيا	بلجيكيين ، إسبان وغير محدد ؛ احتجزت السفينتين والحمولة	تابعة السفينتين وعدد الأسرى
1 إلى 10 يولي	-	160 صقلتي وأسيرين فرأ من تونس	غارة مشتركة مع التونسيين على السواحل الصقلية ؛ غنيمة ثمينه جدا
13 يولي	فرجاطة فرنسية	-	احتجزت الحمولة ، أفرج عن البحارة ولكن الفرجاطة أفلتت
5 أغسطس	مركب إسباني	28 إسباني	احتجز المركب والحمولة
27 أغسطس	سفينة هامبورغية	17 ألماني	احتجز المركب والحمولة
31 أغسطس	-	72 إسباني	غارة على ساحل غاليسيا (Galicia)
6 سبتمبر	-	19 إسباني	غارة على سواحل غاليسيا وجزر الكناري (Canarias)
15 سبتمبر	غليون إسباني	25 إسباني	غنيمة ثمينه اخذت من الإسبان ؛ احتجز المركب
16 سبتمبر	4 سفن على الأقل (فرنسية ، بلجيكية وإنكليزية)	-	كانت تحمل بضائع إسبانية ؛ احتجزت السفن والحمولة
20 سبتمبر	-	21 كناري والعديد من الإسبان	غارات على سواحل إسبانيا وجزر الكناري ؛ احتجزت حمولة سكر
22 سبتمبر	مركب من طولون	-	اقتدى الطاقم والمركب
29 سبتمبر	مركب من لا روشيل (La Rochelle)	-	أخلي سبيل الطاقم والمركب ؛ احتجزت الحمولة
30 سبتمبر	سفينتين فرنسيين ، سفينة بلجيكية وأخرى هولندية	-	احتجزت المراكب والحمولة ؛ أغرق طاقم وركاب إحدى المراكب
6 أكتوبر	سفينتين هولنديتين	-	احتجز المركب والحمولة
7 أكتوبر	سفينة إنكليزية	-	احتجز المركب والحمولة

8 أكتوبر	-	24 ألماني و 35 كناري	-
9 أكتوبر	مركب برتغالي	36 برتغالي	احتجز المركب وحمولة السكر
19 إلى 26 أكتوبر	مركبين برتغاليين	77 برتغالي و 18 إسباني	احتجز المركبين والحمولة ؛ غارة على الساحل الإسباني
المجموع : 25 مركب محتجز ، 578 أسير جنسيته معروفة			

وحسب ما أفاد به "غراماي" ، فقد أسر الجزائريون خلال سنة أشهر حوالي 25 سفينة ، و 578 شخصاً على الأقل ، منهم 535 من رعايا الإمبراطورية الإسبانية . لكن هذا التعداد رغم دقته يبقى ناقصاً ، ذلك أنّ غراماي في الحقيقة لم يحصي غنائم عديدة كونه تغيب عن الجزائر مدة نصف شهر (12-26 أغسطس) ، كما لم يحدّد عدد الذين وقعوا في الأسر أيام 1 و 25 يونيو ، و 16 سبتمبر .

ومن كلّ ذلك ، يتّضح لنا أنّ الجزائريين كانوا يحترمون المعاهدات التي يبرمونها مع الدول الأوروبية مثل فرنسا ، والأقاليم المتحدة (هولندا)⁽¹⁾ ، ويخلون سبيل سفنها بعد تحقّق السلطات الجزائرية من خلوها من ركّاب ، أو بضائع من إسبانيا ، أو تابعة لدول في حالة حرب مع الإيالة .

وإضافة إلى ما سبق ، جمع "غراماي" من مصادر مطلّعة معلومات قيمة عن "الأسلاب" التي غنمها الجزائريون ، ما بين سنتي 1608 و 1618 ، ورتبها ابن منصور أيضاً في جدول كما يلي :

جدول رقم 6 : غنائم الجزائريين في الفترة (1608-1618)⁽²⁾

(1) وهذه الحقيقة تدحض المزاعم المعروضة للمدرسة التاريخية الاستعمارية التي رجحت على وصف القراصنة الجزائريين بقطاع الطرق ولصوص البحر ، وكانت تحمّل الإيالة حوماً مسؤولية نقض المعاهدات التي كانت تربطها مع الأمم الأوروبية .

(2) Ben Mansour, Op.cit., p. 178.

السنوات	المراتب	الأسرى	الملاحظات
1608	42	860	بعض الأسرى أخلوا وبيعوا خارج الجزائر
1609	36	632	-
1610	23	384	-
1611	20	464	-
1612	-	-	لا توجد إشارة
1613	16	230	بالنسبة لإيطاليا وحدها
1614	35	467	-
1615	-	-	لم ترد إشارة لهذه السنة
1616	34	767	-
1617	26	1763	منهم 663 من جزر مادير (Madeira) البرتغالية
1618	19	1468	غزو لانزاروت (Lanzarote) وعدة مواقع بجزر الكناري
المجموع	251	7035	بمعدل سنوي يقارب 28 مركباً و 781 أسير

ويتبين من هذا الجدول أنه في غضون عقد تقريباً، غنم الجزائريون ما لا يقل عن 251 مركباً وأسروا أكثر من 7035 مسيحياً. إلا أن المرجح أن عدد المغنم في تلك الفترة كان أكثر من ذلك، إذ نجد في وثيقة معاصرة اقتبست من إحدى سجلات القنصلية الفرنسية أنه خلال تسع سنوات فقط (1613-1621)، استولى الرئاس على 936 سفينة بالضبط⁽¹⁾: 447 سفينة هولندية⁽²⁾، و 193 سفينة فرنسية، و 120 إسبانية، و 60 إنكليزية⁽³⁾، و 56 ألمانية، بالإضافة

(1) Grammont, H.D. de "Relations entre la France et la régence d'Alger au XVII^e siècle, 1ère partie", in R.A. 23, 1879, pp. 99-100.

(2) يذكر "فان كريكن" أنه خلال مقام القنصل الهولندي كايذر بالجزائر (1616-1626)، أتى الرئاس بما مجموعه 216 سفينة هولندية وأخلي سبيل 25 منها. انظر:

- Krieken, Op.cit., p. 24.

(3) يذكر "بلايفر" أن الجزائريين أخلوا في ظرف ست سنوات (1615-1620) حوالي 150 سفينة إنكليزية. انظر:

- Playfair, R.L. The scourge of christendom, Annals of British Relations with Algiers prior to the French Conquest. London, 1884, pp. 39-40.

إلى 60 قارباً فرنسياً، وعدداً كبيراً من القوارب أخذت عند سواحل إسبانيا⁽¹⁾، أي بمعدل سنوي يفوق المائة قارب وسفينة.

ومن جهته، قدّر الأب دان الذي زار الجزائر في سنة 1634 أنه في ظرف الخمسة وعشرين أو الثلاثين سنة الماضية، ارتفع عدد الغنائم إلى حوالي 600 مركب؛ وأضاف أنه من سنة 1629 حتى منتصف سنة 1634، استولى الجزائريون على ثمانين مركباً فرنسياً، 52 منها في المحيط الأطلسي، و 28 في حوض البحر المتوسط، وألحقوا بالتجارة الفرنسية خسارة قدرت بـ 4.752.000 ليرة⁽²⁾.

إن هذه الأرقام - التي ينبغي الأخذ بها وتحفظ - تعطينا فكرة مجملية عن حجم الغنائم الهام التي كانت تجنيه القرصنة الجزائرية خلال الثلث الأول من القرن السابع عشر.

وأفاد دي غرامون أنه في خريف عام 1661 وحده، أخذ الرئاس اثنا عشر مركباً إنكليزياً، تسعة مركب هولندية، واثنا عشر مركباً فرنسياً وإيطالياً⁽³⁾. وفي نفس السنة، ذكر محمد بن رقية التلمساني أن الجزائريين استولوا في ظرف ستة أشهر على اثنان وستين مركباً من الإنكليز، كما أضاف "أن أهل الجزائر كانوا يغرقون أكثر الغنائم بعد أخذ النصارى ورفع أرفع أمتعتهم"⁽⁴⁾.

(1) نلاحظ في هذا الكشف الغياب غير المبرر لأي ذكر للخسائر الإيطالية، التي كانت، بما لا يحتمل الشك، تشكل جزءاً معتبراً من الغنائم.

وقد عثر خليل الساحلي في أرشيف قصر طوبقو بإسطنبول على وثيقة عثمانية تفيد بأن الخسائر التي كبدتها قراصنة تونس والجزائر للبنادقة من سنة 1613 إلى 1638، بلغت ما قيمته خمسة ملايين قرش و 37 سفينة. انظر:

- خليل الساحلي، "الصراع بين قراصنة تونس والجزائر والبندقية في القرن السابع عشر"، المجلة التاريخية المغربية 4، 1975، ص. 105-112.

(2) Dan, Op.cit., p. 320.

(3) Grammont, H.D. "Relations entre la France et la régence d'Alger au XVII^e siècle, 4^{ème} partie", in R.A. 28, 1884, p. 292.

(4) قنان، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص. 91.

كما يظهر من كشف قام به البير ديفو - اعتمادًا على وثائق أرشيفية - أن الغنائم بلغ عددها 38 في سنة 1674، 83 في سنة 1675، 58 في سنة 1676، و 12 خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 1677، أي بمعدل سنوي يقارب 50 غنيمة. وبالمقارنة، فقد خرجت 26 سفينة للقرصنة في سنة 1674، و 35 في سنة 1675، و 28 في سنة 1676 و 11 في شتاء سنة 1677⁽¹⁾. وفي نفس الفترة، ذكر مصدر إنكليزي مجهول أنه أتى بنحو 187 غنيمة إلى ميناء الجزائر في أقل من ثلاثين شهرًا⁽²⁾. كما قدر القنصل الإنكليزي روبرت كول (Robert Cole) أنه خلال حرب (1677-1681)، أسرت بحرية الإيالة 157 سفينة من أسطول بلاده التجاري، وحوالي 3.000 بحار، وبلغت الخسائر نحو 300.000 جنيه إسترليني⁽³⁾.

ومما سبق نلاحظ أنه - حتى تلك الفترة المتأخرة - كانت لا تزال القرصنة الجزائرية نشطة وتدر ما يكفي من الأرباح للمحافظة على أسطول بحري قوي. لكن، في القرن الثامن عشر، انحطت القوة العددية للبحرية كما رأينا سابقًا، وتراجع معها نشاط الغزو البحري بشكل واضح: إذ بينما اقتيدت سبعة عشر غنيمة إلى الجزائر في ظرف عشرين يومًا في عام 1656، وأسبر الجزائريون سنة عشر مركبًا في المياه البرتغالية وحدها في عام 1661، كان على متنها - حسب ما قيل - خمسمائة رجل وامرأة؛ لم يغنم الرئاس في سنة 1727 سوى 25 مركبًا و 249 أسير⁽⁴⁾.

ومع مرور الوقت، تقلص أيضًا مجال المناورة: في سنة 1661، كان الرئاس يهاجمون كل السفن الأوربية بلا استثناء. لكن في منتصف القرن الثامن عشر، كانت أغلب الدول الأوربية في حالة سلم مع الإيالة عدا مالطة، وإسبانيا، ومملكة نابولي، والبندقية⁽⁵⁾؛ وفي سنة 1753 مثلاً، استولى الرئاس على

(1) Devoulx, "La marine...", Op.cit., pp. 391-393.

Khari, Op.cit., pp. 91-92.

(2) G.P., Op.cit., p. 130.

(3) Fisher, Op.cit., p. 346.

(4) Krieken, Op.cit., p. 99.

(5) Panzac, Les corsaires barbaresques..., Op.cit., p. 34.

اثنى عشرة سفينة فقط كلها إسبانية، وكان يوجد على متنها 209 شخصًا⁽¹⁾. ولقد انخفضت عائدات الغزو البحري تبعًا لذلك بشكل كبير⁽²⁾.

2.3. الأسرى الأوربيون:

بسبب النشاط البحري المكثف، شكّل الأسرى الأوربيون السلعة الأكثر رواجًا في الجزائر. ولقد كانت المدينة، في القرن السابع عشر، تعجّ بأعداد هائلة منهم بلغت - حسب بعض التقديرات الواردة في المصادر المسيحية - عشرات الآلاف؛ ولكن الطابع المغرض والميل إلى المبالغة الذي تميّزت به معظم تلك المصادر، يجعلنا نشكّ جدّيًا في صحّة الأرقام المقدّمة.

جدول رقم 7: عدد الأسرى بالجزائر حسب المصادر الأوربية (1580-1729)⁽³⁾

(1) Krieken, Op.cit., p. 110.

(2) يذكر "شارل أندريه جوليان" في هذا الصدد: "في القرن الثامن عشر، فقدت الجزائر رعاياها السابقين. فالمعاهدات [المبرمة] مع الدول القويّة، مطاردات الأعداء، وتخلخل طواقم القراصنة أساءت إلى القرصنة. في غضون تسع سنوات، خلال ربع قرن (1765-1792)، لم تبلغ [قيمة] الغنائم مائة ألف فرنك. وتقلص الأسطول من 24 بارجة (1724)، في ظرف سنتين سنة، إلى 8 قوارب وغليونتين (1788)".

Julien, Op.cit., T. 2, p. 289.

(3) نقلًا عن:

- Cresti, "Quelques réflexions...", Op. cit., p. 159.

- Ben Mansour, Op.cit., pp. 138-140.

- Lanfreducci & Bosio, Op.cit., p. 540.

- Dan, Op.cit., p. 318.

- Knight, Op.cit., p. 51.

- d'Arvieux, Op.cit., p. 225.

- G.P., Op.cit., pp. 91-92.

- Sanson d'Abbeville. L'Afrique. En plusieurs cartes nouvelles, et exactes, & c. En divers traités de géographie, et d'histoire, Paris, 1656, p. 27.

وللتثبت من ذلك ، يكفي أن نلقي نظرة على الجدول أعلاه المستخرج من المصادر الأوربية ، والذي يقدم تقديرات إجمالية عن عدد الأسرى على مدى قرن ونصف . فهذه التقديرات التقريبية ، خصوصاً تلك العائدة إلى الفترة ما بين سنتي 1578 و 1684 ، والتي فاقت في مجملها خمسة وعشرين ألفاً ، أغلبها دون أدنى شك مبالغ فيها ، ولا تستند على شيء ملموس ، كما أن بعضها متناقضة⁽¹⁾ ؛ ومن الواجب التساؤل ، كيف لمدينة بلغ متوسط عدد سكانها آنذاك نحو الستين ألفاً أن تستوعب ذلك العدد الضخم من الأسرى ؟ كيف ولماذا انخفض عدد الأسرى بذلك الشكل في القرن السابع عشر ؟

يجب علينا الاعتراف أنها أسئلة من الصعب الإجابة عليها في ضوء المعطيات القليلة لدينا ، التي يمكن الوثوق بها : في سنة 1510 ، عندما ذهبت السفارة الجزائرية برئاسة سالم التومي إلى برغوس لإعلان التبعية لملك أرغونة فرديناند ، حملت معها كل الأسرى الموجودين بالمدينة وكان عددهم 130 مسيحي تم إبتكابهم من قيود الأسر نزولاً عند مطلب الإسبان⁽²⁾ . ونذكر المصادر الإسلامية أنه في سنة 1519 - سنة انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية - كان " جملة الأسارى ثلاثة آلاف وثلاثة ثلاثين أو ستة وثلاثين"⁽³⁾ . أغلبهم من الإسبان . وفي سنة 1533 ، أرسل الأسرى إلى قائد الحامية الإسبانية بيجاية يخبرونه فيها عن وجود سبعة آلاف أسير في سجن الجزائر⁽⁴⁾ ، وهو يطابق الرقم الذي ذكره صاحب " غزوات عروج وخير الدين " بالنسبة لعدد

(1) انظر :

- Fontenay, Op.cit., p. 15.
- Cresti, "Quelques réflexions...", Op. cit., pp. 158 & 160.
- Merouche, Op.cit., p. 213.
- Ben Mansour, Op.cit., pp. 139-140.
- (2) Chevallier, C. Les trentes premières années de l'État d'Alger : 1510-1541, OPU, Alger, 1988, p. 18.
- (3) الجليلي التلمساني ، محمد بن رقية . " الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين غارات عليها جنود الكفرة " ، نشر سليم بابا عمر ، مجلة تاريخ وحضارة المغرب ، 3 ، 1976 ، ص 11.
- (4) التز ، المرجع السابق ، ص 100-102 .

السنة	المصدر	عدد الأسرى
1580	ديغو دي هابلو	حوالي 25.000
1587	لافروديشي و بوزيو	حوالي 20.000
1598	ماجيني	حوالي 15.000
1619	غراماي	35.000 / 32.000
1625	سالفافو	25.000
1634	الاب فان	25.000
1631-1638	فرانسي نايث	60.000
1640	جوزي دي تامايو	40.000
1640	ابماويل فارنا	40.000 / 30.000
1656	صانصون دابيل	40.000 / 30.000
1660	دافيتي (طبعة روكولس)	35.000
1660	لويس دوماي	5.000
1662	الاب أوفري	12.000 (كاثوليكي)
1665	دو فال	أزيد من 40.000
1671	الاب لوفاشي	14.000
1675	الفاروس دلفيو	12.000 / 10.000
1675	ج . ب .	18.000
1678	دو فركور	30.000 / 20.000
1683	مانسون - ماليه	40.000 / 35.000
1684	بيس دي لا كروا	35.000
1693	لوريس (أرشيف "De Propaganda Fide")	4.000
1698	لوريس (نفسه)	2.600
1700	كوملان و دي لا موت	10.000 / 8.000
1701	لوريس (أرشيف "De Propaganda Fide")	3.000
1719	غودفيل (أطلس)	4.000
1729	فانو	10.000 / 9.000
1729	فاندرا	أزيد من 5.000

الأسرى في سنة 1534⁽¹⁾، وقد تجاوز هذا العدد على الأرجح الاثنا عشر ألفاً عقب الهزيمة الساحقة التي لحقت بالكونت الكوديت تحت أسوار مستغانم في سنة 1558، وأدت إلى وقوع ما بين 5 و 6.000 إسباني في الأسر⁽²⁾. بين نهاية القرن السادس عشر والعقد الثاني من القرن السابع - الفترة التي مثلت أوج القرصنة - كان يوجد بالجزائر ما بين خمسة عشر وعشرين ألف أسير على أكثر تقدير⁽³⁾. وللمقارنة، كان يوجد في تونس حوالي عشرة آلاف أسير، وفي طرابلس الغرب من أربعمئة إلى خمسمئة⁽⁴⁾. ويذكر البرتغالي ماسكارينياس الذي كان أسيراً بالجزائر في الفترة (1621-1624) أنه كان "يوجد بالجزائر إذا لم تأخذ في الحسبان سوى الذين ينتمون لكنيسة روما، نحو ثمانية آلاف أسير مسيحي، ولو لم يفتك الطاعون بالعديد منهم لكانوا أكثر بكثير..."⁽⁵⁾. وإذا أضفنا للعدد المذكور المسيحيين المنتسبين إلى الطوائف الأخرى - وعلى وجه الخصوص البروتستانت - فإننا نصل إلى عدد تقريبي يتراوح بين 10 و 12.000⁽⁶⁾.

(1) Rang S. & Denis F. Fondation de la Régence d'Alger. Histoire des Barberousse, chronique arabe du XVI^e siècle, T. 1, Éditions Bouslama, Tunis, 1984, p. 291.

(2) Cazenave, J. "Contribution à l'histoire du Vieil Oran", in R.A. 66, 1925, p. 350.

(3) في سنة 1587، قدر فارما مالطة "بوزيو" و"لانفردوتشي" بحوالي 20.000 عدد الأسرى الموجودين بالجزائر، وقدم الإيطالي "جيوفاني ماجيني" رقم 15.000 أسير بالنسبة للجزائر وحدها، و 32.000 بالنسبة "للبلاد البربرية" في سنة 1598. انظر :

- Lanfreducci & Bosio, Op.cit., p. 540.

- Cresti, "Quelques réflexions...", Op. cit., p. 159.

- Ben Mansour, Op.cit., p. 139.

(4) Bono, I corsari babareshi, Op.cit., p. 220.

(5) Mascarenhas, Op.cit., p. 74.

(6) بالنسبة للإنكليز، تناقص عدد أسراهم بسبب وباء الطاعون من 1.000 في سنة 1621 إلى 800 بعد عامين؛ وقد تم تحرير 600 بخار إنكليزي من الأسر بموجب معاهدة السلم المبرمة في سنة 1623.

وقد بدأ عدد الأسرى بالتراجع منذ ذلك الوقت تقريباً بالموازاة مع انخفاض عدد السكان في زمن كثرت فيه الأوبئة والاضطرابات، حيث سجل النائب الرسولي فليب لوفاشي (Philippe Le Vacher) بالجزائر وجود نحو 8.000 أسير مسيحي في عام 1650⁽¹⁾. وبعد وبائي عامي 1654 و 1663 اللذين ذهب ضحيتهما - وفق بعض المصادر - ثلث ونصف سكان الجزائر على التوالي، انخفض العدد بشكل كبير إلى 5.000 أسير فقط، وهذا حسب ما أوردته المصادر الفرنسية⁽²⁾.

وقد غاود عدد الأسرى إلى الارتفاع، بسبب انتعاش نشاط الغزو البحري مجدداً، في عهد الحاج علي آغا وعهد الدايات الثلاث الأوائل⁽³⁾. ففي سنة 1675، قدر القنصل الفرنسي دارفيو بأن عددهم يتراوح بين عشرة وأثنا عشر ألفاً⁽⁴⁾. لكن في نهاية القرن السابع عشر والعقود الأولى من القرن الثامن عشر - ومع الانحطاط البين الذي عرفته القرصنة الجزائرية - انهار عدد

انظر :

- Fisher, Op.cit., pp. 268-270.

- Playfair, The scourge of christendom, Op.cit., p. 45.

ونفس الشيء بالنسبة لسكان الأراضي المنخفضة، حيث تناقص عددهم من 300 في سنة 1620 إلى حوالي 150 بعد عامين؛ لكن يعد إبرام معاهدة السلم مع الإيالة في سنة 1622، لم يعد يوجد - بشهادة القنصل الهولندي "ويجنانت دي كايذر" (Wijnant de Keyser) - سوى ثلاثة أسرى بالجزائر في صيف عام 1624.

انظر :

- Krieken, Op.cit., pp. 26 & 30-35.

(1) Abbé Bombard, Les vicaires apostoliques de Tunis et d'Alger, in R.T., 1, 1894, p. 388.

(2) Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 4.

انظر أيضاً :

- قنان، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص. 100.

(3) Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 210.

Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit. pp. 245-249 & sq.

(4) d'Arvieux, Op.cit., p. 225.

ومن هذه الأرقام نلاحظ أن متوسط ثمن الأسرى قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات تقريباً بالجزائر في ظرف أقل من قرن، وذلك بالتوازي مع تناقص عدد الأسرى الأوربيين؛ مما أسهم في تخفيف أثر انخفاض نشاط القرصنة الملموس خلال تلك الفترة، وحجم الخسائر المترتبة عن ذلك.

الأسرى بشكل أسرع من ذي قبل؛ إذ هبط العدد من 4.000 أسير في سنة 1693 إلى 2.600 في سنة 1698، و 3.000 في سنة 1701⁽¹⁾. وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض المسجل في عدد الأسرى قابله ارتفاع محسوس في ثمن الفدييات، ابتداءً من منتصف القرن السابع عشر، كما تبينه الأرقام التالية المستقاة من مصادر مختلفة⁽²⁾:

سنة 1644 : 155 ريال (أي حوالي 465 ليرة فرنسية).

سنة 1662 : 500 فلورين⁽³⁾.

سنة 1666 : 600 ليرة فرنسية.

سنة 1683 : 750 فلورين.

سنة 1685 : 800 ليرة فرنسية.

سنة 1710 : 200 ريال (أي حوالي 720 ليرة فرنسية).

سنة 1730 : 925 فلورين.

سنة 1735 : 1265 فلورين.

(1) انظر الجدول رقم 7.
انظر أيضا :

- Cresti, "Quelques réflexions...", Op. cit., p. 159.

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit. p. 269.

(2) انظر :

- Favre, F. Le véritable récit de la redemption faite en Alger l'année passée 1644 par les religieux de l'ordre de Notre Dame de la Mercy, & redemption des captifs, Louis Feugé, Paris, 1645, pp. 26-29.

- Krieken, Op.cit., pp. 61, 75 & 104.

- Wilhelm, J. "Captifs chrétiens à Alger", in R.S.P. 56, 1933, p. 133.

- Mathiex, J. "Trafic et prix de l'homme en Méditerranée aux XVII^e et XVIII^e siècles", in A.E.S.C. 9, 1954, p. 162.

(3) الفلورين، عملة هولندية قيمتها تقارب الليرة.

الخاتمة

أسفرت دراستنا لموضوع الجزائر في عهد الأغوات عن جملة من النتائج الهامة تلخصها فيما يلي :

- لمسنا من خلال دراستنا لعوامل تراجع سلطة الولاة ، على مدى قرن من الزمن (1557-1659) ، التأثير البارز الذي أحدثته انحطاط الإدارة العثمانية الذي بدأ بسبب شراء المناصب وتفاقم من جراء فساد ذمة موظفي السلك الإداري وتجاوزات الملتزمين بالجباية ؛ وقد أدى ذلك إلى حدوث ضغط خاصة على المناطق الداخلية للبلاد بفعل زيادة المطالب المخزنية وكثرة الضرائب ، مما كان يترتب عنه في الغالب نشوب اضطرابات وثورات قبلية .

- لقد تطرق العديد من المؤرخين إلى الصراع الذي حصل بين الأوجاق وطائفة الرياس ، ورأى بعضهم مثل دي غرامون في هذا الصراع الحاجر الأساس لكل الأحداث والاضطرابات التي وقعت في الجزائر طيلة العهد العثماني تقريبا ، بما فيها فترة الأغوات . ولكن اقتصر الصراع في حقيقة الأمر بين الطرفين على القرن السادس عشر فقط ، حيث أننا لم نجد دلائل ملموسة عنه لدى دراستنا لأحداث القرن التالي ؛ والراجع أن ذلك راجع إلى الخطوة التي اتخذها الوالي محمد باشا في عام 1568 بالسماح للإنكشارية بالمشاركة في الغزو البحري على متن سفن الرياس ، وهذا القرار خفف كثيرا من حدة الصراع الذي يجب الإشارة إلى أنه لم يصل أبدا إلى حد المواجهة المفتوحة .

- وما يمكن تسجيله أيضا هو أن تطور الأحداث ، منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر ، أفرز وضعًا جديدًا تمثل في بدء صراع طويل بين الولاة العثمانيين وأوجاق الإنكشارية ؛ صراع تدخلت فيه أحيانا طائفة الرياس مثلما

وقع خلال أحداث عام 1556 التي سبقت اغتيال محمد تكلرلي باشا . فقد استغل الأوجاق موقعه في الديوان بحكم أكثرية ليراقب عن كتب القرارات المتخذة ثم أصبح يتدخل بشكل متزايد في توجيه سياسة البلاد ، وبوجه خاص خلال الفترات التي عرفت اشتداد الأزمات المالية والسياسية ؛ وبذلك تركز على مزا العهود تنفيذ الإنكشارية وارتقائها هزم السلطة على حساب الوالي ، ممثل السلطان العثماني .

• كانت العلاقة بين الجزائر والباب العالي ، رغم كونها ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، عبارة عن علاقة ولاء (vassalité) أكثر منها علاقة التبعية التي تربط عادة بين إمارة مركزية وأحد أقاليمها . وتجلى ذلك ، منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر ، عندما تحولت وجهة اهتمامات الدولة العثمانية نحو الشرق بعد تحرير تونس من الإسبان بفضل عون القوات الجزائرية ، وذلك في حين استمرت اهتمامات السياسة الجزائرية على نفس خط السير الذي تمثل في التصدي لخطر الدول الأوروبية في الحوض الغربي للمتوسط ؛ ولتبيان استقلالية القرار الجزائري ، تكفي الإشارة إلى أن إسبانيا نجحت في إبرام معاهدة سلم مع الدولة العثمانية ، ومع ذلك فقد استمرت في حرب مع إيالة الجزائر حتى بداية العقد الأخير من القرن الثامن عشر .

• رأينا مشاركة الأمطول الجزائري إلى جانب العثمانيين في حرب كريت الطويلة (1645-1669) ضد البنادقة وحلفائهم المسيحيين ؛ وقد كان من أبرز نتائج احتدام هذا الصراع بالنسبة للرياس الجزائرية هو ازدياد الخسائر في العتاد والرجال إلى حد الاستنزاف ، وأدى ذلك بدوره إلى هبوط معتبر في حجم الموارد المتاحة من النشاط البحري في السنوات الأخيرة التي سبقت انقلاب 1659 . كما شهدت الجزائر تعاقب عدة نواب في فترة قصيرة من الزمن ، ونذكر منها غزو الطامع العلوي للغرب الجزائري (1653-1654) ، ووباء فونية (1654-1657) ، وفوار حاكم البياسيون المثقل بالديون (1658) ، التي أفضت إلى حدوث أزمة مالية خانقة سيتمخض عنها في آخر المطاف تغيير جذري لنظام الحكم .

• عند أواخر الخمسينات من القرن السابع عشر ، ظهر تطور جديد في اتجاه استقلالية أكبر عن الدولة العثمانية بتحويل الباشا (الوالي) إلى مجرد حامل للأختام ، وبرز الأغا كالزعيم الفعلي عن الجهاز التنفيذي أمام الديوان . ولقد عدّ الباب العالي الذي كان يسوسه الصدر الأعظم المتمرس كوبرلو هذه الخطوة خروجاً عن طاعة السلطان ، وحظر التعامل مع الجزائريين ؛ ولكن الطرفان وجدا في الأخير صيغة للإبقاء على أواصر العلاقات الخصوصية بينهما في ظل هذا الوضع الجديد ، بتعيين باشا له صلاحيات محدودة يكون ممثل السلطان في البلاد ، على أن تبقى مقاليد السلطة والنفوذ بين أيدي الأغا والديوان .

• لقد استحدثت "ثورة الأغوات" - التي اعتبرناها بالأحرى انقلاباً وفقاً لمجريات الأحداث - نمطاً جديداً للحكم : إذ تمت فعلياً تنحية الباشا عن السلطة ، واستبدل بهيئة عليا تحت رقابة الديوان مشكلة من أربعة وعشرين معزول أغا ، يرأسها حاكم يحمل لقب أغا ؛ وقد أوكلت إلى هذه الهيئة مهام تسيير شؤون الحكم ، والتي احتلت فيها المالية المقام الأول . وتجدر الإشارة إلى أنه أبقى على الباشا في منصب شرفي ، وذلك بسبب شعور الموالية الذي احتفظ به الأوجاق تجاه الباب العالي ، ومراعاة لمكانة السلطان العثماني في شخص ممثله .

• في غضون فترة الأغوات القصيرة ، التي دامت من عام 1659 إلى 1671 ، تعاقب أربع أغوات على الحكم ، وهم : خليل بلوكباشي ، ورمضان بلوكباشي ، وشعبان أغا ، والحاج علي أغا . وجميعهم عرفوا نفس المصير المحتوم ، الموت قتلاً ؛ هذه النهاية المأساوية عززت بعض المؤرخين في رأيهم بأن هذه الفترة لم تكن "بصريح العبارة ، سوى تمرّد طويل الأمد للمليشيا" (دي غرامون) . طبعاً ، تعكّر صفو الجزائر خلال هاته الأثنا عشر سنة بشورتين كبيرتين ، ثورة في عام 1661 وأخرى في 1671 ، اللتان شهدنا تقبيل الإنكشارية للأغا الحاكم وزمرة مقرّبيه . ولكن بعد تفحصنا للأمور عن كثب ، خلصنا إلى نتيجة أن هذه الفترة لم تكن مظلمة بالقدر الذي أراد بعض المؤرخين أن يصوروه لنا ، وهذا للأسباب المذكورة آنفاً :

- عكس ما يمكن أن تتصوره، لم يكن الأربع أغوات الذين حكموا الإيالة "سبيين"؛ فقد كانت الإنكشارية تكن لهم كل المحبة والاحترام، على الأقل في بداية عهدهم؛ والشئ القليل الذي نعرفه عنهم على الصعيد الشخصي والإرث السياسي، يبرز لنا رجالا أقوياء، ذوو شكيمة وهيبة. والظاهر أن سبب مقتلهم كان راجعا إلى ظروف صعبة ومشوومة أكثر من كونه نتيجة لسوء إدارتهم.

- إن التعاقب المتواتر للأغوات، وجهود هؤلاء الحكام للبقاء أطول مدة في السلطة، أدت إلى تغيرات مرحلية في نظام الحكم (من حكم القلة *oligarchie* إلى حكم هو أقرب إلى الاستبداد)، ممهنا بذلك إلى ما سيكون عليه حكم الدليات؛ وهكذا كان هذا العهد القصير في الحقيقة طوراً انتقالياً بين فترة الانحطاط السياسي للباشوات وعهد الدليات الطويل.

- عرفت هذه الفترة نهاية التفهق الديموغرافي والاقتصادي للجزائر، التي رأت عدد سكانها يهبط من 80.000 نسمة في عام 1625 إلى حوالي 25 أو 30.000 في عام 1664، وذلك أساساً من جراء أوبئة الطاعون. أما بالنسبة لبداية الانطلاقة في كلا المجالين، فحدثت نحو عامي 1666 و 1667، في عهد الحاج علي أغا، الذي ترجع له بعض المصادر الجزائرية الفضل في ذلك الازدهار (ابن المفتي).

• بعد أن خالصنا إلى أن معظم تقديرات المصادر الأروبية حول عدد سكان الجزائر غير واقعية، بالنظر إلى الكثافة السكانية العظمى التي تقتضيها من جهة وليفاتها ثابتة حتى بعد أزمات ديموغرافية حقيقية من جهة أخرى؛ نعين علينا للكشف عن الأوضاع الديموغرافية الرجوع إلى مؤشرات البنية العمرانية وتمحيص التقديرات التي تبدو الأقرب من الحقيقة، وبذلك توصلنا إلى أن مدينة الجزائر عرفت في أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر أربعة مراحل في حركة التطور الديموغرافي، وهي:

- مرحلة نمو شبه مطرد، استمرت خلال القرن الأول من الوجود العثماني (1518-1620) وتضاعف فيها عدد السكان خمس مرات تقريباً.

- مرحلة تذبذب، امتدت نحو ثلث قرن (1621-1653) وعرفت بين مدّ وجزر تراجعاً نسبياً لعدد السكان بسبب الأوبئة والأزمات الداخلية.

- مرحلة انهيار، دامت قرابة عقد من الزمن (1654-1665) وهلك خلالها نصف سكان المدينة بفعل موجتي طاعون فتاك.

- مرحلة نمو نسبي، استمرت حتى العقود الأولى من القرن الثامن عشر، واستعادت خلالها المدينة طاقتها البشرية.

• شهدت النشاطات الاقتصادية الجزائرية من خلال ما مرّ بنا تراجعاً كبيراً، مع منتصف القرن السابع عشر، نظراً إلى عوامل عدة أهمها: على الصعيد الخارجي، الانعكاسات السلبية لحرب جزيرة كريت بين الدولة العثمانية والبندقية التي أدت إلى ركود نسبي للتجارة المتوسطية وازدياد نشاط القرصنة الأروبية. وأما على الصعيد الداخلي، فبسبب المغارم والمكوس التي كان يفرضها الباشوات على التجار والحرفيين ليعوّضوا الخسارة الناتجة عن تناقص الإيرادات الجمركية، إضافة إلى احتكار هؤلاء الحكام لبعض المواد الأساسية القابلة للتصدير؛ كما كان لوقع موجتي طاعون (1654-1657) و (1662-1664) الأثر البالغ في انخفاض الإنتاج الزراعي والحرفي وتباطؤ المبادلات لفتكهما بعدد هائل من سكان الإيالة.

وكان فرار حاكم الباستيون في عام 1658 بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، إذ قام هذا الأخير بإحراق الباستيون بعد أن أفرغ المخازن وأسر عدداً من الجزائريين؛ وترتب عن هذه الحادثة كساد التجارة بالشرق الجزائري، وانخفاض حاد في المبادلات التجارية مع فرنسا التي كانت تعتبر الشريك الاقتصادي الأول بالنسبة للإيالة. ومحاولة منه بعث النشاط التجاري مجدداً، قام الديوان في عام 1659 بتخفيض الرسوم وإقرار تعريف جمركية جديدة. ولكن هذه التدابير لم تأتي بالنتائج المأمولة نتيجة لحالة الحرب غير المعلنة مع فرنسا والاضطرابات السياسية التي عرفتها الإيالة آنذاك؛ ولم يستعد الاقتصاد نشاطه المعهود من جديد حتى استقرت الأوضاع السياسية في الإيالة، وأعيد فتح الباستيون عقب معاهدة عام 1666.

• من خلال دراستنا للغزو البحري (القرصنة) ، أتضح لنا أن البحرية الجزائرية استطاعت أن تحافظ على قوتها بين مَدَّ وجزُر حتى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر كما شهدت تقريبا نفس التطور الذي اتبعته البحريات الأوروبية من حيث طرق بناء السفن وازدياد عدد قطع المدفعية ، مع فارق واحد هام هو مراقبة الدولة مراقبة تامة لنشاط الغزو البحري ؛ ومما يجدر إلفات الانتباه إليه هي تلك الطاعة وذلك الانضباط الذي كان يتسم به البحارة الجزائريون باعتراف أعدائهم أنفسهم . فالتجاوزات التي كانت تحدث في بعض الأحيان من طرفهم كانت تعاقب بمنتهى الصرامة والحزم ، ولم نلاحظ هذا الانضباط والانصياع للأوامر وهذه الصرامة في معاقبة المخالفين لدى الدول البحرية الكبرى . فعملية تزوير الجوازات ومنحها لمن لا يستحقها وإضفاء الحماية على نشاطات لصووية البحر بهذه الطريقة أو بطرق أخرى كانت شائعة في تلك الفترة . وقد أدت هذه التجاوزات إلى تسميم العلاقات في الكثير من الأحيان بين الجزائر والدول الأوروبية التي ارتبطت معها بمعاهدة سلم صريحة بخصوص ذلك ، وفي مقدمتها فرنسا واثكلترا كما سبق ورأيناه . وبهذه الاستنتاجات نكون قد حاولنا الإجابة عن مجمل التساؤلات التي طرحناها في بداية بحثنا ، ولو بشكل جزئي . وسيبقى مجال البحث مفتوحا في هذا المضمار ، طالما لا تزال بعض المسائل تحتاج إلى الدراسة والتعميق ؛ ولن يحدث ذلك بالاعتماد على الدراسات التاريخية فقط دون ربطها بالدلائل الأرشيفية التي يتم استنطاقها بفضل المختصين في المجال .

الملاحق

الملحق رقم 1 : قائمة الولاة المعيّنين من طرف الأتاتكة*

تاريخ التولية	الولاية	الملاحظات
يناير 1518	خير الدين باشا بن يعقوب	استخلف حسن آغا خلال الحملة على تونس (مايو 1534 - أغسطس 1535) ، وبعد سفره إلى إسطنبول في أكتوبر 1535
1537	حسن آغا	استخلف قائد القواد الحاج بشر (سبتمبر 1544 - يونيو 1545) ، خلال مرضه الذي مات فيه
يونيو 1545	حسن باشا بن خير الدين	استخلف القائد صفا (سبتمبر 1551 - أبريل 1552) ، بعد سفره إلى إسطنبول
أبريل 1552	صالح رابيس	خلفه قائد القواد حسن قورصو (مايو 1556 - سبتمبر 1556) بعد وفاته
سبتمبر 1556	محمد باشا تكلرلي	خلفه آغا الإنكشارية القايد مصطفى أرنأووط والقايد يحيى (أبريل 1557 - يونيو 1557) ، بعد مقتله
يونيو 1557	حسن باشا بن خير الدين	للمرة الثانية . خلفه حسن آغا الإنكشارية وقائد القواد كوسا محمد (يوليو 1561 - سبتمبر 1561) ، بعد استبعاده إلى إسطنبول
سبتمبر 1561	أحمد باشا بستانجي باشي	خلفه القايد يحيى (مايو 1562 - سبتمبر 1562) ، بعد وفاته
سبتمبر 1562	حسن باشا بن خير الدين	للمرة الثالثة
يونيو 1567	محمد باشا بن صالح رابيس	
يوليو 1568	قلج علي باشا	استخلف مامي قورصو خلال الحملة على تونس (أكتوبر 1569 - أبريل 1570) ، وبعد سفره إلى إسطنبول (يونيو 1570 - يوليو 1570) و (أبريل 1571 - أبريل 1572)
أبريل 1572	أحمد عرب باشا	
أبريل 1574	القايد رمضان باشا	
يونيو 1577	حسن باشا قندقلي	

أغسطس 1580	جعفر باشا	تولى القوهان باشا قلع على مقاليد الحكم (يونيو 1581 - أغسطس 1581) ، خلال فترة وجوده بالجزائر
مايو 1582	الفايد رمضان باشا	للمرة الثانية . تولى زعيم طائفة الرتياس ، مامي أرناؤوط ، الحكم مؤقتا (يونيو 1582 - أغسطس 1582) ، بعد فرار الباشا للمرة الثانية
أغسطس 1582	حسن باشا فندقلي	
أغسطس 1585	محمد "مامي" باشا	
يونيو 1587	إسماعيل أحمد باشا	
أغسطس 1589	خضر باشا	استخلف قريبه مصطفى باشا (يونيو 1594 - ديسمبر 1594) ، بعد عودته إلى إسطنبول
أغسطس 1592	شعبان باشا بن يحيى	
ديسمبر 1594	خضر باشا	للمرة الثانية
سبتمبر 1596	مصطفى باشا	
1598	دالي حسن باشا	
1600	سليمان باشا فندقلي	
أكتوبر 1603	خضر باشا	للمرة الثالثة
مايو 1604	كوسه محمد باشا	خلفه ابن أخيه كوسه مصطفى باشا (سبتمبر 1606 - يونيو 1607) ، بعد وفاته
يونيو 1607	رضوان باشا بكرلي	
أغسطس 1610	كوسه مصطفى باشا	
أغسطس 1613	حسين باشا	خلفه القاضي مولى علي (أكتوبر 1616) ، بعد سجنه
أكتوبر 1616	مصطفى باشا	
سبتمبر 1617	سليمان باشا فندقلي	للمرة الثانية . خلفه إسراف خوجة وحمودة طابعجي (مايو 1618 - سبتمبر 1618) ، بعد وفاته
سبتمبر 1618	حسين باشا	للمرة الثانية
يونيو 1619	خسرو باشا	
أغسطس 1621	حسن باشا الشيخ	

يوليو 1623	مراد باشا الأعمى	استخلف إبراهيم "باشا" عوياسجي (أبريل 1624 - أكتوبر 1624) ، لأسباب يقى مجهولة
أكتوبر 1624	خسرو باشا	للمرة الثانية ؛ خلفه حسين بن إلياس باي (أبريل 1626 - أبريل 1627) ، بعد وفاته
أبريل 1627	حسين باشا الشيخ	للمرة الثانية
يوليو 1630	يونس باشا	
نوفمبر 1632	حسين باشا الشيخ	للمرة الثالثة
يوليو 1634	أبو جمال يوسف باشا	
يوليو 1637	أبو الحسن علي باشا	
مايو 1640	أبو جمال يوسف باشا	للمرة الثانية ؛ تنجى عن السلطة فترة ثلاثة أسابيع مستخلفا شعبان كتنخلا (مايو 1640 - يونيو 1640)
ديسمبر 1642	بورصلي محمد باشا	
يوليو 1644	أحمد علي باشا	
1645	إبراهيم باشا	لم يتمكن من تولي منصبه
1645	أحمد علي باشا	للمرة الثانية
مايو 1647	أبو جمال يوسف باشا	للمرة الثالثة
مارس 1650	مراد باشا الأعمى	للمرة الثانية
مايو 1651	محمد باشا العالم	
ديسمبر 1653	طوبال محرم باشا	
يوليو 1655	الحاج أحمد باشا	
فبراير 1656	إبراهيم باشا	
مايو 1656	الحاج أحمد باشا	للمرة الثانية
سبتمبر 1657	إبراهيم باشا	للمرة الثانية . سجن في يونيو 1659
يونيو 1659	علي باشا	لم يتمكن من تولي منصبه
أبريل 1660	إبراهيم باشا	للمرة الثالثة
مايو 1662	بوشناق إسماعيل باشا	
1685	الحاج حسين باشا	
سبتمبر 1688	بوشناق إسماعيل باشا	لم يتمكن من تولي منصبه

1689	الحاج مصطفى باشا
1690	عمر باشا
1691	الحاج مصطفى باشا للمرة الثانية
1695	موسى باشا
1700	علي باشا
1704	مصطفى باشا
1707	إبراهيم باشا البشناقي
1709	أحمد باشا
1711	شارفان إبراهيم باشا
1729	أصلان محمد باشا
	لم يتمكن من تولي منصبه
	لم يتمكن من تولي منصبه

* نقل عن :

- ابن حمادوش الجزائري، المصدر السابق، ص. 228-232.
- بن عودة المزاوي، طبع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر. تحقيق ودرة يحي بوعزيز، ج. 1، ط. 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص. 252-256.
- التر، المرجع السابق، ص. 300-310، 319-323 وما يليها.
- الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية : علة 10-2، وثيقة 20 ؛ علة 18-2، وثيقة 4 ؛ علة 37-2، وثيقة 38 ؛ علة 48-1، وثيقة 54 ؛ علة 49، وثيقة 11.
- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., pp. 43-231.
- Hammer-Purgstall, Op.cit., p. 83.
- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 121-286.
- Kaddache, M. L'Algérie..., Op.cit., p. 87.
- Colin, Op.cit., pp. 27-60.
- Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, pp. 200-207.
- Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., janvier-mars 1925, pp. 2-6.
- Watbeld, "Documents inédits...", Op.cit., pp. 335-340.
- Grammont, H.D. de "Lettre d'Ismaël pacha à Louis XIV (1688)", in R.A. 28, 1884, pp. 68-73.
- Féraud, L. "L'Oued El-Kebir et Collo", in R.A. 3, 1858-59, p. 206.
- Plantet, Op.cit., p. 57.

الملحق رقم 2 : رسالة طوبال محرم باشا إلى الأمير العلوي محمد بن الشريف ،
1 يونيو 1654*

مراسلة "عثمان باشا" صاحب الجزائر للمولى محمد بن الشريف .

الحمد لله الذي وصى ولا رخص في مدافعة اللص والصائل شريفاً أو مشروفاً، ونصّ ،
وهو الصادق سبحانه ، على فصر عرى أصله المتأصل مجهولاً أو معروفاً ، وصلى الله
على سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ، وعلى آله تيجان
العزّ وبراقع الجباه والخياشم ، وصحابته صوارم الصولة الحاسمة من الكفر الظلي
والغلاصم ، بالرماح العاملة والسيوف القواصم ، ولا زائد بعد حمد الله إلا مقصد خطاب
الشريف الجليل القدر ، الصادق اللهجة والصدر ، من رتق الله به فتوق وطنه ، وحمى
به من أحزاب الأباطيل أنجاد أرضه وأغوار عطنه ، حافد مولانا علي وسيدتنا البتول ،
وولد مولانا الشريف بن مولانا علي السيتل الصول سلام عليكم ما رصعت الجفان
سموت البحور ولمعت الجواهر الحسان على بياض النحور ، ورحمة الله تعالى وركاته
ما أساغت محض الحلال زكاته .

وبعد فقد كاتبناكم من مغنى غنيمة المقيم والظاعن والزائر ، رباط الجريد مدينة
تغر الجزائر ، صان الله من البر والبحر عرضها ، وأمن من زعازع العواصف والقواصف
أرضها ، إلماعاً لكم معادن الرياسة ، وفرسان القيافة والعيافة والفراسة ، فضلاً عن سماء
صحا من الغيم والقتام جوّه ، وضحا نشرت عليه الوديقة وشيا ففشا ضوءه ، بأنّ شؤون
المملكة لم يتوان عن مكنون علمكم أمرها ، ولا أعوز عزائمكم زبدها وعمرها ، وذلك
أنّ الوهاب سبحانه منحكم هبة وهمة في الجود والحلم والحماسة ، واختار لكم عنوان
عنايتها في غاب الصون سجدلماسة ، لكن فأنكم سر رأي التذير ، وأركبتم حزمكم
جيموع الجهل والتبذير ، مع أنّ ذلك في الحقيقة دأب كل مؤسس لدولة ، لا يجمعها
إلا بجنايات الجولة والصولة ، فخرقت على الإيالة العثمانية جلاب صونها الجديد ،
من وجلة الأبلق إلى حدود الجريد ، فشوشت علينا أخلاط الأعراب ، إلى أن تموقوا
علينا في أرفق الآراب ، وشنت الغارة العشواء على بني يعقوب ، فحسنت رسمهم على
العقيب والعرقوب ، وغادرت جماهرهم تسعى على عيالهم الزباني والموزونة في أسواق
مستغانم وديار مازونة ، وجزرت ذيل المنذلة على أطراف العاسول والأغواط ، فالتقطتهم

بطانتك الثقات سباح الطير الوطواط ، وقادك الجاهل الجهم محمود حميان ، لعين ماضي والصولع وبني يطقيان ، فراحت رياح ومويد ينفض كل بطل منهم غباره وطنيه ، على طود راشد ، وبليل قسطنطين ، ولا كادنا إلا ما هتكتم من متر السر على رمس أبي الربيع السيد سليمان مع أنكم أولى من يراعي حرمة وتوقيره ، ويدافع عنه وعمّن سواه ويرفد فقيره ، وتسيون العجم للجهل وأنهم جفاة وأخلاف ، ثم صرتم بدلا وأخلاف . خرج جيش قصبتا تلمسان ، بما لديهم من الرماة والفرسان ، فهزمتوهم بقرار ، وقتلتوهم قتل ملة واحتقار ، قتلنا هذا أقل جزاء كل كلب حقير ، عقور يعرض عرضه لصولة الأسد الهصور ، ولا وافت الأفة في الغالب إلا الحضر ، مع شيع في الأجنة تجني الجني والخضر . كان أولاد طلحة وهلاج وخراج ، يؤدون لهذه المشاية ما تفل وخف من الخراج ، ولا يفتونا من ملازمها وير ولا شعر ولا صوف ، ولا سقب ولا جدي من الخراج ، إلى أن طلعت علينا غرة شمسك السعيدة ، فعادت كل شيعه قريبة عنا ولا خروف ، أعانك الفراق الجفاة من أهل وجدة ، وإن نصيبك الأوفر منهم أهل جدة بعيدة ، وأعانك الساحة والبساط ، ومرغوبهم أن تزفر علينا بسطوة الثعبان والساط ، مع علمنا اليقيني أن شجرتنا لا تضعض بزعازع حبان ، ولا تندرس ولو انهارت عليها جبال جيان وأن الحجر لا يبق بالطوب ، والخافظ لا يطا أوطية الخطوب ، كذلك في المثل جندك خلال الصدور والورود ، لا يصبرون لصواعق البارود ، ولا تنجح حجة النروع والذليل ، إلا في سوق شن القارات على حلل القبائل ، وأما أسوار الجحافل وأدوار الكتائب ، فلا يصدمها فيهدمها إلا سيول الخيول والرماة الرواتب ، وزنت صولتك لبني عامر للذلة النغار لكثف الكافر ، وداخل الوسواس والسوس جبال طرارة ومضغرة وبني سنوس ، والرعابا تود أن يحتفل لبنا في ضروعها ، لتختزن في تبين الخلد سنبيل زروعها ، وإن قبلت منهم الأقوال والأفعال ، تعل طباها على الدولة فتصير كالأغوال ، ويناك إياك والغرر لما عثرت عليه في كتاب البوني وأوراق السيوطي وعلي بادي وابن الحاج ، ورسالة أهل سنة لعبد الحق بن أبي سعيد المريني بأنك المخصوص بصعود تلك الأدراج ، ذلك منك بعيد الوصول لا تترك بالمسرة ولا بقبايع النصول ، وأن أوتاد الروم والترك تنقوض من أرض الغرب ، ولا يبقى من ينازعكم فيها بحرب ولا ضرب ، ليس لك في غنيمة إدراك طمع ، ولا سبيل لتبديد ما نظمته حازمتنا وجمع ، وقد غرتك أضغاث الأحلام ، وأغواك ضباب الغيب فأصبح ظنك منه في غياهب الأظلام ، فإن حرمت به فانت لا شك حانت ، وإن كان منكم يقينا فرباع أو ثالث ، أولكم ثائر ، والثاني مقتب له سائر ، والثالث لكما أمير ناثر ، إما عادل أو جائر ، ولا تمدن باع

المخاطرة إلى أوطاننا فتحشى مخالبا سطوة سلطاننا ، أما الشجاعة الغريزة فقد علمنا أن لك منها بالمهيمن أوفر نصيب ، وممن ضرب فيها فأصاب الغرض بسهم مصيب ، لكن غاية كفاية الشجاع إذا حمي الوطيس الدفاع ، سيما في هذا الحين التي أبختها عند الخلاص ، صناعة البارود والرصاص ، وجسرك علينا كونك عقابا على فرع شجر ، أو يعسوب نحل احتل صدع حجر ، لو رأيت ملوك أحاد أمصار البر والبحر ، لعلمت أنك محجوب ومحجور ، في حق ذلك الحجر ، وتحققت أن بين الأمراء مداراة ومراعاة ، وإن أحوال الدول أيام وساعات ، كل أحد يخاف على صدع فخاره ، ويطلق يخوره تحت نتن بخاره ، وما مرادنا إلا أمان العرب في المواضع ، ليطيب لنا جولان الانتقال في المشتاة والمرايع ، ويجلب إليهم الغني والعنيم ، ما يحصل له فيه من الكساء والحناء والأديم ، فإن تعلقت همتك بالإمارة فعليك بالمدن التي حجرها عليك همج البرابر فصار يدعى لها بها على المناير ، فشد لها حيازيمك لتتوق خلاوة الملك ، المعجونة بمرهم النجاة أو الهلك ، دع عنك وطن الرمال والمعجاج ، ومخاطرة النفس في الفداقد والقجاج ، فناشدناك جدك من الأب والأم ، ومالك فيه من أخ ونخال وعم ، إلا ما تجنبت ساحات تلمسان ، ولا زاحمتها بجموع رماة ولا فرسان ، وإن اشتهد الأعراب غارات بعضها على بعض ، فموعلها ما نأى عنا من مطلق الأرض ، وخمسنا أبناء على الغالب ، لتعلموا أن رأيهم عن معاني الصواب غائب ، إذ كلهم ذوو جفاء ونفار ، ويعتهم عند الدول ما يعم الكفار ، ليبقى بيننا وبينكم السر المديد على الدوام ، ونلغي كلام الوشاة من الأقوام . وقد شيعنا نحوكم أربعة صحاب ، تسر بمجالستهم الخواطر والرحاب ، الفقيه السيد عبد الله النفزي ، والفقيه الأير السيد الحاج محمّد بن علي الحضري المزغناطي ، واثنين من أركان ديواننا ، وقواعد إيواننا ، أتراك سيوط وغاية غرضنا جميل الجواب بما هو أصفى وأصدق خطاب ، والله يؤقنا لأحمد طريق ويحشرنا مع جدك في خير فريق ، آمين والسلام ،

وكتب في منتصف رجب الفرد الحرام عام أربعة وستين وألف .

باشا الجزائر

* نقلاً عن :

- الناصري ، أبو العباس أحمد بن خالد . كتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى . ج 7 . دار الكتاب . الدار البيضاء . 1956 ، ص . 22-25 .

الملحق رقم 3 : رسالة الملك لويس الرابع عشر إلى إبراهيم ، باشا الجزائر .
باريس ، 14 يونيو 1659*

لويس الرابع عشر
إلى إبراهيم ، باشا الجزائر

باريس ، 14 يونيو 1659

السيد المجيد والعظيم

تقليدنا بمنصب حاكم وقنصل باستيون فرنسا في "بلاد البربر" السيد لويس كامبون ،
تارس مدينتنا مارسيليا ، لأجل إعادة تجارة هذا المركز إلى نصايها ، وددنا حقاً
أن نكتبكم بهذه الرسالة ، لنقول لكم أنه سيؤثرنا غاية السورور أن ترعوه بنفوذكم
وحمايتكم ، وأن لا تقبلوا بأن يفعل أو يوضع أو يسبب له أية بلبلة أو عرقلة ، لكن
على العكس [أن يمتنع] كل العون والمساعدة التي سيحتاجها ، كما كنا سنفعل في حال
مماثل ، لو طلب منا ذلك .

الحال أننا ندعو الرب أن يجعلكم ، السيد المجيد والعظيم ، في رعايته المقدسة .

كتب في باريس ، اليوم الرابع عشر من يونيو 1659 .

لويس

* المصدر :

- E. Plantet, Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France. Tunis.
éd. Bouslama, 1981, T. 1, p. 56.

الملحق رقم 4 : رسالة القنصل بارو إلى حكام مدينة مارسيليا . الجزائر ،
26 نوفمبر 1659*

رسالة السيد بارو إلى السادة قناصل وحكام مدينة مارسيليا

الجزائر ، 26 نوفمبر 1659

سادتي ،

لقد تلقيت بكل ما أمكنتني من احترام من الموقر الأب هيرون الرسالة التي طاب لكم أن
تكتبوها لي ، ولم أقصر لذلك في إسداء مختلف الخلفات له ، ليس كما وددت حقاً ، بل على
الأقل كما أتاح لي الزمن والمكان القيام به ، مثلما يمكن للأب الموقر المذكور أن يخبركم
به مشافهة . ستعرفكم حملته للإقتداء المكلفة بالنجاح بصديق السيد خليل والديوان ، الذين
بدلوا له من الحماية والمجاملات بقدر ما أملتم به من وثوق مبني على الرسائل التي كان لي
الشرف بمكاتبتكم بها من قبلهم لأجل حرية التجارة ، وقد كانت لكم إثباتات عنها . وليؤكد
لكم زيادة هذا التوافق الحسن ، أمرني السيد خليل المذكور أن أعلمكم بالعدالة التي طبقها إزاء
قبطان وضباط سفينة قرصنة من هذه المدينة ، الذين بلغت بهم الجسارة عند ملاقاتهم قارباً
عائداً من هذه المدينة إلى مارسيليا ، الصعود على متنه ومعاملة الطاقم والركاب كأعداء ؛
وبناءً على الشكوى التي تقدمت بها إلى السيد المذكور وإلى الديوان ، قاموا بتكبير القبطان
المذكور بالسلاسل في القصر و ، أول يوم [اتعقاد] الديوان ، تمت معاقبته ضرباً بالعصا ،
ومعه البلوكباشية الذين لم يقفوا في وجه معاملته السيئة . وإضافة لذلك ، قاموا بإعادة غطاء
أخذ من القارب المذكور ، ولطلب تقدمت به عن بعض المال الذي قيل أنه أخذ أيضاً ، ثم
بعض قلماً لعدم التمكن من التحقق من ذلك . هذا الشكل من الترضية هو دليل كافٍ عن
رغبتهم الأكيدة بالحفاظ على حرية التجارة ، وبوسع أزيد من مائة شخص ينتقلون على هذه
السفينة أن يؤكدوا لكم ؛ وعليه أفوض أمري [إليكم] ، مؤكداً لكم علانية بأن أكون طيلة
حياتي ، بالقلب وبالروح ، سادتي ، بصديق خادمتكم المتضع والمنصاع .

(ختم)

* نقل عن :

- Grammont, H.D. de « Relations entre la France et la régence d'Alger au
XVII^e siècle » in Revue Africaine 28 (1884), pp. 281-282.

الملحق رقم 5 : رسالة إبراهيم باشا إلى السادة قناصل وحكام مدينة مارسيليا .
الجزائر ، 9 فبراير 1661*

باشا الجزائر ،
إلى السادة قناصل وحكام مدينة مارسيليا

الجزائر ، 9 فبراير 1661

سادتي ،

الرغبة الكبيرة التي لدينا لإحلال من الآن الوفاق الحسن الذي كان لنا من زمان معكم فيما يخص التجارة ، جعلنا نتخذ قرار إعلامكم بذلك في هذه الرسالة التي وددنا أن نكاتبكم بها ، والتي عبرها نؤكد لكم أن جميع الفرنسيين ، وبوجه خاص الذين لهم بنة الإتجار معنا ، سيكونون دائماً مرحب بهم وسيستقبلون جيداً في الموانئ والمواقع التابعة لسلطتنا . تعد بهذه الرسالة أنه لن يسبب لهم أي كدر أو مهانة مهما يكن السبب أو الطرف ، بل على العكس [سنمنحهم] كل العون ، الرعاية والمساعدة ، وأنه يمكنهم المجيء بكل أمان ، سواء للتجارة أو للنخاسة ، وأنه ستحفظ لهم حرمة لا تنتهك ، كما نأمر بذلك أولئك الذين تقيمهم في قيادات المواقع المذكورة ؛ وللتأكيد على ذلك ، وضعنا وختمنا هذه الرسالة بأختامنا المعتادة .

(ختم)

باشا الجزائر

* المصدر :

- Plantet, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France. Tunis, éd. Bouslama, 1981, T. 1, p. 57.

الملحق رقم 6 : رسالة إسماعيل باشا إلى السيد تروبير ، 26 نوفمبر 1668*

إسماعيل ، باشا الجزائر
إلى السيد تروبير ، مفوض الملك والمفتش العام لبحريرة الشرق

الجزائر ، 26 نوفمبر 1668

كما كانت لنا ثقة كاملة عن كل ما ذكرته من قبل الملك ، فإنه لدينا الثقة أيضاً بأنك أدليت بشهادة أمينة عن صاحب الجلالة ، ولأنه قد مرّ الكثير من الوقت دون أن نكون تلقينا شيئاً من أخباركم ، وأنه فضلاً عن ذلك علمنا أن الإنكليز حشما كانوا ينشرون إشاعة بأننا خرقنا معاهدة السلم وأن قراصنتنا يأسرون الفرنسيين ، إن ذلك مخالف للحقيقة ، لقد عزمنا على إرسال رسول إلى مارسيليا ، على إحدى بوارجنا ، مع رسائل إلى صاحب الجلالة لكي نؤكد له استمرار الصداقة التي التزمنا بها في معاهدة السلم المتقديين بها . وإن قامت البوارج التي كانت ، في الحملة السابقة ، في خدمة السيد العظيم بأخذ ثلاثة مراكب ادعت أنها فرنسية ، فمبعوثه الذي كان قائداً للقوّات ، هو الذي اعتبرها غنائم جائزة لأنها وجدت في خدمة البنادقة وحاملة المون إلى كانديا ، ولم يكن لنا أي دخل في ذلك . إن كنت في البلاط ، فترجو منك أن تفهم ذلك للملك ، وتمهد للجواب الملائم الذي نأمل . لقد وجهنا رسولنا إلى السيد القيم بمارسيليا** ، الذي عرفنا أنت والسيد القنصل به ؛ نرجو أن يطيب له السعي في هذه المفاوضة ، وأن تحثه على أن يرسل لنا في أقرب الأجال اللوازم التي طلبناها منه في مذكرتنا ، وأن لا تنسى ما قلته لعلني [أغا] قبل رحيلك . لا أشك في أنك ستقوم بقدر المستطاع ؛ أعتمد دوماً على حسن إرادتكم ، وإنني أنتظر من أخباركم ،

سيدتي ، خادمكم المخلص جداً

(ختم)

إسماعيل ، باشا الجزائر

* المصدر :

- Plantet, Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France. Tunis, éd. Bouslama, 1981, T. 1, p. 57.

** السيد أرنول ، القيم على أسطول القادرغات .

الملحق رقم 7 : رسالة إسماعيل باشا إلى لويس الرابع عشر ، 1669*

إسماعيل ، باشا الجزائر
إلى لويس الرابع عشر

الجزائر ، 1669

مولاي ،

أشعر قدوم السيد تروير ، مفوضكم ، جميع البلد على العموم برضى كبير ونحن على وجه الخصوص . لقد أتى لنا رسالتكم التي أشكر من خلالها جلالكم على الدلائل التي منحنا إياها عن صداقة . تلقينا بمنتهى السرور الإقتراح الذي تقدم به السيد تروير من قبل جلالكم بالقطع مع جميع أوروبا والوقوف متحدين معكم . وسيقدم لكم بياناً مفضلاً عن التنايير اللازم إتخاذها لتنفيذ رغبة جلالكم ، التي سنعمل معها دوماً بحسن نية . لقد كلفنا السيد تروير بمذكرة ليتقدم بها إلى جلالكم . ونحن نتتظر النتيجة وندعو الرب القدير أن يشملكم برعايته المقدسة .

حزّ بالجزائر ، العام 1079 من الهجرة

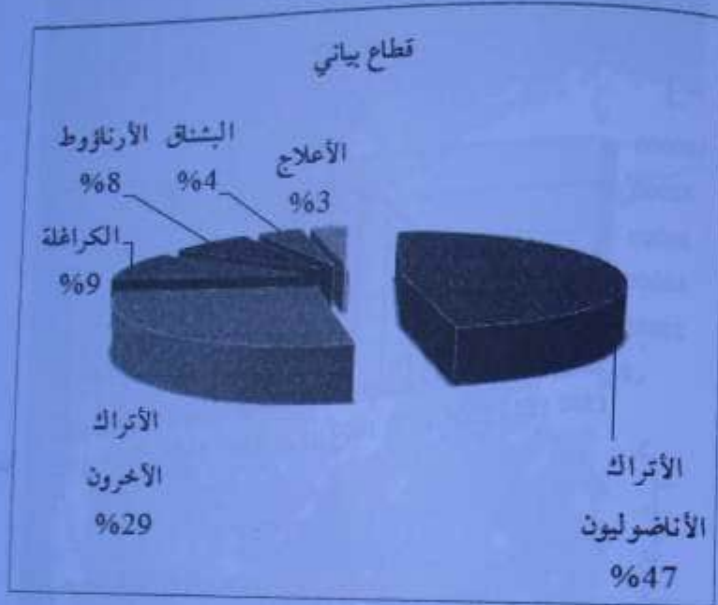
(ختم)

إسماعيل ،
باشا الجزائر

* المصدر :

- Plantet, Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France. Tunis, éd. Bouzlama, 1981, T. 1, pp. 65-66.

الملحق رقم 8 : التركيبة البشرية للأتراك العثمانيين من خلال دفاتر المخلفات *



* اعتمد "تال شوفال" لدى دراسته لأصول الإنكشارية على ثلاث دفاتر ليت المال تعود إلى فترات مختلفة من القرن الثامن عشر (1699-1701)، (1786-1792) و (1797-1803). وقد أحصى من خلالها حوالي 1.460 إنكشاري ، من بينهم 147 فقط عرف أصلهم ، وارتكز على هذه العينة الصغيرة أساساً لتحديد الأصول العرقية والجغرافية لأفراد الأوجاق (بالتنسب العشوية) :

- Shuval, T. La ville d'Alger vers la fin du XVII^e siècle. Population et cadre urbain, CNRS Éditions, Paris, 1998, pp. 59-62.

نبذة عن البليو غرافيا

البليو غرافيا

البليو غرافيا

البليو غرافيا

نبذة عن الببليوغرافيا⁽¹⁾

لقد دعى الكثير من المؤرخين والأرشفيين إلى تجاوز المراجع التقليدية والعودة إلى الأرصدة العربية والتركية لكتابة تاريخ الجزائر العثمانية ، ونذكر من جملتهم «جان دني» (Jean Deny) ؛ ولم يستصوب هذا الأخير أمر أن يكون هذا التاريخ «وُضع أساساً وفق المصادر الأوربية ، وأنه أن وقت استخدام ما تبقى من وثائق عثمانية في دور الأرشيف»⁽²⁾ . فهذه الوثائق أساسية وفي غاية الأهمية لدراسة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ، والمعلومات التي تحتويها هي الأقرب من الحقيقة التاريخية .

وإن معظم الوثائق العثمانية التي استغلنا منها في دراستنا استقيناها من رصيد الأرشيف الوطني الجزائري ، وهي تنقسم إلى ثلاثة أصناف :

- دفتر مهمات الديوان الهمايوني ، التي هي عبارة عن صور فقط لأصول المراسلات المحفوظة في أرشيف استانبول ، وبعضها لم يتبقى منه سوى ترجمتها العربية ؛ ولم نستفد سوى بالقليل منها كونها لا تشمل القرن السابع عشر .

- سجلات البايلك ، وهي سجلات الإدارة التركية في الجزائر التي «اختفى القسم الأكبر منها في فوضى الاحتلال مع غالبية الخوجات الذين كانوا مكلفين بحفظها»⁽³⁾ . وللأسف ، كانت من بين الوثائق المفقودة سجلات الديوان البالغة الأهمية التي خلفت نقصاً لا يمكن تقديره أو تعويضه . ومع ذلك ، فقد أفدنا من عدد من سجلات البايلك العائدة إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر ، والتي أعطتنا معلومات قيمة خصوصاً في المجالين العمراني والاقتصادي .

(1) تجدر الإشارة إلى أننا اقتصرنا في هذه النبذة عن الببليوغرافيا على تعريف موجز بالأصول ونعني بها الأرشيف والمصادر والوثائق المنشورة .

(2) Deny, J. "Les registres de soldes des janissaires conservés à la B.N.A.", in R.A. 61, 1920, p. 21.

(3) Tableau de la Situation des Établissements Français en Algérie, imprimerie Royale, Paris, 1830-1837, p. 365.

- سلسلة المحاكم الشرعية، هي عبارة عن عقود قضاة المحاكم، التي جمعت من 1830 إلى 1870، من طرف وكلاء مديرية الأملاك (Direction des Domaines). وهذه الوثائق محفوظة بالأرشيف الوطني في حوالي 152 عتبة؛ وتضم كل واحدة منها عدة عشرات من عقود متفاوته القيمة، تغطي كل العهد العثماني والعقود الأولى من الاحتلال. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب وثائق المحاكم التي استخدمناها يعود تاريخها إلى فترة الاغوات.

من جانب آخر، استندنا في ايجاز هذه الدراسة على العديد من المصادر الجزائرية والفرنسية والإنكليزية، وهي شهادات وروايات ومذكرات المعاصرين الذين زاروا أو عاشوا بالجزائر خلال العهد العثماني؛ واعتبرنا هذه المصادر عماد البحث بما تحويه من أخبار ومعلومات يسرت لنا بشكل كبير معرفة الأوضاع السائدة بالجزائر خلال الفترة المدروسة ومجمل الأحداث التي مرت بها.

وكما أشرنا، اعتمدنا في بحثنا على عدة مصادر جزائرية، وقد زودتنا بمعلومات دقيقة لا غنى عنها فيما يتعلق بالنظم الإدارية وأهم الأحداث التاريخية؛ والجدير بالذكر من هذه المؤلفات المحلية: تقييدات عن علماء وباشوات الجزائر لأبن المفتي، ورحلة ابن حمادوش الجزائري، والزهرة النائرة لمحمد بن رقية الجديري، ومذكرات نقيب الأشراف، والمرأة لحمدان بن عثمان خوجة.

وكانت المصادر الفرنسية والإنكليزية جد مفيدة لنا في بحثنا، رغم الأخطاء التي كثيرا ما وقع فيها مؤلفوها بحكم التعصب الديني، أو الجهل بلغة وتقاليده سكان البلاد، أو الأحكام المسبقة المنافية للواقع كما نستشفه من قراءة كتاباتهم.

وحسب تاريخها، أمكن تمييز هذه المصادر إلى صنفين اثنين:

- الأولى هي المصادر المعاصرة للفترة محل دراستنا؛ ومع أن الكثير من هذه المؤلفات تعوزها غالبا الموضوعية، وتقدم بعض المعلومات بشكل غير واضح أو مشوه، إلا أنها بالرغم من ذلك تبقى بالنسبة للباحث ذات قيمة تاريخية لا يمكن إنكارها.

ومن مؤلفات هذا الصنف التي اعتمدنا عليها كثيرا تاريخ ملوك الجزائر للأب هاينو، ورواية سبع سنوات أسر لفرنسيس نايت، وتاريخ شمال إفريقيا وقراصتها للأب فان، ورواية أسر دارندا، وعرافة الصدقة المسيحية للأب ميشال أوفري، والحالة الراحنة للجزائر لمؤلف مجهول، ومذكرات الفارس دارفيو.

- والثانية هي المصادر المتأخرة التي كتبت في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر قبل الاحتلال.

ومن بين هذه المصادر، أثارت انتباهنا مؤلفات تستند على الوثائق الرسمية للتفصيلات والتي حوت معلومات قيمة وموضوعية نسبيا بالمقارنة مع سابقتها عن إيالة الجزائر، ونذكر منها على سبيل المثال مؤلفات شاولو (1720-1732)، ولوجيه دو تاسي (1725)، وفتنور دي بارادي (1789-1790)، وشالر (1822).

وبخصوص الوثائق المنشورة، التي تعتبر في نفس أهمية الوثائق الأصلية، فقد اعتمدنا على ما نشره جمال قنان من نصوص ووثائق مثيرة للاهتمام تخص تاريخ الجزائر الحديث؛ ولا يقل عنها أهمية ما نشره بلاتيه من مراسلات رسمية على أعلى مستوى بين الجزائر وفرنسا، والتي كشفت لنا جانباً من العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. كما استندنا كذلك من دفتر التشريعات الذي نشره أبيير ديفو، والتي تضمنت معلومات كثيرة عن الإدارة في عهد الدلايات.

إضافة إلى كل ما سبق الإشارة إليه من وثائق الأرشيف والمصادر والوثائق المنشورة، فقد اعتمدنا أيضا على الدراسات الحديثة المتوفرة حول موضوع بحثنا من كتب ومقالات عامة ومتخصصة بالعربية والفرنسية والإنكليزية.

ونظما مختلف المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها على النحو التالي:

1- الأرشيف:

أ- الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر مهمات الديوان الهمايوني.

ب- الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايك.

ج- الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية.

د- المكتبة الوطنية الجزائرية، مصلحة المخطوطات.

2- المصادر:

أ- باللغة العربية.

ب- باللغة الفرنسية.

ج- باللغة الإنكليزية.

3- الوثائق المنشورة:

أ- باللغة العربية.

ب- باللغة الفرنسية.

ج- باللغة الإنكليزية.

4- الرسائل الجامعية :

أ- باللغة العربية .

ب- باللغة الفرنسية .

5- المراجع :

أ- باللغة العربية .

ب- باللغة الفرنسية .

ج- باللغة الإنكليزية .

د- باللغة الإسبانية .

هـ- باللغة الإيطالية .

6- المقالات :

أ- باللغة العربية .

ب- باللغة الفرنسية .

ج- باللغة الإنكليزية .

7- المناجد والمعاجم ودوائر المعارف وكتب البليوغرافيا :

أ- باللغة العربية .

ب- باللغة الفرنسية .

ج- باللغة الإنكليزية .

1- الأرشيف :

أ- الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر مهمات الديوان الهمايوني :

رقم 12 ، صحيفة 91 ؛ 979/2/3 هـ الموافق لـ 1571/6/27 م .

رقم 12 ، صحيفة 312 ؛ 979 هـ الموافق لـ 1571 م .

رقم 12 ، صحيفة 427 ؛ 979/3/22 هـ الموافق لـ 1571/8/22 م .

رقم 14 ، صحيفة 38 ؛ 980 هـ الموافق لـ 1572 م .

رقم 18 ، صحيفة 135-136 ؛ 979/10/19 هـ الموافق لـ 1572/3/5 م .

رقم 22 ، صحيفة 182 ؛ 981/5/15 هـ الموافق لـ 1573 سبتمبر 12 م .

رقم 30 ، صحيفة 185 ؛ 985/3/5 هـ الموافق لـ 1577/5/23 م .

رقم 30 ، صحيفة 199 ؛ 985/3/5 هـ الموافق لـ 1577/5/23 م .

رقم 30 ، صحيفة 223 ؛ 985/3/13 هـ الموافق لـ 1577/5/31 م .

رقم 31 ، صحيفة 278 ؛ 985/6/14 هـ الموافق لـ 1577/8/29 م .

رقم 42 ، صحيفة 386 ؛ 989 هـ الموافق لـ 1581 م .

رقم 47 ، صحيفة 188 ؛ 990/6/1 هـ الموافق لـ 1577/6/23 م .

رقم 48 ، صحيفة 338 ؛ 990 هـ الموافق لـ 1582 م .

رقم 70 ، صحيفة 210 ؛ 1002 هـ الموافق لـ 1594 م .

رقم 73 ، صحيفة 452 ؛ 1003/10/11 هـ الموافق لـ 1595/6/29 م .

رقم 78 ، صحيفة 820 ؛ 1018/2/23 هـ الموافق لـ 1609/5/28 م .

رقم 79 ، صحيفة 24 ؛ 1019/2/26 هـ الموافق لـ 1611/5/10 م .

ب- الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايك :

سجل 67 ، علبة 11-ب ؛ 1077-1196 هـ / 1667-1782 م .

سجل 69 ، علبة 12-ب ؛ 1081-1091 هـ / 1670-1681 م .

سجل 70 ، علبة 13-ب ؛ 1079-1090 هـ / 1668-1679 م .

سجل 250 ، علبة 30-ب ؛ 1066-1093 هـ / 1656-1682 م .

سجل 325 ، علبة 33-ب ؛ 1067-1082 هـ / 1656-1672 م .

ج- الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية :

علبة 1 ، وثيقة 24 ؛ أواخر محرم 1074 هـ / سبتمبر 1663 م .

علبة 1 ، وثيقة 45 ؛ أواخر ذو القعدة 1072 هـ / يوليو 1662 م .

علبة 1-4 ، وثيقة 22 ؛ أواسط شعبان 1073 هـ / مارس 1663 م .

علبة 2-10 ، وثيقة 20 ؛ أواخر شوال 1086 هـ / يناير 1676 م .

علبة 1-13 ، وثيقة 48 ؛ أوائل شعبان 1077 هـ / يناير 1667 م .

علبة 2-18 ، وثيقة 4 ؛ أواسط محرم 1038 هـ / سبتمبر 1628 م .

علبة 2-18 ، وثيقة 5 ؛ 997 هـ / 1589 م .

علبة 2-22 ، وثيقة 26 ؛ 988 هـ / 1580 م .

علبة 32 ، وثيقة 2 ؛ 1074 هـ / 1663 م .

علبة 2-37 ، وثيقة 38 ؛ أواخر ذو الحجة 1101 هـ / أكتوبر 1690 م .

علبة 1-41 ، وثيقة 8 ؛ أواسط شعبان 1073 هـ / مارس 1663 م .

- علبة 2-41 ، وثيقة 2 : أواخر جمادى الأولى 1045 هـ / أكتوبر 1635 م .
 علبة 1-45 ، وثيقة 12 : أوائل رجب 1090 هـ / أغسطس 1679 م .
 علبة 1-45 ، وثيقة 14 : آخر رمضان 1084 هـ / يناير 1674 م .
 علبة 1-45 ، وثيقة 27 : أواسط ربيع الثاني 1068 هـ / يناير 1658 م .
 علبة 2-47 ، وثيقة 4 : أواخر جمادى الأولى 1036 هـ / فبراير 1627 م .
 علبة 1-48 ، وثيقة 54 : أوائل جمادى الثاني 1044 هـ / ديسمبر 1634 م .
 علبة 49 ، وثيقة 11 : أوائل جمادى الأولى 1061 هـ / أبريل 1651 م .
 علبة 50 ، وثيقة 19 : أوائل محرم 1074 هـ / أغسطس 1663 م .

د- المكتبة الوطنية الجزائرية، مصلحة المخطوطات :

مجموعة وثائق تحت عنوان «رسائل من عهد العثمانيين» رقم 3205 ، الملف الأول ، وثيقة 42 و 43 .

2- المصادر :

أ- باللغة العربية :

- ابن حمادوش الجزائري ، عبد الرزاق . رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة «لسان المقال في التباين عن النسب والحسب وال حال» ، تحقيق و تعليق د . أبو القاسم سعد الله ، المكتبة الوطنية - المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983 .
 - ابن خلدون ، عبد الرحمان بن محمد . المقنعة ، ج . 1 ، مطبعة دار القلم ، تونس ، 1984 .
 - ابن العتري ، محمد الصالح . فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة ، تقديم و تعليق د . يحي بوعزيز ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 .
 - ابن العتري ، محمد الصالح . مجاعات قسنطينة ، تحقيق و تقديم رايح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974 .
 - التلمساني الجديري ، محمد بن رقية . «الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة» ، نشر سليم بابا أحمد ، مجلة تاريخ وحضارة المغرب 3 ، 1967 ، ص 32-2 .

- الزقار ، أحمد الشريف . مذكرات الحاج أحمد الشريف الزقار ، تقيب أشرف الجزائر 1754-1830 ، تحقيق أحمد توفيق المدني ، ط . 2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1980 .

- الزباني ، محمد بن يوسف . دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران . تقديم و تعليق المهدي البوعبدلي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1979 .

- شالر ، وليام . مذكرات وليام شالر ، قنصل أمريكا في الجزائر [1816-1824] ، تعريب و تعليق و تقديم إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 .

- الشويحات ، عبد الله محمد بن الحاج . قانون مدينة الجزائر ، مخ . م . و . ج . ، رقم 1378 .

- كائكار ، جيمس لياندر . مذكرات أسير اللاني كانكار ، قنصل أمريكا في المغرب ، ترجمة اسماعيل العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 .

- مجهول . كتاب في تاريخ الجزائر ، مخ . م . و . ج . ، رقم 1638 ، 1246 هـ .
 - المنداسي ، سعيد بن عبد الله . الديوان ، تحقيق و تقديم رايح بونار ، الجزائر ، 1976 .

ب- باللغة الفرنسية :

- Anonyme . Histoire des dernières révolutions du Royaume de Tunis et des mouvements du Royaume d'Alger, Jacques le Febvre, Paris, 1689.
 - Anonyme . Relation de ce qui s'est passé dans les negotiations de la Paix, conlué au nom du Roy, par le Chevalier de Tourville, avec le Bacha, le Dey, le Divan, & la milice d'Alger, Jean Boude le Jeune, Toulouse, 1684.
 - Anonyme . Relation d'un voyage fait dand la Mauritanie en Affrique, par le sieur Roland Frejus de la ville de Marseille, par

- de la Mercy, & redemption des captifs, Louis Feugé, Paris, 1645.
- Gonzales, P. A. Voyage en Égypte du Père Antonius Gonzales 1665-1666. trad. du néerlandais, présenté et annoté par Charles Libois S.J. 2 volumes, Publications de l'Institut Français d'Archéologie Orientale, Paris, 1977.
 - Haëdo, D. de, «Histoire des Rois d'Alger», trad. et annotée par H.D. de Grammont, in R.A. 24, 1880, pp. 37-69, 116-132, 215-239, 261-290, 344-372, 401-432 ; 25, 1881, pp. 5-32, 97-120.
 - Haëdo, D. de, Histoire des Rois d'Alger, trad. par de Grammont, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004.
 - Haëdo, D. de, La vie à Alger les années 1600. Topographie et histoire générale d'Alger, trad. par Monnerieu et Berbrugger, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004.
 - Hamdan ben Othman Khodja. Le Miroir ou Aperçu historique et statistique sur la Régence d'Alger, 2^{ème} éd., Sindbad, Paris, 1985.
 - Laugier de Tassy, J. Ph. Histoire du Royaume d'Alger avec l'État présent de son gouvernement, de ses forces de Terre et de Mer, de ses revenus, police, justice, politique et commerce, Henri du Sauzet, Amsterdam, 1725 ; réédité par les Éditions Loysel, Paris, 1992.
 - Léon, Jean dit l'Africain. Description de l'Afrique, nouvelle édition traduite de l'italien par A. Épaulard, 2 Tomes, Adrien Maisonneuve, Paris, 1956.
 - Manesson Mallet, A. Description de l'univers contenant les différents systèmes du Monde, les cartes générales et particulières de la géographie ancienne et moderne : Les plans et les profils des principales villes & des autres lieux plus considérables de la Terre ;

- ordre de sa Majesté, en l'année 1666, vers le Roy de Tafilet Muley Arxid, pour l'établissement du Commerce dans toute l'étendue du Royaume de Fez, & de toutes ses autres conquêtes, Paris, 1670.
- Aranda, E. d'. Relation de la captivité & liberté du sieur Emanuel d'Aranda, jadis esclave à Alger ; où se trouvent plusieurs particularités de l'Afrique, dignes de remarque. 3^{ème} édition, augmentée de treize relations, & autres tailles douces, par le mesme Auteur, Jean Mommart, Bruxelles, 1662.
 - Arvieux, Chevalier L.L. d'. Mémoires du chevalier d'Arvieux, mis en ordre par le R.P. Jean-Baptiste Labat, T. 5, Delespine le fils, Paris, 1735.
 - Auvry, P. M. Le miroir de la charité chrétienne ou Relation du voyage que les religieux de l'Ordre de Notre Dame de la Mercy du Royaume de France ont fait l'année dernière 1662 en la ville d'Alger, d'où ils ont ramené environ une centaine de chrétiens esclaves, Roize, Aix, 1663.
 - Avity, P. d'. Description générale de l'Afrique, De Rocolles, Paris, 1637.
 - Brown, E. Le voyage en Égypte d'Edward Brown 1673-1674, trad. par M.-Th. Bréant, notes de S. Sauneron, Publications de l'Institut Français d'Archéologie orientale, le Caire, 1974.
 - Dan, R.P. P. Histoire de Barbarie et de ses corsaires, 2^e éd., Paris, 1649.
 - Dapper, O. Description de l'Afrique contenant les noms et la situation... Avec des cartes des états des provinces et des villes, traduite de flamand, Wolfgang, Amsterdam, 1686.
 - Favre, P. F. Le véritable récit de la redemption faite en Alger l'année passée 1644 par les religieux de l'ordre de Nostre Dame

les mœurs, les usages, le langage, les événements politiques et récents de ce pays, trad. de l'anglais par M. X. Bianchi, Librairie Ladvocat, Paris, 1830.

- Shaw, Th. Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique, physique, philologique, etc., de cet état, trad. de l'anglais par J. Mac Carty, 2^e éd., Éditions Bouslama, Tunis, 1980.

- Tavernier, J.B. Nouvelle relation de l'intérieur du sérail du Grand Seigneur. Contenant plusieurs singularités qui jusqu'ici n'ont point été mises en lumière, Olivier de Varennes, Paris, 1675.

- Thévenot, J. Relation d'un voyage fait au Levant, Billaine, Paris, 1664 (Nous avons utilisé deux éditions récentes ayant pour titre : L'empire du Grand Turc vu par un sujet de Louis XIV, présentation de F. Billacois, Calmann-Lévy, Paris, 1965 ; et, Voyage du Levant, introduction et notes de S. Yerasimos, Librairie François Maspero, Paris, 1980.).

- Vallière, C.Ph. L'Algérie en 1781. Mémoire du Consul C.-Ph. Vallière, pub. par Lucien Chaillou, Valbert Rand, Toulon, 1974.

- Venture de Paradis, J.M. Tunis et Alger au XVIII^e siècle, présentation de J. Cuq, Sindbad, Paris, 1985.

- Venture de Paradis, J.M. Alger au XVIII^e siècle, 2^e éd., Bouslama, Tunis, s.d.

ج- باللغة الإنكليزية :

- G.P., The present state of Tangier in a letter to his Grace the lord Chancellor of Ireland and one of the lords justices there, to which is added The present state of Algiers, H.Herringman, London, 1676.

avec les portraits des souverains qui y commandent, leurs blasons, titres & livrés : Et les mœurs, religions, gouvernemens & divers habillemens de chaque nation, T. 3, Denys Thierry, Paris, 1683.

- Mascarenhas, J. Esclave à Alger. Récit de captivité de João Mascarenhas (1621-1624), trad. du portugais et présenté par P. Teyssier, 2^e éd., Éditions Chandeigne, Paris, 1999.

- Rang, S. & Denis, F. Fondation de la Régence d'Alger. Histoire des Barberousse, chronique arabe du XVI^e siècle, 2 Tomes, Éditions Bouslama, Tunis, 1984.

- Ricaut, M. Histoire de l'État present de l'Empire ottoman ; contenant les maximes politiques des Turcs ; les principaux points de la religion Mahométane, ses sectes, ses hérésies, & ses diverses sortes de religieux ; leur Discipline militaire, avec une supputation exacte de leurs forces par mer & par terre, & du revenu de l'État, 2 volumes, Paris, 1670.

- Rocqueville, Sieur de. Relation des mœurs et du Gouvernement des Turcs d'Alger, Olivier, Paris, 1675.

- Sanson d'Abbeville. L'Afrique. En plusieurs cartes nouvelles, et exactes, & c. En divers traitez de géographie, et d'histoire. Là où sont décrits succinctement, & avec une belle methode, & facile ses empires, ses monarchies, ses estats, & c. Les mœurs, les langues, les religions, le négoce et la richesse de ses peuples, & c. Et ce qu'il y a de plus beau & de plus rare dans toutes ses parties, & dans ses isles, Paris, 1656.

- Shaler, W. Esquisse de l'État d'Alger considéré sous les rapports politique, historique et civile contenant un tableau statistique sur la géographie, la population, le gouvernement, les revenus, le commerce, l'agriculture, les arts, les manufactures, les tribus,

- Tachrifat. Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, publié par A. Devoulx, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852.

ج- باللغة الإنكليزية :

- Articles of peace concluded between His Sacred Majesty and the Kingdoms and Governments of Algiers, Tunis, and Tripoli, in the year 1662. John Bill & Christopher Barker, London, 1662.

4- الرسائل الجامعية :

أ- باللغة العربية :

- ساحي ، أحمد . الزواوة من القرن السادس عشر حتى الثامن عشر . عهد الإمامة 1512-1767 م ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1999 .

- غطاس ، عائشة . العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن السابع عشر (1619-1694) ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1986 .

- غطاس ، عائشة . الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 . مقارنة اجتماعية-اقتصادية ، دكتوراة دولة في التاريخ ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2002 .

- المكي ، جلول . مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب من 631 إلى 1263 هـ / 1234-1847 م . ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1993 .

ب- باللغة الفرنسية :

- Marchika, J. La peste en Afrique Septentrionale. Histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830, Thèse de Médecine, Alger, 1927.

- Knight, F. A relation of seven years slavery under the Turks of Argeire, suffered by an English captive merchant, London, 1640.

3- الوثائق المنشورة :

أ- باللغة العربية :

- قنان ، جمال . نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830 ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، 1987 .

ب- باللغة الفرنسية :

- Castellan, Monsieur de. «Relation contenant diverses particularitez de l'expédition de Giger, et entre autres la retraite des troupes françoises», in Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps. Christophre van Dyck, Cologne, 1666, pp. 26-58.

- Chaillou, L. Textes pour servir à l'histoire de l'Algérie au XVIII^e siècle suivis de la guerre de quinze heures, Toulon, 1979.

- Dumay, L. «Projet pour l'entreprise d'Alger», in Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps, Christophre van Dyck, Cologne, 1666, pp. 1-13.

- La Primaudie, M.F. Élie de «Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique (1506-1574)», in R.A. 19, 1875, pp. 265-288, 337-360.

- Planter, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France. 1^{er} vol. (1579-1700), éd. Bouslama, Tunis, 1981.

- Rouard de Card, E. Traités de la France avec les pays de l'Afrique du Nord : Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc. A. Pédone, Paris, 1906.

5- المراجع:

أ- باللغة العربية:

- ابن الفوحي، الحاج محمد بن رمضان شاوش. باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- التر، عزيز سامح. الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط. 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989.
- بالحيمسي، مولاي. الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- بروكلمان، كارل. تاريخ الشعوب الإسلامية، تعريب نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط. 12، دار العلم للملايين، بيروت، 1993.
- بن خروف، عمار. العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، ج. 1، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- التميمي، عبد الجليل. موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق، تونس، 1983.
- جلال، يحي. مصر الحديثة 1517-1805، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1969.
- حلبي، علي عبد القادر. مدينة الجزائر: نشأتها وتطورها قبل 1830م، ط. 1، المطبعة العربية، الجزائر، 1972.
- الزاوي، الطاهر أحمد. ولاية طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، ط. 1، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1970.
- الزيري، محمد العربي. مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط. 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.
- الزيري، محمد العربي. التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط. 2، الجزائر، 1984.
- سعيدوني، ناصر الدين. الجزائر في التاريخ، ج. 4: العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- سعيدوني، ناصر الدين. من التراث التاريخي والجغرافي للمغرب الإسلامي. «تراجم مؤرخين ورخالة وجغرافيين»، ط. 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999.
- سعيدوني، ناصر الدين. أوراق جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط. 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.
- شحاتة، حسن إبراهيم. أطوار العلاقات المغربية العثمانية. قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون (1510-1947)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1981.
- الشناوي، عبد العزيز. الدولة العثمانية دولة إسلامية مقترى عليها، ج. 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984.
- طقوش، محمد سهيل. العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة 1299-1924م، ط. 1، دار بيروت المحروسة، بيروت، 1995.
- عتياد، صالح. الجزائر خلال الحكم التركي: 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2005.
- فوزي، سعد الله. يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، دار الأمة، الجزائر، 1996.
- قنان، جمال. معاهدات الجزائر مع فرنسا: 1619-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- المحامي، محمد فريد بك. تاريخ الدولة العلية العثمانية. تحقيق د. إحسان حقي، ط. 2، دار النفائس، بيروت، 1983.
- المدني، أحمد توفيق. حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، ط. 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- المزاري، الأغا بن عودة. طلع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر. تحقيق ودراسة د. يحي بوعزيز، ج. 1، ط. 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.
- الميلي، مبارك بن محمد. تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج. 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.
- الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد. كتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري، ج. 7، م. 3، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956.

- Bontemps, C. Manuel des institutions algériennes de la domination turque à l'indépendance. Tome I : la domination turque et le régime militaire, 1518-1870, Éditions Cujas, 1976.
- Bouabba, Y. Les Turcs au Maghreb central du 16^{ème} au 19^{ème} siècle, SNED, Alger, 1972.
- Bourouiba, R. Les inscriptions commémoratives des mosquées d'Alger, OPU, Alger, 1984.
- Boyer, P. La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Hachette, Paris, 1963.
- Braudel, F. La Méditerranée et le Monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, T. 1, Armand Colin, Paris, 1986.
- Carnoy, D. Représentation de l'Islam dans la France du XVII^{ème} siècle, L'Harmattan, Paris, 1998.
- Cattenoz, H.-G. Tables de concordance des ères chrétienne et hégirienne, Éditions techniques nord-africaines, Casablanca, 1952.
- Charles-Roux, F. France et Afrique du Nord avant 1830. Les précurseurs de la conquête, T. 1, Librairie Félix Alcan, Paris, 1932.
- Chaunu, P. L'historien dans tous ses états, Librairie académique Perrin, Paris, 1984.
- Chehrit, K. Les janissaires. Origines et histoire des milices turques des provinces ottomanes et tout spécialement celle d'Alger, Éditions Grand-Alger-Livres, Alger, 2005.
- Chevallier, C. Les trente premières années de l'État d'Alger, 1510-1541, OPU, Alger, 1988.
- Colin, G. Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie. Tome I. Département d'Alger, Ernest Leroux, Paris, 1901.

- تور الدين، عبد القادر. صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، كلية الآداب الجزائرية، قسنطينة، 1965.
- ب- باللغة الفرنسية،
- Abitbol, M. Tombouctou et les Arma de la conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'Empire Peulh du Macina en 1833, Éditions G.-P. Maisonneuve et Larose, Paris, 1979.
- Bachrouch, T. Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au 17^{ème} siècle, pub. de l'Université de Tunis, Tunis, 1977.
- Belhamissi, M. Alger, l'Europe et le guerre secrète (1518-1830), Éditions Dahlab, Alger, 1999.
- Belhamissi, M. Alger, la ville aux mille canons, ENAL, Alger, 1990.
- Belhamissi, M. Histoire de la marine algérienne (1516-1830), 2^{ème} éd., ENAL, Alger, 1986.
- Belhamissi, M. Les captifs algériens et l'Europe chrétienne (1518-1830), ENAL, Alger, 1988.
- Belhamissi, M. Histoire de Mazouna. Des origines à nos jours, SNED, Alger, 1981.
- Ben Mansour, A.H. Alger : XVI^{ème}-XVII^{ème} siècle, Journal de Jean-Baptiste Gramaye «évêque d'Afrique», CERF, Paris, 1998.
- Bennassar, B. Histoire des Espagnols, 2 volumes, Armand Colin Éditeur, Paris, 1985.
- Bennassar, B. & Bannassar, L. Les chrétiens d'Allah, l'histoire extraordinaire des renégats : XVI^{ème}-XVII^{ème} siècles, Perrin, Paris, 1989.
- Biraben, J.N. Les Hommes et la peste en France et dans les pays européens et méditerranéens, T. 2, Mouton, Paris, 1976.

- Heers, J. Les Barbaresques. La course et la guerre en Méditerranée, XIV^e-XVI^e siècles, Éditions Perrin, 2001.
- Julien, Ch.-A. Histoire de l'Afrique du Nord, T. II, Payot, Paris, 1952.
- Kaddache, M. L'Algérie durant la période ottomane. O.P.U., Alger, 1991.
- Khiari, F. Vivre et mourir en Alger. L'Algérie ottomane aux XVI^e-XVII^e siècles : un destin confisqué, l'Harmattan, 2002.
- Khîati, M. Histoire de la médecine en Algérie de l'Antiquité à nos jours, ANEP, 2000.
- Klein, H. Feuilles d'El-Djezaïr, 2 Tomes, 2^{ème} éd., Éditions du Tell, Blida, 2003.
- Krieken, G. van, Corsaires & marchands. Les relations entre Alger et les Pays-Bas 1604-1830, Éditions Bouchène, Paris, 2002.
- Lane, F. C. Venise, une république maritime, trad. de Y. Bourdoiseau et M. Ymonel, Flammarion, Paris, 1985.
- La Primaudie, M.F. Élie de, Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, Imprimerie de Ch. Lahure et Cie, Paris, 1861.
- Lespes, R. Alger, esquisse de géographie urbaine, Carbonel, Alger, 1925.
- Lespes, R. Alger, étude de géographie et d'histoire urbaines, Alcan, Paris, 1930.
- Mantran, R. La vie quotidienne à Constantinople au temps de Soliman le Magnifique et de ses successeurs (XVI^e et XVII^e siècles), Librairie Hachette, Paris, 1965.
- Mantran, R. Histoire d'Istanbul, Librairie Arthème Fayard, 1996.

- Cour, A. L'établissement des dynasties des Chérifs du Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la régence d'Alger, 1509-1830, Ernest Leroux, Paris, 1904.
- Daumas, E. Mœurs et coutumes de l'Algérie, introduction d'A. Djeghloul, Éditions Sindbad, Paris, 1988.
- Devoulx, A. Les archives du consulat général de France à Alger, Bastide, Alger, 1865.
- Diehl, C. La république de Venise, Flammarion, 1985.
- Durand, G. États et institutions XVI^e-XVIII^e s., Librairie Armand Colin, Paris, 1969.
- Esterhazy, W. De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, C. Gosselin, Paris, 1840.
- Fillias, A. Géographie physique et politique de l'Algérie, Alger, 1875.
- Fisher, G. Légende barbaresque : Guerre, commerce et piraterie en Afrique du Nord de 1415 à 1830. trad. et annoté par Farida Hellal, O.P.U., Alger, 1991.
- Gaïd, M. Chronique des beys de Constantine, O.P.U., s.d.
- Garrot, H. Histoire générale de l'Algérie, Alger, 1919.
- Gleizes, R. Jean Le Vacher, Vicaire apostolique et consul de France à Tunis et à Alger (1619-1683), d'après les documents contemporains. J. Gabalda, Paris, 1914.
- Grammont, H.D. de, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Ernest Leroux, Paris, 1887.
- Hammer-Purgstall, J. de, Histoire de l'Empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours, trad. de l'allemand par J.J. Hellert, T. 10 & 11, Bellizard, Barthès, Dufour et Lowell, Paris, 1837.

- Panzac, D. Les corsaires barbaresques : la fin d'une épopée (1800-1820), Éditions du CNRS, 2000.
- Planhol, X. de, L'Islam et la mer. La mosquée et le matelot VII^e-XX^e siècles, Perrin, Paris, 2000.
- Plantet, E. Les consuls de France à Alger avant la conquête 1579-1830, Messageries Hachette, Paris, 1930.
- Raymond, A. Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle, 2 Tomes, Adrien-Maisonneuve, Damas, 1973-74.
- Raymond, A. Grandes villes arabes à l'époque ottomanes, Paris, Sindbad, 1985.
- Saidouni, N. L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830), Dar al-gharb al-islami, Beyrouth, 2001.
- Salvatorelli, L. Histoire de l'Italie des origines à nos jours, trad. de l'italien par A. Santoro, Éditions Horvath, Roanne, 1973.
- Shuval, T. La ville d'Alger vers la fin du XVIII^e siècle. Population et cadre urbain, CNRS Éditions, Paris, 1998.
- Tapinos, G. Éléments de démographie. Analyse, déterminants socio-économiques et histoire des populations, Armand Colin Éditeur, Paris, 1985.
- Turbet-Delof, G. La presse périodique française et l'Afrique barbaresque au XVII^e siècle (1611-1715), Librairie Droz, Genève, 1973.

ج- باللغة الإنكليزية :

- Benchérif, O. The British in Algiers : 1585-2000, RSM Communication, Alger, 2001.
- Playfair, R.L. The scourge of christendom. Annals of British Relations with Algiers prior to the French Conquest, Smith and Elder, London, 1884.

- Marçais, G. Algérie médiévale. Monuments et paysages historiques, Arts et Métiers graphiques, Paris, 1957.
- Masson, P. Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque, Hachette, Paris, 1909.
- Mauro, F. Le Portugal et l'Atlantique au XVII^e siècle, 1570-1670. Étude économique, S.E.V.P.E.N., 1960.
- Mauro, F. L'expansion européenne (1600-1870), 2^{ème} éd., PUF, Paris, 1967.
- Mercier, E. Histoire de l'Afrique Septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830), T. 3, Ernest Leroux, Paris, 1891.
- Merouche, L. Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane : I. Monnaies, prix et revenus : 1520-1830, Éditions Bouchène, Paris, 2002.
- Merouche, L. Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane : II. La course, Mythes et réalités, Éditions Bouchène, Paris, 2007.
- Merrien, J. La grande histoire des bateaux, Éditions Denoël, Paris, 1957.
- Merrien, J. Tels étaient corsaires et flibustiers, Le Livre Contemporain-Amiot-Dumont, Paris, 1957.
- Misermont, L. Le plus grand des premiers missionnaires de Saint Vincent de Paul. Jean le Vacher, prêtre de la mission, vicaire apostolique et consul de France à Tunis et à Alger, 2^{ème} éd., J. Gabalda et Cie, Paris, 1935.
- Monlaü, J. Les États barbaresques, PUF, Paris, 1964.
- Panzac, D. La peste dans l'empire Ottoman 1700-1850, Ed. Peeters, Louvain, 1985.

ط. 1. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص. 157-175.
- بلس، شهاب الدين. «نظرة موجزة عن الوثائق العربية والتركية»، مجلة التاريخ 19، 1985، ص. 49-45.

ب- باللغة الفرنسية :

- Abitbol, M. «Le Maroc et le commerce transsaharien du XVI^e siècle au début du XIX^e siècle», in R.O.M.M. 30, 2^{ème} sem. 1980, pp. 5-19.

- Amine, M. «Conditions et mouvements des échanges de la Régence ottomane d'Alger», in R.H.M. 69-70, 1993, pp. 11-48.

- Amine, M. «La situation d'Alger vers 1830», in R.H.M. 74, 1994, pp. 7-45.

- Belhamissi, M. «Les relations entre l'Algérie et l'église catholique à l'époque ottomane (1516-1830)», in Majallat et-tarikh 9, 1980, pp. 49-85.

- Belhamissi, M. «Alger et Marseille... Portes de deux mondes à l'époque ottomane», in Chrétiens et Musulmans de la Renaissance : Actes du 37^e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994), Réunis par B. Bennassar et R. Sauzet. Honoré Champion, Paris, 1998, pp. 305-312.

- Ben Hamouche, M. «La gestion municipale de la ville d'Alger à l'époque ottomane», in R.H.M. 87-88, 1997, pp. 285-299.

- Berbrugger, A. «Un mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552 jusqu'en 1819», in Exploration Scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842, T. 2, Imprimerie royale, Paris, 1867, pp. 201-247.

- Berbrugger, A. «Occupation anglaise de Tanger (de 1662 à 1683)», in R.A. 5, 1861, pp. 337-349.

د- باللغة الإسبانية :

- Zavala, D.F. Bandera española en Argelia. Anales históricos de la dominacion española en Argelia desde 1500 á 1791, T. 3, Gojosso et Cie, Alger, 1885.

ه- باللغة الإيطالية :

- Bono, S. I Corsari barbareschi, Edizioni RAI, Torino, 1964.

6- المقالات :

أ- باللغة العربية :

- أميلي، حسن. «النظام العسكري في الولايات المغاربية العثمانية من خلال المؤرخين الفرنسيين نيكولا دي نيكولاي والراهب بيير دان»، العثمانيون في المغرب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطة، ط. 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص. 177-194.

- حاجيات، عبد الحميد. «نقد المصادر وأهميتها ذلك في كتابة تاريخ الجزائر»، مجلة التاريخ 19، 1985، ص. 24-32.

- الساحلي، خليل. «الصراع بين قراصنة تونس والجزائر والبندقية في القرن السابع عشر»، المجلة التاريخية المغربية 4، 1975، ص. 105-112.

- سعيدي، ناصر الدين. «طبيعة الكتابات التاريخية المتعلقة بالجزائر العثمانية»، مجلة الثقافة 45، 1978، ص. 30-31.

- شريف، محمد الهادي. «الواردات والمستوردون بتونس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (من خلال وثائق القمارق التونسية)»، الكراسات التونسية 137-138، 1986، ص. 73-85.

- الطابلي، عبد الحفيظ. «الولايات المغاربية في الأرشيف العثماني». قراءة في بنية الوثيقة العثمانية، في العثمانيون في المغرب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطة، ط. 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص. 35-71.

- غطاس، عائشة. «وثائق المحلية وأهميتها في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. مثال مدينة الجزائر»، في العثمانيون في المغرب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطة،

- Boyer, P. «Espagne et Kouko. Les négociations de 1598 et 1610», in R.O.M.M. 8, 1970, pp. 25-40.
- Boyer, P. «La révolution dite "des aghas" dans la régence d'Alger (1659-1671)», in R.O.M.M. 13-14, 1973, pp. 159-170.
- Boyer, P. «Introduction à une Histoire intérieure de la Régence d'Alger», in R.H. 237, 1966, pp. 297-316.
- Cazenave, J. «Contribution à l'histoire du Vieil Oran. Mémoire sur l'état et la valeur des Places d'Oran et de Mers-el-kébir, par Don José Valléjo, traduction et annotation», in R.A. 66, 1925, pp. 323-368.
- Cazenave, J. «Les gouverneurs d'Oran pendant l'occupation espagnole de cette ville (1505-1792)», in R.A. 71, 1930, pp. 284-299.
- Colombe, M. «Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la Régence», in R.A. 18, 1943, pp. 166-183.
- Cresti, F. «Notes sur le développement urbain d'Alger des origines à la période turque», in Contributions à l'histoire d'Alger, Edition du Centro Analisi Sociale Progetti s.r.l., Roma, 1993, pp. 11-36.
- Cresti, F. «Descriptions et iconographie de la ville d'Alger au XVI^e siècle», in R.O.M.M. 34, 1982, pp. 1-22.
- Cresti, F. «Quelques réflexions sur la population et la structure sociale d'Alger à la période turque (XVI^e-XIX^e siècles)», in C.T. 137-138, 1986, pp. 151-164.
- Delphin, G. «Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745», in J.A., avril-juin 1922, pp. 161-233.
- Delphin, G. «Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745 (suite)», in J.A., janvier-mars 1925, pp. 1-15.

- Berbrugger, A. «Notes relatives à la révolte de Ben Sakheri», in R.A. 10, 1866, pp. 337-352.
- Berbrugger, A. «Voies et moyens du rachat des captifs chrétiens dans les États barbaresques», in R.A. 11, 1867, pp. 325-332.
- Bombard, A. «Les vicaires apostoliques de Tunis et d'Alger», in R.T., I, 1894, pp.
- Bono, S. «Achat d'esclaves Turcs pour les galères pontificales (XVI^e-XVIII^e siècles)», in R.O.M.M. 39, 1985, pp. 79-92.
- Boubaker, S. «La peste dans les pays du Maghreb : Attitudes face au fléau et impacts sur les activités commerciales (XVI^e-XVIII^e siècles)», in R.H.M. 79-80, 1995, pp. 311-341.
- Boyer, P. «Les renégats et la marine de la régence d'Alger», in R.O.M.M. 39, 1985, pp. 93-106.
- Boyer, P. «Des Pachas Triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey», in R.H. 244, 1970, pp. 99-124.
- Boyer, P. «Alger en 1645 d'après les notes du R.P. Hérault (Introduction à la publication de ces dernières)», in R.O.M.M. 17, 1974, pp. 19-41.
- Boyer, P. «Le problème kouloughli dans la régence d'Alger», in R.O.M.M. n° spécial, 1970, pp. 74-94.
- Boyer, P. «Continuation des mémoires des voyages du feu Père Hérault en Barbarie pour la Rédemption qu'il a écrit lui même étant à Arger l'an 1645 ainsi s'en suit», in R.O.M.M. 19, 1976, pp. 29-74.
- Boyer, P. «Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger (XVI^e-XIX^e siècles)», in R.O.M.M. 1, 1966, pp. 11-49.
- Boyer, P. «La chiourme turque des galères de France de 1685 à 687», in R.O.M.M. 6, 1969, pp. 53-74.

- Fontenay, M. «Le Maghreb barbaresque et l'esclavage méditerranéen aux XVI^e-XVII^e siècles», in C.T. 157-158, 1991, pp. 7-43.
- Ghetas, A. «Le regard d'un captif anglais sur Alger durant la première moitié du XVII^e siècle», in The Movement of People and Ideas between Britain and the Maghreb : Actes du II^{ème} Congrès du dialogue Britano-Maghrebin tenu à l'université d'Exeter (14-17 septembre 2002), FTESI, Zaghouan, pp. 25-31.
- Golvin, L. «Alger à la période ottomane (rythmes de vie)», in C.T. 137-138, 1986, pp. 165-174.
- Grammont, H.D. de, «Documents algériens», in R.A. 29, 1885, pp. 430-459.
- Grammont, H.D. de, «Relations entre la France et le régence d'Alger au XVII^e siècle. 4^{ème} partie : Les consuls lazaristes & le chevalier d'Arvieux (1646-1688)», in R. A. 28, 1884, pp. 198-218, 273-300, 339-354.
- Grammont, H.D. de, «Études algériennes : la course, l'esclavage et la rédemption à Alger», in R.H. 25, 1884, pp. 1-42.
- Grammont, H.D. de, «Lettre d'Ismaël pacha à Louis XIV (1688)», in R.A. 28, 1884, pp. 68-73.
- Grandchamp, P. «Une mission délicate en Barbarie au XVII^e siècle. Jean Baptiste Salvago, drogman vénitien à Alger et à Tunis (1625)», in R.A. 81, 1937, pp. 695-699.
- Grandchamp, P. «Une mission délicate en Barbarie au XVII^e siècle. Jean Baptiste Salvago, drogman vénitien à Alger et à Tunis (1625)», in R.T. 30-32, 1937, pp. 299-322, 471-501.
- Hees, Th. «Journal d'un voyage à Alger (1675-1676)», trad. par G.-H. Bousquet et G.W. Bousquet-Mirandolle, in R.A. 101, 1957, pp. 85-128.

- Deny, J. «Les registres de soldes des janissaires conservés à la B.N.A.», in R.A. 61, 1920, pp. 19-46, 212-260.
- Dermenghem, E. «les confréries noires en Algérie (Diwans de Sidi Blal)», in R.A. 97, 1953, pp. 314-367.
- Devoulx, A. «Ahad aman, règlement politique et militaire», in R.A. 4, 1859-60, pp. 211-219.
- Devoulx, A. «La marine de la régence d'Alger», in R.A. 13, 1869, pp. 384-420.
- Devoulx, A. «Assassinat du Pacha Mohammed Tekelerli», in R.A. 15, 1871, pp. 81-89.
- Devoulx, A. «La première révolte des janissaires à Alger», in R.A. 15, 1871, pp. 1-6.
- Devoulx, A. «Alger, études aux époques romaines (Icosium), arabe (Djezaïr Beni Maz'renna) et turque (El-Djezaïr)», in R.A. 22, 1878, pp. 145-159, 225-240.
- Eisenbeth, M. «Les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830)», in R.A. 96, 1952, pp. 114-187.
- Emerit, M. «Un document inédit sur Alger au XVII^e siècle», in A.I.E.O. 17, 1959, pp. 233-242.
- Emerit, M. «Un mémoire sur Alger par Pétis de la Croix (1695)», in A.I.E.O. 11, 1958, pp. 5-24.
- Féraud, L. «L'Oued El-Kebir et Collo», in R.A. 3, 1858-59, pp. 199-206.
- Féraud, L. «Éphémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805», in R.A. 18, 1874, pp. 295-319.
- Féraud, L. «Notes sur Bougie», in R.A. 3, 1858-59, pp. 296-308.
- Féraud, L. «La karasta, ou exploitation forestière turque», in R.A. 13, 1869, pp. 36-46.

- Nadal, G.L. «La course et la guerre sainte dans la Méditerranée occidentale au XVII^e siècle», in Guerre et paix dans l'histoire du Maghreb : VI^e Congrès international d'histoire et de civilisation du Maghreb (Tunis, décembre 1993), C.T. n° spécial 169-170, 1995, pp. 213-223.
- Panzac, D. «Alexandrie : Peste et croissance urbaine (XVII^e-XIX^e siècles)», in R.O.M.M. 46, 1987, pp. 80-90.
- Parzymies, A. «Contenu ethnique des odjaq d'Algérie», in A.B. 29, 1980, pp. 97-108.
- Piesse, «L'Odyssée ou diversité d'aventures, ...par le sieur du Chastelet des Boys», in R.A. 10, 1866, pp. 257-268 ; 12, 1868, pp. 350-377.
- Pignon, J. «La milice des janissaires de Tunis au temps des Deys (1590-1650)», in C.T. 15, 1956, pp. 301-326.
- Planhol, X. de, «Références sur le commerce de la neige en Afrique du Nord», in Maghreb & Sahara, études géographiques offertes à Jean Despois, Société de géographie, Paris, 1973, pp. 321-323.
- Playfair, R.L. «Épisodes de l'histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les États barbaresques avant la conquête française», in R.A. 22, 1878, pp. 305-320, 401-433.
- Rang, S. Précis analytique de l'Histoire d'Alger sous l'occupation turque, In Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie en 1841, Ministère de la Guerre, Imprimerie Royale, Paris, décembre 1842, pp. 415-440.
- Raymond, A. «Le centre d'Alger en 1830», in R.O.M.M. 31, 1981, pp. 73-84.

- Hoexter, M. «Taxation des corporations professionnelles d'Alger à l'époque turque», in R.O.M.M. 36, 1983, pp. 19-39.
- Kaddache, M. «La casbah sous les Turcs», in Documents Algériens, 1951-1952.
- Khiari, F. «Une communauté résurgente. Les Andalous en Alger de 1570 à 1670», in R.H.M. 69-70, 1993, pp. 119-132.
- Lahouel, B. «Rapports entre les gouvernants et les gouvernés autochtones dans l'État d'Alger à l'époque ottomane», in R.H.M. 65-66, 1992, pp. 41-49.
- Lanfreducci, F. & Bosio, O. «Costa e discorsi di Barberia (1^{er} septembre 1587)», trad. et notes de Ch. Monchicourt et P. Grandchamp, in R.A. 66, 1925, pp. 419-549.
- Larquié, C. «Captifs chrétiens et esclaves musulmans au XVII^e siècle : une lecture comparative», in Chrétiens et Musulmans de la Renaissance : Actes du 37^e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994), Réunis par B. Bennassar et R. Sauzet. Honoré Champion, Paris, 1998, pp. 391-404.
- Larquié, C. «Le rachat des Chrétiens en terre d'islam au XVII^e siècle (1660-1665)», extrait de la R.H.D. 4, Oct.-Déc. 1980, Éditions A. Pédone, Paris, 1981, pp. 297-351.
- Mantran, R. «L'évolution des relations entre la Tunisie et l'Empire Ottoman du XVI^e au XIX^e siècle. Essai de synthèse», in C.T. 26-27, 1959, pp. 319-333.
- Mantran, R. «Quelques apports ottomans dans les capitales des Odjaks de l'Ouest», in R.H.M. 69-70, 1993, pp. 133-139.
- Mathiex, J. «Trafic et prix de l'homme en Méditerranée aux XVII^e et XVIII^e siècles» in A.E.S.C. 9, 1954, pp. 157-164.

- Temimi, A. «L'ottomanisation des régences d'Alger, de Tunis et Tripoli à la lumière des muhimme defteri (1559-1595)», in A.H.R.O.S. 31, 2005, pp. 29-191.
- Turbet-Delof, G. «Saint Vincent de Paul et la Barbarie en 1657-1658», in R.O.M.M. 3, 1967, pp.153-165.
- Vatin, J.C. «L'Algérie en 1830, Essai d'interprétation des recherches historiques sous l'angle de la science politique», in R.A.S.J.E.P. 7, 1970, pp. 977-1058.
- Vincent, B. «Les Jésuites et l'Islam méditerranéen», in Chrétiens et Musulmans de la Renaissance : Actes du 37^e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994), Réunis par B. Bennassar et R. Sauzet. Honoré Champion, Paris, 1998, pp. 518-531.
- Watbeld, E. «Pachas_ Pachas-Deys», in R.A. 17, 1873, pp. 438-443.
- Watbeld, E. «Documents inédits sur l'assassinat du Pacha Tekelerli (1556-1557)», in R.A. 15, 1871, pp. 335-340.
- Watbeld, E. «Expédition du duc de Beaufort contre Djidjeli (1664)», in R.A. 17, 1873, pp. 215-231.
- Wilhelm, J. «Captifs chrétiens à Alger», in R.S.P. 56, 1933, pp. 127-136.
- Yacono, X. «Peut-on évaluer la population de l'Algérie à la veille de la conquête ?», in R.A. 98, 1954, pp. 277-307.

ج- باللغة الإنكليزية :

- Groot, A.H. de, «Ottoman North Africa and the Dutch Republic in the seventeenth and eighteenth centuries», in R.O.M.M. 39, 1985, pp. 131-147.

- Robin, N. «Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande Kabylie», in R.A. 17, 1873, pp. 132-140.
- Romey, A. «Passage de la notabilité rurale à la notabilité citadine : les cheikhs de la karasta», in C.M. 46-47, 1993, pp. 147-153.
- Rosenberger, B. «Population et crise au Maroc aux XVI^e et XVII^e siècles. Famines et épidémies», in Typologie des crises dans les pays méditerranéens (XVI^e-XX^e siècles) : Actes des journées d'études Bendor 13-15 mai 1976, Centre de la Méditerranée Moderne et Contemporaine, Nice, 1977, pp. 137-149.
- Sandoval, C.X. de, «Les inscriptions d'Oran et de Mers-El-Kebir. Notice historique sur ces deux places depuis la conquête jusqu'à leur abandon en 1792». trad. par Dr. Monneréau, in R.A. 15, 1871, pp. 434-446 ; 16, 1872, pp. 53-69.
- Sauvaget, J. «Une description des Côtes barbaresques au XVII^e siècle», in R.A. 93, 1949, pp. 239-248.
- Sauzet, R. «Les relations entre chrétiens et musulmans à travers quelques écrits autobiographiques du Midi de la France», in Chrétiens et Musulmans de la Renaissance : Actes du 37^e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994), Réunis par B. Bennassar et R. Sauzet. Honoré Champion, Paris, 1998, pp. 265-274.
- Tamizey de Larroque, Ph. «Lettres inédites de Thomas d'Arcos à Peiresc», in R.A. 32, 1888, pp. 161-195, 289-302.
- Temimi, A. «Le Gouvernement Ottoman face au problème morisque», In Les morisques et leur temps. Table ronde internationale (4-7 juillet 1981, Montpellier), Éditions du CNRS, Paris, 1983, pp. 299-311.

- Hoexter, M. «Effects of the transition from the Turkish to the French Regime _ the case of the Mzâbi Talaba (tolba)», in A.A.S. 17, 1983, pp. 121-138.

7- المناجد و المعاجم، دوائر المعارف و كتب البليوغرافيا :

أ- باللغة العربية :

- الجزر ، خليل - لاروس ، المعجم العربي الحديث ، مكتبة لاروس ، باريس ، 1987 .

ب- باللغة الفرنسية :

- Biberstein Kazimirski, A. de, Dictionnaire arabe-français contenant toutes les racines de la langue arabe, leurs dérivés, tant dans l'idiome vulgaire que dans l'idiome littéral, ainsi que les dialectes d'Alger et de Maroc, 2 Tomes, Librairie du Liban, Beyrouth, s.d.

- Frémy, D. & Frémy, M. Quid 1987, Éditions Robert Laffont, Paris, 1986.

- Mouned classique français-arabe, 5^{ème} éd., Dar el-Machreq, 1983.

- Petit Larousse illustré 1989, Librairie Larousse, Paris, 1988.

ج- باللغة الإنكليزية :

- Playfair, R.L. A bibliography of Algeria from the expedition of Charles V in 1541 to 1887, London, 1888.

- Playfair, R.L. Supplement to the bibliography of Algeria from the earliest times to 1895, J. Murray, London, 1898.

- Modern Islamic Encyclopedia. Version 3.0 [CD], Microteam Software, © 1998-1999.

وقد اعتمدنا على هذا القرص المدمج لما احتواه من معلومات تاريخية قيمة ، لم نجدها في العديد من المصادر والمراجع ، ولكن بتحفظ شديد .

الفهارس

1- فهرس الأعلام

2- فهرس الأماكن والبلدان

3- فهرس القبائل والجماعات

4- فهرس الرتب والوظائف والهيئات

ملاحظة : لا ترد في الفهارس الكلمات التي تتكرر بكثرة وهي : الجزائر ، الجزائريون ، الدولة العثمانية ، الوالي / الباشا ، البحر الأبيض المتوسط ، النصارى / المسيحيون ، الأتراك / الأتراك العثمانيون ، أوربا ، شمال إفريقيا ، الإنكشارية / الإنكشاريون ، الرئيس ، الإيالة ، الأغا . وقد رُتبت هذه الفهارس هجائياً .

1- فهرس الأعلام

-ب-

- آلن (نائب الأميرال توماس) : 121-123 . باركر (القنصل نيكولاس) : 122 .
إبراهيم الأول : 57-58 ، 64 . بارو (القنصل جان) : 76 ، 84 .
إبراهيم باشا : 63 . بتيمن دي لا كروا : 205 .
إبراهيم عرباجي : 148 ، 205 . براوني (القنصل روبرت) : 85 ، 91 .
إبراهيم باشا البشناقي : 23 ، 71 ، 75-76 ، 104 ، 121-122 .
بول (الفارس) : 84-85 ، 102 .
بيكه (توماس) : 75 ، 76 ، 82 ، 86 .
ابن العنتري : 172 .
ابن المفتي : 78 ، 100 ، 110 ، 224 .
أحمد الأول : 57 .
أحمد باشا : 46 .

-ت-

- أحمد باشا (الحاج) : 71 ، 73 . تروبير : 118 .
أحمد بن أحمد بوختوش : 86 . ترومب (كورنيليس) : 107 ، 125 .
أحمد بن صخري : 172 . التريكي (الحاج محمد) : 132 ، 136 .
أحمد علي باشا : 54 ، 55 ، 63 . نكلرلي محمد باشا : 43-45 ، 143 .
أرنو (جاك) : 118 .
إسماعيل باشا : 23 ، 99 ، 120 .
136 .

-ج-

جعفر باشا : 22 .

-ح-

- الإفريقي (يوحنا الأسد) : 166 .
الكوديت (الكونت) : 213 .
أم هاني : 129 .
أمير كوكو : 55 ، 86 .
حافظ باشا : 58 .
حسن باشا : 45-46 .

- س -

- ع -

- دي روميناك (بيير) : 89.
دي روتير (الأميرال ميشيل) : 72, 86.
93, 104, 106, 110, 125-126.
دي غانابه (الكونت) : 114-116.
دي غرامون : 211.
دي غوزمان (دون غامبار) : 72.
دي فاليل (الفارس) : 90.
ديغو (أليو) : 212.
دي فيانتي (جليوت) : 106.
دي فيرو (الكونت) : 90.
دي فيفون (الكونت) : 119.
دي كلوفيل (الفارس) : 91.
دي لاهي (السفير) : 83.
دي لغانس (المركيز) : 108.
دي لوس فلز (المركيز) : 127.
دي مارتل (المركيز) : 115-120.
دي هابلو (ديغو) : 22, 147-149.
151, 166, 172, 191, 205.
- الحسين بن محمد الوزان : 166.
حسن شاوش : 133, 136.
حسن قزويني : 196.
حسن قورصو : 44.
حسين (القبوكان باشا) : 65.
حسين باشا : 47-48, 52.
حسين باشا الشيخ : 52.
حسين رئيس (القبطان) : 74.
حمزة خوجة : 54.

- خ -

- ش -

- غ -

- شارل الثاني : 92, 127.
شارلكان : 153.
شارل (وليام) : 150, 176.
شريف (مولاي) : 68.
الشريف السعدي : 45.
شريف مكة : 81.
شعبان آغا : 97, 104, 106-107.
109-110.
- خسرو باشا (الوالي) : 22.
خسرو باشا (الصدر الأعظم) : 58.
خضر باشا : 50, 145.
خضر غيلان (القايد) : 128.
خليل بلكياشي : 79-82, 85, 87.
96.
خياري (فريد) : 168.
خير الدين باشا : 23, 26, 45, 60.
151, 154, 204.

- ر -

- د -

- ص -

- ق -

- ز -

- ط -

- صالح باي : 172.
صالح رايس : 43-44, 157.
صفية (السلطانة) : 57.
- صالح باي : 129.
الرشيد (مولاي) : 127-128.
رضوان باشا : 47.
رمضان باشا : 23, 61.
رمضان بلكياشي : 87-95.
ريفا (الأميرال) : 65.
ريكو : 105.
- صالح باي : 172.
صالح رايس : 43-44, 157.
صفية (السلطانة) : 57.
- صالح باي : 129.
الرشيد (مولاي) : 127-128.
رضوان باشا : 47.
رمضان باشا : 23, 61.
رمضان بلكياشي : 87-95.
ريفا (الأميرال) : 65.
ريكو : 105.

2- فهرس الأماكن والبلدان

- أ -

- إنكلترا : 61, 85-86, 91-93, 103
 إيطاليا : 110, 121, 163, 200
 أذربيجان : 56, 47-46, 44, 22, 63-62
 أدرنة : 142
 أرزيو : 198
 أرغونة : 215, 151
 أرمينيا : 142
 أزفون : 181
 إزمير : 201, 197, 171, 81-78
 إسبانيا : 108, 106, 84, 61
 الباستيون : 212-208, 203-200, 127-126
 إستانبول : 197, 104, 85, 80
 الإسكندرية : 201, 197, 171, 157
 الأطلس التلي : 176
 الأطلس المتيجي : 180
 الأغواط : 199-198, 69
 الأقاليم المتحدة : 107-106, 93, 86, 72
 إقليم الغرب : 209, 163, 126-125, 110
 إمارة بني عباس : 128
 الإمارة العلوية : 53
 إمارة كوكو : 68
 الإمبراطورية الإسبانية : 154, 55
 أمستردام : 86
 الأناضول : 163
 الأندلس : 142, 56, 27, 149, 151

- ب -

- باب الجزيرة : 203, 186
 الباب العالي : 62, 60, 49, 45, 24-23, 21
 باب عزون : 113-112, 105, 101, 99, 88, 80, 77
 باب الوادي : 186, 183-182, 90, 29
 البامستان : 186, 184-182, 163
 الباستيون : 203, 161, 95-94, 88
 بايلك الشرق : 86, 82, 76-75, 54, 51
 بايلك الغرب : 225, 222, 197-196, 133, 119, 89
 بايلك قسنطينة : 94, 54
 بجاية : 130, 127, 69
 البحر الأدرياتيكي : 195, 129, 86, 55
 البحر الأسود : 132, 124, 114, 103, 91, 87, 44
 بحر إيجة : 215, 198, 194, 180, 177, 155, 144
 بحر اليونان : 113-112
 برياشة : 142
 البرتغال : 142, 99, 72, 27
 برج تامنقوست : 101, 66
 برج الحراش : 180
 برج رأس تافورة : 91, 123, 90, 193, 90

- ك -

- كامبون (لويس) : 26
 كرومويل : 82
 كوبان (الأب) : 85
 كوسم (السلطانة) : 168
 كول (القتصل روبرت) : 57
 كولبير : 212
 كولومب : 121, 102
 كوملان : 142
 كوليبي : 174

- ل -

- لامسون (السير جون) : 106-104, 93
 لوجيه دو ناسي : 121
 لوفاشي (فليب) : 207
 لويس الرابع عشر : 217, 90
 لويش (الأميرال) : 103, 89, 84-83
 لويش (الأميرال ليوناردو) : 120, 118-117
 مازوران : 120, 118-117
 ماسكارينياس (جولو) : 89, 83
 مامي أرناؤوط : 216, 205
 مانسون مالبه : 143, 61
 محمّد (مولاي) : 191
 محمّد باشا : 75, 70-68
 محمّد باشا أوريثة : 221
 محمّد باشا (صوفلي) : 52
 محمّد باشا العالم : 41
 محمّد باي بن فرحات : 23
 محمّد بن رقية التلمساني : 129, 98, 211, 206

- م -

- و -

- وارد (القتصل جون) : 103
 والي مصر : 122
 وينشلي (اللورد) : 81, 86-85

- ي -

- يوسف باشا : 157, 65, 55, 52, 23
 يوسف (القايد) : 45-44

قسنطينة : 54-55, 86, 98, 115, 129, 130, 144, 173, 186, 193, 195.
طولون : 83-85, 101, 103, 114, 117.
طنجة : 121, 126.

-ع-

العراق : 56.
عين الربط : 29.
عين صالح : 199.
عين ماضي : 69, 234.
عنابة : 44, 103, 156, 179, 195, 198.

-غ-

غابة بني صالح : 180.
غاط : 199.
غدامس : 199, 201.
غرناطة : 151.

-ف-

فاس : 127, 128, 159, 198, 201.
فالونة : 62-63.
فرنسا : 51, 61, 67, 82, 84, 89, 94.
فوج : 65, 101, 110, 114, 118, 120, 132, 163.
فوج : 190, 196, 197, 200, 203, 209, 225.

-ق-

قابس : 197.
القادوس : 183.
القالا : 198.
قاندبا : 112-113.
القاهرة : 190, 201.
قبرص : 142.
القسطنطينية : 27.

-م-

مارسيليا : 82, 91, 98, 102, 163.
مازونة : 193, 233.
مالطة : 63, 212.
ماهون : 123.
مايورقة : 94.

متيجة : 55, 171, 175, 179, 181.
مجانة : 146.
المحكمة : 24.
مدلي : 142.
المنية : 144, 174, 193.

-و-

مرسى البربر : 198.
مرسى الخرز : 198.
مرسى اللبائن : 90.
مرسى الزيت : 198.
مرسى الفحم : 181, 198.

-و-

مستغانم : 144, 198, 216, 233.
مصر : 20, 198, 201.
مضيق جبل طارق : 72, 86, 94, 123.
المعدن : 180.
المعدن : 184.

معسكر : 69, 144, 193, 195.
المغرب : 29, 68, 127-128.
197-198, 201.
ملقاره : 142.
مليانة : 177, 180, 193.

مملكة نابولي : 212.
منطقة البيان : 130.
منطقة القبائل الصغرى : 180.
المول : 100, 103, 122, 174, 184.
ميزاب : 199.
ميناء قادس : 93.
ورقلة : 157, 199.

3- فهرس القبائل والجماعات

- أ -
الأرمن : 141.
الأزناووط : 143, 141.
الإسبان : 70, 72, 73, 86, 108, 127.
161, 204, 215, 222.
الإغريق : 141, 161.
الأغواطيون : 156.
الأكراد : 141.
الأفلسيون : 141, 151, 167, 176, 178.
الإنكليز : 103, 117, 118, 121, 124.
126, 132, 161, 211, 239.
أولاد نايل : 156.
الإيطاليون : 161.
- ب -
البابوجية : 187.
البرادعية : 186-187.
البرية : 109, 141, 150, 152, 161.
البرونستانت : 216.
اليساكرة : 154.
الشماعجية : 187.
البشاق : 141, 143, 144.
اليعنان : 141.
البلاغجية : 187.
البلدية : 141, 149, 150, 155.
البلغار : 141.
البنادقة : 59, 63, 72, 74, 99.
112, 113, 119, 222, 239.
البنانيين : 187.
- ج -
الجربيتون : 156.
الجماعجية : 188.
الجيحاليون : 155.
- ح -
الحاكة : 187.
الحزارين : 187.
الحلاطجية : 187.
الحناشة : 54, 129.
- خ -
الخزازون : 187.
الخراطين : 188.

- د -

الديباغون : 187.
الدواودة : 54, 129.

- ر -

الرقاقون : 187.
رهبانية مالطة : 90.

- ز -

الزناجرة : 156.
الزنج : 157-158.
الزوانة : 146.
الزواوة : 46, 131, 154-155.

- س -

العلوين : 68.

- ش -

الشبارية : 187.

- ص -

صانعي الشواشي : 187.
الصفويين : 19, 56.
الصفالية : 161.

- ط -

الطرازين : 187.

- ع -

العرب : 147, 172, 235.
عليج، الأعلاج : 27, 36, 37, 97, 141.
144, 147-149, 181.

- ف -

فرسان مالطة : 65, 67, 84.
الفرنسيون : 8, 54, 76, 82, 84-86.
89-90, 103, 111-121, 129, 161.

- ق -

القبائليون : 108, 129, 146.
154-155.
القبائل الفخامين : 155.
القرانة : 159.
قشونة : 87.
القنداقجية : 188.

- ك -

الكراغلة : 27, 36, 53, 108, 144-149.
الكواشين الجيجلية : 156.

- م -

المالطيون : 95.
المنخلون : 151.
المغفلون : 108.
المماليك : 19.
المورسكيون : 151, 172.

- ن -

النجارين : 188.
النشارين : 188.

- ه -

الهولنديون : 92, 105, 106-123.
125-126, 161.

- ي -

اليهود : 27, 127, 141, 158, 160-203.

4- فهرس الرتب والوظائف والهيئات

- 1-
 باي قسنطينة : 115.98.54.
 البايبراي : 25.
 البحرية : 60.40-38.35.25.10.
 البحرية : 226.207-205.132.99.
 البحرية : 37.
 البريتاجي : 37.
 البلوكياشي : 237.111.96.37.33.32.
 آغا الإنكشارية : 46.44.33.32.24.
 آغا القمورين : 133.111.79.49.
 آغا المحلة : 149.32.
 آغا التونة : 29.
 آياياشي : 30.
 الإصياحية : 111.96.33.32.24.
 أمير أمراء : 59.58.30.
 أمين : 99.
 أمين : 188.154.152.
 أمين الحبة : 194.
 أمين السكة : 184.
 أمين المال : 48.24.
 الأوجاق : 46.43.36.33-26.21-19.9.
 الخزانجي : 99.96.81.80.62-59.53-52.49.
 الخزانجي : 24.
 الخليفة : 223-221.146-142.136.134.111.
 الخوجات الكبار : 96.37.34.33.32.28.
 الخوجة : 111.
 خوجة الديوان : 188.37.36.
 خوجة الغنائم : 34.
 خوجة الغنائم : 40.
 -ب-
 البايوتة : 67.
 باش أوضا : 34.
 الباش جراح : 36.
 باش دعانجي : 36.
 باش ريس : 203.36.
 باش طوبجي : 37.
 باش وديان باشي : 40.
 باي الغرب : 69.
 -ج-
 الحاكم : 112.110.87.79.63.53.
 الحاكم : 223.188.133.132.124.120.118.
 -خ-
 الخزانجي : 149.88.24.
 الخزانجي : 37.
 الخليفة : 24.
 الخوجات الكبار : 111.24.
 الخوجة : 188.37.36.
 خوجة الديوان : 34.
 خوجة الغنائم : 40.
 -د-
 دلي : 174.149.136.
 الدعانجي : 37.
 ديوان الإنكشارية : 34-32.26.20.9.
 ديوان : 134.49.48.
 ديوان الباشا : 48.33.26.24.
 ديوان البحرية : 39.

- الديوان الخاص : 111.79.24.
 الديوان العام : 79.78.43.25.24.
 الديوان الكبير : 112.96.
 الديوان الهامايوني : 25.
 الديوان الهامايوني : 45.42.38.20.
 العنبرجي : 37.
 العناد : 188.
 -ع-
 الغارفة كابو : 37.
 -ر-
 الرئيس : 203.37.36.
 رئيس الطريق : 36.
 رئيس العتة : 36.
 -ز-
 الزواوة : 30.
 -ش-
 شاوش : 188.63.62.37.
 شيخ البلد : 150.
 -ص-
 الصايحي : 188.
 صبايحي : 115.
 الصدر الأعظم : 80.59.58.43.42.
 صندل ريس : 223.112.99.89.81.
 صوتا ريس : 37.
 -ط-
 طائفة الرياس : 44.36.35.25.20.9.
 مترجم : 143.136.122.120.89.78.61.
 مجلس الغنائم : 221.205.147.
 الطوبجي : 203.
 -ق-
 قائد تلمسان : 108.44.
 القائد العام للقادرغات : 38.
 قائد القواد : 46.25.
 القابجي : 99.
 القاضي : 188.24.
 قايد الزواوة : 131.
 قايد العبيد : 158.
 قايد قناوة : 158.
 قايد العورسي : 40.
 القبطان ريس : 53.39.38.25.
 القيودان باشا : 75.66.65.38.20.19.
 قلفاط : 181.37.
 -ك-
 كاهية : 136.47.44.24.
 كاهية الأغا : 150.149.111.32.
 الكراكجية : 66.37.
 الكنيسة : 216.203.
 -م-
 مترجم : 34.
 مجلس الغنائم : 39.

- المجلس الملكي : 102.
المجلس الملكي الخاص : 105.
محاكم التفتيش : 162, 159.
المحتب : 194.
مستدش : 37.
معزول آغا : 33, 79, 97, 100, 110.
223.
العفني : 24, 25.
المفوض العام للقوات البحرية : 118.
مقدم اليهود : 159.
منزول آغا : 33.
- ن -
النائب الرسولي : 217, 90.
- و -
نقيب الأشراف : 248.
- ه -
هيئة الأغوات المعزولين : 88, 111.
- و -
الورديان باشي : 36.
وكيل الخرج : 37.
وكيل خرج البحرية : 40, 88, 149.
- ي -
البرقاني : 37.
البولداش : 31, 32, 52, 96, 133.
156.
- ن -

فهرس المحتوى

5	المقدمة
15	قائمة المختصرات
	القسم الأول: تطوّر الوضع السياسي في الجزائر (1519-1671)
19	الفصل الأول: نظام الحكم في عهد الولاة العثمانيين
19	1- النظم العثمانية
20	1-1 الولاة
24	1-1-1 الديوان الخاص
25	2-1-1 الديوان العام
26	2-1-2 الأوجاق
33	1-2-1 ديوان الإنكشارية
35	3-1 طائفة الرياس
39	1-3-1 ديوان البحرية
41	2- نظام الولاة: عوامل الانحطاط
41	1-2 شراء المناصب
43	2-2 تنفّذ أوجاق الإنكشارية
49	3-2 الضائقات المالية
53	4-2 الإضطرابات الداخلية
56	5-2 بداية الانحطاط العثماني
60	6-2 نشاط الغزو البحري
64	1-6-2 حرب كريت
67	7-2 أزمة 1655-1659
	الفصل الثاني: الوضع السياسي خلال حكم الأغوات: الأحداث والتحوّلات
77	1- من الانقلاب إلى الثورة
77	1-1 عهد خليل بلكباشي
79	

	1-1-1 العلاقات الخارجية:
80	• مع الباب العالي
82	• مع فرنسا
85	• مع إنكلترا
86	• مع الأقاليم المتحدة
86	2-1-1 الوضع الداخلي
87	2-1 عهد رمضان بلكباشي
	1-2-1 العلاقات الخارجية:
88	• مع الباب العالي
89	• مع فرنسا
91	• مع إنكلترا
93	• مع الأقاليم المتحدة
94	2-2-1 الوضع الداخلي
96	2- من ثورة إلى أخرى
97	1-2 عهد شعبان آغا
	1-1-2 العلاقات الخارجية:
99	• مع الباب العالي
101	• مع فرنسا
103	• مع إنكلترا
106	• مع الأقاليم المتحدة
107	2-1-2 الوضع الداخلي
110	2-2 عهد علي آغا
	1-2-2 العلاقات الخارجية:
112	• مع الباب العالي
114	• مع فرنسا
121	• مع إنكلترا
125	• مع الأقاليم المتحدة

126.....	• مع إسبانيا.....
127.....	• مع المغرب.....
129.....	2-2-2. الوضع الداخلي.....
134.....	2-3. نهاية عهد الاغوات.....
	القسم الثاني : الوضع الاجتماعي والاقتصادي
141.....	الفصل الثالث : المجتمع والديموغرافيا
141.....	1- التركيبة السكانية.....
141.....	1-1. الأتراك العثمانيون.....
144.....	2-1. الكراغلة.....
147.....	3-1. الأعلاج.....
149.....	4-1. البلدية.....
151.....	5-1. الأندلسيون.....
152.....	6-1. البرانية.....
153.....	1-6-1. بني ميزاب.....
154.....	2-6-1. البساكرة.....
154.....	3-6-1. القبايل.....
155.....	4-6-1. الجيجليون.....
156.....	5-6-1. الأغواطيون.....
156.....	6-6-1. الجرابية.....
157.....	7-6-1. الزنوج.....
158.....	7-1. اليهود.....
160.....	8-1. النصاري.....
161.....	1-8-1. الأسرى والأرقاء.....
162.....	2-8-1. الأحرار.....
163.....	2- الأوضاع الديموغرافية.....
164.....	1-1. إشكالية التقديرات.....
166.....	2-2. نظرة على التطور الديموغرافي.....

169.....	2-3. الكوارث الديموغرافية.....
169.....	1-3-2. وباء الطاعون.....
171.....	2-3-3. المجاعات.....
173.....	3-3-3. الزلازل.....
175.....	الفصل الرابع : النشاط الاقتصادي
175.....	1- النشاطات الاقتصادية.....
175.....	1-1. الزراعة.....
176.....	1-1-1. زراعة الحبوب.....
177.....	2-1-1. زراعة الأشجار.....
178.....	3-1-1. الزراعات الأخرى.....
179.....	4-1-1. تربية الماشية.....
179.....	1-2. الصناعة.....
181.....	1-2-1. صناعة السفن.....
182.....	2-2-1. صناعة الأسلحة.....
183.....	3-2-1. صنع مواد البناء.....
184.....	4-2-1. سك النقود.....
184.....	5-2-1. الصناعات الأخرى.....
185.....	1-3. الصناعة الحرفية.....
186.....	1-1-3. التنظيم الحرفي.....
188.....	2-1-3. لمحة عن التنظيم الحرفي.....
190.....	1-4. التجارة.....
191.....	1-1-4. التجارة الداخلية.....
195.....	2-1-4. التجارة الخارجية.....
202.....	2- القرصنة.....
204.....	1-2. أسطول القرصنة.....
207.....	2-2. الغنائم البحرية.....
213.....	3-2. الأسرى الأوروبيون.....

221.....	الخاتمة
227.....	الملاحق
245.....	البليو غرافيا
279.....	الفهارس
296.....	فهرس المحتوى

1-1.....	الخاتمة
1-2.....	الملاحق
1-3.....	البليو غرافيا
1-4.....	الفهارس
1-5.....	فهرس المحتوى
1-6.....	الخاتمة
1-7.....	الملاحق
1-8.....	البليو غرافيا
1-9.....	الفهارس
1-10.....	فهرس المحتوى
1-11.....	الخاتمة
1-12.....	الملاحق
1-13.....	البليو غرافيا
1-14.....	الفهارس
1-15.....	فهرس المحتوى
1-16.....	الخاتمة
1-17.....	الملاحق
1-18.....	البليو غرافيا
1-19.....	الفهارس
1-20.....	فهرس المحتوى
1-21.....	الخاتمة
1-22.....	الملاحق
1-23.....	البليو غرافيا
1-24.....	الفهارس
1-25.....	فهرس المحتوى
1-26.....	الخاتمة
1-27.....	الملاحق
1-28.....	البليو غرافيا
1-29.....	الفهارس
1-30.....	فهرس المحتوى
1-31.....	الخاتمة
1-32.....	الملاحق
1-33.....	البليو غرافيا
1-34.....	الفهارس
1-35.....	فهرس المحتوى
1-36.....	الخاتمة
1-37.....	الملاحق
1-38.....	البليو غرافيا
1-39.....	الفهارس
1-40.....	فهرس المحتوى
1-41.....	الخاتمة
1-42.....	الملاحق
1-43.....	البليو غرافيا
1-44.....	الفهارس
1-45.....	فهرس المحتوى
1-46.....	الخاتمة
1-47.....	الملاحق
1-48.....	البليو غرافيا
1-49.....	الفهارس
1-50.....	فهرس المحتوى
1-51.....	الخاتمة
1-52.....	الملاحق
1-53.....	البليو غرافيا
1-54.....	الفهارس
1-55.....	فهرس المحتوى
1-56.....	الخاتمة
1-57.....	الملاحق
1-58.....	البليو غرافيا
1-59.....	الفهارس
1-60.....	فهرس المحتوى
1-61.....	الخاتمة
1-62.....	الملاحق
1-63.....	البليو غرافيا
1-64.....	الفهارس
1-65.....	فهرس المحتوى
1-66.....	الخاتمة
1-67.....	الملاحق
1-68.....	البليو غرافيا
1-69.....	الفهارس
1-70.....	فهرس المحتوى
1-71.....	الخاتمة
1-72.....	الملاحق
1-73.....	البليو غرافيا
1-74.....	الفهارس
1-75.....	فهرس المحتوى
1-76.....	الخاتمة
1-77.....	الملاحق
1-78.....	البليو غرافيا
1-79.....	الفهارس
1-80.....	فهرس المحتوى
1-81.....	الخاتمة
1-82.....	الملاحق
1-83.....	البليو غرافيا
1-84.....	الفهارس
1-85.....	فهرس المحتوى
1-86.....	الخاتمة
1-87.....	الملاحق
1-88.....	البليو غرافيا
1-89.....	الفهارس
1-90.....	فهرس المحتوى
1-91.....	الخاتمة
1-92.....	الملاحق
1-93.....	البليو غرافيا
1-94.....	الفهارس
1-95.....	فهرس المحتوى
1-96.....	الخاتمة
1-97.....	الملاحق
1-98.....	البليو غرافيا
1-99.....	الفهارس
1-100.....	فهرس المحتوى

هذه الدراسة تهدف بالدرجة الأولى إلى تقصي الحقائق التاريخية التي تعرضت إلى كثير من التشويه والتزييف المقصود، وخصوصا الموضوعات التي تتعلق بالتاريخ السياسي للجزائر. فقد اعتبر جل الكتاب الأوربيين ومن تأثر بهم من المؤرخين العرب الجزائر العثمانية مجرد "مستعمرة تركية"، وجهازها الإداري والعسكري مجرد وسيلة موجهة للجباية، لا تهتم بأمور البلاد بقدر ما تتطلع دوماً إلى تعزيز نشاط القرصنة سعياً للحصول على مزيد من الغنائم.

والواقع أن هذا الوصف المنافي للحقيقة التاريخية ناتج عن تجاوز الوثائق باللغتين العثمانية والعربية الخاصة بالجزائر، وناتج أيضاً عن كون كثير مما كتب عن العهد العثماني حتى وقت قريب، تركز حول العلاقات مع الدول الأوربية، ومسائل القرصنة والأسرى والغنائم البحرية؛ ولم يكلف الكتاب أنفسهم في ذلك عناء النظرة المتفحصة التي لا تقر بالحقائق من خلال مظاهرها الخارجية فقط، وإنما بتفحص الواقع التاريخي من خلال مجريات الأحداث الداخلية والتنظيمات الإدارية، والأنشطة الاقتصادية، ومدى الارتباط بينها.



طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة
في إطار الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب

حي الدوزي 3 رقم 411 باب الزوار الجزائر - الجزائر

الهاتف: 0554 86 03 34 / 021 20 45 20

البريد الإلكتروني: darelbassair@yahoo.fr